

أليير عياش الحركة النقابية في المغرب

الجزء الأول : 1919 . 1942



ياعمال العالم اتحدوا



المكتبة التقدمية

ترجمة : نور الدين سعودي
مراجعة : العربي مفضل

الحركة النقابية
في
المغرب

ALBERT AYACHE

**LE MOUVEMENT
SYNDICAL
AU MAROC**

tome 1 1919-1942

الطبعة الأولى : نونبر 1988

جميع الحقوق محفوظة

الإيداع القانوني : 88 / 859

الصف الضوئي والمختبر: دار الخطابي للطباعة والنشر

36، زنقة بروفان، البيضاء 05 - الهاتف: 30.10.13

السحب: مطبعة فضالة - المحمدية

ألبير عياش

الحركة النقابية في المغرب

الجزء الأول : 1919 - 1942

مقدمة

تعد الإحاطة بجذور حركة نقابية معينة وبتطورها في مستعمرة أو في غيرها من البلدان أمراً صعباً.

ففي عهد الحماية الفرنسية بالمغرب لم تكن المنظمات الأولى - غير الثابتة والعبارة في أغلب الأحيان - تتوفر على أرشيفات. وحين تكونت هذه الأرشيفات تم تشتيتها أو تخريبها في يونيو 1940. أما الأرشيفات الرسمية التي بإمكانها أن توفر المعلومات اللازمة - لأن السلطات كانت دائماً تتتبع بعناية نبضات الحركة العمالية - فإنها لازالت صعبة المنال إلى يومنا هذا.

غير أن المجهودات التي بذلت من أجل التنظيم المهني - وهي نسبياً غير بعيدة زمنياً، إذ تعود أقدمها إلى نصف قرن - تركت آثاراً وذكريات. ولقد أشار مناضلو تلك المرحلة، الذين تم استجوابهم، إلى أحداث هامة ووجهوا بحثي وأعطوني أحياناً وثائق مفيدة.

إلا أن المصادر المطبوعة - تصريحات، حوليات إحصائية، نشرات، دراسات وتحريات ميدانية رسمية أو صادرة عن أرباب المعامل، صحافة نقابية وسياسية، وكبريات الجرائد اليومية - هي التي وفرت المادة الأساسية لهذا البحث.

وهكذا، تم الكشف عن المجموعات والأشخاص الذين شكلوا العناصر الفعالة في هذا التاريخ. وقد ظهرت هذه المجموعات منذ الاحتلال الفرنسي للمغرب إلى جانب أو ضمن المجتمع المغربي التقليدي، وكانت تضم، مقابل أرباب العمل والمستوطنين الكبار وسلطات الحماية، الموظفين والمأجورين الفرنسيين، وكان بعضهم نقابيين اشتراكيين أو شيوعيين، وكذا الكتلة المتنامية

من العمال المغاربة المنخرطين ضمن العملية العصرية للإنتاج والمبادلات، والتي تمثل جنين بروليتاريا غير محددة الملامح وذات شعور غير ثابت.

لقد تم الكشف والتأريخ لأحداث متعلقة بإنشاء وبحياة نقابات وأحزاب سياسية، بالنضالات المطالبة، بأفعال وردود أفعال أرباب العمل والحكومة، وبالصلات مع الأوضاع الفرنسية والدولية. وسمحت الكرونولوجيا المنجزة بإقامة العلاقة فيما بين الأحداث وبتوضيح تسلسلها وجدليتها.

ونظرا للثغرات الحاصلة في المعلومات، يتضمن هذا البحث جوانب غير مؤكدة وغير واضحة. وسنكون مدينين بالشكر لكل من تقدم بتقييم أو بملاحظة أو بوثيقة تسمح لنا بتكميل هذا البحث أو تقويمه.

وفي انتظار ذلك، نود تقديم شكرنا لكل الذين أجابوا بطول نفس وبدون ملل، عن الأسئلة التي طرحت عليهم، وخصصوا جزءا من وقتهم في فرز النشرات والجرائد بالرباط، وقدموا اقتراحاتهم في الوقت الذي كان ينجز فيه هذا المخطوط. إن هذا الكتاب مدين لهم بالكثير.

ألبير عياش

الباب الأول

من جذور الحركة إلى تأسيس اتحاد نقابات المغرب

(ك. ع. ش) 1919 - 1930

تبدو الحركة النقابية بالمغرب عند بدايتها - وستظل حالها كذلك لمدة طويلة - كامتداد للحركة النقابية الفرنسية، مع بعض الخصوصيات المترتبة عن الطبيعة الاستعمارية للبلاد.

فقد كانت هذه الحركة فيما بين 1919 و1930 من إنشاء موظفين فرنسيين. وجلبت شيئاً فشيئاً، عمالاً أوروبيين، لكنهم لم يلعبوا فيها إلا دوراً ثانوياً. أما الطبقة العاملة المغربية، فإنها لم تلعب أي دور فيها لسبب بسيط، هو أنها لم تكن موجودة آنذاك كطبقة.

1. ولادة عسيرة: 1919 - 1925

● ظهور الأنشطة والعمال العصريين :

كان المغرب في 1919 ما يزال بلدا ذا اقتصاد عتيق يحتوي على بعض الأنشطة الجديدة التي برزت عند نهاية القرن 19، لكن الحرب العالمية الأولى أضعفت نموها. وإذا كانت سهول وهضاب المغرب «النافع»، المحتلة بين 1906 و1914، تسيطر عليها فعليا سلطات الاستعمار، فإن كتلة جبال الأطلس، المحاصرة بدقة والمُخترَقة أحيانا، ظلت في مجملها خارجة عن نفوذها.

ومن غير المجدي أن يسعى المرء إلى التعرف على عدد المغاربة في ذلك الوقت. ذلك أن بعض التقديرات المفتقرة لأي أساس جعلته يتأرجح بين أربعة وخمسة ملايين، يعيش أكثر من رבעه في المناطق المستقلة.

وإذا كان المغاربة في غالبيتهم العظمى (أكثر من 90٪) فلاحين ورعاة، فقد كانوا أيضا تجارا وبقالين وحرفيين في القرى الكبرى وفي المدن القديمة التالية: فاس، مراكش، الرباط، سلا، مكناس ووجدة. وكانت مجموعة الحرفيين مهمة بصورة خاصة، وكان الحرفيون يشكلون مع عائلاتهم سنة 1924⁽¹⁾ ثلث سكان الحواضر وأحيانا نصفها. فكانوا يحولون الجلد والصوف والأقمشة والحزير؛ والخشب والحجر والطين؛ والحديد والنحاس والمعادن النفيسة، في ورشات، كبيرة إلى هذا الحد أو ذاك، وبأدوات وتقنيات لم تتغير إلا بشكل طفيف. وكان أرباب الحرفة والعرفاء والمتمرنون مجتمعين في طوائف (تعاضديات). وكان العرفاء يتقاضون أجرا وبعض الهبات العينية، ولم تكن

(1) هذا حسب لويس ماسينيون L. Massignon الذي عمل على إحصائهم والتعرف على تنظيمهم وتقنياتهم وذلك في مقاله: «بحث ميداني حول التعاضديات المسلمة للحرفيين والتجار بالمغرب» الصادر في «مجلة العالم الاسلامي»، سنة 1924 ص ص من 1 الى 246.

وضعيتهم تختلف إلا قليلا عن وضعية الصناع . وكان أرباب الحرفة (المعلمون) هؤلاء وعرفاؤهم يقفون أحيانا في صف واحد ضد تجاوزات المخزن⁽²⁾ أو مكائد الدول الأجنبية (في فاس سنة 1912) . غير أن الوثائق المعروفة حاليا لا تكشف لنا عن التقاليد والأفكار العمالية⁽³⁾ .

وفي البوادي ظلت الحركات التقليدية تجلب بشكل موسمي أو نهائي أحيانا، سكان جبال الريف نحو حقول وكروم منطقة وهران، وسكان الجنوب القاحل نحو السهول الشمالية المنتجة للحبوب، للقيام بالحصاد، أو نحو المدن حيث يعرضون عملهم على المنازل أو في الأسواق .

وخلال الحرب الكبرى تم، فيما بين 1916 و1918، نقل عشرات الآلاف من المغاربة (حوالي 34.000) إلى فرنسا للعمل في المصانع والمناجم والحقول . وأعيدوا إلى المغرب سنة 1919 باستثناء 2000 منهم سُمح لهم بالبقاء هناك . وهذا تكون الجسور قد مدت مع فرنسا، فعاد المغاربة منذ 1920، يهاجرون إليها وأصبح عدد الزاهيين إليها يفوق عدد العائدين منها . وفي 1926، كان حوالي 16.000 مغربي بفرنسا⁽⁴⁾ .

أما الجالية الفرنسية والأجنبية القاطنة بالمغرب فإن عددها لم يرتفع إلا قليلا منذ 1914، وكانت تضم 60.000 فرد تقطن أغليبتهم مدن وجدة والرباط والدار البيضاء . وكانت تشتغل في أنشطة متعددة: مبادلات، مضاربات عقارية، بناء، صناعات صغيرة للإصلاح أو للتغذية . وقد عَدَّت مصلحة الصناعة سنة 1919، 195 مؤسسة إعتبرتها «صناعية»، استثمرت 56 مليون فرنك وشغلت 3250 أجيرا . أما المجال العقاري للاستيطان فإنه لم يشهد أي اتساع، وكان يضم حوالي 150.000 هكتار . كل هذا جعل، في النهاية، من حجم هذه الجالية حجما متواضعا لولا وجود جهاز للقرض والبنك : بنك دولة المغرب، بنك الجزائر وبنك تونس، الشركة المرسلية للقرض، وشركات كبرى، يتمتع بعضها بصفة الاحتكار مثل وكالة التبغ (1910) والشركة المغربية لتوزيع

(2) لوتورنو Letourneau : «فاس قبل الحماية»، الدار البيضاء 1949، ص، 364

(3) ل. ماسينيون : «أغاني التعاضديات المغربية» مقال صدر في «مجلة الدراسات الإسلامية»، 1927، ص ص. 273-298 .

(4) جوهاني راي Johanny Ray : «المغاربة بفرنسا»، باريس، 1938، 406 صفحة .

الماء والغاز والكهرباء (ش. م. ت. 1914) والشركة المغربية للشحن والإفراغ (1916)⁽⁵⁾. وكانت شركات أخرى، مثل الشركة المغربية والشركة العامة للمغرب، تمثل أدوات للتدخل بالنسبة لمجموعتين ماليتين متنافستين هما بنك باريس والبلاد المنخفضة، والبنك البروتستنتي - شنيدر. وبينما كانت الشركة العامة للمغرب (1910) توجه مجهوداتها نحو الأشغال العمومية الكبرى والتجهيز، كان للشركة العامة (1902) - التي أنشأها شنيدر قبل ذلك - أنشطة أكثر تنوعا، إذ بتملكها لمجال عقاري هام، كانت تشتغل ببناء الموانئ وتسيطر على التجارة الكبرى بجمع وتوزيع الحبوب والصوف والماشية في مجال التصدير، والمنتجات الواسعة الإستهلاك مثل الشاي والسكر والشمع والأقمشة في مجال الاستيراد.

وعلى هذا النحو، كان بعض المديرين الكبار يتكيفون بشغيلة مستقلين جاءوا يبحثون عن الثروة وبمجموعة من المستخدمين والعمال ورؤساء العمال.

وكانت المصاريف الإدارية ومصاريف الجهاز العسكري تمثل أهم موارد الدخل بالنسبة للجالية الناشئة. إذ ظلت العمليات العسكرية الشغل الشاغل للإقامة العامة. فشيدت لهذا الغرض 2600 كلم من الطرق وركبت بسرعة السكك الحديدية العسكرية التي كان يسيرها مستخدمون مدنيون وعسكريون.

أما عدد الموظفين فكان يبلغ ما بين 3000 و4000 موظف، مقابل 1500 إلى 2000 سنة 1914.

ومع نهاية الحرب بأوروبا (1919) تعمقت حركة الاحتلال والاستعمار المزدوجة. فأفضت الحملات التي تمت بين 1919 و1925 إلى احتلال الأطلس المتوسط ومقدمة الريف بعد معارك ضارية. واتخذت هذه الحملات بُعدا جديدا عندما وجه عبد الكريم الخطابي قواته إلى وزان وفاس - بعد انتصاره على الاسبان - كرد فعل إزاء احتلال وادي ورغة الواقع في قلب الريف من طرف الوحدات العسكرية الفرنسية. وهكذا، تم في أكتوبر 1925، تجنيد فيلق عسكري هجومي مدعم بمعدات إضافية وبآلاف الاحتياطيين لمواجهة الموقف.

(5) كان لشركة «الشحن والإفراغ المغربية» احتكار عمليات نقل البضائع بميناء الدار البيضاء.

وتنامت الجالية الأوربية بسرعة، بواسطة الهجرة على الخصوص. وبصورة إجمالية يبدو حسب الاحصاء الذي أنجز بين 1921 و1926، أن تعداد هذه الجالية قد تضاعف خلال هذه السنوات الخمس منتقلا من 66.700 إلى 104.700 فرد. كما اتخذت أنشطتها حجما أكبر بفضل القروض التي أصدرتها في السوق الفرنسية الدولة الشريفة أو الشركات صاحبة الامتياز، التي أنشئت حديثا، وبصورة خاصة سكك حديد المغرب والطاقة الكهربائية للمغرب (1923). وقد سمحت الرساميل المحصلة بواسطة الاقتراض - وبلغت إجماليا 60 مليار فرنك - باستكمال الأشغال الضرورية للاستعمار وتوسيعها: فتم تشييد البنايات الإدارية، والطرق (1400 كلم) والسكك الحديدية (688 كلم)، وموانئ الرباط وفضالة والدار البيضاء، واستكملت أول محطة حرارية كبرى، وهي محطة الصخور السوداء بالدار البيضاء (1924).

وأنعشت الاستثمارات العمومية وشبه - العمومية أنشطة القطاع الخاص. إذ عرف قطاع البناء أوج نشاطه في الأحياء الأوربية المدعوة بـ «المدن الجديدة»، التي قرر الجنرال ليوطي فصلها عن الأحياء القديمة بصورة واضحة، فبلغت قيمة البنايات بالدار البيضاء 2500 مليون فرنك كمعدل سنوي خلال سنوات 1920-1921-1922. إلا أنها انخفضت في السنوات الثلاث الموالية. ورغم ذلك، فقد كان إيجاد مسكن أمرا متعذرا، وكانت المنازل لا تتوفر على وسائل الراحة، وكانت الأكرية مرتفعة. وكانت الشموع والمصابيح الغازية هي التي تستعمل للإنارة. أما الأزقة فلم تكن بعد قد سطرت. وكان الناس يستعملون مصابيح محمية من الهواء في تنقلاتهم الليلية عبرها. وعمت البلاد حمى المستنقعات وأحيانا الحمى الصفراء. وكان الناس يخشون فصل الصيف، وكان عدد وفيات الأطفال جد مرتفع، إلا أن شروط عيش الأوربيين تحسنت بشكل بطيء وغير متساو بعد 1925، وتم ذلك بصورة سريعة على الساحل الأطلسي وبتأخر بين في المدن الداخلية وفي البوادي.

ومع ذلك أصبح عدد المؤسسات الصناعية أكثر بكثير من السابق، إذ بلغ إجماليا سنة 1924، 615 مقالة، توظف 275 مليون كرساميل، وتشغل 7228 أجيرا⁽⁶⁾. كان بعض هذه المقاولات مهما، مثل مصانع جعة المغرب

(6) «إحصاء صناعات الحماية، سنة 1924»، الدار البيضاء، مصلحة التجارة.

(1919) وشركة الفوسفات الممتاز (1920) وهي فرع مستقل لكوهلمان، وشركة المنشآت الميكانيكية شوارتز - هومون (1923). وتضاعف المجال القروي للاستيطان هو أيضا أكثر من مرتين إذ انتقل من 150.000 هكتار سنة 1919 إلى حوالي 500.000 هـ سنة 1925⁽⁷⁾ على إثر الإجراءات التي اتخذتها سلطات الحماية لتعبئة الأراضي المغربية لفائدة المستوطنين.

وتحددت أكثر معالم التنظيم الإداري على إثر تنامي الحياة الاستعمارية وتنوعها. إذ تم، في 1920، توزيع المصالح الإدارية، التي كانت إلى حدود ذلك الوقت مرتبطة بالكتابة العامة للحماية، بين مديريات مختصة⁽⁸⁾، فأصبح الطلب على الموظفين أكثر إلحاحا.

ويحق لنا أن نتساءل عن العدد الذي بإمكاننا أن نقدر به الأشخاص المغاربة والأوربيين الذين يتقاضون أجورا ومرتبات، والمندمجين إلى هذا الحد أو ذاك في قطاعات النشاط الجديدة؟ قد يسمح لنا «إحصاء» 1926⁽⁹⁾ ببعض التقديرات، شرط أن يُستعمل ويُؤوّل بطريقة حذرة. وبناء عليه، يمكن القول بأن 10 آلاف موظف فرنسي تقريبا كانوا بالمغرب، إضافة إلى عدد مماثل من المستخدمين في قطاعات التجارة والأبنك والنقل، وإلى حوالي 8000 شغيل بالصناعة والمناجم، أما عدد المغاربة، فمن الصعب ضبطه حيث كانت بضعة آلاف منهم - أكثر من نصفهم يهود - مستخدمين. وبعض المهاجرين المؤقتين كانوا يشتغلون في الضيعات الكبرى وفي أورشال الأشغال العمومية والبنيات بالموانيء، وبصورة إجمالية، كان هنالك أقل من 100.000 شخص، ربما 80.000، من بينهم 30.000 أوروبي و50.000 مغربي.

وتكشف لنا مع ذلك هذه الأرقام - وإن كانت معطياتها هشة - عن عدد

(7) فيما يخص هذه الإجراءات راجع كتاب «المغرب والاستعمار» لأبير عياش، الذي صدرت طبعته العربية عند دار الخطابي (سلسلة معرفة الممارسة) الدار البيضاء. 1985. أما فيما يتعلق بالتغيرات الحاصلة في المساحات التي احتلها المعمرون فتجدر مراجعة «الدليل الإحصائي العام للمغرب، لسنة 1936»، «الاستعمار بالمغرب، 1916-1936»، ص ص 47 مكرر و 47 مثلث.

(8) ظهائر أنشأت مديريات مكتب البريد والتليفون والتلغراف (6 يوليوز 1920) والشؤون الشرفية (24 يوليوز) والأشغال العمومية (24 يوليوز) والزراعة والتجارة والاستيطان (24 يوليوز) والتعليم (26 يوليوز) والشؤون المدنية (23 أكتوبر) والمكتب الشريف للفوسفات (7 غشت).

(9) نُشرت نتائجه في «الدليل الإحصائي، لسنة 1926».

من الخصائص التي ستظل تميز المغرب كمستعمرة: إذ يقوم الأوروبيون بدور الأطر في تنظيم البلاد وفي بعض أنشطتها الأساسية، مثل المصانع والأوراش والمناجم والزراعة العصرية؛ في حين ظل المغاربة بمثابة احتياطي من اليد العاملة غير المؤهلة مهنيا والتي كان الاستعمار يستمد منها كل حاجياته من الشغيلة.

هذا هو العجين الانساني للحركة النقابية بالمغرب، فكيف اختمر؟ وما هي عوامل هذا الاختمار؟

● الموظفون وتشكيل الجمعية العامة (ماي 1919).

قام الموظفون بدور حاسم في نشأة هذه الحركة، وإن كانوا لا يشكلون مجموعة منسجمة. إذ كان التمييز واضحا من جهة، بين الموظفين «القدامى» الذين جاءوا إلى المغرب قبل الحرب ولهم كل ما يحتاجونه بدون أن يتوفروا على الدبلومات المطلوبة، ومن جهة ثانية، بين الموظفين الجدد، ومعظمهم شباب في بداية حياتهم المهنية أو عاد بعضهم من الحرب. وكان هناك أيضا الفرق في المرتبة، والوظيفة والراتب والإطار، إذ نجد الموظفين «المتربولين» الملحقين بالخدمة، والموظفين «الشريفيين» المرسمين ومساعدى الأطر المحلية التي أخذ عددها يتنامى.

وبالرغم من هذا التباين فيما بين الموظفين، الذي كان أحيانا يؤدي إلى سوء التفاهم بين المجموعات وإلى الحرج في التنظيم النقابي، فقد دفعتهم مصالحهم المشتركة إلى أن يتجمعوا بشكل أو بآخر.

وكما وقع في معظم المستعمرات، تم جذب الموظفين بواسطة عدد من الامتيازات. كان ليوطي (المقيم العام في سنة 1912) يرغب في المضي قدما وبسرعة⁽¹⁰⁾، إذ كان بحاجة إلى إداريين لمراقبة التنظيم المغربي القديم. هذا التنظيم كان يريد الحفاظ عليه لكي يترك انطبعا لدى السكان بأن سلطاتهم التقليدية لازالت موجودة.

(10) ليوطي Lyautey : «تقرير عام حول وضعية الحماية بالمغرب في 31 يوليوز 1914، الرباط، ص

وكان أيضا بحاجة إلى إنشاء مصالح حكومية جديدة في قطاعات الشرطة والعدل والمالية والأشغال العمومية والاستيطان والبريد والتعليم والصحة، وهي مصالح ضرورية للاستعمار ولتبرير الاحتلال أخلاقيا. لذلك قرر منح الموظفين المتروبوليين الملحقين بالمغرب راتبا مضاعفا «لتعويض المعنيين عن المخاطر المختلفة التي سيتعرضون إليها بمجيئهم إلى المغرب» على حد قوله، كما قرر أن تكون ترقية سريعة، وفضلا عن ذلك، أعطيت لهم تعويضات خاصة بالسكن وبغلاء المعيشة «متغيرة وقابلة للمراجعة كل سنة حسب تقلبات الاسعار...» وتؤدى لهم إضافة إلى ذلك، نفقات السفر والإقامة والأسفار الدورية إلى المتروبول ومكافآت إنهاء الخدمة.

بفضل هذه الاجراءات، التي «تعد ربما كمجهود لا مثيل له في التاريخ الاستعماري»، كان ليوطي في غاية الرضى عن نفسه لأنه استطاع أن يجد بسرعة موظفين مكونين، لهم تجربة في الجزائر وتونس وفي مستعمرات أخرى. على هذا النحو كان يتوفر ليوطي في 31 يوليوز 1914 ⁽¹¹⁾ على 1500 موظف، حوالي 20٪ منهم كانوا يعيشون في الرباط قرب الإقامة العامة، ومن تبقى منهم كان موزعا على باقي البلاد وكان يشكل المصالح الخارجية. فكان البريدون (316 موظفًا) وموظفو الأشغال العمومية (200) ورجال التعليم (185) والشرطيون (168) يشكلون أهم المجموعات، يأتي بعدهم موظفو العدل والاسعاف العمومي، وهذا الترتيب يبين اهتمامات ليوطي والضرورات المباشرة لتلك الفترة. ولم يكن الجمركيون يعدون من الموظفين، لأنهم كانوا تابعين آنذاك لإدارة مراقبة الدُّنن المنظمة بين 1907 و1910، ولم يتم إدماجهم في مصالح الحماية إلا سنة 1918. وقد كانوا ربما 100 أو 200. لم يكن بإمكاننا أن نتبع بدقة تغيرات عدد الموظفين ابتداء من 1914. إلا أن بعض الاشارات تدفع إلى الاعتقاد بأن رجال التعليم والبريد كانوا الأكثر عدداً ⁽¹²⁾ يتبعهم رجال الشرطة والجمارك.

ثم يأتي بعدهم الموظفون الذين قربتهم أنشطتهم المرتبطة فيما بينها: الأملاك، التحفيظ ومصلحة الجبايات؛ سجل المساحة والأشغال العمومية؛

(11) انظر: ليوطي: التقرير المذكور.

(12) كان يوجد، حسب المعلومات الموجودة في «الدليل الإحصائي لسنة 1926»، أكثر بقليل

1 مدرس (850 معلما و 150 أستاذا) وقرابة 1 000 بريدي.

المحاكم؛ الضاربون على الآلة الكاتبة في المصالح المركزية والخارجية. وكون رجال التعليم والبريد شكلوا أهم المجموعات، لا يخلو من أهمية. فإذا كان الأساتذة ومفتشو البريد مثلاً ينتمون إلى شريحة عليا، مما كان يميّلي عليهم أحيانا تصرفات مغايرة، فإن البريديين والمعلمين كانوا يشكلون شريحة متوسطة، مؤهلة لتمثيل جماهير الموظفين الصغار والمتوسطين وقادرة على تحريكها.

غير أنه لم يكن في بداية 1919 أي شكل للتنظيم التعاوني بالمغرب باستثناء تعاضدية البريديين (1916) ⁽¹³⁾. ذلك أن الظروف، والحرب وتصورات ليوطي لم تكن لتساعد على بروز هذا الشكل التنظيمي. فعلى عكس ما حصل في الجزائر - حيث كان القانون الفرنسي لسنة 1884 الخاص بالجمعيات المهنية ساري المفعول، وسمح رسمياً بإنشاء نقابات عمالية وثلاث اتحادات جهوية منضوية في ك.ع.ش. لم يكن الحق النقابي موجوداً في المغرب ولا في تونس التي كانت بدورها تحت الحماية الفرنسية. لكن، هذا لم يمنع الشغيلة في تونس من إنشاء «اتحاد نقابات تونس» سنة 1911 والذي اختفى خلال الحرب، ثم أعيد تنظيمه سنة 1919، كما لم يمنع الموظفين من تشكيل ودادياتهم، وكانت وداديات المعلمين أكثرها عدداً ونشاطاً. أما المغرب فكان يعيش ظروفاً مغايرة، إذ أن عملية احتلاله من طرف الفرنسيين كانت مستمرة، فكان إذن خاضعاً لحالة حصار. ووفقاً لظهير 24 ماي 1914، لا يمكن لأية جمعية أن تنشط إلا بعد حصولها على ترخيص من طرف الكتابة العامة للحماية، وهو ترخيص مُعلن أو ضمني إذا لم يقع رفض الطلب في غضون ثلاثة أشهر. ومن جهة أخرى، كان عدد المأجورين الأوروبيين والموظفين بالمغرب ضعيفاً. غير أنه، مع انتهاء الحرب، اجتاحت الحمى على ما يبدو العمال والموظفين ببعض مدن المغرب.

لقد تحدثت نشرة «لوباريا» (Le Paria) (المنبؤ) في عدد غشت 1924 عن أحداث وقعت خلال 1918-1919، إلا أننا لا نتوفر لحد الساعة على أية تدقيقات إضافية حولها. فكتبت تلك النشرة تقول: «تم آنذاك إنشاء اتحادات للشغيلة بالدار البيضاء والرباط والقنيطرة ومكناس بين عمال قطاعي البناء والسكك الحديدية، الفرنسيين والitalيين والاسبانيين والمغاربة على حد سواء.

(13) راجع جدول الجمعيات المسموح لها بالنشاط، المذكور فيما بعد.

فهل يجب التذكير بأن الشغيلة الأهليين ساندوا - رغم تعسفات الإدارة والعسكريين - الإضرابات بنكران للذات منقطع النظير. وقد أدت هذه الاضرابات إلى الرفع في الاجور»⁽¹⁴⁾.

لعل هذه الأحداث هي التي أدت إلى التعليمات التي أشار إليها جواني راي (Joanny Ray) حين كتب «جاء في رسالة وزيرية لسنة 1919، بأنه تم، غداة عودة الشغيلة الاوربيين، منع المغاربة من تبني المطالب التي قدمها الاوربيون للسلطة. وتذكر هذه الرسالة بوجود تعاضديات وتشير إلى أن الشكايات المقدمة تراتبيا عن طريق هذه الأخيرة هي وحدها التي يمكن أن تؤخذ بالاعتبار»⁽¹⁵⁾.

وتبين هذه الرسالة الوزيرية، التي وإن لم نعر عليها فليس لدينا أي داع للتشكيك في وجودها، رغبة الحماية منذ بدايتها - والتي سوف لن تتغير في حصر الشغيلة المغاربة في إطار التعاضدية القديم وفصلهم عن الشغيلة الأوربيين، بمنعهم من تقديم أي مطلب ومن أي عمل مشترك وموحد.

وخلال سنة 1919 كان الموظفون بدورهم يتحركون، فتقول لنا السيدة كاترين قيسي بتاريخ 20 يناير 1954: «أذكر بشكل غامض اجتماعا صاخبا تم في مقهى بالدار البيضاء: كان الخطباء يأتون من الرباط حيث انطلقت الحركة... كان ذلك في ماي أو يونيو 1919...».

ذلك أن المناخ الاجتماعي بفرنسا والجزائر أصبح مثقلا بسبب تسريجات العمال وارتفاع الأسعار اللذين رافقا نهاية اقتصاد الحرب. وقد ألهبت الثورة الروسية لسنة 1917 حماس العمال فتوافدوا على ك. ع. ش. التي تنامي عدد أعضائها باستمرار. لكن هذا لم يمنع من أن يتعرض قادتها، وبالأخص ليون جوهو، للنقد الشديد، لكونهم أدوا بالحركة العمالية إلى التعامل مع البورجوازية خلال الحرب تحت غطاء الوحدة الوطنية. فأصبحت المطالب ملحة ومدعمة بمظاهرات وإضرابات وتحولت وداديات المعلمين، تحت تأثير أقلية من الأطر ذات

(14) راجع «لو باريا Le Paria، منبر بروليتاريا المستعمرة» مقال بعنوان «شروط العمل بالمغرب» السنة الثالثة، عدد رقم 28.

(15) ج. راي. سبق ذكره. ص ص 282-283.

عزيمة قوية، إلى نقابات وانضمت ككتلة إلى ك. ع. ش. يوم 25 ماي 1920 إلى جانب الفيدرالية الوطنية للموظفين⁽¹⁶⁾.

وعلى ما يبدو، فإن هذه الصحوه وهذا التحرك النقابي هما اللذان أديا إذن بموظفي المغرب إلى تأسيس «الجمعية العامة لموظفي الحماية» (10 ماي 1919) وبالإقامة العامة إلى الترخيص لنشاطها. على إثر ذلك، تأسس «تجمع عمال ومستخدمي الشحن والإفراغ المغربي» (8 يونيو 1919) ثم «اتحاد وداديات شغيلة الكتاب بالدار البيضاء» (10 يوليوز 1919). هذه هي أولى التنظيمات المهنية للمأجورين بالمغرب المعروفة لدينا، ويستحق هذا الحدث التنويه.

غير أن رجال الأعمال والحكومة في فرنسا تصدوا بدون تردد لهذا الوضع. فبعد انتخابات «الأزرق الأفقي» لنونبر 1919 التي شهدت انتصار اليمين، كسرت حكومات الكتلة الوطنية إضرابات ربيع 1920 الكبرى⁽¹⁷⁾، وكثفت عملياتها القمعية، ولاحقت الموظفين الذين تم تذكيرهم بقوة بأنهم لا يتمتعون بالحق النقابي، وكان المعلمون والبريديون مستهدفين بهذه الحملة بصورة خاصة. هكذا أدانت المحكمة الجنحية للسّين يوم 10 مارس 1922، النقابة الوطنية لمستخدمي البريد الصغار، كنقابة غير شرعية؛ وفي 11 مارس أدانت دفعة واحدة جميع نقابات الموظفين، التي استأنفت الحكم⁽¹⁸⁾. وخلال الاحتفال بالذكرى الخمسينية لتأسيس مدارس المعلمين لمنطقة السّين، يوم 23 نونبر، صرح رئيس الجمهورية ألكسندر ميللران، بصدد واجبات المعلم قائلا: «التعليم يريد [أي المعلم] كليا، فإذا اعتبر نفسه غير قادر على هذا، فعليه أن يختار سبلا أخرى» واتسمت كلمة وزير التعليم العمومي، السيد ليون بيرار (Léon Berard)، بنفس الصرامة⁽¹⁹⁾.

(16) انظر: ماكس فير Max Ferre «تاريخ الحركة النقابية الثورية عند المعلمين، من أصولها إلى سنة 1922»، باريس 1955 (وبالخصوص تمهيد جورج فيدالنك G. Vidalenc).

(17) راجع: بيداريدا Bedarida: «مائة عام من الفكر الجمهوري» ص 311 وما تلاها.

(18) راجع: ج. فريشمان G. Frischmann: «تاريخ فيدرالية ك. ع. ش. للبريد والتليفون والتلغراف»، باريس، 1969 (الطبعة الثانية)، ص. 233.

(19) خلال الاحتفال بالذكرى الخمسينية لمدارس المعلمين لمنطقة السّين، في السوربون يوم 23 نوفمبر 1922.

وفي المغرب، كان ليوطي عازما على إخضاع موظفيه إخضاعا صارما، وكان مدراؤه يشاطرونه نفس الرأي، فتمتعهم بحق الطرد أو الاحالة المباشرة على الإطار الأصلي، كان من شأنه أن يهديء المتمردين أو يؤدي إلى التخلص منهم. وفي فاتح يناير 1920، بدأت عملية جلب الأطر الجديدة، وتخفيض التعويضات الاضافية للأجور الخاصة بالمغرب من 100٪ إلى 50٪ وقسم المغرب إلى أربع مناطق عوض منطقتين فيما يخص التعويضات عن السكن. لكن ارتفاع مستوى المعيشة بلغ مستوى تطلب رفعا مؤقتا للرواتب بنسبة 20٪. الأمر الذي أدى عمليا إلى ارتفاع الرواتب بنسبة 80٪، لكن في 1922، حذفت سلطات الحماية زيادة الـ 20٪ لاعتبارها بأن الأسعار انخفضت. وبينما قبلت أغلبية الموظفين هذا القرار، عم السخط والغضب أوساط مدرسي الابتدائي والثانوي الذين كثفوا جهودهم لتجميع قواهم وتنظيمها على الصعيد المغربي.

● وداديات جديدة (1920-1922): ودادية التعليم الابتدائي بالمغرب:

كانت «الجمعية العامة» موجودة بطبيعة الحال. وكانت تُنعت ببساطة بـ «ج.ع.». لكن بعض الموظفين حاولوا أيضا أن يتجمعوا حسب المديريات أو المصالح أو على الصعيد المحلي. غير أن هذا العمل كان مطبوعا بالتجزؤ والتردد وغالبا ما كان عابرا. ويسمح جدول الفاتح من أبريل 1925، الخاص بالجمعيات المسموح لها بالنشاط من طرف كتابة الحماية بموجب ظهير 24 ماي 1914 الصادر في «الجريدة الرسمية»⁽²⁰⁾ بالتعرف على معظم المجموعات الأولى المشكّلة تحت التسميات التالية «مؤسسات تضامنية»، «جمعيات» أو «مجموعات» وعلى مقر نشأتها واسم كاتبها العام. هكذا، فبعد الجمعيات المنشأة سنة 1919 مثل «الجمعية العامة» و«الجمعية المغربية للشحن والافراغ» و«جمعية شغيلة الكتاب بالدار البيضاء - التي نعلم أنها عاشت خلال فترة معينة رغم

(20) «الجريدة الرسمية» عدد 657، 26 ماي 1925، ص ص 300 وما تلاها: يُعرف الجدول بالجمعيات المهنية المسموح لها بالنشاط ابتداء من 1916. ومنذ 14 أبريل 1925، يسمح باب «ترخيصات الجمعيات» الصادر في «الجريدة الرسمية» بتتبع الجمعيات المنشأة خلال السنوات التالية.

اختفائها في فترات، طالت أحيانا وقصرت أحيانا أخرى - شهدت الساحة المغربية بداية نشأة بعض التجمعات في 1920-1921 : فتأسست جمعية المهندسين والمراقبين والمراقبين - المساعدين في الأشغال العمومية، والودادية الجامعية للمغرب التي تضم أساتذة ومعلمين، وودادية ثانوية البنين للدار البيضاء التي كانت خاصة بمؤسسة معينة، وودادية التعليم الثانوي للرباط، وأخرى للدار البيضاء، وكانت واديتين إقليميتين.

وإلى جانب جمعيات الموظفين هذه، التي كانت معظمها خاصة بالتعليم الثانوي، نشأت جمعيات للمأجورين مثل الجمعية التضامنية لمستخدمي الأبنك والمكاتب والتجارة، وودادية مستخدمي المقاهي والمطاعم والفنادق بالرباط، والجمعية الودادية لمستخدمي مكناس.

وأدت هذه التجمعات المتواضعة جدا إلى تأسيس واديات للموظفين أكثر أهمية سنة 1922، وهي الجمعية الودادية لبريد المغرب، وودادية التعليم الثانوي للمغرب، وودادية التعليم الابتدائي للمغرب، وودادية الإدارة العامة للأشغال العمومية. فكيف كانت تسير هذه الوداديات المختلفة وكيف عاشت؟ إننا نجهل ذلك في الوقت الحالي. قال لي مناضل نقابي يدعى إردنجر (Erdinger)، الذي عُيِّنَ كبريدي بفاس سنة 1923، بأنه عرف بحق ديمونت (Demontes) الذي تشير إليه «الجريدة الرسمية» ككاتب لودادية بريد المغرب، إلا أنه لم يسمع قط بهذه الودادية، ويضيف قائلا: «ربما كان لها نشاط محلي كانت تجهله المراكز الأخرى. وكانت وودادية التعليم الثانوي موجودة منذ أبريل 1922، بدون أن تحصل حسب ما يبدو على ترخيص صريح مكتوب. أما معلوماتنا عن وودادية التعليم الابتدائي فهي أكثر دقة وتفصيلا.

فبعد تأسيس هذه الودادية في المؤتمر المنعقد يومي 14 و15 أبريل 1922، الذي ضم مندوبين عن معلمي مختلف المراكز، اعترف بها قرار صادر عن الكتابة العامة للحماية يوم 9 يونيو 1922. لقد كانت نسبة هذا التجمع مرتفعة - إذ كانت الودادية تضم 500 منخرط من بين 800 معلم، أي ما يقارب الثلثين - وتنظيمه صلبا بفضل واديات إقليمية ومؤتمرات سنوية منتظمة ومكتب منتخب وخزينة مضبوطة ومتوازنة، ونشرات فصلية تصدر بانتظام، وتتوفر هذه النشرات

الثمينة للغاية على معلومات خاصة باهتمامات واتجاهات المنخرطين والقادة، وبالمطالب والنضالات التي تم خوضها، وكذا بتطور حركة الموظفين بالمغرب، لكن من غير المجدي أن يبحث المرء عن أية إشارة لأحداث المغرب السياسية والعسكرية بالنسبة للعقد الأول على الأقل، إذ لانجد ولو إشارة واحدة لأحداث الريف في نشرات سنة 1925، وبالرغم من صدور عدد من هذه النشرة يوم فاتح ماي بشكل رمزي، فإننا لانجد أدنى إشارة إلى دلالة وأبعاد هذا التاريخ، إذ كانت حياة هذه الجمعية وصدور نشرتها بهذا الثمن.

ويتحدث العدد الأول من تلك النشرة عن المؤتمر التأسيسي المنعقد يومي 14 و15 أبريل كما يتضمن النظام الداخلي للودادية الذي خضع لموافقة الكاتب العام للحماية - وفضلا عن المطالب المتعلقة بتحسين شروط «المعلمين الأهليين» و«المعلمين الجزائريين» والمعلمين المساعدين بواسطة التعويضات والمكافآت، برزت من بين المطالب ثلاثة أساسية وهي تطبيق الرواتب الفرنسية الجديدة والمحافضة على الزيادة المغربية التي تبلغ 80٪ ومنح السكن أو استبدال ذلك بتعويضات تمثيلية مثلما هو الأمر في فرنسا.

ويعلن العدد الثاني الصادر في فاتح نونبر 1922 كإنتصار كبير كون «ودادية التعليم الابتدائي سُمح لها بالنشاط»، تم يعدد مختلف الاجراءات المتخذة من طرف أعضاء مكتب الودادية الفتية في فرنسا والمغرب بإيعاز من الرئيس ج. بريان، (J. Briant) الذي كان مدير مدرسة بالدار البيضاء وكانت لا تعوزه لا التجربة ولا السلطة.

وقد سمحت العطلة الصيفية بربط الإتصال مع فرنسا⁽²¹⁾. وخلال هذه الفترة التي كانت تشهد تمزق الحركة العمالية - إذ أسست الفدراليات والنقابات التي طردت من الكنفدرالية العامة للشغل (ك. ع. ش.) الكنفدرالية العامة للشغل الواحدوي - لم يتم اتخاذ أي اختيار حصري. وقد أخبر روسيل (Rousel) الكاتب العام للنقابة الوطنية للمعلمين بذلك «في بداية يوليوز... في المدرسة التي كان يسيرها والواقعة بزقة فوندرى...». وستكون ودادية التعليم الابتدائي للمغرب «متعاطفة» مع النقابة الوطنية، وكانت هذه الأخيرة «تعتبرها كفرع لها

(21) تم الاعتماد على التقارير المنشورة في العدد الثاني من «نشرة المعلمين» لسرد هذه الحكاية.

وترسل إليها رسائلها الدورية وطلباتها الخاصة بالأبحاث الميدانية، علما بأن الجمعية لن تدفع أي اشتراك». وأرسلت السيدة جفروي زابلو (Geoffroy Za-blou) بصفة ملاحظ الى مؤتمر النقابة الوطنية بلوهافر في غشت 1922 «للاستماع الى ما يروج في هذه الأوساط ولربط الاتصال معها». فكتبت في النشرة تقول بأن المندوبين أجمعوا على إدانة «المحاولات المتعددة الأشكال التي تناهض المدرسة العلمانية ومعلميها» لكن النقاش احتدم عندما طرح كل من كلاي (Glai) وروسيل مسألة الانضمام الى «ك.ع.ش.». «كنا نحس بأن الرأي العام كان منقسما بين مناضلي (ك.ع.ش.) وعدد لا بأس به من أنصار الكنفدرالية العامة للشغل الوحدوي، علما بأن الجميع كان متفقا على ربط الحركة النقابية بالطبقة العاملة التي نعد نحن معلميها الواعين (كذا!)... ومع ذلك قرر المؤتمر الانخراط المبدئي في (ك.ع.ش.) مع سحب اختياري للبطاقات».

ودخل المكتب في علاقة مع فيدرالية نقابات الموظفين التي يرأسها شارل لوران، والتي استعادت استقلالها الذاتي «تحسبا لوقوع انشقاق في صفوفها، إذ أن العديد من أعضائها كانوا من أنصار الكنفدرالية العامة للشغل الوحدوي»⁽²²⁾، كما ربط علاقة مع «رابطة حقوق الانسان والمواطن» ومع «الرابطة الفرنسية للتعليم» ومع «البعثة العلمانية الفرنسية». ووعدت جميع هذه الجمعيات المكتب بأنها ستعمل على دعم المطالب الأساسية لودادية التعليم الابتدائي بالمغرب. سواء لدى الحكومة أو البرلمان أو بطرق أخرى.

وفي المغرب صرحت الودادية على الفور - والفصل الثالث من نظامها الأساسي ينص على ذلك بوضوح - بعزمها على «الدفاع عن الفكر العلماني والديمقراطي والجمهوري وتقويته في التعليم العمومي الابتدائي». ويمكن أن تبدو هذه العبارة، الصحيحة في فرنسا، غريبة نوعا ما في بلد مسلم وملكي، إلا أنها تسلط الضوء على عقلية هؤلاء المعلمين الحاملين للاهتمامات والمثل العليا الفرنسية، والمتيقنين بأنهم مكلفون بمهمة «تخضير» و«ادماج»⁽²³⁾ «الأهالي» أو بمهمة «الاستعمار السلمي عبر المدرسة العلمانية، التي هي شرط للسلم فيما بين

(22) هذا تصريح ل ش. لوران Ch. Laurent في مؤتمر لوهافر، تذكره مارغريت جوفروي - زابلو في العدد الثاني من «نشرة المعلمين» ص 16.

(23) «نشرة المعلمين» العدد 3، ص ص 16-17.

الأديان والقوميات المختلفة لهذا البلد...» (24). فخصوصية البلد الذي قرروا أن يُدرّسوا به لم تكن ظاهرة لهم، كما أنهم لم يكونوا على علم بالطبيعة الحقيقية للواقع الاستعماري.

وكان على القادة بالخصوص أن يحلوا بشكل مباشر مشاكل الهيكل التنظيمي والمطالب، فشكلوا منذ أبريل 1922 لجنة الوفاق الجامعي مع أساتذة ودادية التعليم الثانوي (25) للمطالبة بأن تطبق، في المغرب، مقررات القانون الفرنسي الصادر يوم 30 أبريل 1921 التي تمنح لرجل التعليم إضافات في الرواتب (26) والحفاظ على الزيادة المغربية التي تبلغ 80٪ من الراتب الأصلي والتي قررت الإقامة العامة حذفها.

لكن ماهي العلاقات الواجب إقامتها مع «الجمعية العامة» التي ينتمي إليها عدد لا بأس به من الأساتذة والمعلمين؟ لقد خاض ممثلو الوداديتين مفاوضات بهذا الشأن يوم 22 يونيو 1922. وبما أن قادة «الجمعية العامة» كان معظمهم مدرسين مثل ريمي بوريو (Remy Beurieux) والسيدة جيفروي زابلو، فقد تم حسم كل شيء بسرعة. وبعد العودة من العطلة تم في 15 أكتوبر التوقيع على بروتوكول اتفاق ينص على انخراط الوداديتين دفعة واحدة، وعلى أداء اشتراك يبلغ 6 فرنكات سنويا لكل منخرط، وعلى التمثيل المباشر للمجموعات من طرف مكاتبها الخاصة في اللجنة المركزية للجمعية العامة. وحافظت كل مجموعة على علاقات مباشرة مع رؤساء المصالح. وكان دور «الجمعية العامة» يتمثل في تقديم مطالب الموظفين المشتركة للسلطات، سواء للكاتب العام أو للمقيم العام، وتبني المقابلات المطلوبة من طرف ودادية ما. وكانت لهذا البروتوكول بدون شك، قيمة نموذجية، وقد اعتمد عليه قادة الجمعية فيما بعد في مفاوضاتهم مع مجموعات أخرى من الموظفين.

وتسلط نشرات الودادية الصادرة سنة 1923 بعض الضوء على «الجمعية

(24) «نشرة المعلمين» العدد 2، ص 17

(25) راجع «نشرة المعلمين» العدد 3، لفاتح يناير 1923، «تقرير لجنة الوفاق لدى السادة أعضاء البرلمان».

(26) قانون المالية المؤرخ بيوم 30 أبريل 1921: الباب ٧: النصوص الخاصة المتعلقة بأعضاء التعليم الابتدائي والثانوي

العامة» التي أصبحت هيئة معقدة أكثر، وأضحى الانخراط فيها يتم بشكل فردي أو جماعي . وكانت تتكون من فروع محلية ولجنة مركزية ومكتب، وكانت الفروع المحلية تضم موظفي نفس الناحية أو نفس المنطقة . وبلغ عددها 15 فرعاً يسيروها موظفو الخزينة، والتحفيز والجمارك أو البريد، وكان بعضها بمثابة إطار لاتحادات محلية بعد 1935 .

كان العمل الأساسي يتم في المكتب، حيث توالى على رئاسته سنة 1922 ريمي بوريو، استاذ بثانوية الرباط، وسنة 1923 فوستست، من التحفيظ، ثم ابتداء من 1924 كيطون، وكان مراقباً بالجمارك . وكان يُنجز هذا العمل أيضاً في الفروع إذا ما وُجد على رأسها كتاب نشيطون . أما اللجنة المركزية فبحكم كثرة أعضائها وتنافرهم، كان عملها ضئيلاً .

وكان عدد كبير من المنخرطين في الودادية يعتبر الاشتراك الإضافي السنوي الذي يبلغ 6 فرنكات، جد مرتفع، إذ يمثل ربع الاشتراك الاجمالي المحدد في 25 فرنك . وكانوا يشكون أيضاً في فعالية الانضمام الى «الجمعية العامة» التي ينتقدون «فتورها»، وكان على القادة أن يتدخلوا في مختلف المؤتمرات لاقتناعهم بضرورة «التضامن الوثيق بين جميع الموظفين» وبالواجب الملحق على عاتق المعلمين لتنشيط الفروع المحلية أو إيقاظها من «سباتها» ستكون هذه نقطة لفائدة وداديتنا ونتيجة مكتسبة منذ الآن للقضية العامة (جاء هذا في رسالة من المكتب الى الوداديين بتاريخ 29 أبريل 1923) . حقا إن دعم «الجمعية العامة» لم يتوقف أثناء هذه السنوات الثلاث الأولى (1922-1925) التي ظل النزاع الحاد قائماً خلالها بين المعلمين من جهة وإدارة التعليم العمومي وسلطات الإقامة من جهة ثانية .

● تحركات مطلبية ونزاعات ودادية التعليم الابتدائي :

كان المعلمون كما أسلفنا يطالبون، صحبة الاساتذة، بالتطبيق الفوري للقانون الفرنسي المؤرخ ب 30 أبريل 1921، والقاضي بتعديل قيمة الرواتب وبالحفاظ على الزيادة المغربية البالغة 80٪ من الراتب الأصلي، وقد شكلوا صحتهم، أيضاً لجنة الوفاق الجامعي . وكانت لديهم دوافع أخرى للغضب على

وضعهم، إذ أن التعويض الممنوح لمديري المدارس كان دون مستوى التعويض الذي يعطى لهم في فرنسا. كما أنهم لم يمنحوا السكن أو التعويض عنه، الذي هو جزء لا يتجزأ من راتب المعلم الفرنسي.

وكانوا لا يطبقون عدم تمتعهم بنفس الضمانات المتعلقة بالترقية والتعيين الجاري بها العمل في فرنسا والتي غالبا ما كانت تبدو لهم قابلة للاعتراض أو مطبوعة بالتحيز، لأنها مقررة من طرف المكاتب وحدها، فطالبوا إذن بإنشاء لجن متعادلة التمثيل تتكلف بالتعيينات والترقيات وكذا بقضايا النظام. وكانوا يرفضون التمييزات التي أحدثت على نظام الرواتب والتعويضات العائلية، بين المعلمين الفرنسيين والجزائريين المسلمين والمغاربة، وكان بودهم أيضا أن تُعطى مكافأة خاصة للمعلمين الذين يدرسون في مناطق معزولة ووعرة، وأخرى لفائدة تعليم «الأهالي» كما هو حاصل في الجزائر.

ورغم الرسائل التي بُعثت الى بعض البرلمانيين في شتنبر 1922 تطالبهم بالتدخل في مجلس النواب والشيوخ خلال مناقشة ميزانية المغرب، ورغم المساعي المتكررة لدى المدير العام للتعليم العمومي، والتقرير المقدم للمارشال ليوطي سنة 1924، فإن النتائج المحصلة كانت محدودة نوعا ما، فالمكافأة الخاصة بتعليم الأهالي أعطيت للمرشحين الذين اجتازوا بتفوق مواد إختبار الأهلية، وتم تطبيق قانون 30 أبريل 1921 المسمى قانون تعديل قيمة الرواتب ابتداء من فاتح يناير 1923، لكن تم في ذات الآن، تخفيض الزيادة «المغربية» من 80٪ الى 50٪. وأصابت الخيبة المعلمين والأساتذة على السواء وهم الذين كانوا يعلقون آمالا كبيرة على تطبيق هذا القانون، إذ أن رواتبهم لم تتحسن إلا قليلا بالنسبة لرواتب يوليوز 1921⁽²⁷⁾. وقد تأثرت نتيجة لهذا العلاقة بين المدير العام هاردي Hardy ورؤساء أقسامه. فكانت اللقاءات فيما بينهم أحيانا حادة و «جافة»، وكانت المكاتب متصلة لأنها «لم يكن بإمكانها على ما يبدو الاقرار بأننا نشكل كتلة كبيرة من الموظفين» ويضيف بريان، الذي أدلى بهذه الانطباعات أمام مؤتمر سنة 1923: «إننا لن نأخذ حرب 1914-1918 كمبرر لنؤكد قيمة رجال التعليم

(27) من 2,7 ٪ بالنسبة للطبقة السادسة الى 33, 15 ٪ للطبقة الأولى - أي ارتفاع متوسط بنسبة 10 ٪ ضد 21,5 ٪ في فرنسا (من 5, 12 ٪ الى 32, 34 ٪) العدد 8 من «نشرة المعلمين» الصادرة في فاتح ماي 1924، ص 12.

الابتدائي ، فقد أظهرت هذه الحرب مرة أخرى مزايا الأفراد المنحدرين من الطبقة العاملة الفرنسية ، وإن استشارتنا نحن التقنيين ستجعل المسؤولين يتفادون عدة أخطاء وعدة ترددات وستعطي دفعة أخرى للمدرسة الفرنسية بالمغرب»⁽²⁸⁾.

ووقع حدث أخطر من هذا ، إذ خلال مجلس ضم مديري مصالح الحماية وانعقد بتاريخ 10 يناير 1924 ، دافع مندوبو ودادية التعليم الابتدائي - ودعمهم في ذلك ممثلو جمعية الموظفين - عن مطلبهم الخاص بالتعويض عن السكن ، وبينما اعتقدوا بأنهم أقنعوا المسؤولين ، رفض المدير هاردي مطلبهم بمبرر أن المعلمين يستفيدون من عدة امتيازات مثل المكافأة على الشهادة العليا والترقية السريعة ، ولأنهم طالبوا بالاستفادة من القانون الفرنسي في وقت غير مناسب .

وقد أدى فشل سنتي 1923 و 1924 الى نوع من القلق والضييق . فاستقال بعض المعلمين الجزائريين المسلمين ، وبرزت خلافات بين أعضاء المكتب نفسه . ويُعد تقرير الرئيس ديسبان (Despin) أمام المؤتمر الثالث إقرارا بالفشل ، ويخلص الى ضرورة توطيد العلاقات مع فرنسا . وهذا بعض ما جاء فيه : «نعتقد ، بناء على تجربة السنوات الأخيرة ، بأن مصير أي تحرك مغربي صرف هو الفشل . وإذا أردنا أن يؤدي الى نتائج معينة ، فعلى أن ننقله الى فرنسا . . . وستكون النقابة الوطنية وفيدرالية الموظفين أفضل وأقوى المدافعين عنا ، فللجمعية العامة علاقة سابقة مع فيدرالية الموظفين ، لذا يجب أن يكون انخراطنا في النقابة الوطنية أمرا محققا في أقرب وقت»⁽²⁹⁾.

● المؤتمر الثالث (أبريل 1924) :

ضم المؤتمر الثالث المنعقد يومي 23 و 24 أبريل 1924 ، مندوبين وصل بعضهم الى المغرب مع بداية السنة الدراسية (فاتح أكتوبر 1923) مثل كولاير Goulard ، تيكسيي Texier ، بوسار Boussard ، شابدوفيل Chapdeville وجيل Gilles . كان معظمهم شبابا باستثناء بوسار (ثلاثون سنة) الذي كان يبدو

(28) «نشرة المعلمين» ، العدد 5 ، فاتح ماي ، ص 12 .

(29) «نشرة المعلمين» العدد 7 فاتح مارس 1924 ، ص 7 .

كأخيهما الأكبر، وكان لهم تكوين سياسي ونقابي جيد وسيلعبون فيما بعد دورا هاما في نشأة وتطور الحركة النقابية المغربية⁽³⁰⁾.

فقرر المؤتمر أولا بالاجماع الانضمام الى النقابة الوطنية، متجاوزا بذلك قرار المنع القانوني لسلطات الحماية، وأخبرت باريس بذلك يوم 25 أبريل بالتلغراف. وبعد تطرقه لمختلف المطالب، تدارس المؤتمر قضايا توجه الودادية ونمط سير الجمعية العامة مهددا بالانفصال عنها إذا لم تتخذ طابعا فيدراليا.

وتم تجديد المكتب بكامله، وأصبح عدد أعضائه 9 عوض 6، وحددت مناهج عمله بدقة، بهدف الرفع من فعاليته. وكان الرئيس الجديد المنتخب، بوسار، القادم حديثا من منطقة وهران (الجزائر)، شخصية محترمة النشاط وعراكية. ولم تنل طريقته الفظة في تناول القضايا مع إدارة التعليم العمومي، رضى بعض أعضاء المكتب - لوبلان Leblan، باربيس Barbusse والآنسة سان - نزيير Saint-Nazaire - فاستقالوا، وتم تعويضهم مباشرة بأعضاء آخرين⁽³¹⁾. وأخبرت النقابة الوطنية بذلك، كما تدل الرسالة التي بعثها المنتخب الجديد جان - جان Jean Jean إلى «الرفيق روسيل»، الكاتب العام للنقابة الوطنية، بتاريخ 13 يناير 1925، والتي يقول فيها «إن أغلبية المنخرطين في جمعيتنا تظل وفية للنقابة الوطنية التي تحظى بكامل ثققتها. لكن، ما دمنا من أنصار الاندماج، تركنا في المكتب المجال لبعض المتعاطفين مع «الفيدرالية الوطنية للتعليم العلماني» (التابعة للكونفدرالية العامة للشغل الواحدوي) وبهذا حققنا للمغرب تلك الوحدة النقابية التي كنا نحلم بها لصالح التنظيم ولفائدة تعليم إنساني». فقد خاض إذن بوسار معركة التعويض عن السكن محاطا بمجموعة من الأطر الشابة ذات العزيمة القوية - كان متوسط سنها حوالي 25-26 سنة. وتقدم هاردي باقتراحات رفضها المكتب باعتبارها تعد «بمثابة سبة مجانية في حق رجل التعليم». وصعد مكتب وداية التعليم الابتدائي هجوماته فانتقد المساعدات

(30) انخرطوا في الحزب الاشتراكي. كان لوكولار وشابدوفيل منخرطين في الكنفدرالية العامة للشغل الواحدوي بفرنسا. يُقدم جاك لادريت دولا شريير في كتيبه الذي يحمل عنوان «الشيوعية وافريقيا الشمالية» بوسار كشيوعي له تصرفات «سخيفة» و«شنيعة»، معتمدا في هذا بدون شك على تقارير الشرطة التي كانت له إمكانية الاطلاع عليها أو التي أبلغ بها.

(31) من طرف جان - جان Jean-Jean، أليراك Alleyrac، وشابدوفيل Ghapdeville.

المعطاة للمدارس الدينية لأنها تمس بالعلمانية. وكذلك التفرغ، المتفاوض عليه بين حكومة الحماية ومدارس اسرائيلية، الممنوح للرابطة الاسرائيلية العالمية⁽³²⁾ وكلف بعض البرلمانيين بتقديم مطالب معلمي المغرب عن طريق «أسئلة مطروحة على السيد رئيس المجلس الحكومي ووزير الخارجية»⁽³³⁾

وأخيرا مورست ضغوطات على الجمعية العامة للموظفين لكي تقوم في باريس بمساعي لدى الحكومة، لكي تنظم في المغرب تجمعات بغية الحصول على تعويض مؤقت يبلغ 1500 فرنك ويخفف نوعا ما من غلاء المعيشة (دجنبر 1924 - يناير 1925).

● قضية بوسار (15 مارس - 19 نونبر 1925):

أدى نشر مقال، ينتقد فيه بوسار تعسف بعض ممارسات المديرين والمقيمين، إلى تعريض الودادية لعقوبة الحكومة. صدر هذا المقال في العدد 11 من «نشرة ودادية التعليم الابتدائي» بتاريخ 15 مارس 1925، تحت عنوان «ريح الجنون». وفي يوم 16 مارس وُضع بوسار رهن إشارة إدارته الأصلية، وطلب منه أن يتوقف فوراً عن مهامه. «كان عمل جمعية التعليم الابتدائي يزعج المارشال، إذ يبدو له بأنه يمس سلطته»⁽³⁴⁾. كما قال فيما بعد المدير هاردي.

هكذا قامت العاصفة، إذ أرسلت على الفور برقيات احتجاج من لجن المناطق. وأعلن مكتب ودادية التعليم الابتدائي عن تضامنه مع كاتبه العام وقطع علاقاته مع مديريةية التعليم العمومي. ورغم فتور مندوبي الرباط⁽³⁵⁾ فقد أعاد

(32) نشرت الاتفاقية الموقعة يوم فاتح يوليوز 1924 في «نشرة ودادية التعليم الابتدائي بالمغرب» العدد 18 الصادر في مارس 1927. وبمقتضى هذه الاتفاقية كانت الحكومة الشريفة توفر المقرات والتجهيزات والأدوات المدرسية وتسهر على صيانتها وتعطي المبالغ الضرورية لأداء رواتب المعلمين في شكل إعانات، وكانت تراقب التعليم الذي يتم بها.

(33) يتعلق الأمر بهريو.

(34) هذا التصريح أدلى به أمام اللجنة المنتدبة من طرف المؤتمر - راجع العدد 12 من «نشرة المعلمين» - انظر أسفله.

(35) كانوا يطالبون بإعادة العلاقة مع الإدارة فوراً وبدون أي شرط مسبق. وتم التصويت على ملتصق مضاد، قدمته مدينة وجدة، ب 364 صوتا (الدار البيضاء: 135 - مراكش: 21 - الجديدة: 24 - طنجة: 47 - آسفي: 17 - مكناس: 28 - فاس: 35 - وجدة: 61) ضد 34 صوتا (الرباط). كانت الودادية تضم إذن 398 منخرطاً مقابل 437 في مؤتمر ماي 1924.

المؤتمر - الذي انعقد في أبريل - انتخاب بوسار كرئيس للودادية وجميع أعضاء المكتب القديم، ورفضت لجنة، بعثها المؤتمر إلى المدير هاردي، أية مساومة، وطالبت بإعادة رفيقهم إلى منصبه قبل كل شيء، لقد كانت هذه المسألة تطرح، في اعتبارهم، قضية الحركة النقابية الناشئة برمتها.

ويمكننا أن نقرأ في تصريح أدلى به المكتب بعد المؤتمر ما يلي: «إننا لن نوقف حركتنا لفائدة رفاقنا إلا بعد تلبية مطالبنا، نظرا لثقتنا من أن السكوت عما أصاب بوسار سيفتح المجال إلى عقوبات جديدة وسيعيق نمو الحركة النقابية - بل وحتى الحركة التعاضدية - بالمغرب لمدة طويلة»⁽³⁶⁾.

أما بوسار، فإنه لم يلتحق بوهرا، منطقته الأصلية، بل ذهب إلى باريس، مبعوثا من طرف «الجمعية العامة» ليهيئ بها دفاعه. والتقى روسيل وش. لوران Laurent بأرستيد بريان الذي طمأنهما⁽³⁷⁾. وفي الأخير، فاز المعلمون في هذه المعركة، إذ في 19 مارس عاد بوسار إلى منصبه. وأحس على إثر ذلك مكتب وذاذية التعليم الابتدائي بالمغرب «بنوع من الفخر». وشكر بوسار، في رسالة حماسية، كل الذين ساندوه في هذه المحنة سواء كانوا في المغرب أو في باريس.

إن قضية بوسار، التي تعد قضية ماثورة، أظهرت المعلمين كطرف شجاع ومتصلب في الحركة النقابية المغربية الفتية. ويعد هذا الانتصار - الذي تحقق بهذه السرعة - نادرا شيئا ما في سجل الحماية، الأمر الذي دعانا إلى الوقوف عنده. فبدون استعداد وإقدام المناضلين والدعم الذي حصلوا عليه، ما كان ممكنا تحقيق أي شيء. غير أن مفتاح هذه القضية يكمن في التغيرات السياسية التي شهدتها فرنسا وفي الأحداث التي كان المغرب مسرحا لها.

(36) العدد 12 من «نشرة المعلمين» الصادر في فاتح ماي 1925.

(37) رسالة من ش. لوران بتاريخ 7 ماي 1925، إلى كيطون، رئيس «الجمعية العامة».

2. تطور الحركة التعاضدية: 1926.1929

كان للتغيرات السياسية الفرنسية ولذهاب ليوتي Lyautey أثر إيجابي على تطور الحركة التعاضدية بالمغرب. وبحكم انشغاله بحرب الريف، سارع تيودور ستيج Theodore steeg إلى تهدئة النزاعات الاجتماعية الأكثر حدة. ومع انتهاء حرب الريف (ماي 1926) حظيت الجالية الفرنسية بتشجيعات أكبر، فأصبحت تتمتع بنظام أكثر ليبرالية وتدعمت انطلاقها الديمغرافية والاقتصادية. ونتج عن ذلك تعدد التجمعات المهنية وطلب ملح على اليد العاملة المغربية التي ظهر نقصها في بعض المناطق خلال صيف 1928 و 1929. وقد تم لوسيان سان، الذي أتى من تونس، عمل ستيج الذي غادر الإقامة العامة للمغرب في يناير 1929.

● ماي 1924 وانعكاساته على المغرب :

لقد أدى الانتصار الانتخابي لتكتل اليسار في ماي 1924 إلى تحطيم «الكتلة الوطنية» وحكوماتها المصرة على مناهضة الشغيلة والموظفين⁽¹⁾. وكان لهذا الحدث انعكاسات على العقليات ثم على الوقائع في المغرب. إذ أن مكتب ودادية التعليم الابتدائي بالمغرب وجد في ذلك بدون شك ما يدعم عزمته على العمل، كما أن الاعتراف الرسمي بالحق النقابي للموظفين بفرنسا أعطى نوعاً من المشروعية لتنظيمات المغرب⁽²⁾. واضطر الماريشال ليوتي إلى أن رفع حالة

(1) إن الحكومات المتعاقبة فيما بين يونيو 1924 ويوليوز 1926 هي : حكومات هيريو (HERRIOT) (يونيو 1924 - 10 ابريل 1925) ؛ بانلوفي (PANLEVÉ) (ابريل 1925 - 27 اكتوبر 1925)، يانلوفي، من جديد (اكتوبر 1925 - 16 دجنبر 1925) ؛ ثم جاءت ثلاث حكومات للوسط اليساري برئاسة بريان (BRIAND) (دجنبر 1925 - 6 مارس 1926)، (مارس 1926 - 15 يونيو 1926)، (يونيو 1926 - 17 يوليوز 1926)

(2) لم يتم الاعتراف بتجمعات الموظفين اعتماداً على قانون معين - إذ أن هذا لن يتم إلا في 1946 مع

الحصار التي كانت تخول للسلطات العسكرية مسؤولية الحفاظ على الأمن في «المناطق المدنية»، حيث كان يجتمع معظم الشغيلة والموظفين⁽³⁾. وقد أثر الهجوم المباغت الذي قام به عبد الكريم الخطابي على هيبة ليوطي. ولما انتزعت منه قيادة العمليات العسكرية لفائدة بيتان Pétain قدم استقالته (أكتوبر 1925). وقد عُين تيودور ستينغ، الذي كان وزيرا راديكاليا، مكانه كمقيم عام.

خلال سنة 1925، كانت الحكومات الفرنسية المنبثقة عن التكتل تواجه مصاعب كبرى. فمناورات الأوساط المالية كانت تسرع تدهور قيمة الفرنك. والانتفاضة بلغت أوجها في سوريا والمغرب كما عمل الشيوعيون الفرنسيون، الذين كانوا يؤيدون ويدعمون الحركات الوطنية في المستعمرات، على تكثيف غايتهم، وأنشأوا مع الكونفدرالية العامة للشغل الوحدوي «لجنة عمل ضد الحرب في المغرب»⁽⁴⁾. وعلى إثر نذائهم يوم 12 أكتوبر 1925 أضرب 900 000 عامل فرنسي عن العمل لمدة 24 ساعة لكي تتوقف حرب الريف. الأمر الذي أدى إلى متابعة أعضاء «لجنة العمل» وإلى إصدار أحكام قاسية بالحبس في حقهم.

وكان لكل من بانلوفي Painlevé، رئيس المجلس الحكومي آنذاك وبريان Briand، وزير الشؤون الخارجية مصلحة في مداراة الاشتراكيين الذين يمثلون جزءا مهما من أغليبيتها، نفس الشأن بالنسبة لفدرالية الموظفين التي قامت بحملة لصالح تكتل اليسار. في غمرة حرب الريف بدا لهما أن قضية بوسار أتت في غير وقتها، لأنها تدفع الموظفين الى التحرك ضد الإقامة العامة. وبموافقة الحكومة، قرر ستينغ ارجاع بوسار الى منصبه وقدم ذلك كهدية سارة للموظفين. وبعزيمة مماثلة لانهاء المشكل بسرعة، حسم ستينغ، بضعة أشهر فيما بعد، النزاع الذي

التصويت على النظام الأساسي للوظيفة العمومية على إثر اقتراح موريس تيريز (Maurice THOREZ)

- بل بمجرد دورية كامبي شوطون (Camille Chautemps)، وزير داخلية حكومة هيريو. وهذا هو نصها: «ليكن في علم المديرين ورؤساء المصالح بأن تعاليم مذكرة 17 يوليوز 9120 التي تمنع العلاقات مع التجمعات المهنية ذات الطابع النقابي، قد ألغيت، ومن الآن فصاعدا، ستكون هناك علاقات رسمية مع جميع التجمعات المهنية، مهما كان النظام الذي تشكلت على أساسه» مذكور ضمن كتاب ج. لوفران (G. LEFRANC): «الحركة النقابية في ظل الجمهورية الثالثة»، ص 281

(3) قرار 25 يوليوز 1924.

(4) كان موريس تيريز (Maurice Thauré) يرأس لجنة العمل هذه.

كان قائما بين السككيين ومديريتهم، قبيل الهجوم الكبير على عبدالكريم الخطابي، وعند انتهاء حرب الريف (ماي 1926) اتخذ إجراءات سياسية لفائدة الجالية الأوربية.

● الاجراءات السياسية: الفروع المغربية للحزب الاشتراكي، الفرع الفرنسي للأمية العمالية (SFIO)

منذ أن أخذ نظام ليوطي يتزعزع بدأت تظهر تنظيمات اليسار الفرنسي: فروع رابطة حقوق الانسان والحزب الراديكالي والحزب الاشتراكي (الفرع الفرنسي للأمية العمالية: SFIO) والمحافل الماسونية حيث كان يلتقي الاشتراكيون والراديكاليون، ومنذ 1924، بعد انتصار تكتل اليسار، تمت اجتماعات للاشتراكيين بالرباط «في مأوى النهضة»⁽⁵⁾. ووُزعت البطاقات الأولى، ثم انهار كل شيء، واستعيد النشاط سنة 1925 على يد ليونيتي Leonetti (وهو من بين كتاب الحماية) وشامبيون Champion (وكان سككيا) وقد ساعدهما كل من موندولوني Mondoloni، من فرع بلوم بباريس (وهو محرر ملحق بالمكتب الشريف للبريد والتلغراف والتليفون) وبيو Biau الذي أتى من الجزائر العاصمة لتنظيم مصلحة الشيكات البريدية، وعمل موندولوني وبيو، اللذان كانا يعرفان جيدا أهداف الحزب الاشتراكي / الفرع الفرنسي للأمية العمالية وطريقة عمله، عملا على نصح رفاقهما الشبان بتلطيف مزاجهم وبالعامل بحذر في هذا البلد الخاضع للحماية ويربط الاتصال مع قادة باريس باتخاذ الحيلة من الشيوعيين المستترين الذين يحاولون «التسلل» داخل الحزب و«نتف ريش الدواجن الاشتراكية»⁽⁶⁾. ومنذ هذا الوقت بدأ، عن خطإ أو عن صواب، يُعد شامبيون عنصرا مشبوها فيه.

ثم أسست فروع أخرى في 1925-1926، في الدار البيضاء، مراكش،

(5) فوق سينما «النهضة» محج دار المخزن، اليوم محج الحسن الثاني.

(6) حول أصل العبارة، راجع جاك ديكلو (Jacques Duclos) «مذكرات» الجزء الاول، ص 204، قد ترجع العبارة الى ألبرت تران (Albert Treint) الذي «أول بطريقته الخاصة سياسة «الجبهة الوحيدة»، أي سياسة التقارب مع رفاق الأمس» (1922) وقد انتقل تران فيما بعد إلى الحزب الاشتراكي، ناسيا المطالبة «بحقه كمؤلف»

مكناس، فاس، وجدة، وآسفي⁽⁷⁾. وكان المنخرطون يهتمون في اجتماعاتهم بالترية الاشتراكية والترية العمالية، وكانوا يتخذون مواقف بصدد المشاكل ذات الطابع المحلي ويناقشون القضايا النقابية: «عند كل ذكرى نقابية، مثل فاتح ماي، كانت تنتهز الفرصة لالقاء محاضرة نقابية» (ليونيتي). وكان الهدف الأسمى لهذا العمل هو دفع ودايات الموظفين الى التجمع في فيدرالية محكمة التنظيم، كما ساهمت هذه الفروع في أعمال احتجاجية: ففي قضية ساكو وفانزيتي، نظمت مظاهرات «ضخمة» يوم 21 غشت 1927، أمام القنصلية الامريكية بالدار البيضاء. على إثر هذا تم اعتقال بعض المناضلين وقدموا للمحاكم التي أصدرت في حقهم أحكاما بالسجن مع وقف التنفيذ، إلا أن أحدهم، ويدعى إيف فارغ Yves Farge، تم طرده⁽⁸⁾.

وتجمعت الفروع لتشكل الفيدرالية الاشتراكية للمغرب (الفرع الفرنسي للأمية العمالية) وكان لها نفوذ في أوساط الموظفين الصغار والمتوسطين. وقد انخرط فيها أحيانا الشيوعيون الذين كان المنع قد طال حزبهم وجريدتهم «لومانيي» (الانسانية). وكان كل من الاشتراكيين والشيوعيين يناضلون في الودايات وكانوا يعتبرون العناصر الأكثر نشاطا فيها.

في أكتوبر 1926، اتخذ ستيغ قرارا سياسيا يقضي بإنشاء هيئة ثالثة ضمن المجلس الحكومي الذي تستشيريه الاقامة العامة، الى جانب الهيئتين المكلفتين بالدفاع عن مصالح الزراعة (الهيئة الاولى) وعن مصالح الصناعة والتجارة (الهيئة الثانية). وكلفت الهيئة الثالثة بإبلاغ المسؤولين بشكاوي ومتمنيات باقي فئات الجالية الفرنسية، أي أصحاب المهن الحرة والموظفين الذين طالبوا بحرارة بهذه التمثيلية تم تجريدتهم من أهلية الانتخاب. ونظرا للخيبة التي أصابتهم والغضب الذي لحق بهم، قدموا مرشحين للاحتجاج، وتمكنوا أحيانا من انتخابهم كما وقع في فاس سنة 1927، أو أعطوا أصواتهم لشغيلة المصالح الخاصة أو ذات الامتياز.

(7) تم تأسيس فرع آسفي من طرف لوكولار (Le Gaulard) سنة 1926، وهو الذي أنشأ أيضا وترأس فرعي رابطة حقوق الانسان بتاوريرت (1924) وآسفي (1926).

(8) أخذنا كل هذه المعلومات عن جان ليونيتي Jean Lionetti وقد أكدها فرانسوا ماتيني (François Mattéi)

ومع ذلك كانت هذه الأحداث في مجملها تخص المواطنين الفرنسيين وحدهم، إذ ظلت «السياسة الأهلية» مجالا محفوظا، ولم تكن الإقامة العامة تسمح بأي تدخل فيها.

● إزدهار المغرب الاستعماري (1926-1930):

خلال هذه السنوات الخمس تطور الاستيطان في المغرب بشكل قوي. فما بين «إحصاءات» 1926 و 1931⁽⁹⁾ (التي هي في الحقيقة مجرد كشف حسابي) تنامي عدد السكان غير المغاربة بنسبة 65٪ منتقلا من 104 000 الى 172 000 شخص بواسطة الهجرة، وعن طريق الحركة الطبيعية أيضا، إذ ولد 25٪ من الأشخاص المحصين بالمغرب، كما أن تعبئة الأراضي المغربية تسارعت، فانتقلت أراضي الاستيطان من 480 000 الى 700 000 هـ سواء عن طريق تخصيص رسمي أو بحيازة مباشرة⁽¹⁰⁾.

وتم توسيع الأشغال الكبرى، وعم نشاط كثيف في ورشات تشييد الطرق والسكك الحديدية، والسدود الكبرى والموانئ، والبنائات الإدارية: فتدعمت الشبكة القائمة بما يلي: 1 200 كلم من الطرق و 500 من السكك الحديدية. كما تم تشغيل المحطة الحرارية لوجدة وسد سيدي معاشو ومحطته المائية (1929). وشيدت مجموعات عمرانية جميلة في قلب «المدن الجديدة» وتنامت المكاسر والمرافئ والأرصفة في ميناء الدار البيضاء الذي تركزت فيه منذ 1925 كل القروض. واستمرت الأشغال في القنصرة على واد بهت (1926-1935)، وفي القصبة الزيدانية على واد أم الربيع لبناء السدود (1924-1935)، وفي ميناء الدار البيضاء (1927-1931)؛ وعلى الخط السككي المنجمي وجدة - بوعرفة (الى حدود 1931) الذي يقوم بنقل فحم جردة ومنغنيز بوعرفة؛ وعلى الخط الاستراتيجي وجدة - فاس الهادف الى إتمام الشبكة السككية الكبرى لشمال افريقيا: تونس العاصمة - الدار البيضاء - مراكش⁽¹¹⁾.

(9) فيما يخص إحصاء 1931، راجع «دليل الإحصاءات العامة، 1931» ص. 19 وما يليها.

(10) راجع أعلاه، ص. الهامش رقم (7) حول الاستعمار بين 1916 و 1936.

(11) خلال السنوات الأربع التالية 1927-1928-1929-1930، ارتفعت القيمة الاجمالية للبناء في الثاني عشرة بلدية الى 1135 مليون فرنك جاري؛ وفي الدار البيضاء وحدها ارتفعت الى 628 مليون أي 55٪ من القيمة الاجمالية. ثم تليها فاس بـ 131 مليون ومكناس بـ 65 ووجدة بـ 42 ومراكش بـ 20.

إن مصاريف الجهاز العسكري التي تضخمت بالخصوص خلال حرب الريف، والقروض التي قدمت لتنفيذ أشغال التجهيز، وتدفع الرساميل الفرنسية الخاصة التي كان أصحابها يعتبرونها غير مضمونة في فرنسا، كل هذا زاد في نمو كتلة الرساميل المتوفرة، التي بلغت في المجموع 162 مليار فرنك لسنة 1955، من مصدر عمومي وخصوصي، أي بمعدل 27 مليار سنويا، وهذا ما شجع الأنشطة الخصوصية التي تضخمت وتنوعت في البناء والصناعة والتجارة. ففي الدار البيضاء تضاعفت القيمة السنوية للبناء بأكثر من خمس مرات، إذ انتقلت من 1500 مليون سنة 1926 الى 8 مليارات في كل من 1928 و 1929. كما أن إستثمارات الشركات بلغت مستواها الأعلى في 1928 و 1929 هذا المستوى لن تبلغه لتتجاوزته بكثير إلا في 1946. ولا مجال للمفاجأة إذن، إذا لاحظنا إنشاء شركات صناعية ومنجمية كبرى خلال سنتي 1928-1929 مثل الشركة الإفريقية لمؤسسات ج.ج. كارنو ومصاهر الحديد لباس - أندر (فرع واندل)، الشركة المغربية للسكر (COSUMA)، الشركة الإفريقية للغزل والنسيج (SAFT)، الشركات المنجمية لأحولي، زليجة، جرادة والمؤسسة الشريفة للبتترول، أما فيما يخص البحث والاستغلال المنجميين فكان مكتب الأبحاث والمساهمات المعدنية، الذي أسسه إريك لابون Eirick Labonne، الكاتب العام الجديد للحماية سنة 1928، هو الذي يوفر لهما التشجيع والمساعدة الضروريين. هكذا تضاعف استخراج الفوسفات ثلاث مرات بين 1925 و 1930 (من 721 000 الى 2 100 000 طن) فيما تضاعف النشاط التجاري الاجمالي لميناء الدار البيضاء الذي انتقل من 1 400 000 طن الى حوالي 3 ملايين، كما أن الانتاج الكهربائي تضاعف بخمس مرات في نفس الفترة، منتقلا من 14 مليون الى 63 مليون كيلواط في الساعة. وفي 1931، عدت المصالح الرسمية 1932 مقالة دُعيت صناعية، استثمرت مليارا من الفرنكات الجارية كرساميل، وشغلت 45 000 شخص⁽¹²⁾ واستهلكت 33 مليون ك.و.س. إن جميع المؤشرات متوافقة إذن

(12) يعطي كل من ا. بوي وج. إفان و. هوفر (E. Bouy, G. Evin, R. Hoffher) الذين كانت لديهم أيضا امكانية الاطلاع على المصادر الرسمية: أرقاما مختلفة ظاهريا. إذ يعطي ا. بوي في كتابه «قضايا اليد العاملة بالمغرب» ص 47 الأرقام التالية: 800 مؤسسة، 450 مليون فرنك من الاستثمارات و 25.000 عامل. وفي 1930، يتحدث في مقال غير موقع صدر بنشرة «إفريقيا الفرنسية»، 1931، ملحق استعماري، ص 435، ويعيد حرفيا الفقرة المذكورة، نقول يتحدث

لتدل على أن نشاط المستعمرة المغربية قد تضاعف مرتين، ثلاث، أربع أو خمس مرات حسب القطاعات.

● الانعكاسات الانسانية: المغاربة.

أدى هذا النشاط المحموم، الذي هو انعكاس للازدهار الرأسمالي الكبير لسنوات 1926-1929 والذي تدعم في المغرب بسرعة تحقيق الارباح الاستعمارية، الى زعزعة التوازن التقليدي للمجتمع المغربي.

فتعمقت الهجرات الداخلية، واتخذت حركات القرويين التقليدية حجما أكبر، وتغيرت أيضا طبيعتها. وأصبحت الحركات التي كانت مؤقتة، في غالب الأحيان نهائية. واستقر عدد كبير من القرويين الذين ذهبوا الى مدن مكناس، الرباط، وجدة والدار البيضاء. بهذه المدن ازداد سكان الحواضر المغربية على ما يبدو بأكثر من 250 000 شخص بين 1926 و 1931، في الوقت الذي لم يرتفع فيه عددهم الا قليلا بين 1921 و 1926⁽¹³⁾. وكانت الضيعات الكبرى والورشات والمناجم تشهد مجيء الرجال عبر مجموعات تضم خمسة أو ستة أفراد تحت قيادة رئيس فرقة أو «عريف» يكون هو الذي جلبهم الى الشغل. وكان هؤلاء الشغيلة يعرضون خدماتهم حيث تكون الأجور في أعلى مستوى. وكانوا يعودون بشكل دوري الى مناطقهم من أجل أعمالهم الخاصة بهم. وسرعان ما بدت هذه اليد العاملة المتحركة - التي كانت عليها طلبات متعددة - غير كافية - ظاهريا - مما أربع الاستعمار.

ففي يونيو 1928، حدث بالدار البيضاء انقطاع في سوق اليد العاملة. ومن الأمثلة التي كانت تذكر بهذا الصدد معمل الجير والاسمنت للدار البيضاء الذي أجبر على توقيف جزء من أفرانه، والشركة المغربية للشحن والافراغ التي

عن 1928: 500 مليون فرنك من الاستثمارات و 35.000 عامل. بينما يعطي روني هوفير الأرقام التالية: 1565 مقالة و 34 231 عاملا، وفي كتابه «الصناعة المغربية ومشاكلها»، 1934، ص 57 وما يليها، يتحدث كتي إقان عن 1932 مقالة و 45002 عامل (10 454 أوربي و 34 518 من الأهالي) مرددا بذلك الأرقام الواردة في «الدليل الاحصائي». فتتعلق التغيرات إذن بالخصوص، بعدد المقاولات.

(13) السكان المغربية بالمدن: 1926: 39.108؛ 1931: 646.839

استحال عليها نقل البضائع من الميناء، وتم اللجوء الى «النساء المغريبات» ليقمن بحمل البضائع من أرصفة الدار البيضاء وليشتغلن كيد عاملة في الصناعة. كان يضاف الى ذلك التنافس فيما بين مستخدمي اليد العاملة والمستوطنين الزراعيين والملتزمين بالأشغال الكبرى؛ والإغراءات المتبادلة التي كانوا يقومون بها إزاء العمال. وترتب عن هذا ارتفاع في الأجور. ففي الدار البيضاء على سبيل المثال، انتقل أجر العامل اليدوي والحفار أو عامل الميناء من 6-8 فرنكات يوميا في يناير 1928 الى 10-12 فرنكا في يونيو 1928 و الى 12-16 فرنكا في يونيو 1929، أي ارتفاع يناهز 100٪ في ظرف ثمانية عشر شهرا. وكان ارتفاع الأجور هذا بدوره - اذا ما صدقنا الأدبيات الاستعمارية والرسمية - سببا في ندرة اليد العاملة، هذا ما يؤكداه المقيم العام لوسيان سان Lucien Saint في الرسالة التي بعثها في فاتح ماي 1929 إلى مدير الأشغال العمومية حيث يقول: «لكن... ارتفاع الأجور لم يؤد بعد في افريقيا الشمالية الى النتائج الايجابية التي ولّدها في جميع الدول ذات السكان البيض (كذا). فالأهالي لم يبلغوا بعد تلك الدرجة من التطور التي ترتفع فيها الحاجيات وفقا للمداخيل.

ومادامت حاجيات التشغيل المغربي لا تتغير، فإن مبلغا قارا يكفي لسدّها، وإذا حصل على هذا المبلغ خلال بضعة أيام من الأسبوع، فإنه يتوقف عن العمل في الأيام الأخرى. بهذا ترتفع الأجور بدون أن يحصل ربح تعويضي في الانتاجية لأن كمية العمل لا تتغير» هذا تعليل ليس بجديد، إذ كان مستعملا وسيظل كذلك بالخصوص في الأوساط الاستعمارية لتبرير سياسة الأجور المنخفضة، وفي هذا الوقت كان الاستعمار يحس على أنه مجرور في حلقة جهنمية متمثلة في ندرة اليد العاملة وارتفاع الأجور، والتي لا يدري كيف يمكنه الخروج منها.

وعملت السلطات العمومية على تصحيح هذه النواقص بواسطة قرارات أو رسائل دورية، إلا أنها ظلت بدون أي مفعول: إذ لم يقف منع خروج اليد العاملة⁽¹⁴⁾ أمام خروجها السري⁽¹⁵⁾؛ والحث على استعمال الوسائل الميكانيكية

(14) دوريتا-28 شتنبر 1928 و 3 يوليوز 1928

(15) انتقل فيما بين 1926 و 1929، عدد المغاربة المقيمين بفرنسا، حسب الأرقام الرسمية التي لا تعبر عن الواقع بشكل وافي، من 16 000 الى 20 000. أكثر من نصف هذا العدد كان يشتغل بمنطقة باريس؛ بينما كان 3 000 الى 4 000 منهم بمناجم الشمال واللوار (La Loire)، حيث برزوا بقوة اندفاعهم في النضالات المطالبة (نشرة «الحياة العمالية»، 11 يناير 1929).

في الورشات ولو أدى ذلك الى الرفع من كلفة الانتاج⁽¹⁶⁾. وقرر المقيم العام في الأخير إنجاز بحث ميداني واسع⁽¹⁷⁾ أجاب عنه كل من مدير الزراعة ومدير المكتب الاقتصادي للدار البيضاء⁽¹⁸⁾ وجميع رؤساء المناطق والأقاليم المدنية والعسكرية⁽¹⁹⁾. وسرعان ما بدت هذه الاجراءات (التي خلقت نوعا من الاضطراب) بدون فائدة، ذلك أن صيف 1929 كان أقل مأساوية ثم ظهرت ملامح الأزمة الاقتصادية. بهذا تم الانتقال من ندرة اليد العاملة الى وفرتها الى البطالة ثم الى انهيار الأجور.

يعد البحث حول اليد العاملة الذي يُنشر سنة 1931 بإحدى ملحقات «نشرة إفريقيا الفرنسية»⁽²⁰⁾ - في الوقت الذي لم تعد فيه ملاحظاته ذات فائدة - وثيقة ثمينة لأنها تسمح بإظهار الفروق الدقيقة في اللوحة التي رسمتها الأدبيات الاستعمارية، وبتدقيق أسباب الأزمة وبتعريف أفضل لحالة اليد العاملة المغربية والأوربية في يونيو 1929.

وكانت ندرة اليد العاملة مسألة حقيقية، وإن بدرجات متفاوتة، والأجور مرتفعة بحوالي 40 الى 100٪ في المناطق التي مسها الاستعمار بشكل كبير والتي جُهزت بسرعة، أي في المناطق المجاورة للدار البيضاء، الرباط، مكناس، فاس (ضاحيتها). ويتفق محررو التقارير على الاعتقاد بأن السبب الرئيسي لندرة اليد العاملة يكمن في طلبات الورشات، والمعامل والمناجم والاستغلاليات الزراعية، التي كانت ملحة ومتضافرة بشكل خاص في فصل الصيف. ومن بين الأسباب الأخرى، يشيرون الى وباء حمى المستنقعات الخطير الذي عات فسادا في سنتي 1928 و 1929 في السهول الأطلسية (نسبة الى الساحل الاطلسي) على

(16) رسالة سبق ذكرها، مؤرخة بفتح ماي 1929، وصادرة «بالنشرة الرسمية» عدد 28 ماي 1929.

(17) دورية 31 ماي 1929

(18) مالي Malet وبلونديل Blondelle

(19) إنهم الجنيرالات بيتان Pétain بفاس وهيري Huré بمراكش ونيجر Nieger بمكناس ودويل Duele

بتازة والعقيد دو لوستال De Loustel بتادلة ورؤساء الأقاليم والمناطق المدنية: شاربي Charrier

(الشاوية) بيسونيل Peysonnel (الرباط) ركمور Recmeur (الغرب) كومينو Communeux

(دكالة)، كودير Coudert (عبدة) لومير Lemerre (واد زم) ولاقوند Lavondes (وجدة).

(20) ص ص. 108، 164، 227 و 294.

الخصوص، حيث أدى الى رفع نسبة الوفيات والى إضعاف قدرة العمال على المقاومة⁽²¹⁾؛ وأحيانا يشيرون الى اشتغال العمال في الوحدات الانتاجية الاضافية أو المنتظمة⁽²²⁾ وأخيرا هناك جاذبية المدن، والدار البيضاء على الخصوص «بحكم جاذبية الأجور المرتفعة، أكثر من جاذبية التسلية المتنوعة» ويتعلق الامر بالنسبة لأولئك المحررين بنقص ناتج عن تنظيم سيء لسوق اليد العاملة، أكثر مما يتعلق بأزمة حقيقية. لذلك أوصى معظمهم بإنشاء مكاتب جهوية لليد العاملة، وباتخاذ إجراءات تقيد حركة العمال وتنقلاتهم وحركة أجورهم.

وعلى عكس هذا، لم تكن أية مشكلة مطروحة في المناطق الجنوبية التي كانت، تقليديا، تزود المناطق الأخرى باليد العاملة: دكالة (الجديدة) عبدة (آسفي) حاحا (الصويرة) وحوز مراكش؛ ولا في الشمال في منطقتي الغرب وتازة. إذ ليس هناك نقص في الشغيلة، والأجور لا ترتفع. وإذا كانت الأجور تعتبر كافية في منطقة الغرب، فانها غير كافية في منطقة وجدة حيث كانت تشتغل فيها ورشات كبرى للسكك الحديدية مع ذلك.

وقد طالب رئيس منطقة تازة برفع الأجور لمعارضة المنافسة الجزائرية وإعاقة ذهاب العمال الى منطقة وهران. وكتب القنصل العام لوجدة السيد لاثوند «يبدو بالنسبة لأجور سنة 1913، أن أجور اليد العاملة الأوربية والأهلية لم تبلغ بعد المعدات التي تطابق ارتفاع كلفة المعيشة» أما المراقب المدني لمدينة آسفي فإنه يستنكر قائلا بأن السكان المغاربة ليسوا كسلاء، بل فقراء يعانون من سوء التغذية، ويخلص إلى توصية تدعو إلى رفع الأجور إلى 8 و 10 فرنكات، مقابل 5 و 7 فرنكات المطبقة حاليا (آنذاك).

هذه هي مظاهر أزمة اليد العاملة التي كتب عنها الكثير خلال الثلاثينات

(21) تقرير رئيس منطقة الدار البيضاء، ص ص 164 ومايليها، وتقرير مدير المكتب الاقتصادي للدار البيضاء، ص ص 108 ومايليها، وتقرير رئيس منطقة مراكش، ص 227، وكذا تقرير أوغستان برنار Augustin Bernard، «اليد العاملة بإفريقيا الشمالية» نشره «إفريقيا الفرنسية»، 1931، ص. 521.

(22) يقدر ر. هوفر R. Hoffer ور. موريس R. Morris، في كتابهما «مداخيل ومستويات العيش بالمغرب»، ص. 49، أن عدد المغاربة العاملين في الجيوش النظامية بلغ سنة 1933 40 000، فيما بلغ التجنيد السنوي 3500 فرد.

وحتى فيما بعد ولم يكن هذا التوثر في سوق اليد العاملة بظاهرة جديدة، إذ بعد ظهورها مع الاستعمار تفاقمت بقدر ما تنامي الاستعمار وحيثما تطور. فبحكم تنوعها الكبير كانت المهام تتجاوز امكانيات سكان قليلي العدد ومحصورين في اطاراتهم الاجتماعية وعاداتهم الانتاجية. هذا فضلا عن جودة محصول الحبوب خلال سنتي 1928 و 1929، الأمر الذي لم يشر إليه أحد وبدأ السكان يلمسون تدريجيا طلبا جديدا عن العمل يخصهم. كما ساعد كل من تمديد شبكة الطرق وتطور عدد الشاحنات والناقلات وتثمين جزء هام من السكك الحديدية وتشغيلها منذ 1929 ساعد على حركية أكبر بالنسبة للقرويين⁽²³⁾.

- هل كان هناك عدم استقرار في اليد العاملة وتغيية؟ بالتأكيد، لأن هذا ما يميز اليد العاملة ما قبل الرأسمالية، المنفصلة بشكل غير تام عن الوسط القروي الذي أتت منه والتي لا يعتمد عيشها على بيع قوة عملها فحسب. ومادامت الطلبات عديدة بهذا القدر، فلم لا يذهب العامل الى المناطق التي بها أجور جد مرتفعة ثم يعود فيما بعد إلى بلدته لينطلق من جديد؟ إنها شروط مجهدة يفاقمها المرض، إذا لم يهلك المرء من جرائه.

أما المشغلون فلم يكونوا ملتزمين بأي شيء، إذ كانت عقدة الشغل شفوية وذات طابع يومي وبإمكان المشغل أن يضع لها حدا «مباشرة وبدون إشعار»⁽²⁴⁾ وكانت الاتفاقية حول الأجر دائما ضمنية، وكان العرف وحده هو الذي يحدد مبلغه وطريقة أدائه. كما أن الأداءات العينية ونظام المقتصديات في المناجم والورشات، حيث كانت تباع البضائع الرديئة بأثمنة مرتفعة، لم تكن ممنوعة. إلا أن بعض النصوص كانت تشكل خطاظة أولية لتشريع الشغل، فكان على مدة العمل ألا تتجاوز عشر ساعات بالنسبة للنساء والأطفال (ظهيرا 1926 و 1928)؛ كما تم إنشاء فرقة لمفتشي الشغل، إلا أنها كانت تضم في 1930-1931 مفتشين بالنسبة للمغرب برمته؛ بينما كانت مراقبة الورشات

(23) بالمقارنة مع سنة 1928، ارتفعت حظيرة الشاحنات - الحافلات سنة 1929 بنسبة 40٪ فيما تضاعف عدد المسافرين المغاربة عبر القطار: 68 مليون مسافر/كلم بالدرجة الرابعة - وهي الدرجة التي يسافر فيها معظم المغاربة - مقابل 36 مليون.

(24) ر. كَاليسو R. Gallessont «أرباب العمل الاوربيون بالمغرب 1931-1942»، الرباط، المنشورات التقنية الشمال - افريقية، 1964، ص. 37.

والمناجم مخصصة لمهندسي المناجم والأشغال العمومية . وكانت بنود ظهير 25 يونيو 1927 حول حوادث الشغل تمتاز بدقة أكثر. غير أن الشغيلة المغاربة، بحكم عدم توفرهم على الحالة المدنية ولأنهم استقطبوا للعمل من طرف رؤساء الفرق، كانوا يشكلون كتلة صعبة التحديد، مما جعل المشغلين يفلتون بدون صعوبة من أحكام القانون .

كيف يمكننا أن ننظر الى الأجور المطبقة؟ لقد كانت هناك فوارق كبرى في الأجور بين منطقة وأخرى . وفيما يخص القطاع الزراعي يجدر التمييز بين العمال الموسميّين الذين يأتون من بعيد وبين المداومين المستقرّين محليا . وكانت الأجور اليومية في المغرب الشرقي كما يلي :

المداومون	الموسميون	
3 فرنكات	4 فرنكات	1913
12 فرنكاً	20 فرنكاً	1929

أما في الدار البيضاء، فكانت هذه الأجور تتراوح في 1929 بين 5 و 8 فرنكات بالنسبة للمداومين وبين 10 و 15 بل و 20 فرنكا بالنسبة للموسميّين . هذا مع العلم أن وجدة كانت تعتبر أن ارتفاع الأجور أقل من ارتفاع كلفة المعيشة . بينما كان المستوطنون الزراعيون في الشاوية يعتبرون أن الأجور التي يؤدونها بلغت مستوى لا يُحتمل .

وقد تمكنا، ولو بصورة تقريبية، من إعادة تشكيل مجموعة الأجور اليومية المدفوعة في الدار البيضاء لبعض الفئات من الشغيلة المغاربة والأوربيين، على النحو التالي (بالفرنكات) :

ويتبين من الجدول التالي أن الأجور تضاعفت بين 1924 و 1929 بالنسبة للعمال المؤهلين، وتضاعفت ثلاث مرات بالنسبة للعمال اليدويين؛ كما أنها كانت منخفضة بالنسبة للمغاربة في حالة التخصّص المتساوي مع الأوربيين؛ أما أجور العمال الأوربيين فإنها في المعدل متساوية مع أجور البارسيين أو تفوقها نسبيا .

إلرصاص	الصباغ (الدهان)	النجار	البناء	العامل اليدوي في الميناء	
		4, 5 إلى 2, 5	4, 5	1, 35 + الطعام	1915 :
					1925 :
	16-14	20-15	16-15	4 إلى 7	المغاربة :
35-25	30-20	30-20	27-18		الأوربيون :
				8-6	1927 :
				12-10	1928 :
					1929 (يونيو) :
	40-30		35-30	16-12	المغاربة :
70-50		60-45	70-50		الأوربيون :
				.	1929 :
57, 5	55	57	60	40	(باريس) :

كيف يمكننا تقييم تغيرات الأسعار؟ إننا لا نتوفر إلا على الرقم الاستدلالي لأسعار البيع بالتقسيط بالدار البيضاء⁽²⁵⁾ كوسيلة لقياسها. فبناء على الرقم 100 كأساس لسنة 1914، بلغ الرقم الاستدلالي 352 في مارس 1924، وحوالي 600 في 1929؛ وستكون كلفة المواد الغذائية قد تضاعفت بست مرات منذ 1914، وتضاعفت مرتين فقط منذ 1924، فيما قد يكون ارتفاع الأجور أقوى بالنسبة للعامل اليدوي؛ وقد يكون متساويا تقريبا مع ارتفاع الأسعار فيما يخص البناء المغربي مثلا، وهذه بعض المعطيات التي تمكنا من استعمالها ابتداء من 1926 فحسب، وذلك لعدم توفرنا على مثيلاتها بالنسبة للسنوات التي سبقتها⁽²⁶⁾.

(25) هذا مؤشر يتعلق بالمواد الأساسية الثلاث عشرة الضرورية للاستهلاك السنوي لعائلة مكونة من أربعة أفراد، حسب الكميات المحددة من طرف «الاحصاء العام لفرنسا».

(26) يتعلق الأمر بسعر القنطار من الشعير، القمح والسكر؛ سعر الكيلو بالنسبة للغنم والشاي.

1929	1928	1927	1926	
86-60	98-79,50	126	147-75	الشعير
131-129		177	235-143	القمح الصلب
5,75	5,35-3,5	4,75-4,5	4,35-2,85	الغنم (كلغ)
379-335	630-385	430	360	السكر
28,75-20	30-25	45-12	25-20	الشاي (جودة 2)
245	167,5	؟	220	الشمع

تلك هي الأسعار المتوسطة بالدار البيضاء في متاجر الجملة والمجازر. لكن كيف كان يتصرف بائعو التقسيط في الأسواق، وكيف كانت تباع مقتصديات الشركات المواد لعمالها؟ تبين الكشف الشهرية التي تقدمها الحوليات الاحصائية تغيرات قوية خلال السنة أو من سنة الى أخرى، لكن بصورة إجمالية، يُلاحظ بين 1926 و 1929، انخفاض في أسعار القمح الصلب والشعير؛ ونوع من الاستقرار بالنسبة للسكر؛ وارتفاع قوي فيما يخص لحم الغنم والشاي والشمع. وبعد خصم الاقطاعات التي يقوم بها «العرفاء» ورؤساء العمال - بمبرر الغرامات أو أي سبب آخر - ومقتصديات الشركات - التي من المستحيل تحديد قيمتها - من المبالغ المالية العائدة للبلد والتي يُخصص جزء منها لأداء ضريبة الترتيب الذي كانت ترتفع كلفته كل سنة، ماذا يبقى لتحسين شروط عيش العامل؟ يبقى بلا شك مبلغ يفوق المبلغ الذي كان يتوفر عليه العامل ومثيله سنة 1926 والذي يسمح له بالرفع من قدرته الشرائية بسنة 20، 30 وربما 40٪، لكن هذا الارتفاع لن يبلغ الضعف كما توحى بافترضه الزيادة الاسمية المسجلة من طرف الاحصائيات⁽²⁷⁾. غير أن العامل اليدوي المؤهل سيكون قد تمكن من تغطية الزيادة في الأسعار بربحه الاضافي فقط.

(27) يزعم أ. برنار A. Bernard، «حسب ملاحظ مؤهل»، «بأن سعر اليد العاملة تضاعف بست مرات منذ بداية الحماية الى حدود 1930، بينما ارتفعت تكاليف عيش الأهالي بنسبة 20٪ في نفس الوقت؟» «اليد العاملة في إفريقيا الشمالية»، نشرة «إفريقيا الفرنسية»، 1930، ص. 297.

ومهما يكن من أمر، فإن كتلة اليد العاملة المغربية التي اجتذبتها قطاعات الانتاج العصرية بشكل موسمي أو نهائي استمرت في النمو، ويمكن تقديرها بأكثر من 100 000 شخص سنة 1929⁽²⁸⁾. وإلى جانب بعض الأنوية المرتكزة بصورة أفضل في الشركات الحضرية - وهي يد عاملة ذات خبرة أتت بدون شك من الصناعة التقليدية والتي لا نعرف لا أفكارها ولا اهتماماتها - كان مجموع العمال يشكلون «بروليتاريا رثة» من أصل قروي وغير منفصلة عن جذورها بشكل تام، وليس لها بعد وعي طبقي ولم يكن بإمكانها أن تتوفر عليه. وبالتالي لم يكن بإمكانها أن تكون حاضرة بنوع ما في تنظيم مهني جنيني. وكيف يمكن لهذا الأمر أن يفاجيء في وقت كان فيه الاوربيون أنفسهم، وهم الذين كانت لهم معرفة معينة بالممارسة النقابية، قد بدأوا، بالكاد، يتجمعون وينتظمون؟

● الانعكاسات الانسانية: الأجانب أو «غير المغاربة»⁽²⁹⁾.

المأجورون والموظفون:

على الرغم من تنامي عددهم منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، كان الشغيلة «غير المغاربة» يشكلون في القطاعات الخاصة وذات الامتياز مجموعة جد متنافرة. فكان فرنسيو الميتروبول أو الجزائريون يشتغلون كعمال مؤهلين ورؤساء عمال ورؤساء استغلاليات زراعية، وأطر، وكانت أغليبيتهم تعمل في المصالح ذات الامتياز والمناجم والصناعات الناشئة والتجارة.

(28) حسب تقديرات هوفير وموريس في كتابها «المداخل ومستويات عيش الأهالي بالمغرب» شغلت المناجم 4627 مغربيا بالفوسفاط، و 3500 فيما عداه، أي أكثر من 8000 عامل بقليل بينما شغل قطاع النقل 6500 (ص. 47)؛ وقد كان 6 200 مساعد إداري (ص. 49)، وحسب بوي Bouy في كتابه «مشكل اليد العاملة بالمغرب» تقدر حاجيات اليد العاملة في 1929 بـ 5000 عامل في البلديات ومن 40 الى 50 000 في الأشغال العمومية (ص. 47)؛ و 25 000 في الصناعة وتقدر الارقام المعطاة من طرف رؤساء المناطق والمراقبة في البحث الميداني، المداومين بالزراعة بـ 25 000 والموسمين الضروريين بعدد مماثل. بينما نجد أن الموسمين وعمال الورشات غالبا ما يكونون نفس الاشخاص. ويجب إضافة 5 الى 6000 مستخدم بالتجارة والابناك، الأمر الذي يعطينا عددا إجماليا بحوالي 115 000.

(29) كانت مصالح الحماية تقصد بعبارة «غير المغاربة»، الفرنسيين و«أمثالهم»، الجزائريين والتونسيين وكل الاجانب الآخرين.

وكان «الجزائريون»، «ذوو الأصل الفرنسي أو أبناء الأجانب الذين حملوا الجنسية الفرنسية، يشكلون يدا عاملة ثمينة نظرا لقدرتهم على التكيف»⁽³⁰⁾؛ فجاءوا بكثرة من منطقة وهران سواء براً الى المغرب الشرقي المجاور، أو بحرا من وهران إلى الدار البيضاء حيث عمّروا أحياء المعارف والصخور السوداء. وكان «المتروبوليون» يتمتعون بأجور متساوية مع أجور شغيلة باريس. غير أن غلاء المعيشة وقساوة ظروف العمل وانعدام القوانين الاجتماعية - قانون الثماني ساعات عمل للشغل، العطلة الاسبوعية، التشريع الخاص بمحاكم الشغل، الحق النقابي - دفعتهم الى العودة الى بلادهم؛ أو الى الاستقرار على حسابهم الخاص، ففتحوا ورشات ميكانيكية صغيرة واشتغلوا في النقل بالشاحنات والحافلات، وعلى هذا النحو بدأ المحظوظون منهم جمع ثروتهم.

وكان الاسبانيون والايطاليون يشتغلون في ورشات الأشغال العمومية والبناء كرؤساء ورشات أو كبنائين. أما البرتغاليون فكانوا يشتغلون كصيادين، بينما النساء والأطفال يعملون في المصبرات، بفضالة على سبيل المثال.

وعلى أي حال، فقد كان أقل أجر بالنسبة للعمال الأوربيين يضاعف مرتين أعلى أجر بالنسبة للمغاربة. «غير أننا نلاحظ سنة 1929 - كما يقول مدير المكتب الاقتصادي للدار البيضاء - بأن أعلى أجر للعمال الأهليين المختصين من أمثال النجارين والبنائين والسباكين... الخ، يصل الى الأجر الأدنى، المؤدى للعمال الأوربيين... وهنا يكمن الخطر الذي لاحظته عدد من المشغلين». وهكذا تم الرجوع إلى الإعتبارات الرسمية القائلة مثلاً: «إن العامل الأهلي، بحكم عدم تبصره وحبه للتأمل، يتوقف عن الشغل عندما يعتبر أن أرباحه ستسمح له بالعيش لمدة معينة بدون أن يعمل». فكان المشكل المطروح بصورة مباشرة يتجلى في تشجيع مجيء اليد العاملة الأجنبية المؤهلة، ولدفعها إلى الاستقرار. وكان مدير المكتب الاقتصادي يوصي، من أجل الاحتفاظ بها، ببناء السكن لها. وستطبق الإقامة العامة فيما بعد إجراءات أخرى.

أما عدد الموظفين الفرنسيين فاستمر في الارتفاع مع توسع رقعة الاستعمار.

(30) تقرير سبق ذكره لمدير المكتب الاقتصادي للدار البيضاء، «إفريقيا الفرنسية»، 1931، ص. 108

ففي نهاية 1929 كانوا 10.500 فرد⁽³¹⁾، ونظرا لكونهم يمثلون أكثر من 25٪ من السكان الاوربيين النشيطين، فإن وزنهم العددي والاقتصادي وكذا دورهم الإداري كان مهما في «المغرب الجديد» وكان على سلطات الحماية أن تأخذ ذلك بالاعتبار.

الحركة التعاضدية

لقد شجع جو الانفراج الذي تلا ذهاب ليوطي نشأة جمعيات مهنية جديدة بوتيرة جد مرتفعة. ففي 1930 نجد أن 28 من أصل 82 جمعية معلنة ومن ضمنها 10 مؤسسات تضامنية، كانت موجودة سنة 1925. لقد تضاعف عددها إذن ثلاث مرات خلال هذه السنوات الخمس. غير أن هذه الحركة كانت لها مميزات مختلفة في القطاعات الخاصة والعمومية والقطاعات ذات الامتياز.

إن الاختلاف في أصول الشغيلة وعدم استقرار الشغل في القطاعات الخاصة والقطاعات ذات الامتياز لم يشجعها إلا قليلا على إنشاء تنظيم فعال.

وكانت توجد بالقطاع الخاص حوالي خمسة عشرة «ودادية» و «جمعية» أو «تجمع مهني»، تضم مستخدمي بنك المغرب والتجارة بالدار البيضاء والرباط ومراكش؛ والمحاسبين، والمختزلين والضاربين على الآلة الكاتبة؛ وعمال المخابز أو طباحي الرباط - سلا؛ وعمال البناء بالرباط - سلا وعمال الجير والإسمنت بالدار البيضاء (1927) وعمال قطاع الكتاب. تضاف إلى ذلك «حلقات» شغيلة مناجم بني تادجيرت وخريكة. وكان المنخرطون يأتون أحيانا من الشغيلة الفرنسيين لوحدهم، وغالبا ما يأتون من الشغيلة الفرنسيين والأجانب؛ وكان اليهود المغاربة المستخدمون في الطباعة والتجارة والبنك مقبولين فيها بدون شك. ومع ذلك، فإذا ما صدقنا قول السيد مانجو، رئيس مصلحة الشغل بالكتابة العامة للحماية، فإن هذه «التجمعات كانت تفتقد لأية حيوية ونشاط ولم يكن وجودها إلا نظريا».

أما جمعيات شغيلة المصالح ذات الامتياز - الشركة المغربية للشحن

(31) ر. هوفير. «الاقتصاد المغربي» ص ص. 28-29، حسب «التقرير حول نشاط مصالح الحماية في 1930»، الرباط 1931.

والافراغ، المحطات الكهربائية للمغرب (1926)؛ مستخدمو الشركة المغربية لتوزيع الماء والكهرباء - فلا يبدو أنها كانت تظهر حماسا أكبر.

السككيون

كان الوضع مختلفا عند السككيين⁽³²⁾. فعددهم كان يتنامى بقدر ما كانت تمتد شبكة السكك الحديدية. وكانوا مقسمين إلى شبكات، وبالتالي إلى ودايات مختلفة، إذ كانت هناك السكك الحديدية العسكرية، وخط طنجة - فاس، والسكك الحديدية للمغرب. وبدأ مستخدمو هذه الأخيرة هم الأكثر نشاطا. إذ بعد إنشاء وداية بالقنيطرة سنة 1924، أسسوا الجمعية الودادية المهنية يوم 27 أكتوبر 1925. وفي 26 مارس 1926 شنوا الاضراب المغربي الأول، الذي يمكن أن نحكي قصته⁽³³⁾.

كان السككيون، الذين تم تشغيلهم كمياومين، يريدون نظاما أساسيا يحدد شروط عملهم، ويريدون تطبيق الأجور الميتروبولية بزيادة 35٪، وإنشاء صندوق التعاون، ومجانبة العلاج الطبي والأدوية، وتشكيل مجلس تأديبي ولجنة للترقية. وأمام رفض الإدارة مناقشة هذه المطالب قرر سككيو الدار البيضاء شن إضراب عن العمل يوم 5 مارس، وفي 6 مارس ذهب مندوبون إلى الرباط على متن سيارات، لكن خطوتهم لم تكلل بالنجاح بسبب البيروقراطيين القريين جدا من الإدارة. أما القنيطرة، التي تعد ملتقى هاما لخطوط السكك الحديدية، والتي

(32) تمكنا من انجاز تاريخ عن حركة السككيين بالمغرب بفضل هنري بريدوم Henri Prudhomme ، والتصريحات التي أدلى بها لنا، والوقائع الدقيقة التي قدمها أمام الجمع العام لنقابته والتي يذكرها «مستقبل الشبكة الحديدية»، وهي جريدة سككيي المغرب، في عدد 9 إبريل 1937. نشأ بريدوم في ساقوا سنة 1901. وهو ابن اسكافي. بعد فترة شبابه التي قضى معظمها بالولايات المتحدة، عاد إلى فرنسا في يونيو 1914 بعد وفاة أبيه. وجاء إلى الدار البيضاء سنة 1923 بدون أن يكون لديه أي تأهيل مهني ولا نقابي. اشتغل لمدة سنة بالمصلحة الطبوغرافية ثم تقدم ليشغل كميوم في السكك الحديدية للمغرب، التي سوف لن يغادرها. وشهد عمله النقابي تناميا مستمرا، إذ كان كاتب نقابة الدار البيضاء (1937-1940) وكاتبا عاما لاتحاد النقابات المتحدة كونفدراليا بالمغرب من 1943 إلى 1948، وكاتبا إداريا للاتحاد من 1948 إلى 1952.

(33) فيما يخص رواية الاضراب يجب إضافة أخبار موهجة ظهرت في جريدة «لوبوتي ماروكان» Le Pe- tit-Marocain ، أعداد 6 و 7 و 20 مارس 1926.

يتمتع مستخدموها بحساسية كبرى، فإنها التحقت بالحركة الاضرابية. وفي خريبكة تم توقيف انطلاق قطارات الفوسفات. وحين هُدد المضربون بالاحتجاز كان ردهم هو القيام بمظاهرة من شارع المحطة الى المنطقة المدنية، «حاملين علما أحمر ومرددين نشيد الأمية» تم هذا بلا مبالاة كبرى، إذ كانت البلاد في خضم حرب الريف، وكان المتظاهرون معرضين الى عقوبات جسيمة. «كنا آنذاك شبانا»، هذا ما قاله لي هنري بريدوم Henry Prudhomme الذي ساهم في هذه الحركة التظاهرية، لكن شغل ستيغ الشاغل كان يتركز في تهدة الأوضاع لتخصيص كل الجهود لمحاربة عبد الكريم. لذا حصل كل السككيين على النظام الاساسي يوم 20 مارس، فأوقفوا إضرابهم. لكن السلطات الجهوية ظلت مع ذلك متخوفة من وقوع مظاهرات بمناسبة فاتح ماي. هكذا تم في 28 أبريل اعتقال، شامبيون وأريغي Arrighi، وهما القائدان المتحمسان أكثر للنضال، ثم أطلق سراحهما وتم تنقيلهما.

ودخلت ودادية السكك الحديدية للمغرب إذ ذاك مرحلة ركود، فانحلت الفروع ولم يبق في الرباط الا أربعة منخرطين في دجنبر 1926. وعمل الكاتب العام، ولنتنويتز Wolentenowitz، على إحياء وداديته وإعادة تجميع تنظيمات السككيين. لهذا رُبطت إتصالات وعُقدت إجتماعات.

أول هذه الاجتماعات تم بالرباط يوم 2 أكتوبر 1927 وضم مندوبي الوداديات السككية الثلاث، ونوقشت خلاله مسألة الشكل التنظيمي الذي ستخذه الوحدة المستقبلية بين هذه الوداديات: لجنة وفاق، فيدرالية للتجمعات أو ودادية واحدة ووحيدة؟ «وتم الاتفاق على هذا الشكل التنظيمي الأخير باعتباره الشكل الشرعي الوحيد حسب ظهير 24 ماي 1914. لكن، مع الأسف... لم يُقبل المشروع من طرف اللجنتين المركزيتين لوداديتي السكك الحديدية العسكرية والسكك الحديدية للمغرب. وتوقفت المسألة عند هذا المستوى...»

ثم استؤنفت بضعة شهور بعد ذلك إذ تم تسريح ولنتنويتز في فبراير 1928 باعتباره عنصرا خطيرا، وعُين شامبيون، الذي كان في برشيد، بالدار البيضاء. وصحبة مندوب آخر، ذهب شامبيون عند المدير أردوان وطلب منه إرجاع ولنتنويتز الى وظيفته. فرفض أردوان ونصحهما بأن يهتما بوضعيتها الشخصية

عوض القضايا التعاضدية وعرض عليها منصب رئيس دائرة. وعوض شامبيون ولتنويتز على رأس الودادية المهنية للسكك الحديدية المغربية. وبذل، برفقة مكتبه، كل ما في وسعه لاستعادة الاتصالات المفقودة ولتجميع السككيين وتوحيدهم عبر عمل مشترك من أجل تحسين الأجور. «إن اجتماع المندوبين الذي تم في فاتح أبريل، والرسائل الملحة التي بُعثت إلى المسؤولين لم تؤد إلى أية نتيجة. فاعتبرنا أنه يجب العمل إلى جانب السككيين والاتصال بقواعدهم والتخلي عن الأسلوب الوهمي والخطير الذي يبتغي الحصول على اتفاقات على مستوى القمة»، هذا ما كتبه شامبيون فيما بعد.

وتم إصدار العدد الأول من نشرة «منبر السككيين» - Tribune des cheminots في يونيو 1928 الذي تضمن رواية لجميع هذه الوقائع، لتوضيح الأمر للسككيين. غير أن هذا العدد لم يتبعه أي عدد آخر إلى حين صدور العدد الأول من السلسلة الجديدة الذي ظهر في مارس 1929.

وفي 10 فبراير 1929، عين سكيو السكك الحديدية المغربية المجتمعون في مؤتمر لهم بالدار البيضاء، «لجنة الوحدة»، بحضور مندوبين عن خط طنجة - فاس. وتركوا لها الصلاحية الكاملة في عقد اجتماعات بالمدن الكبرى وفي الدعوة إلى مؤتمر يوم 10 مارس بمكناس الذي سيقدر في النظام الأساسي لفيدرالية سكيو المغرب.

وعقد مناضلو اللجنة عبر «اتصالات مباشرة مع الجماهير» اجتماعات بالرباط (25 فبراير) وفاس (26) ومكناس (27) والدار البيضاء (28) والقنيطرة ومراكش (فاتح و 6 مارس)، وعملوا خلال هذه الاجتماعات على تبني مشروع النظام الأساسي، الذي بلوروه، من طرف السككيين العديدين الذين كانوا يحضرونها وذلك بعد مناقشته.

وهكذا، تم، كما كان منتظرا، اجتماع يوم 10 مارس بمكناس، ضم «ثلاثة وثلاثين مندوبا يمثلون الشبكات السككية الثلاث والفروع الستة الممتدة من مراكش إلى فاس» وقرر خلاله المندوبون تأسيس فيدرالية سكيو المغرب، وحددوا نظامها الأساسي، وناقشوا المطالب التي يجب الدفاع عنها، وعينوا أعضاء الهيئات القيادية.

ومما شغل بال المؤتمرين، على ما يبدو، هو إيجاد صيغة قانونية تجعل من الصعب على الإقامة أن ترفض منحهم رخصة لمزاولة نشاطهم وطلب من أقدم الوداديات، وهي ودادية السكك الحديدية العسكرية، أن تحول نظامها الأساسي لهذا الغرض. وأمام رفض قادتها - الذين تبرأ منهم معظم المنخرطين - فإن ودادية خط طنجة - فاس هي التي تحولت الى فيدرالية، وفي يوم 17 يونيو أرسل طلب الى الحماية لترخيص نشاط هذه الفيدرالية، وفي 17 شتنبر، ولعدم ظهور أية معارضة رسمية، أصبح نشاط الفيدرالية مُرخّصا.

وبحكم تأسيسها لغاية «الدراسة والدفاع عن المصالح المادية والمعنوية» لأعضائها، قسمت الفيدرالية الى ثمانية فروع، يحدد القانون الداخلي مجال نشاطها بدقة، ويتوفر كل واحد منها على مجموعات تقنية وعلى لجنة محلية مكونة من ثلاثة مسؤولين. وكان على التجمع العام السنوي أن يبلور برنامجا للعمل وأن يختار أعضاء اللجنة المركزية إثنى عشر عضوا زيادة على كتاب الفروع). كما كان على اللجنة المركزية أن تختار من بين أعضائها كاتبين وأمينين للصندوق، يشكلون المكتب المركزي وكان شامبيون هو الكاتب العام.

وقد أثارت المقالات اللاذعة لنشرة «منبر السككيين»، التي كان شامبيون يحررها بأكملها تقريبا، والمطالب المقدمة (تحديد يوم العمل في ثماني ساعات، العطلة الأسبوعية، ثلاثون يوما في العطلة السنوية)، أثارت مخاوف مديري مختلف الشبكات السككية، مما أدى بأردوان Ardouin من السكك الحديدية للمغرب والسكك الحديدية العسكرية، وتيوني من خط طنجة - فاس الى رفض استقبال قادة الفيدرالية التي لا يعترفان بوجودها.

أما المقيم العام، لوسيان سان، فقد بدا أكثر ميلا إلى التساهل والتوفيق. إذ استقبل في 13 يوليوز و 8 أكتوبر، مندوبي الفيدرالية وتمكن من تدبير لقاء مع أردوان. غير أن اللقاء (الذي تم في 18 أكتوبر) كان «يتسم بأقل ما يمكن من الحفاوة. لقد كان لقاء كلاسيكيا للتهديد»، كما كتب عنه شامبيون. فقد هدد المدير المندوبين ورفض كل مطالبهم.

وبعد الدورة التوضيحية النشيطة التي قام بها الكاتب العام، قررت اللجنة المركزية تخفيض مردودية العمل بتطبيق دقيق وصارم للقانون التنظيمي (13)

دجنبر 1929 - 1930)، وبواسطة ملصقات خضراء كبيرة، وإعلانات صغيرة، وتوزيع منشور خاص، عرّف السككيون بمطالبهم، واعتذروا لدى الرأي العام عن الازعاج الذي قد تكون حركتهم قد تسببت فيه. هكذا كان هذا الشكل النضالي أكثر ذكاء وتهيبًا من الاضراب، كما كان أكثر إثارة للقلق أيضا.

أمام هذا، ردت الادارة باتهام شامبيون بعرقلة العمل، ثم استغلت مشادته مع رفيق له في العمل، فقدمته أمام مجلس التحقيق ثم عزلته عن العمل (17 دجنبر 1929).

فكان رد فعل فروع القنيطرة (70 حاضرا) والدار البيضاء (200 حاضر) ومراكش (29 حاضرا) مباشرا ويطالب بإعادة شامبيون إلى عمله والحفاظ عليه في قيادة الفيدرالية، ولو بصفة كاتب مأجور إن دعت الحاجة. غير أن سككي الرباط كانوا منقسمين: نصفهم كان يؤيد مع نقاني Navailles مطامح الفروع الأخرى؛ بينما كان النصف الثاني. وأغلبه أطر، يطالب بالقيام بمساعي لدى المدير العام. وكان على اللجنة المركزية أن تحسم في الأمر يوم 19 يناير 1930. خلال هذا الاجتماع طالب مندوب عن الرباط بانتخاب كاتب عام جديد مباشرة، وذلك أخذا بالمصلحة العليا للفيدرالية. وقد اتهم شامبيون بأنه يريد أن يسترجع منصبه عن طريق ضغوطات سياسية وبأنه يُفرط في استلهاهم توجيهات الكونفدرالية العامة للشغل الودودي في أعماله. وكرد على هذا، اعتبر شامبيون بأن تغيير الكاتب العام سيكون انتصارا للادارة وهزيمة للفيدرالية؛ ثم تلا المراسلة التعاضدية المحضة التي تبادلها مع الكونفدراليات المتحدة أو الودودية، وخلص الى القول «نحن لسنا تابعين لا للكونفدرالية العامة للشغل ولا للكونفدرالية العامة للشغل الودودي» وبعد المناقشة، قررت اللجنة المركزية الابقاء على شامبيون ككاتب عام مأجور مع تفويض سلطاته للكاتب العام المساعد، دوريل، من مكناس.

إن قضية شامبيون هذه تُذكر من عدة جوانب بقضية بوسار التي حدثت أربع سنوات من قبل، إلا أن المناخ الاجتماعي والسياسي قد تغير.

لقد حظي الشاب شامبيون - كان عمره سبعة وعشرون سنة - الذي كان مندفعًا ومتهورًا أحيانا، بدعم حازم وثابت من طرف فرعي الدار البيضاء ومكناس

اللذين كانا أقوى الفروع بدون منازع. أما باقي الفروع التي كانت منقسمة، فقد بدت أكثر تحفظا، فيما أبان أطر الرباط عن مناهضتهم له بصورة متعمدة. هذا فضلا عن أن ميزان القوى لم يكن إيجابيا. إذ أن أردوان كان وكيلا مُعتمدا بالمغرب لبنك باريس والبلاد المنخفضة. فيما كانت حكومة الوسط اليميني هي التي تسير شؤون الدولة في باريس. لذلك لم تعط احتجاجات الفروع والمندوبين الاشتراكيين بالمغرب ولا تدخلات جوهو Jouhaux، أية نتيجة. فاضطر شامبيون الى مغادرة المغرب بضعة شهور من بعد ولقي صعوبة حمة في إيجاد عمل بفرنسا. وأعيد دمج بالسكك الحديدية المغربية في 11 يوليوز 1938 بفضل تدخل صديقيه بريدوم ودوريل اللذين، بارتكازهما على قرارات العفو التي اتخذتها حكومة الجبهة الشعبية (قانون 12 يوليوز 1937) والتي أصبحت قابلة للتطبيق في المغرب (ظهير 10 غشت 1937)، توصلا الى عقد اجتماع لجنة بثت في الأمر. وبتعيينه بالدار البيضاء، لم يعد له أي نشاط نقالي.

• الموظفون: التنظيم والمطالب

- ظهور الفروع النقابية الأولى ل: ك. ع. ش.

كانت للموظفين - وغالبيتهم العظمى فرنسيون - شروط مختلفة، وبالتالي تصرفات مختلفة.

ففي سنة 1925، كانت توجد حوالي خمسة عشر من «المؤسسات التضامنية» و «الوداديات» أو «المجموعات» المكونة أساسا من المدرسين، فيما كانت «الجمعية العامة» تضم باقي الموظفين. وبعد سنة 1925. تكاثرت جميع هذه التنظيمات وعند نهاية 1929، تضاعف عددها أربع مرات. فتجمع الموظفون حسب فئاتهم وحسب المرافق. كما أنهم غالبا ما اتحدوا ليقدموا مطالبهم للادارات المعنية ويدافعوا عنها أمامها. وانخرط البريديون والجمركيون ومستخدمو الخزينة والتحفيز وسجل المساحة والأملاك والشرطة والى غيرها من المصالح في المسار الذي افتتحه الأساتذة والمعلمون ومستخدمو الأشغال العمومية.

إن قائمة جمعيات الموظفين المؤسسة في 1926 و 1927 و 1928 ملدهشة

حقا، غير أننا لا نتوفر على معطيات معظم هذه الجمعيات ولنُشر مع ذلك الى بعض الجمعيات المنشأة: الجمعية المغربية للكتاب والضارين على الآلة التي أنشئت في 12 ماي 1926 بالرباط، وكان كاتبها هو جان ليونيتي؛ جمعية المحافظة العقارية التي أسست في دجنبر 1927 بالدار البيضاء؛ وفيدرالية مستخدمي الجمارك الشريفة في دجنبر 1928 التي كان رئيسها هو أنيبال جياكوبي . Annibal Giacobi

وتوجد معلومات وفيرة أكثر حول الحركة البريدية . إذ حسب أقوال إردينجر (Erdinger) تجمع البريديون في هيئات منذ 1924 . فكاتبنا يقول : «بادر لامولي (Lamoulie) ، من الدار البيضاء، بإنشاء ودادية مستخدمي البريد . وكان صديقي كوديرك (Couderc) هو الذي توصل بأولى الرسائل الدورية ونشرات الانخراط . وهو الذي نظم بفاس أول فرع لهذه الودادية التي انتُخبت كاتبا لها . وأنشئت فروع أخرى في باقي المراكز الكبرى، بالدار البيضاء، الرباط، مراكش، مكناس، القنيطرة... الخ . اذن يرجع الفضل للامولي - وهو مناضل جيد، اضطرت الى محاربته فيما بعد - في تأسيس أول ودادية للبريديين بالمغرب»⁽³⁴⁾ .

وكانت المطالب تتعلق إذ ذاك بالرواتب وبتعويضات الإقامة، المرتبطة بالتعويضات عن السكن الذي كان جد نادر آنذاك وكان نتيجة لذلك غالبا جدا . ففي فاس، مثلا، كنت أقطن مع بريديين آخرين في «بوالجلود»، في منزل مغربي مفقتر للشروط الصحية ولوسائل الراحة بل وحتى للماء الشروب . وكنا نتزود من عند السقائين بمقابل مالي . . الأمر الذي كان يرهق ميزانيتنا خاصة وأن الكراء كان باهضا»، هذا ما كتبه أيضا إردينجر.

وكان لجميع الموظفين «الشريفيين»، وهم الأكثر عددا بشكل بين، أو

(34) إن المعطيات التي تمكنا من تجميعها حول جذور حركة البريديين بالمغرب تأتي من مصدرين :
- من المذكرة الهامة التي بعث بها لنا سيزار إردنجر César Erdinger كجواب على الأسئلة التي طرحناها عليه؛

- من جداول الجمعيات الحاصلة على رخصة والمنشورة بـ «الجريدة الرسمية» للحماية . وتشير هذه الجداول، بالإضافة الى شركة النجدة المتبادلة لمكتب بريد المغرب (1916 / 12 / 30) وودادية مستخدمي البريد، الى جمعية المتروبوليين الملحقين والمحليين للمنشآت الالكتروميكانيكية لمكتب البريد (1925 / 7 / 10) وإلى جمعية الأطر العليا والمتوسطة لمكتب بريد المغرب (1926 / 12 / 30) .

«المتروبوليين» الملحقين - وعددهم 1535 - اهتمامات مشتركة. إذ كانوا يرغبون قبل كل شيء في الحفاظ على كل التعويضات الاستعمارية التي تم جذبهم بواسطتها والتي كانت كل من الحماية والحكومة الفرنسية تميل الى تقليصها أو الى إعادة النظر فيها. كما كانوا متنبهين للحركات والامتيازات التي كان بإمكان رفاقهم بفرنسا أن يحصلوا عليها، ليطالبوا بتطبيقها في حقهم، الأمر الذي لم يكن يتم بدون مصاعب. وكان الهم الأكبر للأطر المحلية «الشريفية» هو الحصول على مماثلتهم لزملائهم الفرنسيين ليتمتعوا بنفس الترتيب وبنفس سلالم الرواتب وبنفس الضمانات لسير عملهم. وكانوا يأملون بهذا جعل مسألة دمجهم بالأطر الفرنسية عند الحاجة، أمرا ممكنا.

وقد أعطى المعلمون مرة أخرى مثالا للجرأة. إذ طالبوا في مؤتمرهم المنعقد في أبريل 1926 بـ «تجديد» مديريتهم، وبذهاب المدير العام هاردي (Hardy) بكل وضوح. وردت المديرية على ذلك، بشن حملة في الصحافة، وبممارسة ضغوطات على المعلمين عن طريق بعض مديري المدارس بغية دفعهم الى شجب مواقف مناضليهم. غير أن هذه المناورات كانت بدون جدوى. وفي فبراير 1927، عُين هاردي رئيسا لجامعة الجزائر العاصمة وعُوض بـ كوتلاند (Gotte-land)، مفتش أكاديمية آلي الذي أتى معه تابو (Thabaud)، مفتش التعليم الابتدائي بـ مونليسون (Montluçon). وإذ ذاك تمت تلبية المطالب الأساسية للمعلمين: أي إدماج التعويض عن السكن ضمن الراتب وتشكيل لجن متعادلة التمثيل تخرج قضايا الترقية والتنقيل والتعيين والاجراءات التأديبية عن سلطة ومزاجية المكاتب.

كان هذا مكسبا هاما سيعمل باقي الموظفون على الحصول عليه.

وخلال نفس المؤتمر (المنعقد في أبريل 1926) تحولت «ودادية التعليم الابتدائي من تلقاء ذاتها الى «الفرع المغربي للنقابة الوطنية لمعلمي ومعلمات فرنسا والمستعمرات» وهذا التغيير كان قد تقرر في 1924، إلا أن قضية بوسار (Bous-sard) حالت دون تحقيقه سنة 1925. بهذا العمل القوي والمتصلب تدعمت سلطة ونفوذ ودادية التعليم الابتدائي التي بدأت تظهر كنواة صلبة للحركة النقابية المغربية.

وقد حث مثال المعلمين، المهيئين والضاربين على الآلة الكاتبة على أن يتحركوا في نفس الاتجاه. وهكذا، تحولت ودادية مستخدمي البريد سنة 1927، تحت تأثير لامولي (Lamoulié) وموندولوني (Mondoloni) وبيو (Biau)، وهم مناضلون اشتراكيون، وأصبحت «فرع المغرب للنقابة الوطنية لمستخدمي البريد» وانخرطت في ك.ع.ش. وفي نفس النسبة، ونتيجة لعملهم النقابي، حصل البريديون فيما يتعلق بالراتب والترقية والمرتبة، على تطبيق القوانين المطبقة على البريديين المتروبوليين (مرسوم وزيري بتاريخ 1927/7/2)، هذا مع احتفاظهم بامتيازات نظامهم الأساسي المحلي.

أما الكتاب والضاربون على الآلة الكاتبة فقد حصلوا على مماثلة أوضاعهم بأوضاع كتاب الوزارات الفرنسية. وكان ستيغ (Steeg) يشجع التماثل بين الأطر الشريفة والأطر الفرنسية تفاديا للاحتجاجات التي تمس في نظره سلطة الإقامة العامة. وعندما هدد لوسيان سان (Lucien Saint) بإعادة النظر في هذا التماثل المكتسب، لم يتردد الكتاب في القيام بمظاهرة أمام الإقامة العامة (حسب ليونيتي (Leonetti)

وفي الواقع، لوحظت منذ 1927، ضغوطات قوية أكثر فأكثر داخل منظمات موظفي المغرب لكي تنخرط في ك.ع.ش. كما فعلت الفيدرالية الفرنسية للموظفين. وكان المناضلون الاشتراكيون يعملون بكل قواهم في هذا الاتجاه، وكان للحزب الاشتراكي، الفرع الفرنسي للأمية العمالية (Sfio) وك.ع.ش. آنذاك رؤى اجتماعية وسياسية متشابهة. ولم يفت جوهر (Jouhaux) أن يشير إلى هذا الاتفاق الأساسي، في مؤتمر 1927 بباريس:

«لقد قلت ذلك في 1925، وأردده اليوم، فأنا لست عضوا في الحزب [الاشتراكي، الفرع الفرنسي للأمية العمالية]... إلا أنني أريد، بموافقة من المنظمات المتحدة في الكنفدرالية، أن أعمل، كلما بدا ذلك ضروريا، مع الحزب لأهداف مشتركة بين الشعب والطبقة العاملة» وكان المعلمون، بمساعدة البريديين وموظفين آخرين، العناصر الأكثر نشاطا. إذ أنهم لم يكفوا في مؤتمراتهم عن انتقاد عدم فعالية «الجمعية العامة»، الشديدة التفكك، والمطالبة بهيكل أكثر صلابة. وبتحويلهم إلى فرع نقابي للنقابة الوطنية الفرنسية، كان المعلمون

يرغبون في أن تأخذ «الجمعية العامة» بدورها شكلا نقابيا. «على تنظيم نقابي أن يساهم في تنظيم نقابي» هذا ما قاله كاتبها العام. وقد حملوا اجتماع اللجنة المركزية في يناير 1927 على تسميتها بـ «الفيدرالية المغربية لتجمعات الموظفين».

إلا أن التطور كان بطيئا وصعبا. إذ انسحب البريديون من هذه الفيدرالية سنة 1928. وفي الأخير تمت بلورة أنظمة أساسية وبدأ تطبيقها. لكن في 1929 كان التغيير غير مكتمل، رغم تقدمه الفعلي. «الجمعية العامة القديمة لم تكن قد ماتت بصورة تامة» إذ أن العوامل المعارضة كانت عديدة وكانت ناتجة عن الشعور الودادي لدى الأغلبية التي لا يهتمها كثيرا أن تلتزم وتنخرط في الحركة النضالية، وعن تحفظات الأعضاء المتعاطفين مع الكونفيدرالية العامة للشغل الودودي (CGTU). ذلك أن المناضلين، أنصار الفيدرالية المغربية، لم يكونوا يخفون عزمهم على الدخول إلى ك. ع. ش. بهذا الصدد كتب أندري (André) وهو اشتراكي وكاتب الفرع المغربي للمعلمين: «حقا إن الانضمام إلى ك. ع. ش. هوربما أمر قليل الشأن بالنسبة لبعضنا الذين يحملون هيئة أخرى قريبة أكثر لثلمهم الأعلى. لكن، في نظر جماهير المعلمين، وجماهير الموظفين الآخرين، كما في نظر الأغلبية الساحقة من العمال اليدويين والذهنيين، تعد ك. ع. ش.، التي لا تعاني من التبعية إزاء أي حزب سياسي، المركز الفعلي الذي يجب أن تلتقي حوله الجهود من أجل وضعية أفضل بالنسبة للعامل، و التقارب فيما بين الشعوب... ونزع السلاح... والسلام... وحق كل واحد في العيش ضمن الأمية...» ويضيف أندري: «عليكم أيها الرفاق، معلمات ومعلمين، أن تقولوا هل لديكم رغبة في المساهمة في هذا العمل بشكل ملموس وذلك بمحاولة الحصول على تحول الفيدرالية المغربية لتجمعات الموظفين» إلى فرع لفيدرالية موظفي فرنسا، مع الحفاظ على استقلال ذاتي كبير فيما يخص القضايا المغربية الصرفة. لأن هذا هو مثلي الأعلى - وهو مثل أعلى لا يخلو طبعاً من أية مصلحة. ومن السهل علينا أن نفهم بأنه يمكن لنا، بحكم تنظيمنا حسب هذا الشكل، أن نقاوم بشكل فعال الأجوبة الثابتة لحكومة الحماية التي تختبئ بشكل مستمر وراء حكومة باريس، حيث توجد لجنة وزارية... لا تعطف كثيرا على الموظفين المغاربة. وسيكون بإمكاننا بسهولة أكبر أن نوجه نداء إلى «فيدرالية موظفي فرنسا

وخاصة الى ك. ع. ش. وسيلقى نداؤنا آذانا صاغية، ولدينا وعود قاطعة بهذا الصدد⁽³⁵⁾»

على هذا النحو كانت تبدو إذن الوضعية التعااضدية بالمغرب سنة 1929 .
فما عدا المؤسسات التضامنية، كانت توجد على ما يظهر سبعون منظمة، بعضها كان في حالة ركود، ومعظمها كان ذا منظور ودادي، فيما كان بعضها أكثر «تصلبا»، خاصة منظمة السككيين التي كانت تحوم حول قاداتها شكوك بأنهم إما شيوعيون، أو على الأقل متعاطفون مع الشيوعيين، وكذا منظمة البريديين حيث بدأت معارضة قوية تتجلى ضمنها؛ وأخيرا منظمة المعلمين الذين برزوا كعنصر محرك للحركة النقابية المغربية.

فقد تجاوز المعلمون والبريديون المستوى التعااضدي الصرف، إذ تجمع المعلمون سنة 1926، والبريديون 1927، في «فروع» لنقابتهم المتربوية بالرغم من المنع الحكومي.

(35) مقال أندري André يحمل عنوان «الفيديرالية المغربية لتجمعات الموظفين» الصادر بـ «نشرة المعلمين» عدد يناير 1930 . هذا المقال الذي يبدو مبهما عند أول قراءة، لم يكن كذلك بالنسبة للمعلمين، لانه يذكر أحداثا وقعت حديثا. ويسمح تحليله بتبيان التطور العسير للجمعية العامة الى فيديرالية (الفيديرالية المغربية لتجمعات الموظفين؛ فيديرالية موظفي فرنسا).

3 . تأسيس اتحاد نقابات المغرب

ك. ع. ش. 1930

تم في يونيو 1930 إنشاء اتحاد جهوي جنيني ك. ع. ش. بالدار البيضاء ، دون أن تعارضه الاقامة العامة . وكان هذا نتيجة لعمل مزدوج : أي العمل التنظيمي الذي قامت به بعض مجموعات الموظفين منذ 1919 ، وكذا طموح ك. ع. ش. الى بسط نفوذها على إفريقيا الشمالية بأكملها وتوسيع قاعدتها على حساب منافستها الكونفدرالية الوندوية .

● المطالبة بالحق النقابي (1928-1929)

قدم هذا المطلب من طرف كازانوفّا (CASANOVA) ، وهو اشتراكي ومندوب عن مراکش لدى الهيئة الثالثة ، وقد قدمه «بتفويض من زملائه الى مجلس الحكومة» يوم 10 يناير 1928 ، واستند في ذلك الى التنامي الهائل لليد العاملة الاوربية والى ضرورة استفادة الشغيلة من قوانين اجتماعية مماثلة للقوانين الفرنسية ، وإنشاء منظمات للدفاع عن العمال ؛ ثم طالب بتطبيق قانون 24 مارس 1884 الفرنسي الذي يمنح الحق النقابي في المغرب . وكان جواب المقيم العام ستيج (Steeg) : إن وجود عمال أجنب وكتلة من الأهالي غير مؤهلة للاستفادة من هذا القرار ، لا يسمح له بأن يعد بالاعتراف بهذا الحق في المغرب . وللحد من هذا الاعتراض ، طالب كازانوفّا إذ ذاك بالسماح ، على الاقل ، لبعض المنظمات التي تضم الفرنسيين وحدهم - مثل شركات السكك الحديدية - بتكوين نقابات مهنية . فوعد ستيج بدراسة المسألة .

وبما أنه لم يتوصل بأي جواب ، فقد عبّر كازانوفّا عن استغرابه بهذا الشأن

في رسالة الى الكاتب العام للحماية بتاريخ 22 ماي 1928 . وتساءل عن السبب الذي أدى الى عدم الاشارة الى اللقاء الذي تم بينه وبين المقيم العام «حول تلك المسألة ذات الطابع الاجتماعي»، في أي تقرير عن جلسة 10 يناير، وإلى عدم «إخبار الشغيلة به»، ثم تحدث عن «المجهودات الهامة التي قام بها الشغيلة الفرنسيون والاجانب من أجل تنمية البلاد» وعن «مساھمتهم في الدخول السلمي الى المغرب، باعتباره مثلاً أعلى للعمال الجمهوريين... وأن على الحماية أن تمنح هؤلاء الشغيلة كل الامتيازات الاجتماعية التي من المفروض أن يتمتعوا بها في فرنسا».

واستمر صمت المصالح الادارية، إلا أنها لم تكن غير مبالية تماماً، فكما أن الاعتراف بالحق النقابي كان مطروحاً في الوقت نفسه في تونس، اضطرت كل من تونس العاصمة والرباط وباريس الى الاهتمام به. وفي الرباط تم التوصل الى الكاتب العام للحماية، والوزير المفوض مطلق الصلاحية المنتدب لدى الاقامة العامة، والديوان الديبلوماسي، غير أن الذي صاغ المذهب وأعطى الدلائل هو راوول مانغو (Raoul Mangot)، رئيس مصلحة الشغل. فكان يقوم بتدقيقه وتكاملته تدريجياً، كما كان يجعله لينا أو متشدداً وفق الظروف والمناخ السياسي أو التعليمات التي يتلقاها. وبصورة إجمالية، يمكن تلخيص أسباب هذا الرفض على النحو التالي: لا يمكن، وفقاً للقوانين الدولية، تنحية الاجانب عن النقابات العمالية، ونخشى أن يحظوا بنفوذ مهيمن. فالمغاربة لم يحصلوا بعد على التكوين الذي سيخول لهم التكيف مع التنظيم النقابي⁽¹⁾. ان الجمعيات المهنية المرخص لها بالنشاط هي نقابات فعلية؛ فالامر في الواقع لا يتعلق إذن الا بمجرد «مسألة كلمات»⁽²⁾.

ولقد كانت وراء هذا الرفض، في الحقيقة، اعتبارات سياسية ارتأى المسؤولون، من باب الحذر، عدم التعبير عنها بصراحة، إلا أنها مطروحة بوضوح في المداولات أو عبر تعليقات شبه رسمية الى هذا الحد أو ذاك.

(1) مذكرة 23 يونيو 1927؛ كان مانغو Mangot في هذا التاريخ قد تكلف بالقضية لأن ظهير 1927 الخاص بحوادث الشغل كان ينص على استشارة المنظمات العمالية لتطبيق القانون.

(2) مذكرات 24 فبراير 1928 الموجهة للوزير المفوض مطلق الصلاحية إيربان بلان Urbain Blanc ومشاريع رسالة لايريك لا بون Eirik Labonne. ولم يعتبر لا إيربان بلان ولا إيريك لا بون من الضرور إجابة كازانوف Casanova، بالرغم من موافقتها على نصوص المشروع.

ولم تعتبر لجنة وزارية للشؤون الاسلامية، اجتمعت بمقر وزارة الخارجية (الكي دورسي (Quai d'Orsay) يوم 8 ماي 1928 لابداء رأيها في تطبيق قانون 1884 الفرنسي الخاص بالنقابات المهنية، لم تعتبر هذا الاحتمال مستحبا. إذ تبنت، بدون أدنى تغيير، تقرير اللجنة الفرعية المكونة من أوكتيان برنار (Au-gustin Bernard)، وفكتور بيكي (Victor Piquet) ولويس ماسينيون (Louis Mas-signon)، والتي كانت قد عينتها خلال الجلسة السابقة. وهذه خلاصة هذا التقرير: «ما هو الهدف الذي نبتغيه بالفعل؟... أن نعطي للجميع، فرنسيين، أجانب وأهالي، الوسيلة للدفاع عن مصالحهم المهنية بدون أن يهدد ذلك الهيمنة الفرنسية». وبلوغ ذلك قُدمت سلسلة من الاقتراحات: إنشاء مجالس جهوية للشغل، تقديم تحسينات تشريعية، منح الشخصية المدنية للتعاضديات المهنية... وكان على هذا الاقتراح الأخير أن يؤدي الى نتائج خطيرة. إذ سيتدعم داخل دوائر الحماية... طبقا لاتجاه قديم - مشروع يقضي بجمع الشغيلة المغاربة ضمن التعااضدية، وهي مؤسسة تقليدية، وذلك لمنع دخولهم الى النقابات، الأمر الذي كانت السلطات تخشاه.

وبلّغ وزير الخارجية الرباط تقرير اللجنة يوم 3 يناير 1929. وسيجد ضمنه مانغو (Mangot) دلائل إضافية للرفض. ويؤكد إ. بوي (E. Bouy) في كتابه الصادر سنة 1930 تحت عنوان «مشكل اليد العاملة وقانون الشغل بالمغرب»، على الطابع السياسي للمشكل، إذ يقول حول تدخل كازانوفّا (Casanova): «لاتلبي النقابة في الوقت الراهن... حاجة إقتصادية. ونُخشى أن تصبح النقابة أداة في أيديهم (أي الأهالي) وسيلة للتخريض السياسي وليس وسيلة للدفاع عن مصالح مهنية. فجماهير الأهالي ضعيفة الشخصية ومن السهل على محرضين سيئي النية أن يؤثروا عليها» وينهي قوله بهذا التصريح: «إن السماح بتحويل الجمعيات المهنية الى نقابات سيكون ربما أمرا لا فائدة فيه إلا أنه أمر خطير بالتأكيد»⁽³⁾.

ومع ذلك، فلا شيء في تصرف الشغيلة المغاربة يمكنه تبرير مثل هذه التخوفات. لكن كان هناك المثال التونسي، حيث كوّن الشغيلة، تحت تأثير

(3) بعد الجزء الذي شدنا عليه إعادة صياغة الجملة وردت في تقرير أ. برنار، ل. ماسينيون وف. بيكي، الذي أبلغ للاقامة العامة.

أحمد علي، مركزية نقابية مستقلة، الكونفيدريالية العام للشغيلة التونسيين، التي تم حلها من طرف السلطات الاستعمارية، على إثر إضرابات قوية⁽⁴⁾. وبعد بضع سنوات من التردد، عاد الشغيلة من جديد الى نقابات «ك. ع. ش.»، وساهموا في تحركات مطلبية.

وكان هناك أيضا مثال الجزائر، حيث انضم - رغم القمع - مستخدمو الترام والسككيون وعمال الموانئ، والعمال اليدويون، الى النقابات الوحدوية التي كان المناضلون الشيوعيون يقومون بنشاط أساسي ضمنها.

غادر تيودور ستينغ الإقامة العامة للمغرب في يناير 1929 وعوضه لوسيان سان (Lucien Saint). وحسب التقرير الموجود في أرشيف الرباط، فإن مندوبا إشتراكية، فكتور بلان (Victor Blanc) هو الذي طالب مرة أخرى بتطبيق قانون 1884 حول النقابات المهنية، خلال جلسة مجلس الحكومة المنعقدة يوم 2 يوليو 1929. «إن الهيئة الثالثة تكتفي حاليا، يقول التقرير، بطلب الاعتراف بنقابات مستخدمي السكك الحديدية، لأن معظمهم فرنسيون» وكان هذا التدخل منتظرا. إذ أن مانغو (Mangot)، رئيس قسم الشغل، هيا في 25 يونيو ملقا ومذكرة، يذكر فيها من جديد بالجواب الذي قدمه ستينغ لكازانوف، وبموقف اللجنة الوزارية الصادر يوم 8 ماي 1928، وكذا بالدلائل المبلورة في مذكراته السابقة⁽⁵⁾.

ورفض لوسيان سان الطلب بالطبع، لأنه كان يستحيل عليه خلق وضعية خاصة بالفرنسيين. إلا أنه أكد على إمكانية تكوين التجمعات المهنية بترخيص إداري وأضاف: «ويمكن لهم أن يتأكدوا بأنها [التجمعات المهنية] ستحظى

(4) كانت للكونفيدريالية العامة للشغيلة التونسيين، المدعومة من طرف الشيوعيين، حياة قصيرة ومضطربة وقد أقام زعيمها أحمد علي (1893-1928) وهو ابن فلاح فقير، بليبيا وتركيا وبرلين. وبعد عودته الى تونس سنة 1924، اعتقل في فبراير 1925 وحُكِمَ ثم نفي. وتوفي على إثر حادثة بالجزيرة العربية سنة 1928 (حسب نشرة «الحياة العالمية»، باريس، 22 يونيو 1928). كل هذا نجده موضحا بشكل جيد في أطروحة كلود ليوزو Claude Liauzu: «نشأة العمل المأجور والحركة العمالية التونسية (1881-1931)» نيس 1977.

(5) إن تأكيد بلان وكازانوف على طلب الحق النقابي للسككيين على الأقل يجد تفسيره في أهمية الناحيتين السككيين بالنسبة للهيئة الثالثة، وفي دينامية مناضلي هذا القطاع الذين أنشأوا فدراليتهم، وفي الرغبة في فتح ثغرة ليمر منها الشغيلة الآخرون

بنفس التعامل الذي تحظى به النقابات، سواء من طرف أعضاء الحكومة أو من طرف كل الإدارات، وحتى من طرف أرباب العمل بلا شك» ولم ينكث المقيم العام بوعده، إذ استقبل في الأسابيع التي تلت، مندوبي السككيين مرتين، ثم فيما بعد استقبل أو عمل على أن تستقبل المصالح التابعة له وفودا جاءت لتتحدث معه حول قضايا نقابية، وحول مطالب مهنية. أما أرباب العمل فإنهم تصرفوا بطريقة أخرى.

ومن ضمن المتطلبات التي قدمتها الهيئة الثالثة، إضافة الى الاعتراف بالحق النقابي، نجد العطلة الأسبوعية ويوم العمل المحدد بثمان ساعات. وقد كانت هذه هي المطالب الأساسية الثلاثة للشغيلة الفرنسيين والأجانب بالمغرب.

وهكذا، امام التدخلات المتجددة والملحة للهيئة الثالثة التي أصبحت الناطق باسم الموظفين والشغيلة، كان الجواب الراض للاقامة العامة يأتي ملطفاً ومخففاً. فإذا كانت الاقامة العامة تسمح ببعض الضمانات التشريعية الطفيفة التي لا يحترمها المشغلون عادة في حالة المغاربة، وإذا كانت ترخص لنشاط الجمعيات المهنية وغالبيتها فرنسية، فإنها كانت ترفض الحق النقابي - وكانت وزارة الخارجية توافق على هذا الرأي - لكي لا تكون مضطرة إلى توسيعه ليشمل الأجانب و «الاهالي» على الخصوص.

• المجهود الدعائي لـ ك. ع. ش. في إفريقيا الشمالية

لقد ظهرت لأول مرة عبارة «إتحاد المغرب» في المؤتمر الكونفدرالي المنعقد في شتنبر 1929. فعلى إثر تدخل جواكيم دوريل (Joachim Durel)، الكاتب العام للاتحاد الجهوي لتونس، الذي كان يطالب بالحق النقابي للشغيلة التونسيين، كان جواب جوهو كما يلي: «كنّا دائماً نطالب بالحرية النقابية للأهالي بالمستعمرات، حيث نرغب أن تنشأ بها نقابات عمالية، شريطة أن تكون الاتحادات النقابية مرتبطة مباشرة بـ ك. ع. ش. كما هو الشأن بالنسبة لاتحادات الجزائر وتونس أو المغرب». ويضيف، لتبرير هذا التحديد الذي من شأنه أن يخلق بعض المشاكل: «إنه أمر ضروري بالنسبة لنا إذا ما أردنا الانتصار على معارضة الاستعماريين إنشاء تنظيمات نقابية للأهالي»⁽⁶⁾.

غير أن «اتحاد المغرب» لم يكن مؤسسا بعد في شتنبر 1929 . ومع ذلك فليس هناك مجال للشك في أن اتصالات معينة قد تمت مع الفيدرالية الفرنسية للموظفين ومع المكتب الكونفديريالي . وبهذا الصدد يعد تصريح أندري (André) ، الذي سبق أن حللناه ، ذا دلالة .

ذلك أن ك. ع. ش. التي تدعمت كثيرا بانخراط الموظفين الكثيف ، اندفعت في عملها التنظيمي والدعائي . ففي سنة 1930 هذه ، أعيد في فرنسا تأسيس عدة اتحادات جهوية كانت قد اختفت بعد الانشقاق . إلا أن إفريقيا الشمالية كانت محط مجهود خاص .

فبينما قدم إلى الدار البيضاء ميشو (Michaud) ، الكاتب العام لشغيلة الدولة ، يوم 31 يناير 1930 ، وعقد اجتماعات بالدار البيضاء ومراكش ومكناس والقنيطرة والرباط وفاس ووجدة «مثيرا الحماس أينما ذهب» ، حسب تعبير نشرة «الشعب» (Peuple) ومحصلا على تأييد «الفيدرالية وك. ع. ش.» ، ترأس لابيير (Lapierre) مساعد جوهو ، في الطرف الآخر ، اجتماعات متتالية «لمجالس تونس النقابية» (4 فبراير) وللاتحاد الجهوي لقسنطينة (9 فبراير) وللاتحاد الجهوي للجزائر العاصمة (14 فبراير) . وفي تونس العاصمة كان بيلگران (Pellegrin) - وهو من السككيين - يطالب بربط الاتصال بين جميع اتحادات إفريقيا الشمالية ، من المغرب الى تونس . وفي قسنطينة كرر لابيير نفس الفكرة . فبعد تذكيره بالاتصالات الجهوية التي تمت في 1929 بين الجزائر العاصمة ووهران وقسنطينة ، أضاف : «إن هذه المبادرة الاولى تستدعي مبادرة أخرى . فما ينبغي علينا اليوم انجازه هو إقامة اتصال دائم بين التجمعات الكونفديريالية لشمال إفريقيا ، من الدار البيضاء ، الى تونس العاصمة . . . » هكذا كان قد تحدد الهدف الذي رسمه دون شك المكتب الكونفديريالي والرامي الى تدعيم التنظيم النقابي والى توسيع نفوذ ك. ع. ش. في شمال إفريقيا .

وكانت الجزائر العاصمة هي نقطة لقاء ميشو ولابيير ، هذين الداعيتين المتنقلين ، وقد لحق بهما جوهو الذي كان في جنيف وباريس . و في 16 فبراير 1930 ، افتتح مؤتمر نقابات شمال إفريقيا ، بحضور 300 مندوب من ضمنهم مندوبون عن المغرب .

وفي كلمة الافتتاح، عبّر جوهو عن ابتهاجه «باجتماع ممثلي نقابات شمال افريقيا، في مؤتمر ضخّم»، وأضاف: «إن هدف المؤتمر هو إعطاء تعبير مشترك لمطالب الشغيلة الجزائريين والتونسيين والمغاربة. وغرضه تمكين المناضلين المشتتين بين الرباط وتونس العاصمة من البحث بشكل مشترك عن وسيلة لتحقيق مطامح الكادحين».

لكن، كان على المؤتمر أولا أن يتخذ موقفا من الاحتفالات الرسمية التي كانت ستقام احتفاء بالذكرى المئوية لاحتلال الجزائر. وقد أثرت بهذا الصدد كل القضايا وتمت مناقشتها، كما اضطّر المناضلون الكونفيدرياليون الى التعبير عن تصورهم للقضية الاستعمارية.

وبعد أن أشار الى التزامن غير المقصود بين المؤتمر واحتفالات الذكرى المئوية، الذي بإمكانه أن يعطي حجما أكبر لمطامح الشغيلة، أضف جوهو في خطابه: «... يمكن أن يوجد لحد الساعة عبر العالم سكان لا يمكنهم التمتع بحق الشعوب في تقرير مصيرها (كذا)، وهؤلاء السكان في حاجة الى المساعدة. وإذا كانت هذه المساعدة ضرورية حقا، فيجب عليها أن تأخذ طابع التضامن وليس مظهر تأكيد تفوق ما. فالحرية هي أفضل الخيرات»

وبتبنيه ملتصقا سبق أن صوت عليه الاتحاد الجهوي للجزائر في يناير 1929 وبتكميله، «أكد [المؤتمر] أولا على أن الطبقة العاملة لهذا البلد تناهض جميع التظاهرات التي قد تهدف إلى التذكير بأحداث العنف المحتومة الماضية التي أدت إلى احتلال المستعمرة عسكريا؛ وصرح بأن الطبقة العاملة تدين هذه الاحتفالات، التي بتصورها وترتيبها ستجرح شعور آلاف الأهالي الذين كان على فرنسا والفرنسيين القادمين إلى الجزائر أن يبذلوا كل ما في وسعهم لكسب عقولهم وقلوبهم».

«وبدون أن ننكر المزايا التي قدمتها الحضارة الفرنسية للارض الجزائرية التي كانت فيما مضى تعاني من الفوضى البربرية (كذا)، فعلى فرنسا أن توظف هذه الاحتفالات لتحديد حصيلة ما تم تحقيقه وما لم يحقق بعد».

7) فيما يخص موقف اشتراكي شمال افريقيا إزاء قضية الاستعمار والحيز الذي شغلته الفيدرالية الاشتراكية لنونس وجواكيم دوريل Joachim Durel في هذا التفكير، راجع مقال ألين نورا -Aline Nau ra ، «اشتراكيون تونس وأزمة 1929 ونتائجها السياسية الصادر بنشرة «الحركة الاجتماعية» ، عدد يناير 1972 ، ص 68 ومايلها .

للجزائر في 15 يونيو 1930، وقررت الاسراع بتكوين مركزية نقابية جزائرية، الامر الذي سلط عليها قمعا بوليسيا شرسا⁽⁸⁾.

• جو هو ولايبير بالمغرب (فبراير مارس 1930) - تشكيل الاتحاد المحلي للدار البيضاء يوم 2 مارس 1930

لقد استمر تحويل القادة الفيديراليين نحو الغرب. ففي 23 فبراير ترأس لايبير (Lapierre) مؤتمر اتحاد نقابات منطقة وهران. وعند نهاية فبراير وبداية مارس 1930، جاء جو هو ولايبير الى المغرب⁽⁹⁾.

وفي يوم السبت فاتح مارس عقد بالرباط اجتماع نُظم بسرعة، ضم 500 شخص الى جانب جو هو ولايبير اللذين قدمهما اندري، كاتب نقابة المعلمين.

ويوم الاحد 2 مارس، عُقد بسينما ماجستيك بالدار البيضاء اجتماع لشغيلة الدولة ترأسه دوكاب (Decap) وقد عرض خلاله جو هو برنامج ك. ع. ش. أما المواضيع التي طرحها، فهي تلك التي كان يرددها منذ 1922 مع بعض اللمسات الطفيفة للاجابة على انتقادات الوجدويين. وبعد تذكيره ببعض المبادئ الأولية للتنظيم والفعالية النقابيين، أكد جو هو على مزايا «العمل الاصلاحى» الذي لا ينفصل عن «العمل الثوري»، كما أكد على فتور «الجماهير» التي أتت الى الحركة النقابية «لجني الثمار، معتقدة بأنها ليست بحاجة الى زرع البذور»، وأكد أخيرا على العمل الشرعي وعلى فعالية المنظمات الدولية، مثل المكتب الدولي للشغل وجمعية الأمم، لتحسين التشريع العمالي والدفاع عن السلام.

لقد كان خطاب جو هو طويلا، تضمن مايزيد عن 9000 كلمة، وكان

(8) راجع . عيس . «بحث حول الحياة النقابية بالجزائر سنة الذكرى المئوية» الصادر بنشرة «الحركة العمالية»، عدد يناير - مارس 1972، ص 114.

(9) المصادر: برقية بعثها لايبير يوم 3 مارس من الرباط وصدرت في اليوم التالي بنشرة «الشعب»؛ العدد 9 من «الشعبي المغربي» الذي يتحدث عن اجتماعات وندوات جو هو بالمغرب؛ الوفد الذي قاده الى الاقامة العامة؛ وأخيرا تقرير تيكسيي أمام مؤتمر الدار البيضاء المنعقد في يناير 1931 الذي صدر في «الشعب»، عدد 14/1/1931 و «الشعبي المغربي» الذي يتطرق لجذور الاتحاد الجهوي للمغرب. تضاف الى هذا شهادات ليونيتي ولوكولان.

من الصعب تتبعه، كما كان مرصعا بكلمات الكرامة الانسانية والتحرير والانعتاق. وقد اجتمعت ضمنه عبارات «الاصلاح» و «الثورة» وتماثلت بل وتطابقت ولم تتم في أية لحظة إعادة النظر في الرأسمالية، كما لم تنتقد سلطة أرباب العمل. ولم يقل جوهر أي شيء عن المغرب، ماعدا أن «الطبقة العاملة» تعيش ربما في ظروف مادية أكثر يسرا وكان، بقوله هذا، يفكر بلا شك، في الموظفين وفي شغيلة الدولة الذين كان متصلا بهم⁽¹⁰⁾.

أما مداخلة لايبير، الذي كان منشغلا بالشؤون التنظيمية، فقد سلطت الاضواء على جوانب عديدة، حيث قال «إلتقينا لأول مرة بممثلين عن النقابات المغربية، خلال مؤتمر الجزائر العاصمة الذي عقدناه في 16 يناير (كذا) الماضي».

وبعد تحليله للقوى النقابية المتواجدة بالمغرب التي يهيمن عليها «الموظفون وشغيلة الدولة» يضيف لايبير محمدا «إن هدف اجتماعنا اليوم هو وضع اللبنة الاولى لاتحاد جهوي للنقابات. اننا نرغب في الخروج من هنا بتأكيدات بأن هذا الاتحاد سيتشكل، وبأنكم ستوفرون في الشهور القليلة القادمة على منظمة سيكون بإمكانها تقديم مطالبكم بقوة أكبر مما تفعله حاليا. «ويعطي مثال الاتحاد الجهوي لتونس» المتناسك، القوي الذي يحظى لوحده بنفس القوة التي تحظى بها الجهات الجزائرية الثلاث»، والذي يضم النقابات العمالية. وقد حصلت هذه النقابات، بعد «أعمال تحريضية كثيفة» و «إضراب خلال بضعة أيام» على تطبيق القانون الذي يحدد وقت العمل في ثماني ساعات.

ولم يفته التذكير بأن «المقيم العام آنذاك، السيد سان Saint⁽¹¹⁾. قد منح للجمعيات الحق في الاجتماع ببورصة الشغل، التي أجرتها لها الاقامة التونسية ويمكن لها الالتقاء فيها بكل حرية تحت مراقبة مفتش للشغل» وقد عُقدت بدون شك جلسة عمل يوم 2 مارس. ويقول لوگولار Le Goulard بهذا الصدد: «جاء جوهر بنفسه الى الدار البيضاء، وترأس تجمعا تأسيسيا عقد في كوخ خشبي بحديقة ليوطي. وقد حضر هذا الاجتماع فديرالية الموظفين، والمعلمون،

(10) فيها يخص ليون جوهر راجع ب. جورج ود. تانتان B. Georges et D. Tintant «ليون جوهر خمسون عاما من النقابة، الجزء الاول. من الجذور الى 1921»، باريس، 1962.

(11) كان لوسيان سان في 1930 مقيما عاما بالمغرب

والأساتذة، ومستخدمو البريد، وشغيلة الدولة والفوسفات، وعدد من قادة النقابات العمالية الرباطية والبيضاوية. لقد كان الجو العام جيدا، وكان هناك كثير من الحماس والشباب...» (رسالة بتاريخ 6 ماي 1965) وتعد الصورة الصادرة في نشرة «الشعبي المغربي» Populaire marocain بتاريخ 9 مارس مع الإشارة التالية: «أول اجتماع لمندوبي نقابات ك. ع. ش. بالمغرب»، دليلا على هذا الحدث بدون شك. ويبدو في الصورة كل من جوهر ولابير بصحبة دوكاب، كيطون، شامبيون، ليونيتي، لوغولار، تيكسي وماناضلون نقابيون آخرون⁽¹²⁾ أو مندوبو الهيئة الثالثة⁽¹³⁾ ومعظمهم اشتراكيون من الفرع الفرنسي للأمية العمالية (Sfio).

ويظل هذا الاجتماع في ذهن لوغولار، ليونيتي وتيكسي. العمل التأسيسي لاتحاد نقابات المغرب. وبعد سنة ونصف، كان القادة الكونفدراليون معتقدين نفس الشيء. وقد كتبوا في التقرير الأدبي الذي قدموه في مؤتمر باريس المنعقد في يوليوز 1931، والذي يذكرون فيه جهودهم في شمال إفريقيا، ما يلي: «أسس اتحاد المغرب سنة 1930، إذ بعد انعقاد المؤتمر الجهوي للجزائر العاصمة، عقد الاتحاد مؤتمرا تأسيسيا في فبراير 1930، وعقد مؤتمره الثاني في يناير 1931» (مذكور في: «ك. ع. ش. مؤتمر باريس، 15-18 شتنبر 1931).

ومع ذلك، فإن إشارة لابلير لا تدع مجالا للشك. إذ أن «اتحادا محليا» هو الذي أنشئ يوم 2 مارس في «الكوخ الخشبي بحديقة ليوطي» إن ما تتحدث عنه نشرة «الشعبي المغربي» بتاريخ 9 مارس هو «لجنة منتدبة عن النقابات المتحدة كونفديراليا لدى الاتحاد المحلي المؤسس حديثا... برفقة الرفيق جوهر». وأخيرا يتحدث تيكسي Texier نفسه، في التقرير الأدبي الذي قدّم في الدار البيضاء يومي 10 و 11 يناير 1931، عن تأسيس «اتحاد محلي للنقابات المتحدة كونفديراليا، وهو جنين اتحاد جهوي مستقبلي» وذلك خلال محيء جوهر ولابير في فبراير 1930.

(12) تيرازوني Terrazoni، وماتي Mattei، وباولونطوناسي Paolontonacci من الجمارك وكيو Guyot وبينيتو Penneteau من الأشغال العمومية ومسح الأراضي.

(13) باولونطوناسي الاب وأوليسيا Oulmiccie من الدار البيضاء، وجويي Juillet من القنيطرة.

ويرجع هذا إلى أن المسؤولين، بتقديرهم للقوى النقابية المتوفرة (ثماني نقابات كونفدرالية في المجموع)⁽¹⁴⁾ اعتبروها غير كافية لتأسيس منظمة واسعة منذ مارس 1930، وستتطلب هذه المنظمة من جهة أخرى أن تهيأ لها بنياتها، وقد أوكلت لقادة الاتحاد المحلي الشباب المجتمعين حول تيكسي، مهمة خلق الشروط الضرورية لتشكيل الاتحاد الجهوي.

وفي صباح يوم الاثنين 3 مارس، استقبل وفد برئاسة جوهر من طرف الإقامة العامة وحدثها عن مطالب شغيلة المغرب وهي: بورصات للشغل، محاكم الشغل، مشاكل اليد العاملة، التشغيل والهجرة، العطلة الأسبوعية، تحديد يوم الشغل بثماني ساعات. وأكد المقيم العام عزمه على تحقيق عدد من المطالب خاصة منح العمال بورصة للشغل بالدار البيضاء، والعطلة الأسبوعية ومحاكم الشغل⁽¹⁵⁾.

وبالرغم من أن البلاغ لم يشر إلى ذلك، فإن قضية الحق النقابي قد أثرت ويبدو أن جوهر خرج جد متفائل من هذه المحادثات التي أشار إليها في اليوم التالي خلال اجتماع بالقيظرة، حيث أعلن أن هناك «اعترافا عمليا مباشرا بالحق النقابي، قريبا من الاعتراف القانوني به»⁽¹⁶⁾.

● تأسيس اتحاد المغرب (22 يونيو 1930)

كان المناضلون، الذين حمسهم مجيء جوهر، مستعجلين إنشاء هذا الاتحاد الذي سيعطي الانطلاقة للحركة النقابية بالمغرب، مما طبع الشهور الأربعة التي تلت بنشاط كثيف ونقاشات حادة.

وبعد مرور شهر فقط أعاد تيكسي، من جانب آخر، طرح مطلب الحق النقابي، وعمل ما في وسعه للحصول على قرار معين يمكن استغلاله فيما بعد.

(14) لم نجد في أي مكان تعداد الثماني نقابات المؤسسة للاتحاد المحلي. كان هناك بدون شك المعلمون والبريديون والجراريون وشغيلة الدولة والأشغال العمومية، والكتاب والضاربون على الآلة الكاتبة ومصالح أخرى.

(15) «الشعبي» عدد 3 مارس 1930.

(16) نفس المصدر السابق.

وهكذا، طلب، في رسالة وجهها الى المقيم العام، الترخيص بتحويل الجمعية الودادية لمستخدمي البريد بالمغرب الى «الفرع المغربي للنقابة الوطنية لمستخدمي البريد بفرنسا والمستعمرات»⁽¹⁷⁾، علما بأن البريديين سبق لهم أن قرروا ذلك منذ 1927.

وعلى إثر مطالبته بإبداء رأيه، اعتبر مانغو Mangot، رئيس مصلحة الشغل، بأنه لأمر خطير أن «يُسمح [لفروع النقابات المتروبولية] أن تشكل بكل حرية في المغرب وأن تعمل رسميا بهذه الصفة. كيف يمكن حينئذ رفض ذلك بالنسبة للتجمعات الأجنبية، الايطالية أو المصرية مثلا... لا يمكن الاعتراف إلا بالتجمعات المحلية الصرفة، التي تتمتع بشخصية مستقلة ولو ظاهريا.

«مع هذه التحفظات، يبدو من البدهة أن إمكانية معارضة حركة عامة، مثل الحركة النقابية، لم تعد ممكنة. فالنقابات ستنشأ بالمغرب سواء حصلت على ترخيص أو لم تحصل عليه».

وقد اقترح مانغو إذن حلين: إما اعتبار التجمعات المهنية المؤسسة في إطار ظهير 1914 الذي ينص على الترخيص المسبق، كـ «نقابات»؛ وإما إدخال مادة في ظهير 1914 تنص على إمكانية تشكيل النقابات المهنية وفق الشروط التي يحددها الظهير المذكور، أي بترخيص مسبق، مع تحويل الحكومة صلاحية حلها في حالة خرقها للنصوص الشرعية؛ وأضاف: «ستزكي هذه المادة حلا قد إرتآه جوهر، حسب ما قلتم لي، بالنسبة لتونس. والواقع أننا سنكون قد غيرنا بطاقة القنية ليس إلا»

وأخيرا نصح المقيم العام بأن يُنبه مستخدمي البريد «خلال جلسة بأن الرغبة في التعاون التي أبديتموها لهم، لا يمكن لها أن تؤدي لا الى تغيير التشريعات المغربية، ولا الى إدخال قانون 21 مارس 1884 الفرنسي للحماية المغربية بدون قيد ولا شرط، غير أنه بإمكانكم أن تسمحوا بتغيير نظام الجمعية الأساسي»

(17) حسب مذكرة 24 أبريل 1930 من مانغو الى المقيم العام «S/A/رسالة الاتحاد المحلي للنقابات المتحدة كونفيدرياليا للدار البيضاء»، أرشيف وزارة الشغل، الرباط

بهذا أحبطت مناورة تيكسيي . إذ أن مصالح الإقامة العامة لم تكن راغبة في التخلي عن حقها في الترخيص للمنظمات المهنية أو في حلها، وإن كان الاوربيون هم وحدهم المعنيين . ومادامت مشاريع التعديلات المقدمة لا تغير أي شيء، فإنها لم يتم تتبعها . مع ذلك فقد ظلت حاضرة عزيمة لوسيان سان الذي، حين قرر الشروع من جديد في عمليات الاحتلال، كان عليه أن يكسب تجمعات الموظفين والبريديين وشغيلة الدولة والسككيين وذلك بسماحه بحياة نقابية لفروع ك. ع. ش .

وتعزز الاتحاد المحلي بمجىء نقابات عمال الكتاب والبناء . وفي فاتح ماي عقد اجتماعا بـ «قصر المحاضرات» وعرف ببرنامج ك. ع. ش . المغربية⁽¹⁸⁾ .

وعُقدت مؤتمرات للفيديراليات والنقابات لتحديد توجهها النقابي . هكذا، رفضت فيديرالية سككيي المغرب في مؤتمرها المنعقد يوم 30 مارس 1930، مشروع الانخراط في ك. ع. ش . ثم تفككت . وقد كتب هنري بريدوم Henri Prudhomme بهذا الصدد ما يلي : «لم تكن الاذهان مهياة بما يكفي لهذا التصور النقابي» طبعاً، لم تكن التناقضات القديمة بين الشبكات المختلفة قد اضمحلت . إلا أن الفيديرالية كانت ضحية ضغوطات ومناورات مديرية السكك الحديدية المغربية التي طردت شامبيون، الكاتب العام، وكانت تسعى، بالاعتماد على بعض أطر الرباط، الى حل الاتحاد الذي سبق له أن أثار رعبها .

أما فيما يتعلق بالبريديين، فلم يكن هناك أي مشكل، إذ حولوا ودادياتهم، بين 1927 و 1930 بدون شك، الى فروع للنقابات الوطنية الثلاث (أطر ومستخدمين وعمال) المنخرطة في ك. ع. ش . إلا أنهم لم يتمكنوا من الحيلولة دون وقوع انشقاق في صفوفهم سنة 1929 على إثر قضية مطلبية . وهكذا، تشكل بمبادرة من إردينجر Erdenger ، تجمع مناوىء يحمل اسم : «التجمع الودادي لجميع فئات المستخدمين البريديين بالمغرب»، جذب بطبيعة

(18) جُمعت نقط البرنامج السبع والعشرون في خمسة أبواب : الحقوق السياسية للشغيلة (يتعلق الامر بالمواطنين الفرنسيين)، الحقوق النقابية للشغيلة، حماية الشغيلة، تحسينات مادية، تحسينات اجتماعية، التعليم (نشر هذا بـ «الشعبي المغربي»، السنة الاولى، عدد 18، فاتح ماي 1930)

الحال البريديين المتعاطفين مع الكونفيدريالية العامة للشغل الـ C.G.T.U. « (19) .

وقد عقد المعلمون مؤتمرهم يومي 22 و 23 أبريل 1930 ، ومعلوم أنهم قدموا الكثير من أجل توحيد الموظفين والتمهيد لتشكيل «اتحاد المغرب» . فكانت أحكامهم قاسية تجاه الفيدرالية المغربية لتجمعات الموظفين التي ظلت فارغة المحتوى . وفيما أكدت من جديد أقلية منهم تشبثها بـ «فيدرالية نقابات التعليم العلماني» FSEL التابعة للكونفيدريالية العامة للشغل الـ C.G.T.U. ، أعلنت الأغلبية عزمها على تدعيم ك. ع. ش .

وليتم الحفاظ على «تماسك القوى النقابية بالمغرب» ، قرر المندوبون بالاجماع تحويل الفرع المغربي للنقابة الوطنية⁽²⁰⁾ الى «نقابة التعليم العلماني بالمغرب» ، شريطة أن يتم قبوله من طرف اللجنة الدائمة للنقابة الوطنية» . وبهذا تمكن النقابيون الـ C.G.T.U. من البقاء ضمن النقابة ومن المساهمة في قيادتها ، بدون أن ينخرطوا في الهيئات الكونفيدريالية وبدون أن يدفعوا لها أي اكتاب . هكذا ، حافظ المعلمون على وحدتهم . التي ستظل شاغلهم باستمرار .

واضطرت النقابة الوطنية أن تخضع لهذا الأمر ، غير أن هذا القرار المضاد للتوجيهات الكونفيدريالية ، ولّد خيبة أمل وغضب لدى مناضلي ك. ع. ش . الأورودوكسين ولدى أعضاء الفرع الاشتراكي للمغرب النافذين لكن هذا لم يمنع المعلمين المنتمين الى ك. ع. ش . من الاستمرار في عملهم . وفي فاتح واثني مارس 1930 ، كان الكاتب العام الجديد ، لوغولار ، وتيكسي ، حاضرين في مؤتمر موظفي المغرب .

وتحت رئاسة شارل لوران Charles Laurent ، قرر المؤتمر تحويل الفيدرالية

(19) طالب الفرع المغربي ، بدعم من فيدرالية البريد التابعة ك. ع. ش . ، باندماج أطر البريد الشريفية مع الاطر الفرنسية .

فيا اعتبر التجمع الودادي بأنه يجب ترك الخيار لكل واحد بين ، المائلة مع الأطر الفرنسية والحفاظ على النظام الاساسي الشريف الذي يوفر امتيازات واضحة . وقام التجمع الذي يوجد مقره بوجدة ، بنشاط كثيف وأبان عن دينامية فاجأت خصومه . وفي فاتح ماي 1930 أصدر جريدة نصف شهرية تحمل اسم «انطلاقة البريد بالمغرب» .

(20) النقابة الوطنية لمعلمي فرنسا .

المغربية للموظفين الى فرع جهوي للفيديرالية الفرنسية المنخرطة في ك. ع. ش.⁽²¹⁾ وكان هذا هو الحدث الحاسم الذي «سمح لنا - يقول تيكسي - بدعوة مؤتمر تأسيسي للاتحاد الجهوي والقيام بهذا التأسيس في نهاية يونيو، نظرا للأعداد الهامة من المنخرطين التي جلبها هذا التحويل» وفي عددها ليوم 8 يونيو، أصدرت «الشعبي المغربي» إعلانا للاتحاد المحلي للدار البيضاء يخبر فيه «كتاب النقابات المتحدة كونفيدرياليا والمنظمات التعاضدية المقبلة على الانخراط في ك. ع. ش. بأن المؤتمر التأسيسي للاتحاد سيعقد بالدار البيضاء يوم 22 يونيو 1930 في قبو مشرب جعة «الكوميديا» La Comédie . . . جدول أعماله كالتالي:

- (1) الأنظمة الأساسية
- (2) برنامج ك. ع. ش. بالمغرب.
- (3) الجريدة الفيديرالية
- (4) الانتخابات
- (5) مختلفات

وفي 29 يونيو قدمت النشرة «تقريراً عن المؤتمر التأسيسي المنعقد يوم 22 يونيو» وبعد عرض قصير لكاتب الاتحاد المحلي، تبنى المؤتمر - المكون من مندوبين عن 15 نقابة - الأنظمة الأساسية للاتحاد المحلي، وبرنامج ك. ع. ش. ، وكلاهما وضعاً من طرف الاتحاد المحلي للدار البيضاء. ومن ضمن المطالب المعروضة، وضع المؤتمر ترتيباً لها حسب الأولوية وقرر «أولاً وقبل أي شيء آخر متابعة القضايا التالية: بورصات الشغل والقانون الذي يحدد يوم العمل بشماني ساعات، والعطلة الأسبوعية، ومحاكم الشغل ومندوبو العمال الملحقون بمفتشية الشغل».

(21) يوجد التقرير الشامل للمؤتمر في «جريدة موظفي المغرب» عدد 31، أبريل - ماي 1930، وحسب التقرير المالي الذي قدمه بينتو Penneteau، كانت الفيديرالية تضم 27 تجمعاً منخرطاً و 2400 مكتباً سنة 1929، مقابل 1600 سنة 1926. إلا أن المؤتمر لم يضم إلا 25 مندوباً يمثلون 13 تجمعاً، وإلى حدود فاتح ماي لم تؤد إلا القليل من الاكتتابات.

لقد تم إذن تشكيل الاتحاد الجهوي يوم الأحد 22 يونيو 1930 بالدار البيضاء وإلى حدود يناير 1937 سيحمل الاتحاد هذا الاسم بالنسبة للمنخرطين فيه. إذ أنه في اعتبارهم إل.ج. (الاتحاد الجهوي. UD) ك.ع. ش. إلا أن تسميته كانت: «الاتحاد المغربي للتنظيمات النقابية العمالية المتحدة كونفيدرياليا» وكانت هذه التسمية تعكس رغبة لدى محرري الأنظمة الأساسية، بدون شك، هي الأخذ بالاعتبار خصوصية تنظيم يشمل البلاد بكاملها.

فقد كان الاتحاد المغربي يضم «منظمات محلية» و نقابات وفروعاً أو فروع الفروع (المادة رقم 1) تتكون حصراً من المأجورين، والمؤسسة بشكل قانوني والمتحدة وطنياً مع فيديرالية منخرطة ضمن ك.ع. ش. (المادة 3).

«وهدف الاتحاد هو الدفاع عن المصالح المعنوية والاقتصادية لمنخرطيه وربط علاقات التضامن بين كافة شغيلة المغرب، وتدعيم المنظمات المحلية المتواجدة وإنشاء منظمات جديدة... والعمل على تهيئة ودعم اعتناق العمال (المادة 2)».

ويُسيّر الاتحاد من طرف مؤتمر سنوي تكون فيه جميع المنظمات المحلية ممثلة وتتمتع فيه بتفويضات (تفويض قانوني وتفويض لكل عشرة مكتتبين) فيما تسهر على سيره الإداري لجنة ذات اجتماعات فصلية ومكتب يضم خمسة أفراد، يتكلف بتنشيط العمال وتوجيههم وتنظيمهم، وبإنشاء أو تدعيم النقابات والاتحادات المحلية.

ويعد الكاتب العام ممثل الاتحاد المغربي في اللجنة الكونفيدريالية الوطنية ك.ع. ش. كما يعد وفقاً للنظام الأساسي، المندوب الرسمي عن ك.ع. ش. بالنسبة للمغرب (المادة 23)

وكان أول مكتب للاتحاد الجهوي يتشكل كالتالي: الكاتب العام، تيكسيي (من المعلمين) الكاتب العامون المساعدون، ماتتي Mattei (من الجمارك) وبوم Baume (من شغيلة الدولة)؛ أمين المال ديكانلير Descanlers (من البريد) فيما عين شميكراث Schmickrath مكلفاً بالدعاية.

وقد أضاف جدول الأعمال الذي تم التصويت عليه في المؤتمر إلى المطالب

ما يلي: «الاعتراف بالحق النقابي» وإرجاع شامبيون الى السكك الحديدية المغربية، وهو الكاتب العام المفصول من منصبه.

وتأكدت قوة جاذبية الاتحاد الجهوي في القطاعات الخاصة وذات الامتياز. وتحولت وداديات الشركة المغربية لتوزيع الماء والكهرباء (SMD) والضاربين على الآلة الكاتبة، والمستخدمين والمحاسبين بالمغرب، الى نقابات وانخرطت في الاتحاد الجهوي، فيما أنشئت فيديرالية التعدين.

في هذا الوقت تعرض الاتحاد لمحتته الاولى. إذ اعتقل شميكرات وطرده من المغرب على متن باخرة بدون أن تحبر عائلته، وذلك يوم 14 أكتوبر، عشية قدوم رئيس الجمهورية الفرنسي كاستون دوميرغ Gaston Doumergue الى

الدار البيضاء، ومعلوم أن شميكرات قد حقق بفضل نشاطه الكثيف تنقيب شغيلة القطاع الخاص، و«العمال اليدويين»، ويرجع له الفضل كذلك في انضمام نقابات الكتاب والتعدين والبناء الى الاتحاد الجهوي. وقد ولد الحدث انفعالا قويا، فاستنفرت كافة التنظيمات الصديقة وك. ع. ش. إلا أن شميكرات قد تباهى بكونه شيوعيا. وصرح جوهو وتيكسي في المؤتمر الثاني للاتحاد الجهوي، بأنه في ظل هذه الشروط، لم يكن بالامكان الدفاع عنه⁽²²⁾.

لقد انعقد هذا المؤتمر الثاني بالدار البيضاء يومي 10 و 11 يناير 1931 تحت رئاسة جوهو، وأتى ليثمن المجهودات التجميعية والتنظيمية التي أنجزت خلال السنة المنصرمة. وقد كان الاتحاد الجهوي المغربي يضم آنذاك 23 نقابة و 4000 منخرط، ويعادل هذا ما يضمه كل من اتحاد وهران واتحاد الجزائر العاصمة. وقد كان بودنا أن نتعرف على عدد المنخرطين في النقابات الخمس عشرة الممثلة في المؤتمر التأسيسي، المنعقد في 22 يونيو؛ فربما كانوا 3000 كما كان بودنا أن نتعرف على الطريقة التي كان يتوزع حسبها الأربعة آلاف منخرط في الاتحاد الجهوي سنة 1931، ربما كان ألف من ضمنهم ينتمون الى القطاع الخاص إلا أن العديد منهم انسحبوا من نقاباتهم، لأن التخلي عن رفيقهم «جيو Geo (هكذا كانوا يلقبون شميكرات) قد أغضبهم، ودخلوا في علاقة مع المنطقة

النقابية الجزائرية للكونفيدرالية العامة للشغل الـوحدوي (CGTU) ، وفكروا في انشاء مركزية مغربية مادامت ك. ع. ش. و. (CGTU) ممنوعة في ظل الحماية. غير أن هذا المشروع لم يتحقق⁽²³⁾. وبهذا ظل الموظفون العنصر الاساسي في الاتحاد الجهوي - وهم الذين أسسوه - بالرغم من أن جزءا كبيرا منهم بقي في الوداديات .

وهكذا لم يكن الاتحاد الجهوي - الذي تم التفكير فيه منذ 1929 بدون شك والذي أنشئ في 22 يونيو 1930 بشكل نهائي - يخص آنذاك الشغيلة المغاربة . وقد غضت سلطات الحماية الطرف عن هذا ، بالرغم من مناهضتها الصارمة للحق النقابي لأنها لا ترغب في أن يطلبه المغاربة يوما ما . إذ كان الموظفون وشغيلة المصالح العمومية يشكلون إحدى الدعائم الأساسية لنظام الحماية . أضف الى ذلك أن ك. ع. ش. لا تشكل خطرا كبيرا ، لأنها لم تُعد النظر، منذ مدة ، سواء في النظام الاستعماري أو في مرتكزات النظام الرأسمالي . ونظرا لكونها منظمة فرنسية وإصلاحية ، كان بإمكان ك. ع. ش. . أن تظهر على عكس ذلك ، كواقية للشغيلة من تأثير ك. ع. ش. و. (CGTU) والحزب الشيوعي ، وهما تنظيمان منخرطان في النضال ضد الامبريالية . فيما كان جوهو ، الكاتب العام للاتحاد شخصية شبه رسمية⁽²⁴⁾ .

وبما أنه كان وراء ولادة هذا الاتحاد الجهوي الذي يُعد آخر اتحاد جهوي ينضم لـ ك. ع. ش. ، فقد ظل جوهو يتتبع باهتمام حياته ومشاكله التي كان يتوصل بأخبار عنها بشكل منتظم .

(23) راجع المقالات الصادرة في «الجزائر العمالية» ، لسان حال ك. ع. ش. و. بالجزائر العاصمة ، أبريل ، ماي وشتبر 1931 .

(24) ب ، جورج ، «ليون جوهو وحكومة ليون بلوم» ، مقال صدر في «الحركة الاجتماعية» ، يناير - مارس 1966 ، ص ، 49 .

الباب الثاني:

الأزمة الاقتصادية ونتائجها

1931 - 1936

تحددت ما بين 1931 و 1936 معالم الحياة الاقتصادية والاجتماعية و السياسية للمغرب بالأزمة العظمى التي زعزعت العالم الرأسمالي، الذي ارتبط به المغرب منذ الاحتلال الفرنسي (*).

و إذا كانت الأزمة مخففة في الأول خلال 1931 و 1932، فإنها تفاقمت بقوة لتبلغ ذروتها سنة 1936. وقد ساعدت الآلام و التوترات الناتجة عنها على بروز الوطنية المغربية. كما ساعدت اعتداءات قوى اليمين بفرنسا و المغرب ضد الأجور والحريات.

لمواجهة هذه الأوضاع عمل مناضلو النقابات وأحزاب اليسار على التشاور فيما بينهم و تجميع و توحيد صفوفهم.

(*) راجع: جان دريش (Jean Dresch)، «المنحنيات التي تبرز ظهور الأزمة المغربية وقفزاتها الفجائية»، «النشرة الاقتصادية للمغرب»، عدد يناير 1936، ص ص 3 وما يليها - يرسم جان دريش في هذا المقال المهم منحنياته انطلاقاً من الإحصاءات الرسمية بعد أن انتقدها؛ وكتاب كي إيفان (Guy Evvin) : «الصناعة بالمغرب ومشاكلها»، باريس 1933، 181 ص - الذي يحلل المشاكل الاقتصادية =

= والاجتماعية التي يطرحها تطور القطاعات الاقتصادية العصرية بعد إقامة الحماية (ترجع آخر الإحصاءات المستعملة إلى سنة 1932)؛ وروني هوفير (René Hoffherr) وروجي موريس (Roger Morris) : «المداخل ومستويات عيش الأهالي بالمغرب» وهو كتاب سبق ذكره، ويحتوي على أربع خرائط، كرسوم إضافية أنجزها جان دريش اعتمادا على أرقام سنة 1933، إحداها تخص هجرة الشغيلة؛ روني هوفير: «أساليب قياس مستويات عيش الأهالي بالمغرب»، مقال صدر في «المجلة الإفريقية»، عدد النصف الأول من سنة 1935 - وهو عبارة عن عرض سبق للكاتب أن قدمه في المؤتمر الأول للشركات الفرنسية لأفريقيا الشمالية، حول الأساليب المستعملة والنتائج التي حصل عليها هو وباحثون آخرون، هنري مازوايي (Henri Mazoyer)، وجان سيليري (Jean Célerier) وجان ميغو (Jean Migaux)؛ و ألبير عياش: «إضرابات يونيو 1936 بالمغرب»، «الحوليات: إقتصاديات مجتمعات، حضارات»، عدد يوليوز - شتنبر 1957 - وهي دراسة شاملة عن الأزمة الاقتصادية ومنعكساتها السياسية والاجتماعية.

4. تجليات الأزمة

• العلامات الاقتصادية :

كانت علامات الأزمة عديدة ومتطابقة .

فاقتصاد المغاربة التقليدي كان آخذاً في التفكك . إذ أدى انهيار أسعار الحبوب الرئيسية، القمح الصلب (- 120٪)، الشعير (- 160٪) الذرة (- 37٪)⁽¹⁾، إلى إفلاس الفلاحين، فيما أدى توالي مواسم فلاحية سيئة إلى اختلال التوازن الغذائي . أضف إلى ذلك الوضعية المتأزمة للحرفيين الذين تضرروا كثيرا من انغلاق الأسواق الخارجية التقليدية المتمثلة في الجزائر ومصر والسينغال، و من منافسة المنتجات الأجنبية في السوق الوطني : الأحذية المطاطية اليابانية و الأنسجة الحريرية الهندية و الأقمشة و الأنسجة الإيطالية . فيما كان البقالون الصغار يقاسمون زبناءهم القرويين و المدينين وضعهم البئيس .

و أصاب الإضطراب و الغضب أيضا المثقفين، الذين ينحدر معظمهم من أوساط الحرفيين و التجار . وبحكم تكوينهم عبر التعليم التقليدي في الزوايا و جامعة القرويين القديمة بفاس، فإن أغليتهم أصبحت محرومة من المناصب

(1) تغيرات الأسعار المتوسطة، بالدار البيضاء بين 1930 و 1935، للقمح الصلب والشعير والذرة - وهي حبوب مغربية بشكل خاص - والقمح الطري الذي يزرعه الأوروبيون على الخصوص حسب المنحنيات التي رسمها «الدليل السنوي الإحصائي العام للمغرب» لسنة 1936، ص 44 :

سعر القنطار بالفرنكات الثابتة

60	70	82	82, 2	128, 2	133, 2	القمح الصلب
23, 3	30	33	42, 3	46, 7	60	الشعير
40	50	55	58	58	64	الذرة
70	63	60	116, 6	148, 2	120, 6	القمح الطري

الإدارية التي كانت الثمين العادي لدراستهم قبل الحماية، وأصبح الفرنسيون هم الذين يحصلون عليها⁽²⁾.

و تمكن بعض المحظوظين، الذين حصلوا على تكوين عصري في المعاهد الفرنسية - الإسلامية أو في الثانويات، من متابعة دراستهم العليا بباريس - و هناك ربطوا إتصالات مع طلبة مسلمين من شمال إفريقيا و مع بعض رجال السياسة الفرنسيين من أحزاب اليسار. واحتكوا أيضا بالتيارات الفكرية الكبرى التي كانت تحرك شعوب الشرق الإسلامي. وبعد إنهاء دراستهم، لم يجدوا أمامهم إلا مجال المهن الحرة.

لقد أصابت الأزمة الإقتصاد الإستعماري بشكل غير متساو. فالمجال العقاري للاستيطان توسع بحوالي 125 000 هكتار، أي بمساحة تقل عن نصف ما تحقق في المرحلة السابقة. وكان يشمل حوالي 850 000 هـ موزعة ما بين 3500 و 3800 مستوطن. إلا أن 350 إلى 400 000 هـ. هي التي كانت مزروعة فعليا. و لن يتم تجاوز هذه المساحات إلا بعد الحرب العالمية الثانية. فبحكم ديونهم المرتفعة بشكل لا معقول، فوجيء المستوطنون بانخفاض أسعار المواد الزراعية وخاصة أسعار القمح الطري (100 ٪). وقد قدرت في سنة 1935 ديونهم المضمونة ب 450 بليون فرنك⁽³⁾، أي ما يعادل تقريبا 26 مليار فرنك لسنة 1955. فطالبوا بتدخل الحماية لإنقاذهم من الإفلاس.

أما الصناعة النجمية، التي تعد صناعة تصديرية أساسا، فإنها بسبب ضيق السوق العالمي تأثرت بالأزمة منذ سنة 1931 التي انهارت فيها صادرات الفوسفات المعدة عنصرا هاما في توازن الحماية المالي إذ إنتقلت من 1.700.000 طن سنة 1930، إلى 900.000 طن سنة 1931. فتوقف النشاط في العديد من المناجم. وبعد 1932 وقع انتعاش إقتصادي بطيء على إثر تحسن مبيعات

(2) جاك بيرك: «المغرب العربي بين حربين»، باريس، الطبعة الأولى 1962، 439 ص، راجع التحليل الدقيق، المعاش، للتقلبات التي مست سكان فاس، البورجوازيين والحرفيين (11 000 شغل)، وطلبة القرويين (700 - 800)، والغضب الذي ولدته، أنظر ص ص. 176، 180 وما يليها.

(3) حسب «المغرب، الموسوعة البرية والإستعمارية»، باريس، 1940، ص 216؛ لا توجد هذه الإشارة في طبعة 1947.

الفوسفات واستغلال منجم لوي جاتي (اليوسفية حاليا) الغني بالفوسفات، وارتفاع استخراج فحم جرادة، مما سمح بتقليص واردات المحروقات الصلبة.

في مقابل ذلك، عملت الرساميل التي وفدت إلى المغرب في شكل مصاريف عسكرية لإتمام الإحتلال وفي شكل قروض من السوق الفرنسي لإنجاز الأشغال الكبرى - 419 مليون فرنك جارٍ سنة 1931، و 1070 مليون في 1932 و 423 مليون في 1933 و 380 مليون في 1934 و 140 في 1935 - عملت على تخفيف آثار الأزمة على قطاعات أخرى⁽⁴⁾. إذ استمرت عملية بناء الموانئ والسدود والطرق والسكك الحديدية ومحطات القطار، والمحطات الكهربائية، والبنيات الإدارية، وكذا الفيلات والعمارات بالأحياء الأوربية.

ومن بين المنجزات العظيمة لهذه المرحلة، تجدر الإشارة إلى إتمام ميناء الدار البيضاء (1930 - 1934)؛ وبناء محطات فاس السافلي (1932 - 1934) والقنصرة بواد بهت (1925 - 1935)؛ والقصبة الزيدانية 1934 - 1936)؛ و 2.000 كلم من الطرق؛ وأخيرا خطي السكة الحديدية الرابطين بين بنجرير وآسفي لنقل الفوسفات، وبين وجدة وفاس (1928 - 1934) وهذا الأخير يضم جزءا جد وعرومليء بالمنشآت يربط بين فاس وتازة.

إلا أن إخضاع البلاد اكتمل سنة 1934 بالاستيلاء على الحصون الجبلية الأخيرة المتواجدة بالأطلس الكبير الشرقي والمركزي وبالأطلس الصغير وبالهضاب الصحراوية المفصولة ببوحدات بين واد ساورة وواد درعة والمحيط الأطلسي. ووصلت برامج الأشغال الكبرى إلى نهايتها، فيما بلغت مصاريف سنة 1936 قيمة إسمية منخفضة بحوالي أربع مرات عن قيمة مصاريف سنة 1931. وكانت الأوراش تُغلق في البوادي والمدن. أما القيمة الإجمالية للبنيات التي كانت تبلغ 583 مليون فرنك سنة 1930، فإنها لم تتجاوز 108 ملايين سنة 1936. وقد تأثرت كافة الأنشطة الفرعية بدورها بهذا الانخفاض، من تجارة

(4) أخذت هذه الأرقام من كتاب ر. مارشال، السابق الذكر، ص ص. 242 وما يليها و 262 وما يليها. ويبلغ المبلغ الإجمالي الإسمي للقروض المباشرة للدولة الشريفة ولقروض الشركات ذات الامتياز، خلال المرحلة 1931 - 1935، 2432,5 مليون، وهو ما يعادل 117,5 مليار بفرنكات سنة 1955 الثابتة.

الخشب والحديد والإسمنت وصناعة مواد البناء والهياكل الحديدية إلى مقاولات الترهيص والتزيين والصباغة والنجارة والتأثيث. وضمن 242 حالة إفلاس سُجلت سنة 1935، نجد 23 مقاولا في الأشغال العمومية و11 رصا صا و14 مقولة في النجارة والتأثيث، يمثلون 20٪ من العدد الإجمالي. طبعاً لم تنهر كل القطاعات، فالمقاولات الكبرى التي أنشئت لتوفير المواد للسوق الداخلي، مثل المطاحن ومصانع المشروبات والتبغ والسكر والإسمنت والشموع، حافظت على إنتاجها أو رفعت، إلا أن هذا لم يؤدي إلى ارتفاع الاستهلاك، بل وقع العكس لأن الواردات انخفضت بشكل ملموس خلال نفس الفترة.

ومهما يكن من أمر، فإن أرقام التجارة الخارجية وأرقام حساب العمليات أو إستثمارات المقاولات، تسمح بتحديد حجم هذه الأزمة المعممة بصورة إجمالية. فقد اتجهت القيمة الإجمالية للتجارة الخارجية المغربية - 3800 مليون سنة 1929 - نحو الانخفاض سنة بعد أخرى إلى أن بلغت 1.981.886.000 فرنك فقط سنة 1936.

وانتقلت استثمارات المقاولات، التي قدرناها بالفرنكات الثابتة لسنة 1955، من 11 مليار سنة 1931 إلى 3 مليارات في 1933 و 1934، ثم سقطت إلى الصفر سنة 1936، فقد طبع سنتي 1934 و 1935 انخفاض هام للاستثمارات في المناجم وفي بعض الصناعات. وأخيراً، كان عجز حساب العمليات أي ميزان الأداءات، أخطر عجز عرفه المغرب إلى ذلك الحين (154 1- مليون أي 57 مليار حسب فرنك 1955).

● الانعكاسات الانسانية

- الأوربيون: توقف الهجرة والبطالة

لقد انخفضت الهجرة الأوربية بشكل قوي وتكاثر عدد العائدين إلى أوربا. هاتان الظاهرتان كانتا ملموستين بشكل خاص في 1934 و 1935 و 1936، بحيث أن الفرق بين المهاجرين والعائدين، الذي بلغ بضع مئات بالنسبة للفرنسيين و«المُدجين»، كان سلبياً بشكل واضح بالنسبة للإيطاليين

والإسبانيين. لذا فإن تنامي السكان الأجانب بين 1931 و 1936، الذي انتقل من 176 000 إلى 200 000 شخص، ناتج عن الحركة الطبيعية أكثر مما هو ناتج عن توافد مستوطنين جدد⁽⁵⁾. وكذا كان العديد من الفرنسيين وأوروبيون آخرون، قد قرروا العودة إلى بلادهم بحكم الإحباط الذي أصابهم، فإن آخرين، لا يستطيعون أن يعودوا، قد فقدوا شغلهم. وبلغ عدد العاطلين المسجلين 3750 في يناير 1936 من بينهم 2750 في الدار البيضاء. وحسب إحصاء 1936 بلغ هذا العدد 6406. وتلقى أكثرهم عوزا الاسعاف من البلديات: ففي 1934، شغلت هذه الأخيرة 43 شخصا من بين 420 بالرباط، و 450 من بين ما يزيد عن 2000 بالدار البيضاء حيث أنجز العاطلون أشغالا بلدية قيمتها 335 000 فرنك؛ وكان 256 يشتغلون في الأوراش البلدية بمكناس. وفي وجدة، نظم العاطلون أنفسهم وتظاهروا، وبذلك حصلوا على الاسعاف⁽⁶⁾.

وكانت الأجور تنخفض في جميع القطاعات، ولاحظ مانغو (Mangot)، رئيس مصلحة الشغل في تقريره المقدم في يونيو 1934 «بأن جزءا من اليد العاملة المتوفرة قد تخلى عن مزاعمه فيما يخص أجورا مرتفعة، ليقبل أي نوع من العمل بأجور منخفضة».

وإذا ما اعتمدنا المعلومات الرسمية، فإن البناء الأوربي كان يحصل على أجر يقل بمرتين في يناير 1931: 25 إلى 30 فرنكا مقابل 45 إلى 50 فرنكا. في نفس الوقت انتقل المؤشر الرسمي لكلفة العيش في الدار البيضاء من 490 إلى 340 (مؤشر 100 سنة 1914) مسجلا بهذا انخفاضا بنسبة 6,30٪ فحسب، مما يدل على انخفاض ملموس للقدرة الشرائية.

ويقدر إحصاء 1936 عدد الأشخاص الذين يشتغلون بالمصالح العمومية

(5) فيما يخص نتائج إحصاء 1936 والمقارنة مع نتائج إحصاء 1931، أنظر «دليل المغرب» لسنة 1936، وخاصة مقال جان لومور (Jean Lemoir)، «نظرة حول النتائج الإحصائية لآخر إحصاء»، «النشرة الاقتصادية للمغرب» عدد 24، 1939، ص ص. 111 وما يليها.

(6) شهادة أميدي أوريوس (Amédée Urios)، الذي كان المنظم وكتب لجنة عاطلي وجدة. وُلد بوهراي سنة 1909 ودخل إلى المغرب سنة 1917. وكإجابة على أسئلتي، حرر سيرة ذاتية أعطاها عنوان «في الطريق»، أكتوبر 1976.

ب 17.000 . ويضم هذا العدد، إضافة للموظفين⁽⁷⁾، مستخدمي المصالح ذات الإمتياز والضباط والضباط المساعدين الذين يقطنون في المدينة . ونجد أن أقوى الحملات كانت موجهة ضد الموظفين من طرف المزارعين ورجال الصناعة والتجار الصغار . وكانت التهم الموجهة إليهم هي أنهم كثيرون جدا ويفلتون من مضار الأزمة بسبب انتظام رواتبهم ، وينفقون جزءاً كبيراً من مصارفهم خارج المغرب خلال عطلهم ، ويستحوذون على أكثر من نصف الميزانية العادية . غير أن المزارعين ورجال الصناعة والتجار لم يدركوا بأن هذه الآلة الإدارية ، الشديدة المركزة وذات القيادات الثقيلة والباهضة الثمن والتي لا توظّر البلاد إلا تأطيراً إدارياً ضعيفاً ، لا توجد ولا تسير إلا من أجلهم ، وبأن القروض التي حصلت عليها استعملت أساساً لإنجاز الأشغال الكبرى الضرورية للاستيطان ، وبأن المغاربة ودفعي الضرائب الفرنسيين هم الذين يتحملون في نهاية المطاف مصاريفها⁽⁸⁾ .

ومهما يكن من أمر، فقد طبق المقيمون العامون قرارات تُقلّص عدد المستخدمين والأجور والتعويضات ، وهذه القرارات اتخذتها الحكومات الفرنسية بالنسبة للمتروبول .

واعتبر المتنبئون الإقتصاديون لتلك المرحلة، بأن الإنكماش النقدي ، أي تقليص المصاريف العمومية وكافة الرواتب ، هو السبيل الوحيد للحفاظ على قيمة الفرنك وللخروج من الأزمة . وطُبقت الإجراءات التشريعية الفرنسية مباشرة ، على عكس الإجراءات المتعلقة برفع الأجور ، التي كانت تطبق بعد شهور طويلة بمرر أنها تتطلب دراسات دقيقة .

وهكذا ، أخبر موظفو المغرب في 22 نونبر 1932 بحذف مختلف التعويضات ؛ وفي فاتح يناير 1934 بنسبة اقتطاع من الرواتب وبحذف التعويض عن الإقامة الذي حل محله تعويض عن السكن ؛ وفي فاتح مارس وفاتح يوليوز 1934 أخبروا بتطبيق إجراءات تقليصية جديدة تخص التشغيل والرواتب والتقاعد (انخفاض بين 5 و 10٪) ؛ وأخيراً أخبروا في مارس 1935

(7) كان تعداد الموظفين يبلغ حوالي 8400 والمساعدين 3600 .

(8) أ . عياش : «المغرب والاستعمار» ص ص . 120 وما يليها ، فصل «الرسائل المالية» .

بتقليص الزيادة «المغربية» التي تحولت من 50 إلى 35٪، أي تقليص متوسط بنسبة 20٪ إجمالاً⁽⁹⁾.

وتعرضت أجور مستخدمي المصالح ذات الإمتياز بدورها إلى تخفيض كبير بنفس النسب. وإذا ما أخذنا الأرقام الخام، فإنه يظهر أن التخفيضات التي مست الرواتب والتعويضات إلى حدود أبريل 1935، كانت أضعف من انخفاض كلفة المعيشة. وأن القدرة الشرائية قد ارتفعت نظرياً بنسبة 10٪. لكن، كيف يمكننا تقييم الخسارات الناتجة عن التأخرات، الحاصلة خلال سيرورة الحياة المهنية، في الترقية، وعن المعاناة المترتبة عن الإحالة على التقاعد تلقائياً، أو عن التسريحات؟

وإجمالاً، نلاحظ، إذا ما قارنا تقديرات السكان المأجورين الأوروبيين المقدمة من طرف إحصائيات 1931 - 1936 - 53.876 مقابل 49.752 - انخفاضاً بحوالي 4.000 وحدة في سنة 1936 عن سنة 1931، أي 8٪. ونجد أن العمال هم الذين يتحملون كافة الخسارات. إذ كان عددهم سنة 1931 : 21.000 ؛ أما في 1936 فقد أصبحوا 14.500 و 6.500 عاطل.

هكذا، كانت البطالة وتوقف الهجرة، وتقليص الرواتب والأجور، وتسريح الأطر، هي الانعكاسات التي لحقت بالشغيلة الأوروبية.

- المغاربة : بلترة متسارعة

كانت انعكاسات الأزمة على المغاربة أكثر ثقلاً.

فالسكان استمروا في التزايد. إذ بلغ عددهم حسب إحصاء 1936 - وهو أول إحصاء شمل المنطقة الفرنسية التي استكمل احتلالها وتم بنوع من المنهجية - ما يزيد عن 6 ملايين مغربي (بمن فيهم اليهود)، مما يدل على أن إزدياد السكان بلغ 400.000 إلى 500.000 شخص بالنسبة لسنة 1931. التي لا يمكن

(9) تشير هيئة تحرير «النشرة الاقتصادية للمغرب»، عدد أكتوبر 1935، ص ص. 265 - 266، إلى أن تقليص التعويض والرواتب والأطر بواسطة المركز الإداري، سمح بتقليص مصاريف ميزانية المستخدمين بنسبة 24٪.

الاعتماد على رقمها الرسمي ، المحدد بـ 5.200.000 ، وهو تقدير منخفض جدا عن الواقع ⁽¹⁰⁾ . واستمر القرويون - الأعداد الفائزة من الشبان ، والمزارعون والملاكون الصغار المفقرون - في الاتجاه نحو أوراش الأشغال العمومية والمناجم والمراكز الحضرية ، بينما كانت فرنسا تسد أبوابها وقد عاد منها 10 000 عامل . غير أن المناجم أوقفت تشغيل عمال جدد أو طردت مستخدميها ، فيما أنهت أوراش البادية في معظمها أشغالها سنة 1934 . أما البناء ، فقد انخفض نشاطه بالمدن كما رأينا ذلك . ونفس الشيء حصل بالنسبة للأنشطة التجارية ولقطاع نقل البضائع . وحافظت المقاولات الصناعية (وحدها) على نوع من النشاط والحيوية .

إلا أن المستوطنين الزراعيين سرّعوا ابتداء من 1930 تنمية زراعات الخضروات ومزارع الحوامض والكروم ، لتنويع إنتاجهم الذي كان مكونا أساسا من الحبوب . وأدى هذا إلى تنامي عدد العمال الزراعيين المشغلين : المداومون حوالي 30.000 تم تشغيلهم في مناطقهم ؛ والموسميون ، حوالي 60.000 حسب زعم الغرف التجارية ومحربي مقالات «النشرة الاقتصادية» ⁽¹¹⁾ ، أي في المجموع 90 000 عامل سيكونون قد حصلوا على أجور بمبلغ 75 مليون فرنك ⁽¹²⁾ .

غير أن التوافد على المناجم والأوراش والأراضي الزراعية خلال مراحل الأشغال الكبرى ظل عبارة عن حركات موسمية مؤقتة . فيما اتخذ التوافد على المدن اتجاهها آخر . فإحصائيات 1931 و 1936 تعطينا عدد سكان المدن ، وهو مقبول أكثر من تقديرات سكان الأرياف وبالتالي يمكن مقارنته .

ويُستخلص من ذلك أن عدد سكان الحواضر لم يرتفع خلال الفترة 1931-1936 بنفس النسبة التي ارتفع بها خلال مرحلة الازدهار الاقتصادي

(10) راجع «الدليلين الإحصائيين» لسنتي 1931 و 1936 ، السابق الذكر ، ودراسات د. نوان D. Noir : «سكان المغرب القرويون» ، المنشورات الجامعية الفرنسية 1971 ، جزءان .

(11) «الدليل الإحصائي» لسنة 1937 ، ص 64 وروني مازويي René Mazoyer : «النتائج الاقتصادية لتحركات السكان الأهلين بالمغرب» ، «النشرة الاقتصادية للمغرب» ، يوليو 1935 كان في صالح الاستعمار أن يضحك من أهميته ومن دوره في حياة الأهالي الاقتصادية والاجتماعية .

(12) أي ما يعادل أقل من 850 فرنكا لكل شخص سنويا .

الكبير 1926-1930 — 180.000 وحدة و 27٪ مقابل 148.000 وحدة و 32٪. إذ أن عودة العمال إلى قراهم أعاقت الاستقرار النهائي. هذا فضلا عن أن الأخبار الواردة من المدن عن صعوبات الشغل بها. لم تشجع سكان الأرياف على الهجرة. كما حصل أيضا طرد المهاجرين نحو قبائلهم الأصلية.

لقد تغيرت طبعاً أعداد المغاربة المشتغلين في الانتاج الأوربي خلال مرحلة الأزمة هذه. وعمل إحصاء 1936 على تقديم النشاط المهني للمغاربة النشيطين، إلا أنه لم يميز بين الأنشطة الجديدة والأنشطة القديمة. الأمر الذي جعل من المتعذر استعمال هذه الأرقام كما هي. لذا يجب انتقاء بعض المعطيات من بين الإحصائيات الواردة في مختلف الدراسات، والقيام بتقديرات ستكون بالضرورة جزافية. ويمكننا ربما أن نأخذ رقم 150.000 الذي يزيد عن عدد 1931 بحوالي 30.000، وذلك نظراً لتزايد عدد العمال الزراعيين (90.000).

والحال أن العمال الزراعيين الموسمين هم الذين كانوا يشكلون الجزء الأكبر من اليد العاملة المشتغلة بأوراش الأشغال العمومية والبناء إذا ما توفرت أو بمهام الشحن في الموانئ والمدن. يضاف إليهم عمال المصانع والمناجم (حوالي 30.000) والأشغال العمومية والبناء (10.000) والنقل عبر الطرق والسكك الحديدية (6.000) والمساعدون في الإدارة (5.000) والتجارة والأبنك (بضعة آلاف). وقد يكونون حصلوا على 310 مليون فرنك من مُشغليهم سنة 1934⁽¹³⁾.

- ظروف عيش المغاربة

كان أولئك الذين يذهبون إلى المدن يتوجهون نحو المراكز التي قصدها

(13) جان ميگو Jean Migou : «المغرب أمام الأزمة»، «النشرة الاقتصادية للمغرب»، الفصل الاول لسنة 1935، ص 91. عمل ميگو على تحديد مداخيل المجموعتين البشريتين المتواجدتين بالمغرب وسيل مبادلاتهما. ويخلص إلى أن التبادل بينها بلغ من الجانبين حوالي مليار من الفرنكات ضمن هذا المليار الذي أداه الاوربيون، تمثل الأجور 310 مليون. فيما تمثل الضرائب 390 مليون من المليار الذي أداه المغاربة، أي 40٪ من المبالغ النقدية المتوفرة لديهم وأكثر من مبلغ الأجور التي حصلوا عليها.

أقرباؤهم الكبار والتي تحركها الأنشطة الاستعمارية: مثل الدار البيضاء، الميناء الكبير الذي أصبح يؤكد تفوقه وأضحى أهم من مراكش وفاس، مع أن هذه الأخيرة ظلت مدينة ذات حيوية، بحكم أنها المنارة الفكرية والدينية المشعة على المغرب؛ والرباط، العاصمة السياسية والإدارية؛ وبور ليوطي (القنيطرة حاليا) منفذ سهل الغرب؛ ومكناس، المتواجدة في قلب منطقة سايس الخصبة زراعيا؛ ووجدة، متروبول المغرب الشرقي، المجاورة لمنطقة وهران ونقطة وصول السكك الحديدية المنجمية.

واستكملت الأحياء القديمة في المدن اكتظاظها، بينما بدأت تنشأ خارجها تجمعات سكنية من الخشب والصفائح ومن الخيم وأكوخ القش. هكذا انتقل عدد سكان قرية القنيطرة - بور ليوطي ⁽¹⁴⁾ من 500 فرد سنة 1912 إلى 334 15 سنة 1936. وفي الرباط، كان دوار الدباغ (الذي ظهر سنة 1911) ودوار الدوم ⁽¹⁵⁾ الذي ظهر فيما بعد بكثير، يضمن أكثر من ثلث سكان المدينة المسلمين. وفي الدار البيضاء، كان يعيش نصف المغاربة تقريبا - وكان عددهم 184 000 - في «مدن الوحل» - التي ستصبح منذ 1934 مدن الصفائح - وكانت أهمها «كارير سنطرال» (المحجر المركزي) الذي نشأ ابتداء من 1923 قرب حي الصخور السوداء حيث كانت تستقر المصانع الكبرى، ثم «ابن مسيك» الذي أقيم سنة 1932 لاحتضان المهاجرين الذين لم يعد بإمكان حي «المدينة الجديدة»، المنشأ بين 1919 و 1926، أن يستقبلهم.

وكان السكان يعيشون في هذه التجمعات السكنية شروطا سيئة أخلاقيا وصحيا. وبلغت هذه التجمعات سنة 1935 مستوى معينا من البؤس أشار إليه البحث الميداني الذي أجراه كل من بارون (Baron) وهيو (Huot) وبّي (Paye) «حول الظروف الاقتصادية ومستويات عيش العمال الأهلين في دوار الدوم». فما عدا حوالي مائة من البقالين والجزارين والسقائين وبائعي البيض والدجاج،

(14) أعطي اسم بور ليوطي Port-Lyautey للقنيطرة سنة 1932.

(15) حول نشأة وتطور «الكارير سنطرال» و «بنمسيك»، وظهور كلمة «مدينة الصفائح» أندري أدام André Adam: «الدار البيضاء، بحث في تحول المجتمع المغربي عند احتكاكه بالغرب»، منشورات المركز الوطني للبحث العلمي CNRS 1969، جزءان.

والحرفيين، وحوالي عشرة مستخدمين في الإدارة، كانت الغالبية العظمى لسكان دوار الدوم مكوّنة من العمال اليدويين الذين يشتغلون في الأوراش. كان عملهم غير منتظم، وكان أبناؤهم يقومون بحمل البضائع في السوق، وبيع الجرائد، فيما كانت النساء تبحث عن العمل عند العائلات الأوربية للقيام بالأشغال المنزلية ولغسل الملابس. «ومن المؤلم، يقول أصحاب البحث، ملاحظة النسبة الهائلة من العاطلين التي يحتوي عليها دوار الدوم. إذ حسب المعطيات المحصّل عليها، يبدو أن ربع أو ثلث السكان فقط هم الذين يمكنهم الاعتماد على مداخل منتظمة. والباقي، يشتغل يوما أو يومين في الأسبوع. فيما يحاول بعضهم الحصول على بعض النقود بقطع بعض الأغصان وتشكيل حزم حطب صغيرة منها. وهناك عدد كبير من الأطفال وحتى النساء يذهبون إلى الأحياء الأوربية ليتسولوا».

يعيش سكان الدوار حسب أصحاب البحث «في المتوسط على قاعدة لا تتجاوز 3 فرنكات في اليوم لكل عائلة». بينما نجد الأكرية جد مرتفعة (من 9 إلى 20 فرنكاً في الشهر) والمواد الغذائية غالية بالنسبة لثمنها في الأحياء القديمة، بسبب النقل. وإجمالاً، يعاني السكان، الذين يلبسون ثياباً رثة، من سوء تغذية خطيرة⁽¹⁶⁾.

ونجد وضعية أقل تدهوراً عند مستخدمي الإدارة الذين يتقاضون أجرة يومية تبلغ 12 فرنكاً، وعند العمال المؤهلين والبنائين والصباغين أو النجارين الذين يتقاضون ما بين 7 و 12 فرنكاً؛ لكن يجب أن يتوفر لهم الشغل، فالبطالة الجزئية هي القاعدة العامة، أما البطالة الكلية فتمس بقوة المغاربة أكثر من الأوربيين.

إن الحديث عن البطالة بالنسبة للمغاربة لا معنى له إذ يتعلق الأمر هنا باستخدام قسم محدود بشكل دائم من كتلة من الرجال والنساء والمراهقين الذين يبحثون عن أشغال مؤقتة يعيشون أو يحافظون على البقاء قدر المستطاع. وليس لمبادئ قانون الشغل المذكورة سابقاً أي مفعول في هذا المجال. إذ أن أبواب

(16) «النشرة الإقتصادية للمغرب» يوليو 1936، ص 117 وما يليها، أجرى البحث الميداني في أواخر دجنبر 1935. راجع أيضاً إحصاءات مدن الصفيح بالدار البيضاء، «المغربي الصغي» Le Petit Marocain، عدد 2 يوليو 1936.

العمل في البوادي والمدن يشغلون العمال ويطردونهم بكل حرية . والضغط على الأجور مستمر وبطاقة الشغل لا وجود لها . والوسيط أو رئيس الفرقة يحصل على العشر من أجر العمال الضعيف . ويسمح نظام المقتصديات الذي يوفر في الأوراش والمناجم المواد الضرورية للمقاولين بأن يسترجعوا جزءا من الأجر المقدم إلى العمال . تضاف إلى ذلك الغرامات التي غالبا ما كانت تنتزع من العمال ما يمكن أن يتبقى لهم . وقد نشرت «المغرب الاشتراكي» في عدد 16 فبراير 1935 «لائحة الغرامات التي فرضها مدير المكتب الشريف للفوسفات على العمال الأهلين .» «فكان السعر المطبق عادة على أية مخالفة يبلغ 5 فرنكات» ، وهو مبلغ كبير إذا ما عرفنا بأن العمال يشتغلون بالقطعة وأجرهم يبلغ 5 , 0 فرنك مقابل كل عربة منجمية ، تبلغ حمولتها حوالي طن [من الفوسفات] .»

وقد ولدت هذه المشاكل الاقتصادية والمالية توترات اجتماعية وسياسية في صفوف المغاربة وفي الأوساط الإستعمارية .

5 . الاستياءات . يمينا ويسارا

• اليمين :

- أرباب العمل

كان الغضب في الأوساط الاستعمارية عاما . إذ كان المستوطنون الذين تضرروا من انخفاض ثمن الحبوب يطالبون بتأجيل دفع ديونهم وإعادة ترتيب استحقاقها ؛ فيما كان المقاولون يطالبون بقروض جديدة لانجاز الأشغال الكبرى ، أما رجال الصناعة فكانوا يطالبون بإنهاء نظام الباب المفتوح وإصدار قوانين حمائية .

وكانت الغرف الفلاحية متحدة فيديراليا ، ولم تكن راغبة - ولن تكون أبدا راغبة - في مناقشة الأجور ولا القانون الاجتماعي . إذ كانت تعتبر بأن هذه القضايا لا تهم صلاحياتها وبأنه يكفي أن يترك قانون العرض والطلب يقوم بعمله ، في مقابل ذلك كانت سلطات الحماية تطالب بمساندة المستوطنين الزراعيين وبتدخلها لانقاذهم من المأزق الذي وضعتهم الازمة فيه .

قامت تلك الغرف سنة 1934 بعمل تحريضي اتخذ طابعا تمرديا . وفي 5 فبراير قرر «المستوطنون الحليقو الرؤوس» - إذ قام عدد كبير منهم بحلق رؤوسهم للتعبير عن فقرهم - خلال اجتماع ساخن بالرباط ، القيام بمسيرة الى الاقامة العامة ، على إثر نداء رئيسهم مورلو Morlot ، وهو مستوطن كبير بالمغرب الشرقي . وقد يكون وقع فيما قبل اتصال هاتفي مع باريس . إلا أن الدركيين والقناصين السينغاليين فرقوا المتظاهرين بنوع من الخشونة⁽¹⁾

(1) انظر جاك بيرك ، المصدر السابق ، ص ص 267-268 .

أما مقاولو الاشغال العمومية، فكانت الغرفة النقابية للبناء (التي توحدهم) والغرفة التجارية للدار البيضاء (التي كانوا يسيطرون عليها) قلعين لهم. وكان إثنان من بين رؤساء الغرفة التجارية مقاولين، وهما مارسيل شابون (Marcel Chapon)، الذي كان نائبا للرئيس ابتداء من 1932، ثم رئيسا سنة 1942، وبحكم أن طبعهما كان متصلبا وعدوانيا، فقد كانت الإقامة العامة تخشاهما، وأمامهما لم يكن لرئيس مصلحة الشغل أي وزن يذكر.

وكان هنري كروز (Henri Croze)، رئيس الغرفة بين 1928 و 1932، ثم في 1938، وهو مؤمن بحري كبير يقترب بحكم تكوينه واهتماماته من الوكلاء المعتمدين لدى التجمعات المالية والصناعية الفرنسية، وهم أرباب كبريات المقاولات بالمغرب والمنضون تحت لواء اللجنة المركزية لرجال الصناعة⁽²⁾.

تشكلت هذه اللجنة في 14 يونيو 1933 تحت رعاية المجموعات الفرنسية للصناعة وللبنك، والشركات البحرية والسككية وكذا تحت رعاية مقاولات المغرب العمومية التالية: شركة سكك المغرب الحديدية، الوكالة المغربية للتبغ والمكتب الشريف للفوسفات، وترأسها السيد كريغوري (Grégory) من شركة «زيوت وصابون المغرب» أعقبه على هذا المنصب كل من كلود فرادان (Claude Fradin) من صناعات الالياف النباتية، وجاك لوفبر (Jacques Lefebvre)، من مؤسسات ج. ج. كارنو ومصاهر باس - أندر، ثم فيما بعد بيير ساهوك (Pierre Sahuc) من شركة السكر المغربية.

طرحَت اللجنة المركزية لرجال الصناعة، على نفسها كمهمة رئيسية، الدفاع عن «مصالح رجال الصناعة الفرنسيين والمغاربة» الوطيدة الارتباط والمتكاملة، ضد المنافسة الاجنبية، الامر الذي كان يستدعي مراجعة معاهدة الجزيرة الخضراء ليسترجع المغرب سيادته الجمركية⁽³⁾. وبوحي من مستشارها،

(2) فيما يخص المظهر العام والزواج والتجربة المهنية لأهم أعضاء الغرفة التجارية لمدينة الدار البيضاء واللجنة المركزية لرجال الصناعة (CCI)، راجع ر. كاليسو، المصدر السابق ص ص 46 وما يليها.

(3) كانت معاهدة الجزيرة الخضراء التي فرضتها القوى العظمى على المغرب سنة 1906، تسمح بدخول كل البضائع للبلاد مقابل تأدية رسم موحد للدخول محدد بقيمتها. كانت إحدى أهداف اللجنة إذن، العمل على تنمية ما تسميه بـ «نظام المساهمات المتبادلة والتداخل المتزايد للمصالح الفرنسية - المغربية»، والاحتفاظ بالسوق المحلي لانتاجها ولانتاج رجال الصناعة الفرنسيين.

روني هوفير (René Hoffer) مدير المراكز القانونية بالمغرب، حددت اللجنة لنفسها أهدافا أخرى: «القيام بإحصاء دقيق لصناعات المغرب؛ إنشاء مركز عمل مشترك لدراسة كل القضايا الاقتصادية والتشريعية والجبائية والاجتماعية والجمركية... الخ. التي تهم مجمل الصناعات؛ والبحث عن أسواق داخلية وخارجية ودراساتها»⁽⁴⁾.

وستبدو فيما بعد السياسة الاجتماعية للجنة أكثر تميزا من سياسة غرف التجارة والصناعة، وأكثرها تأييدا لاجراءات أبوية، مثل بناء «أحياء الأهالي» ومقاولات ستساعد على استقرار اليد العاملة المغربية وستجعلها في نفس الوقت أكثر تبعية. وكانت النظريات التعاضدية التي بلورها هوفير سنة 1932 تصب في نفس الاتجاه. إذ بعدما لاحظ، كما سبق لماسينيون (Massignon) أن قام بذلك خلال بحثه الميداني سنة 1924، ضعف الهيكل التعاضدي القديم، أبدى هوفير رضاه على المساعي الجديدة المبذولة لتدعيم بعض التعاضديات وأضاف قائلا: «إن إحياء الهياكل التعاضدية سوف لن يعيد الشروط السابقة لتوظيف الأهالي فحسب، وإنما سيسمح بالحيلولة دون هيمنة الصيغ النقابية، وبتنظيم المساعدة المتبادلة وتوفير آلات ملائمة للعمال مع إعطاء القرض الخاص بالصناعة التقليدية لهذه المجموعات التعاضدية»⁽⁵⁾.

بهذا تدعم انحراف التعاضدية، الذي سبق أن بدأ سنة 1928، من الشكل القديم لتنظيم المهنة، الى شكل تنظيمي لتأطير العمال المغاربة كفيل بإزاحة خطر «الصيغ التنظيمية النقابية».

وكان أرباب العمل، كبارا وصغارا الى حدود ذلك الوقت متفقين على المطالبة بتقليص كبير للمصاريف بالادارة: وكانوا يناهضون أي تشريع حول تحديد مدة العمل وحول تقنين الأجور، الذي سيعرقل في نظرهم عمل قانون العرض والطلب، وسيمثل مسّا غير مقبول بنظام المقاوله الحرة وسيضخم كلف

(4) فيما يتعلق باللجنة المركزية لرجال الصناعة، تشكّلها وأهدافها، وأعضاؤها الاوئل، راجع الوثيقة رقم 1 للجنة المركزية لرجال الصناعة (موجودة بالمكتبة الوطنية بباريس، حيث توجد أيضا الوثائق رقم 3، 4، 5، 6، 7 ما عدا الوثيقة رقم 2).

(5) ر. هوفير (R. Hofferr) : الاقتصاد المغربي، ص. 53.

الانتاج. أما الحق النقابي، الذي يعتبر ربما صالحا في البلدان المتقدمة، فلا مكانة له هنا، وعلى «الاهالي» أن يظلوا تحت وصاية سلطاتهم الشرعية. هذه المعارضة المتعنتة كانت تبرز في تصريحات رؤساء غرف التجارة والصناعة خلال تجمعاتهم، وفي مجلس الحكومة أو من خلال الأجوبة المقدمة لمصلحة الشغل إذا ما سألتهم عن إجراء معين طرحته للدرس⁽⁶⁾.

- أحزاب أقصى اليمين: «صليب النار» و«بائعو الصحف الملكية»⁽⁷⁾

لقد ساعد هذا الاستياء المعمد دعاية أحزاب أقصى اليمين: «بائعو الصحف الملكية» (Camelots du roi). وهو حزب يضم عددا قليلا من المنخرطين وصفوفه منقسمة بالرغم من أنه يتوفر على نشرتين أسبوعيتين: «الصوت الفرنسي La Voix Française» و«المستقل» L'Indépendant؛ وحزب «صليب النار» (Croix du Feu)، الذي يحظى بنفوذ أقوى والمنظم عسكريا عبر فروع تشمل أهم مدن المغرب ويضم منخرطين من بين قدماء المحاربين والمستوطنين والتجار الصغار المتأزمين، وكذا الموظفين وأعضاء المهن الحرة. كما كان يحظى بتعاطف فعال أو تواطؤ من طرف بعض السلطات العسكرية والمدنية والهيئات الاقتصادية: الغرف الفلاحية والغرف التجارية والصناعية.

وكانت جريدتان يوميتان في الدار البيضاء، هما «الصحافة المغربية» (La presse marocaine) و«المساء المغربي» (Le Soir marocain)، تعبران عما يرضون عنه وما ينفرون منه.

(6) انظر في كتاب ر. كاليسو، السابق الذكر ص ص 88-93 أجوبة الغرف التجارية على التحقيقات التي قامت بها مصلحة الشغل في 1932-1933 (يوليوز - فبراير)، ثم في (1934-1935)، حول تحديد يوم العمل. وكان جواب الغرفة التجارية لمدينة الدار البيضاء في نونبر 1932 بحق نصا بارع الأسلوب، اذ كتب السيد باي (Baile) ما يلي: «بدون تبجح، وليس من باب المبالغة أن نزعّم بأن العمل الكامن بالمغرب يفوق ما هو موجود في الميتروبول وفي أي مستعمرة أو حماية فرنسية، لذا، فإن تقليصه بصورة إرادية سيؤدي الى ضياع فائدة الدفعة التي أعطيت لهذا البلد وإرجاعه الى مستوى الدول الاخرى» الرفض قطعي إذن وسيظل كذلك في المستقبل. الا أن الغرفة النقابية للبناء، التي كان رفضها أيضا قاطعا، لطفت من موقفها سنة 1935 تحت تأثير الازمة. اذ قبلت بيوم للعمل بتسع ساعات شريطة أن تنمي الدولة من حجم اشغالها. وبرفض مماثل قبلت جميع مشاريع تحديد الاجور وتقنينها؛ راجع. ر. كاليسو، المصدر السابق، ص ص 80-84.

(7) مقال «التنظيمات الفاشية للرأسمال الفرنسي الكبير» صدر في عدد 2 يناير 1935 من «المغرب الاشتراكي».

• اليسار:

- الفيدرالية المغربية للفرع الفرنسي للأمية العمالية (SFIO) : تنوع الاتجاهات

كان هم اليسار الأول هو الدفاع عن الحريات، منذ 6 فبراير 1934، حيث هاجمت منظمات أقصى اليمين - «بائعو الصحف الملكية»، «الشبيبات القومية»، «صليب النار» و «الاتحاد الوطني لقدماء المحاربين» - قصر بوربون بباريس، آملة من ذلك قلب الجمهورية.

وفي المغرب كان اليسار يضم رابطة حقوق الانسان، وقداماء المحاربين الجمهوريين والحزب الراديكالي والحزب الاشتراكي واتحاد النقابات، وكانت تسانده المحافل الماسونية⁽⁸⁾. وبما أن الحزب الشيوعي كان ممنوعا، فإنه لم يكن ضمن مجموعة اليسار.

أما الفيدرالية المغربية للحزب الراديكالي التي كان يتساكن فيها النقابي فور موري (Faure-Muret) ورجل الطباعة الكبير بيير ماس (Pierre Mas) الذي يملك مجموعة من الجرائد والذي سيصبح فيما بعد مصرفيا، فإن مسارها لم يكن ثابتا.

بيد أن الفيدرالية المغربية للحزب الاشتراكي (SFIO) كانت أهم تنظيم سياسي. وقد أضعف من قوتها ذهاب «الاشتراكيين الجدد»، أنصار ديت (Deat) وماركي (marquet) ورونوديل (Renaudel) في نوفمبر 1933⁽⁹⁾. وتضخمت صفوفها من جديد من طرف أولئك - شبابا وكهولا - الذين تأثروا بأحداث 6 فبراير وأغاظتهم أعمال العنف وحملات الروابط المناهضة للجمهورية وللسامية وذات النزعات الفاشية، والذين كانوا يبحثون عن تجمعات للتعبير والعمل

⁽⁸⁾ كانت المحافل الماسونية للمغرب مرتبطة بـ «الشرق الكبير» وبـ «محفل فرنسا الكبير»

⁽⁹⁾ إن اسباب الانشقاق مركبة. وأصبح هذا الانشقاق نهائيا بعد قرار الطرد «بسبب عدم الانضباط» الذي اتخذته المجلس الوطني للفرع الفرنسي للأمية العمالية (SFIO) في حق أدريان ماركي (Adrien Marquet) ومارسيل ديت (Marcel Deat)، وبيير رنوديل (Pierre Renaudel)، في 4 و 5 نونبر 1930. وقد وافقت أغلبية اشتراكيي المغرب على قرار الطرد في الاسبوعين المواليين. فيما انسحبت الاقلية وكان من بينها مدير الجريدة، جان لونابيك (Jean Le Nabec)، الذي احتفظ بـ «الاشتراكي المغربي».

النضالي. وأصبحت لها من جديد جريدتها، «المغرب الاشتراكي» التي عوضت «الشعبي المغربي» (التي اختفت) و «الاشتراكي المغربي» (التي أصبحت لسان حال الاتحاد المغربي للحزب الاشتراكي الفرنسي)، وتولى بول شينيو (Paul Chaignaud) ⁽¹⁰⁾ منصب مدير هذه الجريدة الأسبوعية الجديدة، التي صدر عددها الأول يوم 17 مارس 1934.

وتدعمت الفروع القديمة بالدار البيضاء والرباط والقنيطرة ومكناس ووجدة ومراكش؛ وأضيفت إليها فروع جديدة بقصبة تادلة وخريجة وتازة. وأنشئت سنة 1934 فروع للشبيبات الاشتراكية بوجدة والرباط ثم بالدار البيضاء. وساعد فرع الرباط على إنشاء مجموعات القنيطرة ومكناس وفاس. وانهقد أول مؤتمر بالقنيطرة يوم 21 أبريل 1935 وقرر إنشاء فيديرالية الشبيبات الاشتراكية. التي كان كاتبها الأول هو كاستون ديلو (Gaston delos) مساعد بالمصالح المالية بالرباط.

وفي الفروع، وأكثر منها في الشبيبات الاشتراكية، قرر العديد من المنخرطين، تلاميذ، طلبة، أساتذة، معلمون، موظفون، محامون، عمال، مستخدمون أو تجار، العمل على كسب تكوين نظري لفهم الاشتراكية. وعلى إثر القراءات التي قاموا بها لكتب ماركس وانجلز ولينين وبفعل المناقشات الجماعية، مالوا نحو الشيوعية. حصل هذا بالنسبة للمحامين ليون - روني سلطان (Lion-René Sultan) وجورج فوشرو (Georges Foucherot) وللمعلم ميشيل مازيلا (Michel Mazella) ⁽¹¹⁾ ولموريس روي (Maurice Rué) وجان دريش (Jean Dresch) بالرباط ⁽¹²⁾.

(10) ولد بول شينيو (Paul Chaignaud) في يونيو 1887 بمدينة ديجون (Dijon) في وسط عائلي متواضع يشتغل بنحت الرخام وذي قناعة ثورية راسخة، وانضم إلى الحزب الاشتراكي الفرنسي سنة 1904، وساهم في الاضرابات والمظاهرات العمالية لسنة 1906 بباريس، وشارك في حرب 14-1918، في جميع جبهات القتال بفرنسا والشرق. وفي 1921، كان في المغرب، حيث سيصبح رئيس قسم شحن الفوسفات بميناء الدار البيضاء، لحساب المكتب الشريف للفوسفات، ثم سيغادر هذا العمل سنة 1929 ليتخصص في الصحافة السياسية.

(11) تعرف ميشال مازيلا على ليون سلطان في الشبيبات الاشتراكية بالدار البيضاء سنة 1934.

(12) جذب جان دريش زميله ريجيس بلاشير (Régis Blachère) ولوسيان باي (Lucien Paye) إلى الحزب الاشتراكي.

والتقوا بالشيوعيين الذين ناضلوا خارج المغرب وانخرطوا في الفرع الفرنسي للألمية العمالية (SFIO) لعدم توافر الأفضل. فكان من بين هؤلاء، بالدار البيضاء المحامي الشيوعي جان بيران (Jean Perrin) الذي أتى من تونس، والمهندس المعماري روني رو (René Roux)، وكلاهما يبلغ من العمر حوالي خمسين سنة؛ وكزافيي كرانسار (Xavier Gransard) الجزار بسوق الحرية، الذي أتى من فرع فوكليز (Vaucluse) ومكسميليان روميرو (Maximilien Roméro) العامل الكهربائي بوهران؛ وفي الرباط، جان بونس (jean Pons) الحاصل على شهادة الأستاذية في التاريخ وعضو الحزب الشيوعي منذ 1921؛ وفي وجدة، أميدي أوريس (amédée Urios) السككي الذي أعطاه أبوه تكوينا شيوعيا.

وكانت الفروع تعرف ظاهرة الفلاسفة - الشيوعيين وتقبلهم على علامتهم وقد احتلوا مواقع المسؤولية. بحكم انعدام وجود أشخاص يحتلونهم. فيما ظل شيوعيون آخرون أو أشخاص يميلون إلى الشيوعية خارج الحزب الاشتراكي. وفضل المأجورون منهم، من أمثال شارل دوبوي (charles Dupuy) وبانتيي (Pantier) من البريد أو بينوا هنري (Benoît Henri) وميشيل كولونا (Michel Co-lonna) من الفوسفات⁽¹³⁾، التواجد في النقابات.

إن الجيل الذي انضم إلى الحزب الاشتراكي بعد 6 فبراير، والذي يمكن أن نسميه جيل الجبهة الشعبية، هو إذن الذي أعطى أكبر عدد من الشيوعيين الذي أكدوا وجودهم علانية عند نهاية 1936.

وكان هناك أيضا التروتسكيون الذين ساهموا في الدفع بجزء من الفروع نحو اليسار الثوري. ففي 1934، كان كاتب فرع القنيطرة، كاسطون دلماس (Gaston Delams)، تروتسكيا؛ وكاتب فرع الدار البيضاء، أندري شمبيونا (André Chambionnat) شيوعيا⁽¹⁴⁾.

(13) منجمي، نقابي وشيوعي، ولد كولونا ميشال (Colonna Michel) يوم 5 أكتوبر 1901 بكاسترلا (Castriela) (كورسيكا) في وسط عائلي من الفلاحين الصغار، بعد دخوله إلى المكتب الشريف للفوسفات في فبراير 1928، اشتغل في مركز اليوسفية، ثم في مركز خريكة. كان يتكلم العربية وكان له تأثير كبير على زملائه في العمل.

(14) قرر التروتسكيون الانخراط في الفرع الفرنسي للألمية العمالية (SFIO) في 27 غشت 1934، حيث شكلوا المجموعة «البلشفية - اللينينية»؛ وكان اسم جريدتهم هو «الحقيقة» (La Vérité) التي تقدم نفسها كـ «لسان حال المجموعة البلشفية - اللينينية لـ (SFIO) (الرابطة الشيوعية، سابقا)»

إجمالاً، كانت الفيدرالية تضم حوالي 500 منخرط، والشبيبات الاشتراكية ما بين 150 و 200، وذلك في نهاية 1935 (15).

واستمر المناضلون، كيفما كانت آراؤهم، في تنشيط الجمعيات المهنية والمجموعات أو النقابات المنخرطة في ك.ع.ش. وكانت مهمة مندوبيهم لدى الهيئة الثالثة، تتمثل في طرح المشاكل التي تخص الموظفين والشغيلة، على مجلس الحكومة وأمام المقيم العام، وإرغام هذا الأخير على توضيح نواياه. وهو أمر نادراً ما كان يفعله. إذ عادة ما كان يخلص من الأمر بتأكيده على أهمية القضية المطروحة وبتقديم وعد بدراستها من طرف مصالحه. وحيانا كانت المصالح المعنية تحرر مشاريع أجوبة، إلا أنها تظل في درج مكاتبها.

- الاشتراكية الوطنية

اضطر الاشتراكيون أيضاً إلى الاهتمام بالمطالب الوطنية التي بلورها المثقفون المغاربة الشباب (16).

1- كتلة العمل الوطني

لقد سبق لبعضهم - أولئك الذين حمستهم مآثر عبدالكريم الخطابي بالريف - أن التفوا بالرباط حول أحمد بلافريج - وبفاس حول علال الفاسي (1926)، ثم تجمعوا في جمعية «العصبة المغربية» (1927). وثار غضبهم حين صدر يوم 16 ماي 1930 الظهير البربري الذي مس وحدة شعبهم الدينية

(15) كان الحزب الاشتراكي يضم، في المؤتمر الفيدرالي المنعقد في 20/1/1935 477 منخرطاً أودوا اشتراكهم، «المغرب الاشتراكي»، ع 40، 23 فبراير 1935.

(16) فيما يتعلق بتكون الحركة الوطنية المغربية وبالظهير البربري وانعكاساته، راجع: ش. أ. جوليان: «المغرب في مواجهة الامبرياليات: 1915 - 1956»، مطبوعات «جون أفريك»، 1978، ص 153-162؛ وش. ر. اجيرون (Ch. R. Ageron) «السياسة البربرية للحماية المغربية: 1913-1934»، «مجلة التاريخ الحديث والمعاصر» عدد يناير - فبراير 1971، ص 51 وما يليها؛ وجوليت بيسيس (Juliette Bessis) «شكيب أرسلان والحركات الوطنية بالمغرب العربي»، «المجلة التاريخية» (CLIX/2)، 1978، ص 479-489؛ ألير عياش: «المغرب والاستعمار» ص 388 وما يليها؛ وجورج أوفيد (Georges Oved): «اليسار الفرنسي والمغاربة الشباب، 1930-1935»، «دفاتر الحركة الاجتماعية»، عدد 3، 1978، ص 91 وما يليها.

وسيادة سلطانهم⁽¹⁷⁾. انطلقت الحركة الاحتجاجية من الرباط وفاس وبلغت طنجة وتطوان والمنطقة الاسبانية وحتى المداشر البربرية النائية، وجذبت في المدن عالم البقالين والحرفيين. ولم يتأخر القمع إذ تم اعتقال بعض المتظاهرين وسجن «المحرضون» أو احتجزوا. ثم جلد بعضهم أمام العموم، مقيدي الايدي والارجل. من ضمنهم كان محمد حسن الوزاني الذي كان عمره إثنين وعشرين سنة وكان حائزا على دبلوم مدرسة اللغات الشرقية والمدرسة الحرة للعلوم السياسية.

وكان على أول حزب سياسي مغربي، «كتلة العمل الوطني» أن يخرج من هذه الحركة الاحتجاجية.

فيما أسس بعض الطلبة بباريس، صحبة بعض الساسة الفرنسيين من بينهم الاشتراكي روبر جان لونكي (Robert Jean Longuet)، مجلة «المغرب العربي» (Maghreb) سنة 1932؛ وحصل آخرون بفاس على رخصة إصدار النشرة الاسبوعية «عمل الشعب» (L'Action du Peuple).

2- رية الاشتراكيين

منذ عددها الأول الصادر يوم 17 مارس 1934، هاجمت نشرة «المغرب الاشتراكي» هؤلاء الوطنيين. إذ في مقال يحمل توقيع نيمو (Nemo)، اتهمت لونكي (Longuet) وموني (Monet) وبيرجري (Bergery)، بأنهم، «... بمناصرتهم للمغاربة الشباب الذين يكتبون في مجلة «المغرب العربي» (Maghreb) ... [قد نصبوا أنفسهم] كأكبر المدافعين عن وطنية (كذا) لا يمكن تصور أضيق منها وأكثرها حلقية ولا معقولة ... كما نصبوا أنفسهم كدعاة لدين سيكونون أول من سيحاربه لو وجد في فرنسا ...» نحن أيضا، يضيف المقال، نريد تحرير الأهالي من قبضة مستغليهم لكن عن طريق الاشتراكية وليس «لرميهم في قبضة الاسلام» أول «وضعهم تحت نير مستبدين من الأهالي ...».

(17) قرر ظهير 16 ماي 1930 بأن القبائل المصنفة بأنها بربرية، كما لو أنها ليست لا مسلمة ولا مغربية، ستصبح خارج حكم السلطان فيما يخص القضايا الجنائية، وستخضع للقضاء الفرنسي ونظرا لفوه الاحتجاجات التي ولدها صدور هذا الظهير، ألغي بظهير 8 أبريل 1934؛ وكان بونسو (Ponsot)، إذ ذاك مقيا عاما.

بهذا تكون لهجة الخطاب قد تحددت. وفي العدد الثاني من «المغرب الاشتراكي» (24 مارس) صدر نقد لاذع جديد ضد «عمل الشعب» ومجلة «المغرب العربي». فيما استاءت فيديرالية الفرع الفرنسي للاممية العمالية (SFIO) للمغرب، من مدح هاتين النشرتين للمقيم العام بونسو (Ponsot)، الذي تقدمانه كشخص «مفعم بالنوايا الحسنة» وعلى بيئة «من كل الثغرات الكامنة في الادارة المغربية» والذي «يمكن تعليق أمل كبيرة عليه». وهاجمت الفيدرالية روبر لونكي الذي «تساءل عن سبب تسامح الحزب مع تصريحاته».

ولم يتوقف الجدل عند هذا الحد. فبحدوث مظاهرات وطنية جديدة في ماي 1934 ضد الحاق المغرب بوزارة المستعمرات، ولفائدة السلطان محمد بن يوسف الذي هتف به المتظاهرون بفاس بصفة «السلطان» (8 ماي)، قرر المكتب الفيدرالي الدعوة الى مؤتمر في 3 يونيو بالقنيطرة. سيعمل على «مناقشة القضايا الاهلية المغربية بشكل حصري». لهذه الغاية، بعث المكتب الى كافة الفروع استمارة أسئلة، نقطها الاربع الاولى هي التالية:

- 1- هل يتوافق تواجد فرنسا بالمغرب بصفتها دولة حامية مع المثل الاعلى والمذهب الاشتراكي؟
- 2- هل يجب على الفيدرالية المغربية أن تناضل (باسم الاممية وصراع الطبقات) ضد الوطنية والعنصرية المغربية؟
- 3- كيف يمكن خوض هذا النضال وبأي وسائل؟
- 4- الإسلام والعلمانية.

وقد تميز ريجيس بلاشير (Régis Blachère)، الكاتب الفيدرالي، عن ر. ج. لونأكي (R. J. Longuet)، خلال اجتماع بفاس، بضعة أيام قبل المؤتمر وأعلن «مناوآته لأية وطنية ولأية بورجوازية إذ أنه يحاربها في المغرب كما يحاربها في فرنسا» (حسب التقرير الصادر في «المغرب الاشتراكي»، عدد السبت 2 يونيو 1934).

إلا أن المؤتمر الفيدرالي المنعقد بتاريخ 3 يونيو، قد لاحظ في ملتسمه النهائي بأن الدولة الحامية لم تقم بالمهمة الحضارية التي كان رجال الدولة يدعونها.

3 - التراجع

ذلك أن الحزب تعرف على «برنامج الإصلاحات» الذي قدمه الوطنيون المغاربة المنضمون لكتلة العمل الوطني⁽¹⁸⁾ الى سلطات الرباط وباريس في دجنبر 1934، لم تنتقد هذه الوثيقة نظام الحماية في جوهره، بل طالبت بإصلاحات إدارية وثقافية واجتماعية، كما طالبت باحترام معاهدة 1912 التي تحافظ على شخصية وسيادة المغرب الداخلية. وتنقل الخطة الاجتماعية إجمالاً البرنامج المطالبى لاتحاد النقابات الذي يضم: قانون 8 ساعات للعمل، الحد الأدنى الحيوي، مساواة الأجور، محاربة البطالة، التعويضات عند وقوع حوادث الشغل، الترخيص بإنشاء «نقابات للدفاع عن مصالح الشغيلة المغربية»، التطبيق الصارم للقوانين الجاري بها العمل فيما يخص الهجرة، عمل النساء والاطفال؛ توسيع سلطات محكمة الشغل. ولم يتم التعبير، إلا عبر بعض اللامسات، عن الرغبة في أن يكون العنصر المغربي أول مستفيد من الاجراءات الحماية للشغل مثلاً عندما قُدم طلب بتخصيص أولوية الشغل «للعمال المغربية الذين لهم مؤهلات للعمل ماثلة لمؤهلات الأجانب» (النقطة 5)، أو بضمان

(18) ان محمد بن عيسى بن علي بن ابي طالب، من بني هاشم، كان من مشايخنا في فاس، وهو من
محمد الديوري، رجل صناعة بالقنيطرة، محمد اليازدي، ترجمان سابق بالرباط، محمد بن الحسن
الوزاني من فاس، عبد العزيز بن ادريس وعلال الفاسي من القرويين بفاس، أحمد الشرقاوي من
الرباط، محمد الغازي، صاحب مكتبة بسلا، المكي الناصري، طالب بالقاهرة، وهو من
الرباط، وأبو بكر القادري. لقد تلقى الاربعة الاوائل تعليمهم بالفرنسية، اما الباقون فكانت لهم
ثقافة عربية.

«مساهمة غلبة للعنصر المغربي في اللجنة الاستشارية للشغل» وفي اللجنة الاستشارية لليد العاملة، وفي المكتب المغربي لليد العاملة وفي اللجنة الاستشارية لحوادث الشغل» (النقطة 10). لقد أنجزت هذه القائمة المتضمنة عشر نقط بطريقة تهدف الى إزالة جزء من الاحكام المسبقة التي كان اشتراكيو المغرب يحملونها إزاء البورجوازيين الوطنيين .

«لا نحس بأي حرج، يقول «المغرب الاشتراكي»، في القول بأن أصحاب الخطة يلتقون، في بعض النقط الاساسية من مشروعهم، مع تصوراتنا الاجتماعية وينقلون المذهب البروليتاري الصرف إلى حيز التطبيق». ولهذا قبلت الجريدة المذكورة نشر بلاغات كتلة العمل الوطني وأصبحت أحيانا منبرا لها (19) لأن جريدتها منعت عاما من قبل على إثر مظاهرة فاس (20).

ثم أصبحت المساندة اكثر حزما واكثر تصميميا. عاجلت بعض المقالات قضايا الاستعمار والوطنية والاشتراكية، فأدين الاستغلال الاستعماري؛ واعتبرت الطموحات الوطنية مسألة لها ما يبررها؛ وثم التأكيد على دور الطبقة العاملة التي هي وليدة الاقتصاد الجديد، ولأنها الطبقة الوحيدة المتجهة نحو المستقبل والحاملة للثورة.

4 - هيمنة اليسار الثوري

في الحقيقة، لقد تغير شيء ما في صفوف الفيدرالية الاشتراكية: إذ أن الأغلبية كانت تشهد تقلبات معينة. ففي المؤتمر التأسيسي المنعقد يوم 20 يناير 1935 بالرباط - بنوع من الاحتجاج لأنه كان قد تقرر عقده في خريبكة، التي تعد مركزا عماليا (22) - ثم تعويض بلاشير (Blachère)، الذي كان يفكر في الرجوع إلى فرنسا، بلاكومب (Lacombe). وتكوّن المكتب من أطر فرع الرباط

(19) صدر برنامج الاصلاحات وتمهيده مصحوبا بتعليق يحمل توقيع ب. سي. (P. Cey) (شينيو؟ Chai- gnaud)، في العدد 9 من «المغرب الاشتراكي» الصادر بتاريخ 16 و 23 أكتوبر 1935.

(20) راجع ش. أندري جوليان، المصدر السابق، ص. 134.

(21) مقال مانزاناريس (Manzanares): «القضية الوطنية والاشتراكية» «المغرب الاشتراكي» العددان 5 و 12 أكتوبر 1935.

(22) رفضت الدارالبضاء وفاس الحضور فيه، تعبيرا عن احتجاجهما. انظر التقرير عن المؤتمر في «المغرب الاشتراكي»، عدد 40، بتاريخ 24 فبراير 1935.

الذي كان يضم أقدم المناضلين، وهم: ليونيتي؛ (Léonetti) وبيو (Biau) وموراتي (Moratti) وطايفير (Taillefer)، وأضيف إليهم الشيوعي دريش (Dresch)، وضمت لجنة النزاعات المنتخبة من طرف المؤتمر أيضا: ليونيتي، بيو وطايفير، وكذا شينيو (Chaignaud) من «المغرب الاشتراكي» وج. دلماس (G. Delmas)، كاتب فرع القنيطرة. فكان يبدو إذن أن الاشتراكيين الأورثودوكسين هم المتحكمون في الحزب.

والحال أن التصويت في المؤتمر الاستثنائي المنعقد بخريبكة يوم 30 ماي (23) وفي المجلس الفيدرالي يوم 10 نونبر 1935 (24) كشف بأن أنصار «اليسار الثوري»، صحبة «البلاشفة - اللينينيين»، يحظون بأغلبية ساحقة داخل الحزب، بدليل أن «المغرب الاشتراكي» أصبحت منذئذ تعبر عن آرائهم، نظرا لتقارب شينيو معهم. وصوت فرع فاس، يوم 10 نونبر، بجميع أعضائه - وهم 41 - على الملتمس البلشفي - اللينيني، وهذه إشارة يجب تذكرها إذا ما أردنا فهم علاقة هؤلاء المناضلين، الذين كان يتزعمهم جان برنارديني (Jean Bernardini) وجان موران (Jean Maurin)، مع الوطنيين وموقفهم في الحركة النقابية أو داخل الحزب نفسه (25)

(23) «مؤتمرا الفيدرالي بخريبكة» «المغرب الاشتراكي»، عدد 53 بتاريخ فاتح يونيو 1935.

(24) «المجلس الفيدرالي المجتمع في 10 نونبر»، «المغرب الاشتراكي»، عدد 71، بتاريخ 7 دجنبر 1937.

(25) تم التصويت في المؤتمر الفيدرالي المنعقد يوم 30 ماي، على ملتسمين: ملتسم «المعركة الاشتراكية»، وكان يضم، كما هو الحال في فرنسا الزيرومسكيين والبنيتريين وقد حظي هذا الملتسم بـ 117 صوتا، فيما حصل الملتسم الثاني البلشفي - اللينيني على 175 صوتا، ولم تفت المجموعة الباريسية فرصة هذا الانتصار دون الاستفادة منه.

اجتمع المجلس الفيدرالي بتاريخ 10 نونبر، بطلب من المجلس الوطني، كما هو الشأن بالنسبة لباقي فيديريالات فرنسا، للبت في موقف المجموعة البلشفية - اللينينية في الحزب، ولا سيما الانتقادات الموجهة للقادة من طرف ليون تروتسكي والتي صدرت في «الحقيقة». في أثناء ذلك في أكتوبر 1935، أسس البيفيريون، بعد أن انفصلوا عن الزيرومسكيين، جريدة «اليسار الثوري»، وبذلك أصبحت ثلاثة ملتسمات في المجلس الفيدرالي، الاول كان يطالب بطرد البلاشفة - اللينينيين، وحصل. على 16 صوتا، والثاني الصادر عن اليسار الثوري طالب باحترام الانضباط داخل الحزب، الا أنه رفض الطرد وحصل على 204 أصوات، فيما حصل ملتسم البلاشفة - اللينينيين على 73 صوتا، كانت فيدرالية المغرب اذن ضد الطرد.

لكن، في فرنسا صوتت أغلبية الفيدراليات، لصالح الطرد. فقرر المجلس الوطني المنعقد في 17

وبدون شك، لم يحضر فرعان هامان، يمثلان مراكش ووجدة، في المناقشات التي تمت في خريبكة والرباط. إلا أنه لم يكن بإمكانهما أن يغيرا ميزان القوى، في حال حضورهما. ففرع مراكش الذي يمثله أوجين بيرافيل (Eugène Puravel)، وهو خطيب مَفَوَّه، حاذق ونشيط وفعال، يجد كمواز له فرع وجدة الذي تهيمن عليه شخصية مارسيل فوران Marcel Faurant القوية، وهو أستاذ بالثانوي، ويعد «الشخصية الوقورة» للفرع المحلي، وهو من أنصار بلوم (Blum) بقناعة راسخة، وداعية متحمس. كان تلامذته يشكلون القسط الوافر من المنخرطين في الشبيبات الاشتراكية. ألحق بعض زملائه الوداديين بـك. ع. ش. أو بحزبه، وكان مستعدا لمجادلة أي كان ولاسيما مع خصومه «بائعي الصحف الملكية» و«صليب النار»⁽²⁶⁾. غير أن اهتمامه كما هو شأن معظم الفرنسيين المقيمين في هذه المدينة المتاخمة، كان متجها نحو منطقة وهران وفرنسا بنفس القدر أو أكثر مما كان متجها نحو القضايا المغربية.

هكذا، عين في المؤتمر العادي الحادي عشر الذي عقد بفاس في 25 يناير 1936، المناضل التروتسكي كاستون دلماس (Gaston Delmas) كاتباً فيديريالياً، والشيوعي جان بونس (Jean Pons) كاتباً مساعداً.

لكن هذا التعاطف مع الاتجاهات ذات النزعات الشيوعية أو مع اتجاه اليسار الثوري، لا يجب أن يخدعنا لأنه لا يعني أن الأغلبية تبنت الاطروحات

نونبر 1935، رغم احتجاجات مارسيل بيفير (Marcel Pivert)، طرد تلك المجموعة نظراً «لعدم انضباطها» و«لاستعمالها عبارات شائنة» في حق القادة («الحقيقة»، عدد 252، بتاريخ 20 نونبر 1935 و«الشعبي المغربي»، عدد 18 نونبر). وناضل التروتسكيون من أجل اندماجهم من جديد ضمن الفرع الفرنسي للاممية العمالية (SFIO). إلا أن قطيعتهم مع البيفيريين أفقدتهم كل أمل في ذلك. لهذا، شكلوا في 7 ماي 1936، «الاممية الشيوعية: الفرع الفرنسي للاممية (IV)»، التي اتخذت موقفاً معارضاً للجهة الشعبية، كانت تضم حوالي 400 إلى 500 عضو. راجع بهذا الصدد كريستوف ميلينان (Christophe Mélinand): «التروتسكيون والبيفيريون، 1934-1936»، رسالة ميثريز.

أما في المغرب، فقد بقي التروتسكيون ضمن الفيدرالية الاشتراكية. كل هذه العناصر، تعطي فكرة معينة عن تنوع التيارات الفاعلة في الاشتراكية المغربية، والتي تجعل في المقاربة الأولى، فهمها محيراً.

المناهضة للاستعمار التي تبلورت في مقالات متعددة بالجريدة. وبما أنهم كانوا من أنصار إصلاح ادارة الحماية، ولهم رغبة في مزيد من العدل والحرية والمساواة على الصعيد الاجتماعي - بهذا كانت تتحدد بالخصوص حالة قادة اتحاد النقابات - فان أعضاء الحزب، من أمثال جان ليونيتي ومارسيل فوران⁽²⁷⁾، كانوا يعتبرون أن مدة طويلة ستمكن الجماهير من زعزعة وصاية البورجوازية والاقطاعية المحليتين ومن ازاحة تأثير الإسلام، فما عدا بعض الفوارق الطفيفة، تلتقي هذه المواقف بالمواقف التقليدية للاشتراكية الشمال إفريقية.

- اللجان المناهضة للفاشية

غير أن القضية الكبرى التي استقطبت اهتمام مناضلي اليسار، بعد هجوم الروابط المناهضة للجمهورية على قصر بوربون بباريس يوم 6 فبراير 1934، كانت تتعلق بالدفاع عن الحريات وعن الأجور.

وعندما عرف خبر ابرام معاهدة اشتراكية - شيوعية لتوحيد العمل يوم 15 يوليوز 1934 في باريس، عمهم الحماس، فكتبت «المغرب الاشتراكي» تقول: «انه لارتياح عظيم بالنسبة لنا نحن المناضلين، أن لا نساهم من الآن فصاعدا في صراعات أخوية»، فأيدوا جميع محاولات العمل المشترك، وجميع مظاهر التقارب النقابي، والقرار المتخذ يوم 28 شتنبر 1935 من طرف المؤتمرات الكونفيدريالية لـ ك.ع.ش.و. ولـ ك.ع.ش. والرامي إلى وضع حد للانشقاق وإلى تحرير أنظمة أساسية مشتركة. وكما حدث في فرنسا، أنشئت لجن مناهضة للفاشية في مختلف المناطق، وكانت اللجنة المغربية المناهضة للفاشية، بالدار البيضاء، هي حلقة الوصل بين مختلف اللجان. وكانت تضم الاتحاد الجهوي للنقابات بكل تنظيماته. والفيدريالية المغربية لرابطة حقوق الانسان والمواطن وفيدريالية المكافحين من أجل السلام، والفيدريالية الاشتراكية (SFIO)، وفيدريالية الشبيبات الاشتراكية، وفيدريالية المكافحين الجمهوريين، وفرع الفكر

(27) ولد مارسيل فوران (Marcel Fauriol)، يوم 6 ماي 1899 في سانت (Saintes)، ووصل الى المغرب في 1923. كان معلما، ثم مندوبا لمدرسة ابتدائية عليا بثنوية وجدة، وبعد طرده من عمله واعتقاله، وحجسه في بودنيب يوم 24 دجنبر 1940، أطلق سراحه يوم 6 شتنبر 1941، ثم طرد من المغرب. اختبأ في منطقة تارون العليا (Haute-Garonne)، حيث التحق بالمقاومة، وتوفي في تولوز في الستينيات.

الحر. وقد دعت اللجنة الى تجمعات لافشال نشاط منظمة «صليب النار». ونفس هذه التنظيمات التي التحق بها فرع الاسعاف الاحمر الدولي، الحديث النشأة، دعت بالرباط والدار البيضاء ومكناس الى سماع خطباء حلقة «دراسات وعمل الرباط»، وأخذ الكلمة كل من باديو (Badiou) وطايفير الاشتراكيين؛ وفوشرو (Foucherot) من الشيبات الاشتراكية وهو ذو نزعة شيوعية؛ وريمي بوريو (Rémy Beurieux)، أستاذ البلاغة العليا بثانوية الرباط، حول موضوع: «منظمة صليب النار، زعيمها وبرنامجه»⁽²⁸⁾.

وكما حدث في فرنسا، كانت لجنة العمل المناهض للفاشية، تجسيدا مسبقا للجهة الشعبية المغربية، التي تشكلت نهائيا في 5 مارس 1936 وضمت الفيدرالية المغربية للحزب الراديكالي والحزب الراديكالي الاشتراكي.

- بروز الشيوعيين.

لم يكن الحزب الشيوعي، الممنوع، من بين الموقعين، طبعاً، على المعاهدة. الا أنه، سبق لبعض المجموعات غير الشرعية أن تشكلت تحت أسماء مختلفة. وكانت المبادرات متنوعة، إلا أن دور الدار البيضاء كان، على ما يبدو، حاسماً خلال هذه السنوات الاولى.

في البدء، كانت قضية ديمون (Dumont)، وهو وكيل بسوق مكناس، ونقيب احتياط موشح بوسامي «صليب الحرب» و«جوقة الشرف»، الذي اعتقل في دجنبر 1934، بعد سقوطه في فخ بوليسي⁽²⁹⁾، وقدم للمحكمة العسكرية

(28) «المغرب الاشتراكي»، عدد 15 يونيو 1936.

(29) «السلوك البوليسي»: دأثا المكائد المناهضة لفرنسا»، «المغرب الاشتراكي» عدد 33، بتاريخ 5 يناير 1935، ولد جيل جوزيف ديمون (Jules Joseph Dumont) ضمن عائلة عديدة الاولاد وفقيرة في روبي Roubaix، في فاتح يناير 1888، ويشارك خلال خدمته العسكرية، في حرب المغرب حيث اصبح رقيباً، وخلال الحرب الكبرى، حارب في جبهات فرنسا والشرق. وقد تعرض للغاز السام قبيل الهدنة ثم عاد الى المغرب بعد تسريح الجيوش، واستقر في عين تاوجطات واشتغل بترية النحل. وتزوج هناك، وخلف ابنين وبتا. وعاش في وسط المغاربة، وحرر لهم عرائض قدمت للسلطات وقد دافع عنهم. وكم كان يغضبه بؤسهم المادي والفكري والمعنوي. ومع اقتناعه بالافكار المناهضة للاستعمار، دخل في اتصال مع جريدة «العالم» (Monde)، وتوصل بالادبيات الدعائية وخلال صيف 1934، غادر عين تاوجطات وذهب الى مكناس حيث حصل على مهمة وكيل.

بمكناس، وأدين لقيامه بعمل دعائي شيوعي في أوساط الأهالي وبتوزيعه جرائد ممنوعة⁽³⁰⁾، ثم طرد فوراً من المغرب.

ولدعمه أنشيء فرع للاسعاف الاحمر. الا ان العمل الجريء الذي أثار قلق مصالح الشرطة والاقامة العامة، تمثل في تحرير وتوزيع منشورين، الاول بتاريخ فاتح فبراير والثاني بتاريخ فاتح مارس، في عددي «المغرب الاحمر» الاول والثاني اللذين طبع من كل منهما اكثر من 500 نسخة، وأرسلا عبر البريد ووزعا.

ونشر العدد الأول من تلك النشرة بيانا مطولاً، يطرح في بدايته السؤال التالي: «هل بإمكان المرء ان يكون في المغرب، شيوعياً ام لا؟ أو أن العقيد دولا روك (De La Roque) يحتكر وحده الآراء المسموح بها؟»

ثم اعلن عن انشاء حزب شيوعي مغربي وقدم عرضاً لمذهبه وأهدافه: «لقد كان للذعر المفاجيء والعنيف الذي أدى الى محاكمة مكناس، على الاقل هذه النتيجة غير المنتظرة من طرف عملاء الرباط، ألا وهي اعطاء الحياة في نفس الوقت للحزب الشيوعي المغربي، سواء أراد العسكريون المتبجحون ذلك أم لا، فان حكمهم ولد في كافة أنحاء المغرب حركة فضول لطيف إزاء مذاهبنا التي كان العديد من الافراد ينتظرونها بشكل غير واعي... الآن يعلم المرء أن حزبا، في فرنسا وفي باقي العالم، تجرأ صراحة على الدفاع عن الشعوب المضطهدة، وعلى الصياح في وجه الحكام الحاليين قائلاً: «ليس لكم الحق في استعباد شعب ما...»

ودعا البيان في الختام إلى التمرد والوحدة قائلاً:

«إلى الامام أيها المغرب

ليس هناك أورييون، ولا أهالي، هناك أغنياء يستغلون الفقراء.

إن الفقراء ملوا ذلك

المستغلون ضد المستغلين،

طبقة ضد طبقة...»

(30) أدانته المحكمة يوم 15 يناير 1935. انظر «قضية دعاية مناهضة لفرنسا»، «المغربي الصغير» (Le

Petit Marocain)، عدد 16 يناير 1935.

(31) شُطب عليه من اطار الضباط الاحتياطيين ومن اطار جوقه الشرف. وسنجد في أركان حرب

نيكوس (Negus) سنة 1935، ثم على رأس أحد الالوية الدولية بمدير (6 نونبر 1936).

لقد دعا الحزب الشيوعي إذن إلى تحرير البشر والشعوب من الاستغلال⁽³²⁾.

وصل هذا العدد الاول من نشرة «المغرب الاحمر» الى المرسل اليهم حوالي 15 فبراير، وفي 19 فبراير صدر أمر من القائد الاعلى للجيش بالمغرب يمنع توزيعه.

وفي نهاية مارس، وصل عدد ثان من هذه النشرة الى المغرب عن طريق البريد، وهذه المرة تحدثت عنه بعض الجرائد، مثل «الصحافة المغربية» (La Presse Marocaine)، في عددي فاتح و 3 ابريل وفي عددي 6 و 20 أبريل من «المغرب الاشتراكي»

ويرجع الفضل مع ذلك، الى مقالات «الصحافة المغربية»، - وهي جد بذية - وللمقال الاول على الاقل، في اعطائنا فكرة عن شكل هذا المنشور، الذي لم نعر على أية نسخة منه الى حد الآن.

وكان ما كتبه رئيس التحرير هاري ميتشال (Harry Mitchell) هو ما يلي: «وصلتني مجددا أمس، في ظرف مختوم، ورقتا تلك النشرة الرديئة والقزمية التي تحمل اسم «المغرب الاحمر» مزينة بالمطرقة والمنجل».

وبعد مرور يومين، ندب بـ «الموقف الطائش» لأولئك الذين يتساحون مع مثل هذه الافعال بدون أن يقوموا بأي رد فعل.

واعتقدت مصالح الشرطة، اعتمادا على صدق أحد مخبريها، أنها كشفت عن الذين حرروا المنشورين وطبعوهما ووزعهما. والواقع، أن معظم المعلومات المحصلة كانت خاطئة⁽³³⁾. اذ تم استنساخ العدد الاول من طرف شارل دوبوي (Charles Dupuy) وصديقيه النقابيين - الفوضويين اسطاك (Espace) وكأشار (Ga-)

(32) عثرنا على نص بيان «الحزب الشيوعي المغربي» في نشرة «افريقيا الفرنسية»، عدد ماي 1935، ص. 292. وكانت تنقص النص بعض الجمل الا أن السيد أوفيد (Oved) استطاع أن يكملها، ونشكره على ذلك.

(33) نجد جوهر إشارات الشرطة هذه في كتاب «الحزب الشيوعي الفرنسي والمغرب» ج. 2 ص 332 وما يليها لمؤلفه ج. كريماييلس (J. Cremadeils)، إلا أنه يجب التعامل بحذر ونقد صارم مع هذه الاشارات، التي لها أهمية كبيرة.

(charl) ، بتاريخ 8 فبراير 1935 ، وفي منزل الاول . فيما طبع العدد الثاني في جزيرة كزافيي كرانسار (Xavier Gransart) ، وبعثت نسخ المنشورين ، عبر طرق مختلفة ، انطلاقا من الرباط ووجدة ومكناس ومراكش والدار البيضاء⁽³⁴⁾ .

فمن هم إذن محررو هذه المنشاير؟ لقد توصلنا ، فيما يخص المنشور الاول الذي يتضمن بيان أول حزب شيوعي مغربي ، الى قناعة - على إثر نقاش طويل مع اندري شامبيونا (André championnat) بأن هذا الاخير هو الذي محرره⁽³⁵⁾ . وعلى أية حال ، فقد ترك هذان المنشوران أثرا عميقا في ذلك الوقت ، ثم غمرهما النسيان . وباعتبارهما أول تعبير عن فكر شيوعي خاص بالمغرب ، فإن لهذين المنشورين قيمة تاريخية .

بهذا تأكد وجود الشيوعيين ، وقد تطلب توزيع نشرة «المغرب الاحمر» البحث عن اتصالات وعن نقط للربط أقيمت بين الرباط ووجدة ومكناس ومراكش وطنجة ، حيث تكونت مجموعات من المناضلين ، بعضها اعتبر نفسه بأنه يكون خلايا .

وكان يلمس وجود هذه المجموعات بالدار البيضاء ، اذ كان يهيمن البريديون على احداها صحبة بانتيي (Pantier) ودوبوي (Ch. Dupuy) . وكانت مجموعات أخرى تضم محامين من أمثال ليون سلطان (Leon Sultan) وهنري بوني (Henri Bonnet) وجورج فوشرو (Georges Foucherot) ؛ أوسككيين ، مثل كالفيز (Galvez) ، رئيس محطة فضالة . وكانت مجموعة لك . كرانسار ، وهي اكثر شعبية ، تعمل جاهدة لتوزيع منشائر بالعربية ، وضمنها تكون ميشال مازيلا (Michel Mazzella) ، وكانت على اتصال بالمجموعات الايطالية المناهضة للفاشية وبالشيوعيين الاسبان بواسطة إميل فيران (Emile Vierin) .

(34) تؤكد مصالح الشرطة بان تحرير الجريدة «تم عند السيد دوبوي (Dupuis) والسحب عند كانطون (Canton)» (ص 332) وبأن التوزيع قام به مستخدمو البريد المتجولون تحت مسؤولية بانتيي (Pantier) في الدار البيضاء ، وفالي (Vallet) بفاس وأوبير (Aubert) بمكناس» (ص 334) ؛ وبأن العدد الاول سحبت منه 5000 نسخة . الا ان هذه المعلومات كلها خاطئة ، كما يؤكد بذلك بصورة قاطعة أحد العناصر الفعالة في القضية ، وهو ش . دو بوي (Ch. Dupuy) .

(35) خلال مناقشة في باريس سنة 1977 ، قال لي ش . دو بوي بأن شامبيونا (Championnat) حمل اليه مواد العدد الاول ، لكنه لم يكن يعلم من الذي حررها .

وكانت توجد أيضا مجموعات بالرباط مع جرما (Germa) ، البريدي ، وجان بونس (Jean Pons) ، وجان دريش (Jean Dresh) والسيدة فريسيني (Fressi-net) ، المحامية ؛ وفي مكناس ، مع بول دوريل (Paul Durel) الرسام بالخط السككي طنجة - فاس ، ورامي (Ramé) ، الحلاق ، ولويس أبشير (Louis Ap-cher) ، أستاذ اللغة العربية ؛ وفي مراكش مع كلوديوس كوتيي (Claudius Gau-tier) ، المهندس الطبوغرافي ، وروجي إيشاين (Roger Eicheine) المعلم .

ومعظم هؤلاء المناضلين ، كانوا شيوعيين بالعاطفة وبالرغبة ، بدون أن يتوفروا على أية تجربة سياسية ، وكانوا يعملون بشكل مستقل ، دون أي تحريض خارجي ، متطلعين الى المنجزات السوفياتية والى عمل الحزب الشيوعي الفرنسي . وخلال اجتماعات الحزب الاشتراكي والشبيبات الاشتراكية ، أصبحوا يتدخلون جهرا ، ويعبرون عن آرائهم ، وتلقوا تعاطفا متناميا ، لاسيما في فروع الشبيبات الاشتراكية⁽³⁶⁾ .

وفي سنة 1935 ، اعتبر بعضهم الذهاب الى باريس من أجل المشورة أمرا ضروريا فاستقبلهم أندري فيرا (André Ferrat) وروبير دولوش (Robert Deloche) وهما مسؤولان عن قضايا الاستعمار ؛ فيما ذهب البعض الآخر الى موسكو⁽³⁷⁾ .

وتضاعفت المحاولات التنظيمية سنة 1936 ، في الدار البيضاء ، بتشكيل مجموعات للدراسات الماركسية⁽³⁸⁾ ، وفروع أمستردام - بليل (Amsterdam - Pleyel) وفرنسا - الاتحاد السوفياتي . وعملت هذه الفروع ، التي كانت الشرطة تراقبها بدقة ، خلال مدة طويلة الى هذا الحد أو ذاك . وقد تمكنت مجموعة أمستردام - بليل ، التي لم ترفض أنظمتها الاساسية ، الموضوعة قانونيا ، في أجل ثلاثة أشهر ، تمكنت من العمل خلال بضعة شهور ؛ ثم مُنِع نشاطها بقرار من بيروتون (Peyrouton) .

(36) شهادة كل من ا. كوهن (E. Kohen) وموريس ربي (Maurice Rué) .

(37) شهادة ش. دوبوي .

(38) نعرف مجموعتين : الاولى كانت تضم ليون سلطان وفوشرو وجان دوبوي وش . دوبوي وشينيو وزوجته ؛ هذان الاخيران كانا من أنصار بيفير (Pivert) أما المجموعة الثانية فضمت هنري بوني (محامي) وموريس كوهن (تاجر) وجاك بيلون (أب الممثلة لوله بيلون Loleh Bellon ، وهو قاضي) وفرنان شاسيو (Fernard Chassiot) (معلم) .

إلا أن الاحداث ستتسارع فيما بعد، فانهقد التجمع الشعبي، وشكل الشيوعيون أو أصحاب النزعة الشيوعية خلايا سرية، وقد أدت انتصارات اليسار في الانتخابات الفرنسية في أبريل - ماي 1936، واضرابات يونيو التي فجرتها بالدار البيضاء الجمعية المهنية للشركة المغربية للسكر بقيادة الشيوعيين، أدت، رغم وجود الرجل القوي بيروتون (Peyrouton) الذي أتى في نهاية ماي⁽³⁹⁾، الى موجة انخراطات واسعة، كان ينبغي على مجموعات كرانسار ودوبوي وليون سلطان أن تواجهها. واذا ما صدقنا المناضل الاشتراكي كاسطون بلاطو (Gaston Plateau) الذي كان يناشد أصدقاءه الشيوعيين بالبقاء في الفرع الفرنسي للاممية العمالية (SFIO) «الذي يسمح بنشاط جميع الاتجاهات»، فقد كانت الخلايا عديدة في شتنبر 1936 وكانت تضم اكثر من 500 عضو⁽⁴⁰⁾.

39) فيما يخص اضرابات يونيو 1936 وبيروتون (Peyrouton). انظر الفصل 10.

40) ج. بلاتو (G. Plateau) «الى إخواننا الشيوعيين»، «المغرب الاشتراكي» عدد 104 بتاريخ 19 شتنبر 1936.

6 . الدفاع عن الأجور وعن شروط المعيشة

• الموظفون وسياسة الإنكماش النقدي :

كما حصل في فرنسا وبأوامر من الحكومة الفرنسية ، إُنْتُخِذَت إجراءات مست مباشرة الموظفين ، عدة مرات . إذ كانت الإجراءات القاضية بتقليص نفقات المستخدمين والمعاشات والتقاعدات ، تبدو لمختلف الحكومات ، سواء كانت راديكالية أو محافظة ، ضرورة لإصلاح الإقتصاد . وكانت ردود أفعال الموظفين آنذاك جد قوية .

- المعلمون :

كانوا يتمتعون دائما بنفس الحماس والعزيمة . وكانت العناصر المحركة ضمنهم هي كاترين فيسبي Catherine Vieilly ، لوغولار Le Gaulard ، هيفيرنو Hi- vernaud ، ليونيل كاميليري Lionel Camilleri .

وكانت نقابتهم تضم 627 منخرطا سنة 1931 ؛ ويمثل هذا العدد حوالي ثلثي مجموع المدرسين بالإبتدائي ⁽¹⁾ . وكانت تضم أغلبية من المنضمين إلى ك.ع.ش . وأقلية من الـوحدويين ، الممثلين في المكتب عادة من طرف ج . بينيستان J. Bénistant .

(1) «نشرة معلمي المغرب» ، يونيو 1931 ، العدد : 34 . انظر التقرير عن مؤتمر عيد القيامة Paques بتاريخ 8 و 9 أبريل 1935 . تعطي لجنة التحقيق في التفويضات ، في الصفحة 5 ، عدد المنقبين في كل فرع : الدار البيضاء : 181 ؛ مكناس : 52 ؛ طنجة : 58 ؛ الصويرة : 10 ؛ الجديدة : 19 ؛ فاس : 74 ؛ آسفي : 12 ؛ مراكش : 41 ؛ الرباط : 75 ؛ وجدة : 64 ؛ خريكة : 22 ؛ القنيطرة :

كانوا يأملون أن تتشكل الوحدة النقابية من جديد، إلا أنهم لم يستصغوا عدم إرغام الفيدرالية المغربية لمجموعات الموظفين، المنبثقة عن «الجمعية العامة» القديمة، لكل المجموعات المنضوية تحتها - وكان عددها 28 - على التحول إلى نقابات وعلى الانضمام إلى الإتحاد الجهوي وإلى ك.ع.ش. واعتبروا أن عملها من أجل الدفاع عن الرواتب والتعويضات كان عملاً ضعيفاً للغاية، وكانت هذه مهمتها على الصعيد العام. وكانوا يؤاخذونها أيضاً على عدم نقل الإضراب الذي دعت إليه الفيدرالية الفرنسية إلى المغرب، مما أدى بهم إلى خوض هذا الإضراب بمفردهم بدعوة من نقابتهم الوطنية. ونتج عن هذا الإضراب المنعزل انهيار في عدد المنخرطين في النقابة الذي كان يبلغ 375 في أبريل 1933⁽²⁾. إلا أن «النوعية عوضت الكمية»، حسب تقييم أحد المناضلين، وقرروا في المؤتمر الاستثنائي المنعقد يوم 14 أبريل الانسحاب من الفيدرالية المغربية للموظفين. وقد جعل هذا الانسحاب تشكل تكتل المصالح العمومية من أجل الدفاع عن الأجور، مسألة متعذرة، إذ رفض ممثلو فيدرالية الموظفين الجلوس جنباً إلى جنب مع مندوبي نقابة المعلمين⁽³⁾.

لكن الإجراءات الجديدة المتخذة من طرف حكومة دوميرك Domergue سنة 1934، والتي مست الأجور ومعاشات التقاعد، وكذا أحداث فبراير بباريس، عملت على تخفيف العداوات، وأبرزت ضرورة توخيد الجهود والعمل بسرعة⁽⁴⁾. وكان المعلمون هم الذين تضرروا أكثر من هذه الإجراءات، التي

(2) نجد في المؤتمر الاستثنائي المنعقد بتاريخ 14 أبريل 1933 ما يلي:

الدار البيضاء: 138؛ مكناس: 72؛ فاس: 55؛ الرباط: 47؛ القنيطرة: 19؛ مراكش: 18؛ سطات: 15؛ طنجة: 4؛ و 7 معزولين؛ ولم تكن كل من وجدة والجديدة والصويرة ممثلة («نشرة معلمي المغرب»، ماي 1933).

(3) انظر في «نشرة معلمي المغرب»، عدد ماي 1933، ص ص 10 وما يليها، الموجز التاريخي عن الحركة الاضرابية ليوم 20 فبراير التي كانت السبب في النزاع مع الفيدرالية المغربية لمجموعات الموظفين، وفي القطيعة معها. وانظر في ن. م. م. (نشرة معلمي المغرب) عدد دجنبر 1933، ص 7 وص 37، مقال أ. بومبي A. Pompel: «لم تمت النقابة العامة»، الذي يقدم عرضاً لعمل نقابته الشجاع يوم 20 فبراير، ويحيب على هجوماته كيطون Guillon في «منبر الموظفين» ويذكر بالدور الذي لعبه المعلمون في الحركة النقابية المغربية.

(4) فيما يخص هذه الأحداث كافة: مظاهرات الموظفين والخطابات، راجع ن. م. م.، أبريل 1934، العدد: 45، ص ص 3 إلى 17.

أدت إلى حذف التعويض عن الإقامة ووضعت مكانه التعويض عن السكن، الذي كانوا يتقاضونه سابقا. وقد نبههم لذلك المكتب النقابي عن طريق مذكرات دورية. وعُقدت اجتماعات احتجاجية في الدار البيضاء، مكناس، القنيطرة، دُعي إليها الموظفون الآخرون، وكانت بمثابة تمهيد لتجمعات أوسع تمت يوم 4 مارس بالرباط والدار البيضاء.

في الدار البيضاء، السيدة فييبي Vieilly، الكاتبة العامة لنقابة المعلمين هي التي قامت، أمام 1500 موظف، بالتنديد بالإقامة العامة فيما يتعلق بإجرائها المفروض، «غير العادل» و«اللامعقول». فالموظفون ليسوا مسؤولين عن المضاعف المالية، وربما هم عديدون في «مكاتب الإقامة العامة»، وليسوا كذلك في مصالح التنفيذ. ثم لماذا صُرف مبلغ 100 000 فرنك من أجل نزهة ملكة رومانية؟ ومن زاوية أخرى، فإن تخفيض رواتب الموظفين سيؤدي إلى انخفاض قدرتهم الشرائية وإلى تعميق الأزمة عوض معالجتها. فاللهجة إذن مباشرة، والدليل واضح وشجاع، كما هي العادة في تصريحات هذه المناضلة⁽⁵⁾.

وتم التصويت على جداول للأعمال، وتنظيم مسيرات بالدار البيضاء والرباط، وبعث برقيات إلى وزارة الخارجية وإلى لوران Laurent من الفيدرالية الفرنسية للموظفين. وفضلا عن الإلغاء للامشروط للإجراءات الصادرة في الجريدة الرسمية بتاريخ 1934/2/27، اتخذت جداول الأعمال صبغة سياسية، وطالبت بإتخاذ الإجراءات التقييمية «بتعاون مع مجمل السكان الممثلين من طرف أشخاص منتخبين. ووفقا للعهد المقدمة سابقا سيكون على هؤلاء أن يتداولوا ويقرروا بسيادة كاملة في أقرب وقت» (الرباط). الأمر الذي يعني بكل وضوح أن الموظفين يطالبون بأن يصبح مجلس الحكومة - الذي هو مجرد هيئة استشارية - جمعية مُقررة.

(5) ولدت كاترين كرا Catherine Gras، زوجة فييبي Vieilly سنة 1896 في سان - جوست - مالفو Saint Just - Malifaux، بمنطقة لوار Loire، قرب سانت - إتيان Saint - Etienne. في المغرب، كانت معلمة فيما بين 1914-1919، ثم بعد 1926، وفيما بعد أصبحت مكلفة بالدروس في ثانوية معينة. تحمست مبكرا للعمل النقابي، الذي لم تتخل عنه إلا سنة 1950.

- تكتل المصالح العمومية

وعلى إثر هذه التحركات وعلى إثر اجتماع الموظفين في تكتلات محلية، تم أخيراً، يوم 6 مارس 1934، تأسيس تكتل المصالح العمومية، مع الفيدرالية المغربية للموظفين وفيدرالية البريد ونقابة التعليم، كما تم انتخاب مكتب مركزي، هذا بالرغم من تحفظات كاتب الفيدرالية المغربية لجموعات الموظفين، السيد كيطون Guitton. وتركزت النقاشات حول وسائل العمل. فكان ممثلو فيدرالية الموظفين يعارضون أي إضراب، الأمر الذي دفع بالوفود الأخرى إلى الإحتجاج على ذلك، لاعتبارها أن إزاحة هذا الشكل من الضغط بصورة مسبقة امر «غير مقبول» وتم الإتفاق، مع ذلك، على تحرير منشورات وتوزيعها، وعلى تهيين مشروع مضاد للميزانية سيتم تقديمه خلال الدورة المقبلة لمجلس الحكومة الذي سيسمح بإقامة توازن في مالية الحماية، مع وضع حد لآثار الإجراءات التقليلية على الرواتب الصغرى. وترتب عن توزيع المنشورات في 18 مارس اعتقال الاهالي الذين تكلفوا بذلك في الدار البيضاء، كما صدرت عقوبات إدارية في حق خمسة موظفين تكلفوا بذلك في الرباط. أما فيما يتعلق بالمشروع المضاد، الذي هياه بوفيدا Poveda وهو موظف بالمالية، فقد إلتزم عشرة من مندوبي الهيئة الثالثة، ومعظمهم اشتراكيون، يوم 27 مارس، بتقديمه خلال الجلسات القادمة لمجلس الحكومة: إلا أنهم لم يقوموا بذلك، مما أثار غضب مندوبي التكتل.

وأمام فشل هذا العمل المحلي، صرح التكتل في أحد جداول أعماله بأنه يعتزم «تطبيق الشعارات التي رفعتها التنظيمات النقابية المتروبولية بصورة تامة، بغية مناهضة الأساليب الديكتاتورية التي تميز على حد سواء حكومة فرنسا وحكومة الحماية...» (6 أبريل 1934).

- الفيدرالية المغربية للتعليم العمومي⁽⁷⁾

لم يكن التكتل يضم سوى التنظيمات الكونفيدريالية (ك.ع.ش.). إلا أن الإجراءات التي مست الأجور حثت بعض الفئات، التي لم تكن منظمة، على

(7) انظر داثان. م. م. أبريل 1935.

تشكيل جمعيات مهنية أو على الاتحاد فيما بينها. هكذا تأسست حوالي اثنا عشرة وداذية أو تجمعاً، من بينها وداذية التعليم العالي (1933) وأربع وداديات للشانويات أو الاعداديات، التي شكلت باتحادها، فيديرالية وداديات التعليم الأوربي للسلك الثاني بالمغرب (1934). وقد انخرطت الفيديرالية أيضاً في النضال من أجل الدفاع عن الأجور وشاركت في مظاهرات 4 مارس. وفي 11 مارس أسست مع وداذية التعليم العالي ونقابة المعلمين، الفيديرالية المغربية للتعليم. وقررت في مؤتمرها، المنعقد في 25 مارس، الدخول إلى تكتل المصالح العمومية، إلا أنها رفضت الانخراط في فيديرالية الموظفين.

بهذا تدعم موقف المعلمين إزاء فيديرالية الموظفين. إلا أنهم كانوا يأملون أن يقوم الأساتذة بخطوة إضافية وينخرطون في ك.ع.ش. وقد حكم لوكولار على تصرف الأساتذة كما يلي: «كان تكتل الجامعيين خلال هذه المرحلة المضطربة أمراً ضرورياً وقد فهم الأساتذة بأنه ليس في مصلحتهم أن يظلوا معزولين - ونأمل أن يلتحقوا في أقرب وقتٍ بالعائلة النقابية الكبيرة للعمل باتفاق معنا. . . ومن جهة ثانية بينت النقاشات التي تلت بأن رفاقنا الأساتذة لم يحصلوا بعد - بحكم انغلاقهم في تعاضدية ضيقة - على بعض الإصلاحات مثل: اللجنة الاستشارية، لجنة الترقية، المجلس التأديبي . . . إلخ. التي حصلنا عليها بفضل عمل نقابتنا الفعال والحازم».

- النزاعات في صفوف الفيديرالية المغربية للموظفين⁽⁸⁾

كانت حركة الموظفين تعاني، مع ذلك، من مناهضة نقابة المعلمين لكيطون Guillon، الكاتب العام لفيديرالية الموظفين. وفي بداية 1935 تحسنت العلاقات فيما بين الطرفين. إذ عُيِّن ماتيني Mattei من الجمارك، كاتباً فيديرالياً. وفي 4 فبراير عاد المعلمون من جديد إلى الفيديرالية المغربية لمجموعات الموظفين، وساعد مندوباهما، السيدة فييبي Vieilly وكاميليري Camilleri، ماتيني Mattei «على إعادة ترتيب أوضاع الجمعية». «فكانت بعض المجموعات متأخرة بأكثر من سنة فيما يخص تسديد الاشتراكات الفيديرالية؛ وكانت بعض اللجن الجهوية

مرؤوسة منذ سنوات من طرف أشخاص غير مُنقَّبين ؛ بإيجاز كانت معرفة عدد المشاركين بدقة أمراً مستحيلاً . » ومنذ ذلك الوقت « أصبحت بطاقة 1935 المستوفية لشروط ك.ع.ش. والإتحاد الجهوي ، مطلوبة من مندوبي مؤتمر دجنبر 1935 ؛ ولن يساهم في التصويت إلا الذين سددوا كافة اشتراكاتهم لسنة 1934 . » وكان مندوبو المعلمين عازمين على الحصول على إصلاحات هيكلية لتنمية فعالية الفيدرالية . وبهذا استمر المعلمون في إنجاز المهمة التي شرعوا فيها منذ 1923 . وقد ختم المكتب النقابي هذا الجزء من تقريره الأدبي بنوع من الافتخار: « لدينا في إطار الفيدرالية المغربية لمجموعات الموظفين انطباع واضح بأن المعلمين ، يعدون مناضلين منظمين بصورة جيدة مقارنة ببقية الموظفين لذا ، نحن بحاجة مرة أخرى إلى إخراج دعايتنا وعقيدتنا النقابية من دائرة المعلمين . » وسيتبين في الشهر الموالي بأن عودة نفوذ المعلمين كانت لها فائدة كبيرة .

وبعد محنة السنة الماضية ، بدأت سنة 1935 في هدوء تام ، وحُددت ميزانية الحماية بدون أن يُتوقع أي تخفيض جديد في الأجور والتعويضات .

والحال أن إذاعة المغرب أعلنت يوم 6 مارس بأن الزيادة المغربية ستخفض من 50 إلى 33٪ . فكان رد فعل منظمات الموظفين مباشراً . إذ أُنذِر على الفور ماتيني Mattei ، الذي كان بباريس ، ⁽⁹⁾ . وفي اليوم الموالي ، أي 8 مارس ، بعث تكتل المصالح العمومية ، على إثر اجتماع له ، برقية احتجاجية إلى وزير الخارجية لافال Laval . ويوم السبت 9 مارس استقبل هذا الأخير كلا من ماتيني والكاتب الكونفيدريالي جوهر ولوران Laurent ونويمير Neumeyer عن الموظفين ، وبيرو Perrot وماثي Mathé ، من فيدرالية البريد . « وجدنا بحوزة هذا الأخير [أي لافال] خطة محددة ونهائية تقريباً ستخفض زيادتنا إلى نسبة 25٪ . نعم ، أيها الرفاق ، ستخفض زيادتنا المغربية إلى 25٪ . » وعُلِّل لافال موقفه بقوله أن المغرب يتوفر على عدد ضخم من الموظفين ؛ وله دين عمومي ثَقِيل ، مما يؤدي إلى مصاعب في الميزانية تتفاقم باستمرار . وبعد مناقشة طويلة ، ختم قوله بما يلي : « إن حصة التخفيض قابلة للمراجعة ، لكنني سأظل صارماً فيما يخص المبدأ » ⁽¹⁰⁾ .

(9) انظر م. م. عدد 3 مارس 1935 . ص ص 8 و 9 .

(10) « جريدة موظفي المغرب » ، 20 مارس 1935 ، العدد 90 ، مقال ماتيني Mattei : « يجب علينا أن نتحرك » .

وفي نفس اليوم، أي 9 مارس، أصدر في عدد خاص من النشرة الرسمية 7 ظهائر ومرسومان وزيريان حول إعفاء الأطر، والإحالة على التقاعد، ووضع الموظفين الملحقين الذين تتراوح أعمارهم بين 53 و 55 سنة، رهن إشارة المتروبول، باستثناء الموظفين الذين يُعتبرون ضروريين بالنظر لطاقتهم وتجربتهم؛ وكذا حول خصم 10٪ من جميع الحسابات المفتوحة لدى «صندوق التعاون»، لفائدة الميزانية العامة، الأمر الذي يعني انخفاض معاشات التقاعد بنسبة 10٪. وعمقت رسالة دورية بعثها الكاتب العام للحماية إلى مديري المصالح، روح هذه الإجراءات، وذلك لأنها طالبتهم بتحقيق الهدف التالي: تقليص عدد الموظفين بنسبة 10٪، ونفقات الرواتب بنسبة 10٪، وأمرتهم بتحديد فوري للائحة الموظفين المطروح إعفاؤهم من العمل.

- الحركة : التجمعات والمظاهرات

كان على الموظفين إذن أن يدافعوا عن أنفسهم على واجهة مزدوجة : من جهة ضد تخفيض الزيادة المغربية الذي يعتبرونه فسحاً من جانب واحد لعقدة تشغيلهم، ومن جهة ثانية، ضد التمييزات التعسفية التي بإمكان الإدارة العليا أن تقدم على تنفيذها عند تطبيقها لقرارات تقليص الموظفين، إذ أن الأطر العليا ذات الرواتب المرتفعة تحافظ على مراكزها بسبب «أهليتها» وتقوم بتحصيل الاقتصاد المطلوب على حساب الموظفين الصغار والمتوسطين⁽¹¹⁾.

وأقدمت مكاتب النقابات والفيديراليات، واللجان الرابطة بين الفيدراليات، وتكتل المصالح العمومية، على تكثيف اجتماعاتها، وبعثت ببرقيات احتجاجية، وهيأت أشكالا للاحتجاج والعمل. وكان همها الأول هو الحصول على تأييد الرأي العام، الأوربي بطبيعة الحال، والبرهنة على أن الاقتطاع الذي طُبّق على رواتب الموظفين، يمس مباشرة صغار ومتوسطي المنتجين والتجار، ويهدد الاقتصاد المغربي برمته. وتمت اجتماعات مشتركة مع مندوبي الهيئة الثالثة بكل اتجاهاتهم، ومع ممثلي الغرف التجارية والفلاحية ومنظمات قدماء المحاربين للرباط ومكناس وفاس. ووُزعت عرائض في أوساط التجار، حُصّلت على 548

توقيعاً في الدار البيضاء فيما بين 2 و6 أبريل . إلا أن الغرفة التجارية بالدار البيضاء رفضت الانضمام إلى هذه الحملة . والحقيقة أن هذه الغرفة ، كانت توافق ، صراحة اللجنة المركزية لرجال الصناعة ، على كل الإجراءات الرامية إلى تخفيض نفقات المستخدمين ، أي نفقات الميزانية ، وهي الوسيلة الوحيدة لتفادي اللجوء إلى الضريبة . لم يكن الموظفون يجهلون هذا الموقف . لذا ، لم يكتفوا ، كما كانوا يفعلون في 1934 ، بالمطالبة بعدم اتخاذ أي قرار خاص بالميزانية ، بدون أن يكون مجلس الحكومة قد اتخذ قراراً بشأنه من قبل ، بل ذهب الناطق باسمهم أبعد من ذلك ، ولم يتردد في مهاجمة الحكومة والمجموعات المالية المتحكمة في الاقتصاد . وطالب سانتين Centène كاتب فيديرالية البريد ، خلال المجلس الذي تجتمع فيه الفيدراليات والمنعقد في 10 مارس 1935 ، طالب بأن يتحد كل الموظفين ويتم بشكل واسع إعلام السكان الذين «هم أيضا ضحية «الصراع الطبقي» مثلنا» ، وهذه العبارة ، تم التصريح بها علنيا لأول مرة ، على ما يبدو ، في اجتماع نقابي بالمغرب . وفي البرقية التي بُعثت في نفس اليوم إلى كل من فلاندين Flandin ، رئيس المجلس الحكومي ، ولافال Laval ، وزير الخارجية ، وبونسو Ponsot ، المقيم العام ، نددت الفيدراليات الثلاث - فيديراليات الموظفين ، والبريد والتعليم - بمساويء الإنكماش النقدي «الذي يؤدي منهجيا بإفريقيا الشمالية نحو الإفلاس وذلك لفائدة بعض المجموعات المالية القوية فقط . وفي المغرب ، أدى عمل المجموعات المالية ، وشجعها على ذلك ضعف الحكومة ، إلى بؤس الأهالي والأوربيين ، وإلى إفلاس المستخدمين والمأجورين والفلاحين ، كما سهل سيطرتها على الهيكل الاقتصادي وعلى ممتلكات صغار التجار ورجال الصناعة الذين انتزعت منهم أملاكهم» .

وحدث نفس الشيء في التجمعات الموالية ، إذ أعلن الخطباء عن استيائهم وأنبوا السلطات العمومية ، ونددوا بمواقف شابون Chapon ، رئيس الغرفة التجارية لمدينة الدار البيضاء ، وبموقف اللجنة المركزية لرجال الصناعة ، التي ، حسب زعم لوگولار Le Goulard ، تذرعت بـ «الواقع البئيس الذي تتخبط فيه البروليتاريا المغربية» لتبرير الإجراءات الحكومية ، إلا أنها كانت ، في الواقع ، حسب قول خطيب آخر ، هو بينتو Penneteau ، تبحث عن احتكار السوق المغربية وإثقال كاهل المستهلكين مجدداً .

عُقدت التجمعات في أهم المدن المغربية في 13 مارس وأول أسبوع من شهر أبريل. وأهم هذه التجمعات انعقدت بالدار البيضاء، في 13 و 25 مارس ثم في 3 أبريل؛ وبالرباط يومي 13 مارس و 4 أبريل. وقد جذب «التجمع المركزي» الذي انعقد في 17 مارس بالملاعب الأولمبية بالرباط «5000 فرنسي» من الموظفين «الذين أتوا من جميع الجهات». وكان المناضلون الذين ترددت أسماؤهم طيلة هذا الشهر هم، صحبة السيدة فيبي Vieilly وكاميليري Camillerie ولوكولار Le Goulard ، باديو Badiou من التعليم الثانوي، بينتو Penneteau ، وبونيير Pu-gnère وتروسيل Troussel ، وبوفيدا Poveda وليونيتي Léonetti من الفيدرالية المغربية لمجموعات الموظفين، و بيل Pelle ، الذي يرأس التكتل المتحد كنفيدراليا بالرباط. وهي أسماء سنجدها في الحركة النقابية للموظفين بالمغرب إلى حدود 1939 - 1940 ، وإلى ما بعد 1943 بالنسبة للبعض منهم.

إن نتائج هذا النشاط التحريضي، الذي بلغ أوجه يوم 17 مارس ثم بدت عليه علامات الفتور، هي أقل سلبية مما يوحي به التقرير الأدبي الذي قدمه المكتب النقابي للمعلمين. وقد كان هذا المكتب يتوفر على طاقة كبيرة للعمل.

إلا أنه لم يكن بإمكانه أن يحول دون تخفيض الزيادة الإستعمارية (التي أُخر تطبيقها بثلاثة أشهر وأُجلت إلى فاتح يوليوز) ولا دون التقليلات المختلفة التي تمت بموجب سياسة الإنكماش النقدي المتروبولية. لكنه دفع فيديرالية مجموعات الموظفين إلى إحداث قطيعة تامة مع الممارسات القديمة وإلى اتخاذ هيكل أكثر صرامة. كما دفع ودايات التعليم الثانوي، الغيرة جدا على استقلالها، إلى الإتحاد فيما بينها في فيديرالية، وإلى قبول الانضمام إلى الفيدرالية المغربية للتعليم العمومي، صحبة المعلمين وودادية التعليم العالي.

● الإتحاد الجهوي

بينما كانت نقابات الموظفين، منضوية في ك.ع.ش. أم غير منضوية، تناضل من أجل الدفاع عن الأجور وعن شروط العمل وعن الحريات، وهي فضايا مترابطة في اعتقادها، كان الإتحاد الجهوي للنقابات الكونفدرالية بالمغرب، يسلك طريقا غامضا. لقد كانت مهمته صعبة كثيرا، وتتمثل في الدفاع

عن مصالح الشغيلة في بلاد تقل مساحتها بالكاد عن مساحة فرنسا. وكان عليه أن يبحث عن وسائل تجميعهم في نقابات، وأن يحفز ويحث الاستعدادات النضالية، وأن يحل مشكلة انضمام المغاربة. وإذا كانت سنة 1930، التي شهدت نشأة الاتحاد الجهوي، وإصدار ظهائر حول محاكم الشغل والعطلة الأسبوعية، سنة إيجابية، فإن السنوات التي تلتها كانت على ما يبدو أقل إيجابية. غير أن الاتحاد الجهوي، المحرك من طرف بعض الموظفين الذين دعمهم بشكل دائم المعلمون والجماركيون وشغيلة الدولة والاشتراكيون، وكان يثبت هياكله ويشجع، حيثما أمكنه ذلك، المجهودات الرامية إلى التنظيم، ويطرح نفس المطالب عدة مرات، وانخرط منذ 1934 في النضال المناهض للفاشية.

- تنقيب بطيء وعسير

ترأس جوهو Jouhaux المؤتمر الثاني المنعقد يومي 11 و 12 يناير 1931 ببورصة الشغل بالدار البيضاء، التي كانت عبارة عن كوخين خشبيين للمأوى الشعبي منحتهما البلدية للإتحاد. وثمن هذا المؤتمر نجاحات الإتحاد الجهوي الفتي والفخور بعدد نقاباته الثلاث والعشرين ومنخرطيه الأربعة آلاف.

وفي سنة 1932، أصبح الإتحاد يتوفر، بفضل قرض بمبلغ 100 000 ف منحته له مدينة الدار البيضاء، على بورصة للشغل واقعة في ساحة صغيرة مظلمة بالمغروسات، قرب البحر، تدعى ساحة الأميرال فليبير Philibert. وعمل الإتحاد على إعدادها ليوفر مكاتب وقاعات للإجتماعات، وقاعة للأفراح ومكتبة. وعلى إثر ذلك، تمكنت النقابات من عقد تجمعاتها أو مؤتمراتها في هذه البورصة عوض أقبية المقاهي أو المحلات الأخرى المستعارة أو المؤجرة. وأعطيت مسؤولية البورصة والنقابات الفتية النشأة، إلى الكاتب - البواب ماسا Massa وقد اختاره الإتحاد الجهوي إلا أن البلدية هي التي تؤدي راتبه، وكان عضوا في اللجنة المؤقتة لتلك النقابات، وغالبا ما كان يصير أمين صندوقها عندما تتأسس نهائيا.

وعمل الإتحاد بطموح على تنظيم مؤتمر للإتحادات الجهوية لنقابات المغرب والجزائر وتونس (14 - 15 ماي 1932)، كما جرت العادة على ذلك بالجزائر العاصمة سنة 1930.

وقد كانت المبادرة سابقة لأوانها. فكان ألكيي Alquier الذي ترأس المؤتمر يمثل إتحادي الجزائر العاصمة ووهران. بينما اعتذر إتحاد تونس العاصمة. وكان الحاضرون قليلين. ومما يؤسف له أكثر أن الفيدرالية المغربية لمجموعات الموظفين، حوالي عشرون مجموعة وكاتبها كيطون Guilton - ماعدا المعلمين والجمركيين والراقنين - امتنعت عن الحضور. «كانت هناك العديد من المجموعات التي اتخذت الطابع النقابي حديثا وبعضها بدافع الانضباط أكثر منه عن اقتناع، تخشى ك.ع.ش. باعتبارها مركزاً فوضوياً في نظرهم، لذلك لم يتعدوا إلا قليلا على الذهاب إلى بورصة الشغل. وكان بعضهم يجهل حتى وجودها.» أما نقابة المعلمين، فكانت في المستوى المطلوب وهنئت «على المساعدة المادية والمعنوية التي قدمتها للإتحاد الجهوي في مهمته الجسيمة». وأعيد انتخاب المكتب المستقل للإتحاد الجهوي بالإجماع. إلا أن تعيين تيكسيي Texier مديراً لمدرسة، أرغمه على مغادرة الدار البيضاء، مما أدى إلى تعويضه في منصب الكاتب العام، من طرف ماتيسي Mattei، من الجمارك؛ فيما إنتخب المعلم هيفيرنو Hiver-naud كاتباً عاماً مساعداً إلى جانب بوم Beaume، من شغيلة الدولة، والأنسة سيماي Semail، من المختزلين الراقنين⁽¹²⁾.

وكانت المهمة الكبرى تتمثل في تنمية الاستقطابات في القطاعين الخاص وذي الامتياز، وتأسيس نقابات بهما، وجعلها قادرة على العمل، ولو خارج الدار البيضاء، عن طريق تشكيل إتحادات محلية.

واعتمد مسؤولو الإتحاد الجهوي بشكل خاص على النقابيين المعلمين «ليؤسسوا في كل مركز مهم اتحاداً محلياً. وسوف لن يتعذر على هذه الإتحادات الحصول على بورصات للشغل من طرف السلطات العمومية. وتعد هذه البورصات ضرورية للحياة النقابية الخاصة بالمجموعات المهنية»⁽¹³⁾.

وفيا بين 1931 و 1934، انخرطت عدة مجموعات في الإتحاد الجهوي، مثل العمال الحلاقين بالدار البيضاء والرباط، ونادلو المقاهي والمطاعم،

(12) ن.م.م. يونيو 1932.

(13) تصريح تيكسيي Texier، ن.م.م.، يونيو 1931، ص 19.

والصيادون البحريون وسائقو سيارات الأجرة والعربات المجرورة بالخليل للدار البيضاء أو مستخدمو المكتب الشريف للفوسفات لخريبكة. ولكي يكون لها وجود قانوني، وتتمكن من التفاوض مع المشغلين اتخذت هذه المجموعات تسمية «جمعية مهنية» أو «مجموعة» سلمت للسلطات نظامها الأساسي.

- النقابات والمغاربة

تبعا للمذهب الصرف، كانت النقابات، بطبيعة الحال، مفتوحة أمام كافة الشغيلة، مهما كان أصلهم ودينهم، المسلمين واليهود المغاربة، كما الأوروبيين. وفي تقريره أمام المؤتمر الثاني، حول موضوع: «هل يجب قبول المغاربة المسلمين واليهود في النقابات؟»، خلص كاتب الإتحاد الجهوي الفتى، سيزار بوم César Beaume - رغم بعض الاعتبارات التي تمزج بين الحقيقة وبين ما هو قابل للنقاش، ورغم حماسة تبعث اليوم على الضحك - إلى القول: «باسم هذه الصيغ ووراء يافطة الكونفيدريالية العامة للشغل التي تضم العمال على صعيد البشرية جمعاء، فإنه يقع على عاتق الكونفيدريالية ليس فحسب الحق بل واجب تعليم وضم عمال كل الأديان والأجناس، ولذلك فإن ولادة المغاربة على أرض هذه المملكة السعيدة ليست مبررا لمنعهم من أن يكونوا أجزاء من عائلة البروليتاريا الكبرى».

ومهما يكن من أمر، فقد ظلت الوضعية بصفة عامة على الحال الذي أشرنا إليه سنة 1929، وذلك إلى نهاية سنة 1933. إذ ظل عدد المغاربة قليلا في الجمعيات المهنية المنخرطة وغير المنخرطة في ك.ع.ش. وكان الموظفون يقبلون بانضمامهم إلى جمعياتهم حين يرغبون في ذلك، أما مجموعات القطاعين الخاص وذي الإمتياز، فلم تكن ترغب في انضمامهم إن لم نقل إنها كانت ترفضهم. إلا أنه خلال سنة 1934، تغير موقف المناضلين. إذ على إثر تصلب موقف أرباب العمل وسلطات الحماية، المترتب عن انهيار الإقتصاد والتوجيهات الحكومية، اعتبر المناضلون أن من الضروري تنمية قوة تنظيماتهم باستقطاب المغاربة. وكانت هناك أيضا انشغالات المسؤولين الإشتراكيين بالمغرب، المترتبة عن الإنتقادات الشديدة التي تلقوها من بعض رفاقهم الباريسيين وعن تخوفاتهم من

مواقف الوطنيين المغاربة الشباب؛ مما جعلهم يرغبون في البرهنة على أنهم هم المدافعون الحقيقيون عن شغيلة المغرب وشعبه.

هكذا، في مارس 1934، وعلى إثر مبادرة الفرع الاشتراكي الذي أتى بماتيبي Mattei، أسس 150 سائقا، بفاس، «جمعية ودادية للسائقين المحترفين»، وعينوا مكتبهم القانوني المكون من 7 أوربيين ويهودي واحد و4 مسلمين⁽¹⁴⁾. وفي يونيو شكلت «الجمعية المهنية لشغيلة التغذية والمقاهي والفنادق والمطاعم» مكتبا من 11 عضوا من بينهم 4 مساعدين مغاربة، يهوديان ومسلمان. وبعدها عينت مكتبا يضم 5 أعضاء، أيدت «المجموعة المهنية لسائقي الشاحنات المجرورة بالخليل»، وتضم 300 عضو، ضرورة انتخاب لجنة مراقبة «تتكون من عضوين يهوديين وعضوين من الأهالي»⁽¹⁵⁾.

وفي نفس الشهر، اجتمع ببورصة الشغل في الدار البيضاء فرع المغرب لفيدرالية شغيلة الدولة بفرنسا والمستعمرات، الذي يحركه دوكاب Decap وكوو Cowe، وكان هذا الفرع من بين المنظمات المؤسسة للاتحاد الجهوي. وحرر «ملفا مطلبيا» بعثه إلى وزير الحرب يطالب فيه بالمساواة في الأجور حسب مبدأ «أجر مساو، لعمل مساو»، بالإضافة إلى إعادة مستويات الأجور القصوى القديمة بالنسبة للجميع. ونجد في الملف المطلبي ما يلي: «إن تنظيماتنا النقابية، اعتباراً منها أن المبدأ المؤدي إلى تمييز الشغيلة حسب عرقهم أو دينهم، هو مبدأ غير عادل ولا إنساني، تطالبكم بإعطاء العمال والمستخدمين الأهالي نفس الأجر الذي يتقاضاه العمال والمستخدمون ذوو الجنسية الفرنسية عندما تكون المعارف المهنية متماثلة...»⁽¹⁶⁾.

وأخيرا، في مارس 1935، كتبت «اللجنة المؤقتة للدفاع عن مأجوري المكتب الشريف للفوسفات» في عدد 9 مارس من «المغرب الاشتراكي»، ما يلي: «هل لدينا اعتراض عليها (الإدارة)؟ لا. فالفرنسيون منقسمون ولا ينخرطون إلا

(14) «المغرب الاشتراكي»، العدد 2، 24 مارس 1934.

(15) «المغرب الاشتراكي»، العدد 16، 14 يوليو 1934.

(16) «المغرب الاشتراكي»، العدد 14، 23 يونيو 1934.

جزئيا في «الجمعية المهنية». بينما لا يأتي إليها الأجانب. وقد أغفلنا بقصد العنصر الأهلي في هذا الترتيب. . . . وقد نكون ملزمين بالقيام بعمل كثير في هذا الجانب. وستوفر المناضلون الجريئون إذ ذاك على سلاح خطير، سيمكنهم من حل مشاكلهم بشكل إيجابي. وستلقى إدارتنا العامة إنذارا صارما إذا هي واجهت، يوما ما نقابة حقيقية مكونة من كافة العمال بدون تمييز عرقي ولا قومي، لذلك يجب على مناضلي «ج.م.»⁽¹⁷⁾ أن يتشبعوا بهذه الحقيقة الأولية. . . . فالعديد منا لم ينس أن الشغيلة الأهالي امتنعوا عن العمل حين فرض عليهم الاشتغال يوم العيد. . . .

وتشهد الإشارات الملتقطة من هنا وهناك على نضالية العمال اليدويين المغاربة الحائقين على السرقة التي كانوا ضحية لها عند تأدية أجورهم: «إنه عمل مباشر وعنيف إلا أنه كان محدودا وغير منسجم، مثل أحداث القنيطرة في أوراش خط طنجة - فاس، وأحداث قصبة تادلة سنة 1933. وفي 1935، انتفض العمال المغاربة مجددا في قصبة تادلة، وهاجموا بالحجارة مراكز رؤساء الفرق⁽¹⁸⁾».

- في القطاعين الخاص وذي الإمتياز

كانت ظروف نقابات هذين القطاعين، صعبة، فلم يكن لها وجود عملي إلا في الدار البيضاء، حيث كان الاتحاد الجهوي يلعب دور الاتحاد المحلي. وسرعان ما كان المناضلون والمنخرطون المكتشفون يفقدون عملهم، وينضافون إلى عدد العاطلين، أو يُقدَّمون إلى محكمة الباشا الاستعجالية إذا كانوا مغاربة.

ولم يعد أي وجود عملي لنقابة الكتاب. وقد كُتب في عدد 14 أبريل 1934 من «المغرب الاشتراكي» مايلي: «سقط أعضاء الفرع «172 من نقابة الكتاب إلى الصفر من جديد. فمتى ستستعيدون النشاط الذي قمتم به منذ 10 سنوات؟» وكانت نقابات التغذية والبناء والتعدين ومستخدمي التجارة، هزيلة.

(17) «الجمعية المهنية»

(18) روني كَاليسو René Gallissot، «المسألة العمالية بالمغرب»، «دفاتر تونس»، الفصل الثالث من سنة

وفيما يخص المصالح ذات الإمتياز، فإننا لا نتوفر على أية معلومات حول «الودادية المغربية للشحن والإفراغ»، وهي من بين الوداديات الأولى التي تأسست، ولم تنخرط على ما يبدو في ك.ع.ش؛ ولا حول نقابة الشركة المغربية لتوزيع الماء والكهرباء، التي التحقت ربما بالإتحاد الجهوي منذ 1930، سوى أن شروط عمل وأجور مستخدميها تفاقمت كثيرا سنة 1935. ولا نتوفر إلا على بعض المعلومات الخاصة بالجمعية الودادية والتضامنية لترامات وحافلات الدار البيضاء TAC فقد تأسست سنة 1932، وجددت مكتبها ولجنتها الإدارية في 24 يناير و14 فبراير. وكان نشاطها جد متواضع، تمثل في تقديم الإعانات، والقيام بتدخلات مختلفة، وتنظيم سهرات راقصة وتوزيع الهدايا⁽¹⁹⁾.

وفي المدن الداخلية، كان عدد المجموعات المتحدة كونفديرياليا أم لا، باستثناء الموظفين، جد ضئيل إن لم نقل منعدما. لذلك لم يكن بإمكان الإتحاد الجهوي، رغم مجهوداته، أن يؤسس اتحادات محلية تبعا لقرارات مؤتمر 1934. وكان من الممكن طبعا الإكتفاء بمجموعات الموظفين؛ إلا أن هؤلاء كانت لهم مشاغلهم الخاصة، فشكّلوا لجانا جهوية، ثم تكتلات محلية فيما بعد. غير أن ماتتي Mattei، رئيس الإتحاد الجهوي، ترأس يوم الأحد 29 أبريل 1934 تأسيس اتحاد محلي كونفديريالي بمكناس؛ لكن المائتي حاضر كانوا موظفين، بريديين، معلمين وشغيلة دولة. إلا أن وجود هذا الإتحاد كان عابرا، فقد كان هيفرنو Hivernau يحث «رفاق مكناس والرباط والقنيطرة... إلخ، على تأسيس إتحادات محلية». ولم يقع نفس الشيء، على ما يبدو، في فاس، حيث نظم الإتحاد المحلي للنقابات، يوم الأحد 10 يونيو، لأول مرة اجتماعا مع ماتتي. هنا، كان معظم الموظفين هم الغائبين، بينما كان السائقون وأرباب النقل الصغار هم الذين أسسوا نقابتهم، والعاملون هم الذين حضروا. وقد ترأس الاجتماع دارتيگناف Dartiguenave من شغيلة الدولة، بمساعدة بيرون Péron (سائق) وأماتو Amato من البريد. فهل كان هذا الإتحاد المحلي أول اتحاد بدأ بالنشاط؟

ومن بين الجمعيات المؤسسة أو التي استعادت نشاطها، يجدر تتبع ثلاث منها عن قرب، وهي جمعية البحارة الصيادين وجمعية المكتب الشريف للفوسفات، وجمعية السككيين.

1 - نقابة البحارة الصيادين

كانت تسميتها الرسمية هي : «الجمعية المهنية للبحارة الصيادين للدار البيضاء ولباقي مدن المغرب». تشكلت في يونيو 1934 . وضمت 350 منخرطا - (10/8) من المجموع - إسبانيين وبرتغاليين ومغاربة . وكان مهمهم الأول هو الرفع من سعر قنطار السردين الذي يدفعونه لأصحاب المصانع . وبما أن هؤلاء الآخرين عارضوا هذا المطلب ، فقد شن البحارة الصيادون إضرابا عن العمل . فاندفعت جريدة السيد ماس Mas ، La Vigie Marocaine متحدثة عن «نقابة غير شرعية من المحرضين المحترفين ، الموجود مقرهم ببورصة الشغل ، والعازمين على إثارة حرب أهلية» . وخلال اجتماع أرباب العمل والعمال انعقد يوم 23 يوليوز بمكتب رئيس المنطقة المدنية ، أورثليب Orthlieb ، وُضعت أسس اتفاقية لحل المشكل المطروح . وفي اجتماعهم ببورصة الشغل يوم 26 يوليوز قبل البحارة الصيادون الاتفاقية وقرروا استئناف العمل . هكذا ، بعد إضراب دام 15 يوما ، رُفع سعر السردين المؤدى من طرف أصحاب المعامل بنسبة 350 ٪ ، منتقلا من 10 إلى 35 فرنكا للقنطار . فكان بذلك إنتصارا عظيما⁽²⁰⁾ .

«إنها أول مرة أيضا ، يقول لنا هيفرنو Hiverneaud ، الكاتب المساعد للإتحاد الجهوي آنذاك ، رأيت فيها عددا كبيرا من المغاربة ببورصة الشغل . بعضهم ترك لدي انطبعا قويا . ثم ، في يوم ما ، هجروا البورصة للاجتماع في المدينة القديمة حيث كنت أذهب للالتقاء بهم . ذهبوا لأن الأوربيين كانوا يسرقونهم عند توزيع حصيلة الصيد . سألتني ذات مرة أحد ممثليهم ، وهو طالب يعرف جيدا النظام الأساسي لـ ك.ع.ش ، عما إذا كان الإتحاد الجهوي يقر هذه الممارسات . ومنذئذ لم يعودوا أبدا» . فما الذي يجدر الإمساك به من بين هذه الملاحظات ؟ محيي الصيادين المغاربة بكثرة إلى بورصة الشغل ؛ عزيمتهم على الدفاع عن حقوقهم ؛ دور المرشد الذي لعبه مثقف وطني وانسحابهم من البورصة بدون أن تتوقف اجتماعاتهم . أما ما تبقى ، فإن حساب الأنصبة كان معقدا إلى

(20) «المغرب الاشتراكي» ، العدد 16 ، 14 يوليوز 1934 ، ص 3 . والعدد 18 ، 11 غشت 1934 ، ص 3 .

الحد الذي لم يكن يجد فيه الصيادون المغاربة حقهم⁽²¹⁾، ومع ذلك فقد ظل تجمع البحارة الصيادين، بكتابه فيرو Ferro وماركيس Marqués، قوة منظمة.

2 - الجمعية المهنية لمستخدمي الفوسفات

تمثل الحدث الثاني، ذو النتائج الأكثر غنى فيما يخص الحركة العمالية بالمغرب، في ظهور جنين تنظيمي، خارج الدار البيضاء، في المكتب الشريف للفوسفات بخريبكة.

كانت مناجم خريبكة، ومناجم اليوسفية (Louis Gentil) الأحداث منها، وهي مراكز تستعمل اليد العاملة بكثرة (آلاف العمال والمستخدمين)، تدفع مبالغ هامة لمقاولات الطاقة الكهربائية والسكك الحديدية، وللموانيء والميزانية المغربية، فكانت تعد ومازالت إحدى الدعائم الأساسية للاقتصاد المغربي⁽²²⁾.

إعترف بـ «الجمعية المهنية للمستخدمين الفرنسيين للمكتب الشريف للفوسفات» يوم 18 شتنبر 1933. ويبدو أن حياتها كانت جيدة الانتظام عبر

(21) يمكننا في نفس السنة ملاحظة مجهودات الطلبة المغاربة بباريس أعضاء «جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا»، الرامية إلى التسرب إلى الأوساط العمالية بمنطقة باريس بهدف تنظيمها. هكذا، أنشأ «بعض المثقفين المغاربة، من ضمنهم الخلطي، الوزاني أحمد وبوهلال أحمد» جمعية تدعى «جمعية الاعمال الخيرية لفائدة العامل المغربي» (8 ماي 1935). فوصل الخبر مباشرة إلى مصلحة الشؤون الاهلية بوزارة الشرطة. لم يكن العمال المنظمون، بهذه الطريقة، مُسيّسين ولم تكن مصالح الشرطة تعرفهم. ويبدو، حسب المعلومات المعطاة حول أعضاء المكتب، أن هؤلاء العمال مُسنون نسبيا، إذ تتراوح أعمارهم بين 35 و 40 سنة، جاءوا إلى فرنسا بين 1920 و 1925، ويتوفرون على شغل وأصلهم من منطقة سوس الغربية (دائرة تيزنيت). وسرعان ما توقف نشاط هذه الجمعية، التي كان البرلماني الاشتراكي جان لونكي Jean Longuet مستشارا لها حسب أرشيفات إدارة الشرطة بباريس، ملف رقم 400.043.

(22) كانت النتائج المالية للمكتب الشريف للفوسفات، حسب مديره ا. لينهارد E. Lenhardt، كما يلي بين 1922 و 1935: برأس المال أصلي يبلغ 36 مليون، أضيف إليه قرض بمبلغ 59,5 مليون، تمكن المكتب بفضل ارباحه من تخصيص 345 مليون لبنائته الاولى من ظرف 13 سنة؛ وتوفير 714 مليون من الموارد الصافية للدولة؛ ثم بين 1925 و 1933 (أي في ظرف تسع سنوات) تمكن من أداء 212 مليون للسكك الحديدية؛ 23 مليون للطاقة الكهربائية؛ 213 للتجارة. وأدى، إضافة إلى هذا، 125 مليون كأجور منذ بداية نشاطه («النشرة الاقتصادية للمغرب»، العدد 10، أكتوبر 1935، ص 292)، أي حوالي 7٪ من المنتج الاجمالي الموزع (لم يتم التمييز بين أجور الاوربيين وأجور المغاربة)

تجمعات عامة دورية ومكتب يجتمع بشكل منتظم، وكان شغلها الشاغل يتمثل في استقرار وضمان الشغل وفي الدفاع عن الأجور. فطالبت إذن بإعداد «نظام أساسي للمستخدمين». وبعثت مندوبا إلى المؤتمر الخامس للإتحاد الجهوي المنعقد يومي 7 و8 أبريل 1934. وتبنى المؤتمر مطالب الجمعية واحتج ضد طرد خمس مستخدمات بشكل تعسفي؛ وضد أساليب المكتب الشريف للفوسفات، «المؤسسة العمومية»؛ وضد انعدام أية ضمانات لمستخدمي هذا المكتب. وقرر المؤتمر بعث وفد إلى الإقامة العامة. وبغية توسيع المشكل، كلف المؤتمر مكاتب الإتحاد الجهوي بعقد اجتماعات في الدار البيضاء والرباط قصد طرح «وضعية مستخدمي مختلف المقاولات ذات الإمتياز وحيث سيكون من المنتظر بلورة نظام أساسي يعطي كافة الضمانات لمستخدمي المقاولات المذكورة».

وكانت جريدة «المغرب الاشتراكي» منبراً للجمعية. فكان شينو Chai-gnaud يحرر بنفسه الأبواب التي تم فيها التنديد بالأساليب الديكتاتورية للإدارة: وبالنظام الذي فرض على الشغيلة الأهلين، وبالغرامات التعسفية، التي كان بعضها مُسَعَّراً وبعضها الآخر غير معترف بها تماماً، مثل غرامات الفحم المتمثلة في أخذ ثمن حصة الفحم من العمال المنجمين المغاربة بدون أن تُعطى لهم هذه الحصة؛ وتجربتهم في وقت تشغيلهم مدة يوم أو عدة أيام مع احتمال طردهم بدون أن يحصلوا على أي أجر⁽²³⁾.

وكان المكتب⁽²⁴⁾ ينشر بتلك الجريدة بياناته، ومعلومات حول حياة الجمعية، ويعرض المطالب، ويندد بتجاوزات بعض رؤساء المصالح، ويحتج ضد فواتير الماء التعسفية المقدمة للمستخدمين، الأمر الذي كان يشكل «مصدر غضب وتوتر».

(23) «في سجن لوي جانتي» (اليوسفية)، «المغرب الاشتراكي»، عدد 8 يونيو 1934.

(24) كان المكتب المنتخب يوم 10 ماي 1934 يتكون من لياندرى Léandri، ككاتب عام، وكازالونكا Casalonga. ككاتب مساعد، ورو Roux، كأمين للصندوق؛ وكورياس Gorias، كأمين مساعد؛ ودوبوا Dubois، ودوران Durand، وبيرو Beraud؛ كمساعدين.

ولتحقيق مطلب النظام الأساسي ومناهضة تخفيضات جديدة للأجور، وجه المكتب نداء إلى مستخدمي مكتب الفوسفات للإلتحاق بصفوف الجمعية المهنية. لُبي النداء في اليوسفية ولم يُلبَّ في مينائي الشحن بآسفي والدار البيضاء، ولا في مصالح الإدارة المركزية بالرباط، ولم يكن مكتب الاتحاد الجهوي يوجه نداءه إلا للمستخدمين الأوربيين. ففكر إذ ذاك في المغاربة، وهكذا عزم، في مارس 1935، كما رأينا ذلك، على دعم عمله باستقطاب المغاربة.

إضافة إلى هذا، أصبحت خريجة مركز تحريض سياسي. إذ تأسس فيها فرع اشتراكي سنة 1934، وعقدت بها في فاتح يونيو 1935 الفيدرالية الاشتراكية مؤتمرا إستثنائيا لتبيان الأهمية التي توليها لهذا المركز العمالي. وكان الفرع المحلي «لصليب النار والمتطوعين الوطنيين» بمثابة «مجموعة تعاضدية». وقد اتهمت الجمعية المهنية الإدارة العامة لمكتب الفوسفات بأنها هي التي كانت وراء تأسيس هذه «النقابة الصفراء» الموجهة ضدها⁽²⁵⁾.

كانت هذه المطالب والانتقادات تتجاوز الحد الذي يمكن أن تقبله مديرية مكتب الفوسفات. لذا طُرد كازالونكا Casalonga، الكاتب المساعد، وكان اشتراكياً، لتهدة العناصر المنفعلة. فقام كورياس Gorrias، كاتب الفرع الفني، بالدفاع عنه بحرارة. وفعل نفس الشيء عندما طرد هرمان Herrmann، الممرض بمكتب الفوسفات، الذي توفي على إثر الجروح التي أصابته في الحرب، بعد ثلاثة أشهر من طرده وثلاثة أيام على إرغامه من طرف السلطات المنجمية على مغادرة الفيلا التي كان يسكن بها. فاتهم كورياس، على صفحات «المغرب الاشتراكي»، مكتب الفوسفات بأنه عجل وفاة هرمان واعتبره مسؤولاً معنوياً عن وفاته⁽²⁶⁾.

وبعد مرور خمسة أيام على صدور مقاله، أنهت الإدارة إلى علمه يوم 27 يونيو بأنه مطرود من العمل. ورغم الإحتجاجات والوفود المبعوثة، لم تراجع

(25) «خطر جديد يهدد مكتب الفوسفات بخريجة؛ التجمع التعاضدي «صليب النار»، «المغرب الاشتراكي»، عدد 15 يونيو 1935.

(26) «المغرب الاشتراكي»، عددا 22 يونيو 1935 و 20 يوليوز 1935.

الإدارة. وعبر المدير العام للمكتب الشريف للفوسفات عن استعداده لإيجاد عمل آخر لـتـوريـاس، إلا أنه أعلن عن رفضه إرجاعه لوظيفته «ولو أمره بذلك المقيم العام». وكان جواب تـوريـاس أن المستهدف من ورائه هو «المناضل، الاشتراكي والنقابي»⁽²⁷⁾.

3 - حياة ومهنة ودادية السككيين

منذ تفكك فيديراليتهم، في مارس 1930، لم يكن لسككيي المغرب أي تنظيم نقابي. ولم يكن بإمكان الإتحاد الجهوي الفتى أن يقبل بهذا الغياب. «يجب القيام، يقول تيكسي Texier (نشرة «الشعب» Peuple، عدد 14 يناير 1931)، بدعاية نشطة في مراكز السككيين، حيث يطالب العديد من الرفاق بإعادة تأسيس الفروع النقابية وكذا اتحاد نقابات سككيي المغرب».

وباءت بالفشل عدة محاولات لإعادة تأسيس هذه التنظيمات، وسنة 1934 أنشئت بتازة نقابة منضوية في ك.ع.ش. وبدأت نشاطها، «الا أن ضعف دعم المراكز الأخرى لها، سرعان ما أدى بها، هي أيضا، الى الإختفاء»⁽²⁸⁾.

ذلك أن ضغوطات ومناورات مديرية السكك الحديدية بالمغرب كانت قوية وذكية، فأخذت مجموعة ودادية السككيين الفرنسيين بالمغرب مكان الفيدرالية المختفية. وكان يرأسها كازانوفاً Casanova، الرئيس السابق لودادية الخط السككي طنجة - فاس، الذي عارض بعناد تأسيس فيديرالية السككيين سنة 1929، والذي هاجمه شامبيون بشدة، بهذا الصدد، في مقالات «منبر السككي المغربي» Tribune du cheminot marocain. وكانت نشرة فصلية فاخرة، صدرت ابتداء من الفصل الثاني لسنة 1934، تحمل عنوان «السككي المغربي» Le cheminot marocain، تقوم بتغطية التجمعات العامة للمجموعة، ونشاط الفروع، ومساعي المكتب لدى المديرية. وكانت المطالب المقدمة هي

(27) «المغرب الاشتراكي»، عدد 10 غشت 1935.

(28) كلمة قاضي الشغل، «مستقبل السكة»، العدد 9، أبريل 1937.

نفسها دائما، أي ثماني ساعات للعمل اليومي وتحسين نظام التقاعد، التي لم تتم تلبيةها، إلا أن الحالات الفردية درست بعناية فائقة و «ذهب الأمر بالمدير إلى الاعتراف بالحيد الصارم للودادية في المجال السياسي». ⁽²⁹⁾ وكانت هناك أيضا مطالب تتعلق بمشاكل تخفيض الأجور (الفصل الثاني من سنة 1934) وحذف خط 60, 0 وطرده المستخدمين.

وطالبت المجموعة بالانخراط في تكتل المصالح العمومية، إلا أن هذا الأخير رفض ذلك. ودعا مع ذلك منخرطيه إلى الحضور في تجمع الملعب الأولمبي بالرباط المنعقد يوم 17 مارس 1935 ⁽³⁰⁾. وتعلن نشرة الفصل الرابع في مقال بعنوان «في منعطف الطريق» عن حدوث انشقاق في صفوف المجموعة قائلة: «غادرنا حوالي 100 عضو».

ذلك أن التدخلات، في صفوف الفروع، لم تتوقف قط قصد دفع الأعضاء إلى الانخراط في إحدى المركزيتين النقابيتين، الكونفيدريالية العامة للشغل أو الكونفيدريالية العامة الموحدة للشغل، وفي التجمع العام المنعقد بالرباط بتاريخ 2 مارس 1933، اعتبر نيكولا بوسير Nicolas Bousser «أن عمل اللجنة ليس قويا بما يكفي في شكله، وإن كان ليس هناك أي مأخذ على مبادئه». وانتقد الانعزال الذي انحصرت فيه المجموعة. وفي اعتباره، «لن تحصل المطالب، مهما كانت عادلة، على أية استجابة ما لم تكن مدعومة من طرف منظمة قوية، وإن كانت هذه المنظمة، منظمة سياسية». ولذلك طالب بانخراط المجموعة في الكونفيدريالية العامة للشغل. كما طالبت، في بداية 1935، رسالة موقعة من طرف ثلاثة سكيين، هم برينو Bruneau، كباروس Caparros، وفرانسوا François، بالانضمام إلى الكونفيدريالية العامة للشغل أو إلى الكونفيدريالية العامة الموحدة للشغل. وأجلت المسألة نظرا لغياب أصحاب الطلب. ⁽³¹⁾

(29) تقرير صدر في «السكي المغربي»، العدد 3، 1933

(30) انظر أعلاه، الصفحة (119 بالفرنسية مقابلها بالعربية): ؟

(31) تقرير عن التجمع العام المنعقد يوم 4 فبراير 1935 في «السكي المغربي»، الفصل الأول من سنة

وابتداء من أبريل، سارت قوى المجموعة نحو التدهور ففقدت حوالي نصف منخرطيها سنة 1936. وفي 1937، لم يبق الى جانب أعضاء اللجنة إلا عدد قليل من المنخرطين. ولم تحصل على أي اشتراك، ولم يترشح أحد لتجديد اللجنة. وعند نهاية السنة، استقال رئيس المجموعة، وتبعه في ذلك كافة أعضاء فرع الدار البيضاء. وكانت نشرة عيد الميلاد في 1937 آخر عدد من «السككي المغربي». بهذا، كان اتحاد الشبكات السككية هو الذي حظي بالغلبة.

4 - تأسيس اتحاد الشبكات (السككية)

في 5 أبريل 1935، كشف مستخدموا خط 0,60 مع شابان Chaban، لقادة الودادية، عن عزمهم على الانضمام الى الفيدرالية الوطنية الفرنسية المنخرطة في الكونفيدريالية العامة للشغل. وسُمح لمندوبي التنظيم النقابي المؤسس حديثا بمتابعة أشغال المؤتمر السادس للاتحاد الجهوي.

وعلى إثر عقد اجتماعات بأهم المراكز، وتوزيع المناشير، نُظمت الفروع. في المؤتمر الفيدرالي المنعقد يومي 2 و 3 نونبر 1935، كانت فيدرالية سككي المغرب تضم 450 منخرطا من بينهم 285 بالدار البيضاء و 96 بالرباط و 90 بوجدة. «ثمة 450 سككيا في المجموع، يشكلون من الآن كتلة متماسكة واعية بواجباتها وبحقوقها أيضا». كانت تسميتها الرسمية هي «فيدرالية سككي المغرب» وكان مطروحا على المؤتمر أن يتبنى أنظمتها الأساسية وأن يهيء أيضا «بصورة شبه رسمية»، الأنظمة الأساسية لاتحاد نقابات شبكات المغرب المنخرطة في الفيدرالية الوطنية المتحدة كونفيدرياليا. كانت هذه فرصة أمام المؤتمر للمطالبة بالاعتراف الرسمي بالنقابات. «ليفعل المغرب كما فعلت تونس» التي طبق فيها مرسوم الباي بتاريخ 16 نونبر 1936 مقتضيات القوانين الفرنسية الصادرة بتاريخ 21 مارس 1884 و 12 مارس 1920. . . . فليس ثمة أي سبب معقول إذن، صاح شابان Chaban، الذي كان يترأس المؤتمر، لئلا تمنح حكومة الحماية في المغرب نفس الإمتيازات للمواطنين الفرنسيين». ويكتسي هذا التحديد أهمية معينة، لأن الاتحاد الجهوي كان يطالب الى هذا الحين بالحق النقابي للجميع. ومن المحتمل أن ذلك كان بدافع تكتيكي. وأنهى المؤتمر أشغاله بملتصم تهنئة بُعث الى الكونفيدريالية العامة للشغل و الكونفيدريالية العامة للحدوية للشغل

«بمناسبة تحقيقهما الوحدة النقابية بفرنسا، هذه المسألة ليست مطروحة في المغرب لأنه لا توجد به لا نقابات الوحدوية ولا الكونفدرالية العامة الوحدوية للشغل»⁽³²⁾

● الدور المتنامي للاتحاد الجهوي

هكذا، أدى الدفاع عن الأجور وعن الشغل بالموظفين الى القيام بأعمال احتجاجية مباشرة وإلى تقوية هياكلهم.

وقرر شغيلة القطاع الخاص من أمثال سائقي سيارات الاجرة، وسائقي الشاحنات المجرورة بالخيول، والبحارة الصيادين؛ وشغيلة آخرين من المصالح ذات الامتياز، ومستخدمي الفوسفات والسككيين، قرروا جميعا ضم «جمعياتهم» الى الكونفدرالية العامة للشغل. وأدخلوا بذلك الى الاتحاد الجهوي، عنصر العامل/المستخدم الأكثر انسجاما وعزما، والأقل هشاشة من بعض النقابات التي انضمت الى الاتحاد حوالي سنة 1930، مثل نقابات الكتاب والبناء والتعدين والمختزلين الراقنين أو العمال الحلاقين. وقد انعكس هذا التوسع على تشكيلة الهيئات القيادية وعلى انشغالات الاتحاد الجهوي. فأعاد المؤتمر الرابع المنعقد في 1933 المكتب المنتخب في السنة السابقة والمكون من ماتيني Mattei، هيفيرنو Hivernaud بوم Beaume والأنسة سهاي semail. وتعزز المكتب المنتخب سنة 1934 فاذا كان كو Cowe قد عوض بوم Beaume باسم شغيلة الدولة، فان ماسا Massa (مساعد) وكومبيت Combettes (من البريد) قد جاءا لتقوية هذا المكتب. ومن ضمن المهام التي كانت مطروحة عليه، العمل على إنشاء اتحادات محلية في أهم المراكز، لاسيما بوجدة والرباط. وجاء المؤتمر السادس (18 و 19 ماي 1935) بتعديلات أكثر عمقا، إذ أصبح هيفيرنو كاتباً عاماً، وسيحتفظ بهذا المنصب الى حين التعبئة العسكرية في غشت 1939؛ وأصبح ماتيني Mattei وكو Cowe كاتبين مساعدين؛ فيما تم تعويض الأنسة سهاي semail وكومبيت Com-

(32) نجد رواية هذا الحدث في نشرة صدرت في نونبر 1935 تحت عنوان «المغرب، فيديرالية سككيي المغرب، المؤتمر الفيدرالي المنعقد في 2 و 3 نونبر 1935».

bettes وماسا Massa من طرف كاليانا Galiana من فيديرالية البريد وكوليم Goule- me من السككيين . وقرر تشكيل لجنة إدارية تضم المكتب وسبعة أعضاء منتخبين يمثلون القوى الجديدة للاتحاد الجهوي ، ستتكلف بتسيير المنظمة . كان الأعضاء المنتخبون سنة 1935 هم : بوسير Bousser (خط طنجة - فاس) ، لياندري Léandri (الفوسفاط) باسكوي Pascouet (سككي) كولاس وماسا Massa (عن المساعدين) ، بلانكو Blanco (عن أصحاب سيارات الأجرة) وفرانسييسكو Fran- cesco (عن البحارة الصيادين) .

ومنذ اعتراف سلطات الإقامة عمليا بمجموعات الموظفين وبالاتحاد الجهوي ، أصبح مطلب الحق النقابي يُطرح بحدّة أقل من التي كان يطرح بها منذ 1928 . إلّا أنه طُرح من جديد سنة 1935 بقوة . وأثّرت السابقة التونسية بالحاح . لماذا لا يعطى الحق النقابي للمغرب في حين مُنح لتونس سن 1932⁽³³⁾ ؟

غير أن البطالة وانهيار الأجور كانا أكثر المشكلات استعصاء على الحل . فطالب الإتحاد بمنح اسعافات استثنائية للعاطلين . وفتح أوراش من طرف السلطات ؛ وتحقيق له ذلك . وأنشأ لجنة الاسعاف ؛ ثم لجنة البطالة التي كُلفت بجمع الأموال ومواد التغذية وبتنظيم جمع التبرعات وتقديم بعض الإسعافات لأكثر الناس احتياجا . فجمع المعلمون وحدهم قرابة 17 000 ف . سنة 1932 . وتمت المطالبة بإنجاز الأشغال الكبرى وبناء مساكن للشغيلة الأهلين .

(33) تساءل بعض الباحثين عن الاسباب التي أدت بالحكومة الفرنسية الى منح الحق النقابي للشغيلة الفرنسيين والتونسيين في الحماية التونسية ، رغم معارضة مصالح الإقامة ووزارة الخارجية . هذه الاسباب نجدها جزئيا في مقال لليون جوهو Léon Jouhaux ، يحمل عنوان : «يجب أخيرا منح الحق النقابي لشغيلة تونس» والصادر في «الشعب» ، عدد 19 مارس 1931 . وهي : قدم المطلب ، معاهدة فرساي Versailles التي تلزم الحكومة الموقعة عليها بتطبيق وضمان الحريات النقابية في البلاد الخاضعة للحماية وللإستعمار وللاتداب ؛ المطالبة المتجددة عدة مرات من طرف التنظيمات المتحدة فيديراليا لباريس وافريقيا الشمالية بمنح هذا الحق لتونس والمغرب . وأخيرا ، كيف يمكن تبرير ، أن تونس قبيل الاحتفال بالذكرى الخمسينية للحماية ، في أبريل 1931 ، أي بعد نصف قرن من الاستعمار ، لم يصل شغلها الى مستوى كاف من التطور للتمتع بالحريات النقابية ؟ هذه النداءات ، كانت ستظل لا ريب بدون جدوى ، لولا انتصار تكتل اليسار في الانتخابات سنة 1932 ، ولولا حلول إدوارد هيريو Edouard Herriot ، المؤيد سلفا لهذا الانفتاح سنة 1924 ، في منصبي رئيس المجلس الحكومي ، ووزير الخارجية ، هذه عناصر للاجابة ، وتقضي المسألة مزيدا من التفتيش والتعميق .

ولمحاربة البطالة دائماً، كانت المراقبة الصارمة للظهير المحدد للهجرة وللظهير المحدد للعطلة الأسبوعية، من بين الإجراءات المطلوبة باستمرار. وهذه الاجراءات، انتزعها مناضلو الاتحاد الجهوي بفضل مساعيهم العديدة، إلا أن أرباب العمل كانوا يراوغونها بكل سهولة. وكانت عمليات المراقبة المتجددة وحدها هي القادرة على فرض تطبيق تلك الاجراءات، لكن وجود مفتشين اثنين فقط لم يكن كافياً لهذه المهمة. فكان من الضروري تدعيم هيئة مفتشي الشغل وكذا توسيع محاكم الشغل المقتصرة إلى هذا الحين على الدار البيضاء.

وما كان يردده بإلحاح المناضلون ومؤتمرات الاتحاد الجهوي، هو تطبيق قانون ثماني ساعات للعمل، أي تحديد يوم العمل، الذي يتراوح بين تسع وثلاث عشرة ساعة بالنسبة للراشدين، وقرار الأجر الأدنى الحيوي. وقد نظمت اجتماعات ومناقشات عمومية لتبرير هذا المطلب وتبيان مساهمته الكبيرة في القضاء على البطالة والرفع من موارد الشغيلة وانهاش الاقتصاد. ونُدد بشدة خلال هذه الاجتماعات بالمعارضة المتصلبة لأرباب الغرف التجارية والصناعية والفلاحية. وتم التذكير بأن التشريع الإجتماعي الجاري به العمل في الدول الصناعية يجب أن يطبق وفقاً لنصوص معاهدة فرساي Versailles التي وقع عليها المغرب، ووفقاً لنصوص اتفاقية واشنطن.

هكذا، كانت تتردد كل سنة في مؤتمرات الاتحاد الجهوي نفس المطالب: الاعتراف بالحقوق النقابي، مكافحة البطالة، منح الاسعافات، مراقبة الهجرة، تطبيق قانون ثماني ساعات للعمل، الأجر الأدنى، تثبيت طرق تأدية الاجور، منح بطاقة الشغل وحذف نظام الغرامات.

وكانت هذه المطالب تقدم عبر كتابات أو عبر وفود تُبعث إلى مختلف السلطات: المراقب رئيس المنطقة المدنية، الكاتب العام للحماية، المقيم العام، وبفضل تدخلات مندوبي الهيئة الثالثة في مجلس الحكومة، كانت تصل هذه المطالب إلى الرأي العام عن طريق التقارير التي تقدمها الصحافة، وإن كانت مبتورة. وعلى إثر مسألة إجتماعية، وقعت قطيعة بين المندوبين الاشتراكيين والمقيم العام بونسو Ponsot. فقد انسحبوا بطريقة مثيرة من مجلس الحكومة، خلال جلسة 27 يونيو 1934، ثم بعثوا إلى المقيم رسالة احتجاجية «يشيرون فيها الى

قصور الحكومة التي قدمت وعدا قاطعا منذ 1927 وبالاخصصوص سنة 1932 ، بتطبيق قانون ثماني ساعات وقانون الأجر الأدنى المترتب عنه، في المغرب . . . ويعتبرون أن الدراسة دامت بما فيه الكفاية ويحتجون بقوة على التأجيل المنهجي لهذا الإصلاح الاجتماعي الذي من شأنه أن يقلص البطالة . وفي الخلاصة، «يرفضون التعاون مؤقتا مع الحكومة، ويحجبون عنها السلطة المعنوية التي يستمدونها من ناخبهم» .

وبعد أربعة أشهر، أعلن المقيم العام في جوابه المؤرخ بـ 27 نونبر 1934 ، عن «مشاورات جديدة» خاصة بقانون الثماني ساعات وعن بحث المجلس الأعلى للشغل لأربعة مشاريع ظهائر «لضمان أجور الشغيلة» .

وقد ساهم الانحسار الاقتصادي، وركود الأعمال، والبطالة وكذا تعاطف المقيم مع مطالب الوطنيين في تأجيج الغضب⁽³⁴⁾ . فقرر مندوبو الغرف التجارية والصناعية لدى مجلس الحكومة مقاطعة جلسات هذا الأخير يوم 2 دجنبر 1935 . والتحق بهم مندوبو الهيئتين الآخرين الذين، وإن كانت ذوافعهم مختلفة، فإنهم كانوا جميعا متفقين على المطالبة بـ «منحهم حق التصويت في مداورات المجلس الحكومي الخاصة بالميزانية» . وبعد تأسيسها كشفت «لجنة التنسيق»، بقيادة شابون Chapon من الغرفة التجارية للدار البيضاء، عن رفضها للحضور في جلسات مجلس الحكومة والتعاون معه، طالما لم يقبل طلبها . أما اللجنة المركزية لرجال الصناعة، فانها لم تتفق مع هذا المطلب، وكانت تفضل تأسيس مجلس اقتصادي يتعين عليه رسم الخطوط العريضة لعمل الحماية الإقتصادي⁽³⁵⁾ ، ورفض بونسو Ponsot الإستجابة لهذه المطالب . فعُزل وعوضه مارسيل بيروتون Marcel Peyrouton الذي كان مقيما عاما بتونس (21 مارس 1936) .

وفي اليوم الموالي، 22 مارس، نشب نزاع في القنيطرة بين حوالي 1200 عضو من «صليب النار»، الذين تذرعوا بنزهة حقلية للقيام بتظاهرات كبرى، و

(34) انظر أعلاه، ص:

(35) انظر «رواية النزاع» في أعداد فبراير ومارس لسنة 1936 من «نشرة الغرفة التجارية والصناعية لمدينة الرباط» .

300 عضو من «الجبهة الشعبية» جاءوا للاعتراض على ذلك وأدى هذا الاشتباك إلى إلحاق جروح خفيفة ببعض أعضاء الفريقين. ولم تترك الإدارة الفرصة تفلت، إذ اتخذت إجراء عقابيا في حق مسؤولين في الجبهة الشعبية، هما الكاتب الفيديريالي للحزب الاشتراكي كاسطون دلماس Gaston Delmas، الذي نُقل فورا إلى الصويرة، والكاتب الفيديريالي المساعد جان بون Jean Pons الذي أوقف من وظيفته⁽³⁶⁾.

لم يتمكن بيروتون Peyrouton مع ذلك من ضبط الأوضاع، فانفجر من باريس مهددا: «إني أعطي أول وآخر إنذار للمحرّضين والمحرّضين، لأن مستقبل المغرب نفسه مهدد أكثر من اللازم، لكي يُسمح لسكانه بخوض صراعات حزبية. إني عازم على إحلال النظام العام، خدمة للمصلحة العليا لكل الذين يرغبون في العيش والعمل في سلام وللحفاظ لفرنسا على سمعتها الطيبة⁽³⁷⁾.

وعقد الاتحاد الجهوي مؤتمره السابع يومي 26 و 27 أبريل وأعيد انتخاب المكتب بكامله تقريبا مع استثناء واحد، ذلك أن البريدي لوفي Louvet، عوض كو Cowe من شغيلة الدولة، في منصب الكاتب العام المساعد.

«كان مؤتمرا رائعا»، حسب قول أبرار Abrard، الكاتب العام للمعلمين⁽³⁸⁾. وقد اشتكى بعض المؤتمرين بشدة من الطريقة التي اتبعتها «المغرب الاشتراكي» في تغطية الاجتماعات النقابية. ودار نقاش حول تنظيم «التجمع الشعبي» المؤسس حديثا. لكن تدورست على الخصوص المشاكل التي تهم الشغيلة. وتم التأكيد من جديد على كافة المطالب القديمة، لاسيما مطلب الحق النقابي. «اعتبارا منه... لتصلب الحكومة الشريفة» و «النتائج الوخيمة» لانعدام الامكانية لدى نقابات المغرب في «الدفاع رسميا عن مطالبها المشروعة»،

(36) توجد رواية للأحداث في «المغرب الاشتراكي»، عدد 4 أبريل وفي نشرة «افريقيا الفرنسية» لشهر أبريل 1936، ص. 244.

(37) «نداء السيد بيروتون Peyrouton للسكان المغاربة»، جريدة «المغربي - الصغير»، عدد 17 أبريل 1936.

(38) ن. م. م. العدد 61، 15 ماي 1936، ص. 30.

فإن المؤتمر «يطالب من الكونفيدريالية العامة للشغل بأن تقوم فوراً بمساعي حازمة لدى وزارة الخارجية وحكومة الحماية لكي تطبق في المغرب القوانين المنظمة للنقابات بفرنسا والجزائر وتونس»⁽³⁹⁾.

كان النداء ملحا ووجه الى الكونفيدريالية العامة للشغل بعدما استعادت وحدتها⁽⁴⁰⁾، في اسم كاتبها العام، ليون جوهو Leon Jouhaux، الذي يعرف القضية جيدا ويتبعها منذ 1930. وامتدت فترة شغور منصب المقيم العام. إذ كان بيروتون Peyrouton ينتظر بدون شك نتائج الانتخابات الفرنسية التي جرت يومي 26 أبريل و 3 ماي، وأخيرا، نزل في الدار البيضاء، وكانت كلماته الأولى متواضعة أكثر حيث قال: «إني رجل حسن النية...»⁽⁴¹⁾.

فاستقبلته بحفاوة أوساط كبار المستوطنين الذين علموا بأية شدة واجه «الدستور»، الحزب الوطني التونسي، والنقابات⁽⁴²⁾ والفرنسيين الليبراليين، أنصار الإصلاحات. في حين اصطدم بمناوءة تنظيمات الجبهة الشعبية التي طالبت بذهابه الفوري⁽⁴³⁾.

(39) نشرة «مستقبل السكة»، العدد 1، يونيو 1936 ص. 4 مقال «اعادة نظر نقابية».

(40) عُقد مؤتمر إعادة توحيد الكونفيدريالية العامة للشغل في تولوز بين 2، 5 مارس 1936. وعلى إثره، عُقدت مؤتمرات توحيدية في جميع الاتحادات الجهوية، ما عدا في اتحادي المغرب وتونس، اللذين لم تكن بهما نقابة وحدوية.

(41) «المغربي - الصغير»، عدد 19 ماي 1936.

(42) طرد من تونس، بتاريخ 1934، كل من جواكيم دوريل Joachim Durel، الكاتب العام الجهوي (الكونفيدريالية العامة للشغل) لتونس، ولوي Loubet، الكاتب العام لنقابة التعليم. راجع، ألين نورا Aline Noura، «اشتراكيو تونس أمام الازمة»، نشرة «الحركة الاجتماعية»، العدد 78، يناير-مارس 1972، ص ص 77 ومايلها.

(43) راجع العناوين البارزة في «المغرب الاشتراكي» عدد 16 ماي 1936 «لا نريد بيروتون»، وعدد 30 ماي: «لا نريد أبدا بيروتون»، إلا أن فيديريالية المغرب للحزب الراديكالي، لم تؤيد هذا المطلب، ورفضت إدانة المقيم الجديد.

7 . بيروتون وإضرابات يونيو 1936

كان المقيم العام بيروتون Peyrouton ، المدعم من طرف أرباب العمل وكبار المستوطنين والإدارة العليا، يأمل في البقاء في منصبه والحيلولة دون أي تغيير.

إلا أن إضرابات يونيو 1936 ومعارضة تنظيمات اليسار أفشلت مشاريعه وجعلت ذهابه أمرا محتوما.

● سياسة المقيم العام الجديد

تبعاً لطبعه وقناعاته عمل المقيم العام على استباق الأحداث وعلى الإستفادة من الأسابيع القليلة قبل تشكيل حكومة الجبهة الشعبية .

ولتفادي المعارضة الصريحة لأعضاء الهيئة الثالثة حول القضايا الاقتصادية والإجتماعية، قرر حصر جلسات مجلس الحكومة في مناقشة قضايا الميزانية فقط . وأنشأ اللجنة الدائمة للدفاع الاقتصادي المكلفة بإعداد «برنامج للإنقاذ» ، ملبياً بذلك أمانى اللجنة المركزية . وكانت تلك اللجنة الدائمة تضم ، إضافة إلى ممثلي الإدارة والغرف الفرنسية للتجارة والفلاحة والصناعة ومندوبي الهيئة الثالثة ، الممثلين المباشرين عن الشركات المنجمية ، والسكك الحديدية وشركات الملاحة والأبنك . وكان مندوب المقيم العام يعين أربعة أعضاء مغاربة . ولم يكن التمثيل العمالي مُقرراً . ومع ذلك، كان من صلاحيات اللجنة الدائمة دراسة القضايا المتعلقة بالحياة الاقتصادية واليد العاملة (المادة 4) .

واستقبل بيروتون Peyrouton ، يوم 3 يونيو، وفداً عن السككيين بالرباط وعبر له عن معارضته للاعتراف بالحقوق النقابي . فصرح قائلاً : «إن النقطة

العصيبة، هي قضية الأهالي. إذ سيؤدي فعلا تطبيق هذا القانون [القانون الفرنسي لسنة 1884] في المغرب إلى إبعاد (كذا) . . . العنصر الأوربي من النقابات ولا سيما من اللجن، لفائدة العنصر المغربي الأكثر عددا. ⁽¹⁾

إلا أن حجم الإضرابات بفرنسا، وتشكيل وزارة بلوم Blum يوم 5 يونيو، واتفاقيات ماتينيون Matignon يوم 7 يونيو بين ممثلي أرباب العمل وممثلي الكونفيدريالية العامة للشغل، دفع في المغرب شغيلة القطاع الخاص والمنجمين إلى التحرك للحصول ولو على جزء من الإمتيازات التي انتزعتها الطبقة العاملة الفرنسية.

فوقعت تحركات في مناجم الفوسفات وفي الدار البيضاء، حيث تحقق تمركز عمالي وتأسست هياكل نقابية، عقب التطور الصناعي الذي تحقق بها. وساهم في هذه التحركات المغاربة الذين كانوا بالأمس القريب قرويين، وقرروا أحيانا لوحدهم خوض هذه التحركات.

٢ • الإضرابات

بدأت الحركة الإضرابية يوم 11 يونيو بالدار البيضاء، في معمل «الشركة المغربية للسكر» (كوزيما Cosuma) وفي مقالة الصباغة كويرون Cueilleron . واندلعت الإضرابات في خريبكة يوم 12 يونيو وفي لوي جانتني يوم 13 . فتدخلت السلطات بسرعة: إذ في مساء يوم 13 يونيو حُسم النزاع بمركزي الفوسفات. وبمعمل السكر. ومع ذلك امتد الاضراب في الدار البيضاء واستمر إلى حدود 6 يوليوز. وفي باقي البلاد، عم الإضراب فقط مدينتي فاس، فيما بين 16 و 23 يونيو، والرباط، حيث أضرب عن العمل حوالي عشرة عمال يوم 18 يونيو.

- شركة السكر ومركزا الفوسفات (11 - 13 يونيو 1936)

كانت «الشركة المغربية للسكر» تشكل، بفضل عمالها ومستخدميها ال

(1) راجع «وفد عن الإتحاد يُستقبل من طرف المقيم العام»، نشرة «مستقبل السكة»، يونيو 1936؛ وكذا أ. عياش: «إضرابات يونيو 1936 بالمغرب»، مقال سبق أن ذكر أعلاه ص. 78 بالفرنسية.

750، معملا نموذجيا للصناعة الاستعمارية الفتية. وكان سبب النزاع هو قرار الشغيلة بتشكيل نقابة تحت غطاء جمعية مهنية، وهي الشكل التنظيمي العمالي الوحيد الذي تتحمله نوعا ما الإقامة العامة، ومعارضة ذلك من طرف الإدارة التي كانت تخشى أن يُقبل المغاربة ضمن هذه الجمعية، وطردها لِعاملين اعتبرتهما محركين لهذا العمل. وتشكل يوم 9 يونيو، المكتب المؤقت للجمعية المهنية، وتقدم يوم 10 بملف مطالبي، رفضت الإدارة مناقشته، واعترضت على حق تمثيل المندوبين لشغيلة المعمل. وفي ليلة 10 يونيو تقرر في بورصة الشغل وبحضور الكاتب العام للاتحاد الجهوي، خوض إضراب عن العمل مع احتلال المعمل. وأصبح هذا الإضراب نافذ المفعول يوم الخميس 11 يونيو على الساعة السادسة صباحا عند تغيير فرق الليل، إذ بقي الست مائة عامل مغربي وأوربي جميعهم بالمصنع. ومع علمها بأن سلطات المنطقة قررت إفراغ المصنع، طالبت لجنة الإضراب من العمال المغاربة أن يغادروا المعمل، وأشعرت السلطات بأنها لن تضمن سلامة الآلات في حال تدخل عسكري أو بوليسي.

ويوم السبت 13 يونيو، قدم المقيم العام إلى الدار البيضاء للتحكيم في الخلاف، ولم يقبل بوجود الكاتب العام للاتحاد الجهوي ضمن الوفد العمالي، فطالب هاتفيا من مكتب الرئيس بلوم Blum أن يُرخص له بطرده، فرفض طلبه. وأدى التحكيم إلى توقيع اتفاقية بين الطرفين: إدارة شركة السكر Cosuma والجمعية المهنية، و«بمصادقة المقيم العام على صحتها وتنفيذها»⁽²⁾. وتكتسي هذه الاتفاقية أهمية خاصة: إذ مقابل «احترام الجمعية المهنية للملكية» (المادة 1)، اعترفت شركة السكر «بحق الإضراب وبممثلي العمال (المادة 2)، وقبلت أداء الأجور عن أيام الإضراب وزيادة عامة في الأجور وفي نسبة الساعات الإضافية وفي التعويضات العائلية «بالنسبة للمستخدمين الأوروبيين وحدهم» (المادة 11)، كما قبلت الحق في عطلة خمسة عشر يوما مؤدى عنها بعد سنة من الحضور (المادة 7). أما المواد من 8 إلى 13 المتعلقة بالأجور فتستحق دراسة متأنية. فهناك تمييز بين أجور الأوروبيين، وتتطرق لها المواد من 8 إلى 12، وأجور العمال الأهليين (المادة 13). وحُدد الأجر الأدنى للعامل الأوربي غير المتخصص

في خمسة فرنكات للساعة، وبالنسبة للعامل المتخصص في ستة فرنكات، أي أجر يومي يتراوح بين 40 و 48 فرنكاً. وفيما يخص العمال الأهلين، حُدد الأجر اليومي الأساس في تسعة فرنكات، ويرتفع بالنسبة للمؤهلين إلى 20 فرنكاً: فالزيادة بلغت 35٪ إذن، مقابل 20٪ بالنسبة للأوربيين.

إن مادفع بدون شك المقيم العام إلى التدخل في هذه القضية هي رغبته في وضع الحد وبسرعة لإضراب مُقلق - لأنه كان يجر المغاربة مع الأوربيين - ولإضراب سهل الانتقال، لأن عمال خريجة توقفوا عن العمل يوم الجمعة 12 يونيو، إذ بعد رفض ملفهم المطلي المُقدم إلى الإدارة، بدأوا حركتهم على الساعة التاسعة والنصف مساءً بـ «احتلال المحطة الكهربائية، التي تعد نقطة استراتيجية تتحكم في المركز بأكمله، ثم المراب، والورشات والمستودع.»⁽³⁾ وفي اليوم التالي، بعدما حاصرتهم قوات الشرطة ووحدات اللفيف الأجنبي، غادروا مقر عملهم بنصيحة من ممثلي اتحاد النقابات الذين أتوا إلى عين المكان في الصباح. وفي ظهيرة يوم السبت، التحق عمال لوي جانتي بالحركة الإضرابية، التي وُضع لها حد على إثر تطمينات الإقامة العامة بقبولها مناقشة الملف المطلي الذي تضمن كنقط أساسية: الاعتراف بالجمعية المهنية وإقرار نظام أساسي للمستخدمين وقانون الثماني ساعات عمل. ولقد خاض إضرابات الفوسفات القصيرة هذه 12 - 13 يونيو المستخدمون الأوربيون والمغاربة في لوي جانتي بالإجماع⁽⁴⁾، و مجمل الشغيلة المغاربة وجزء من الأوربيين في خريجة، أي في المجموع، حوالي 4000 شغيل.

١. - الحركة الإضرابية بالدار البيضاء.

لقد توقفت إذن، مساء يوم السبت 13 يونيو، الإضرابات في أهم مقاولات الحماية. غير أن مثال شركة السكر ومركزي الفوسفات سَيقتدى به، فالحركة الإضرابية، التي بدأت في القطاع الخاص، يوم 11 يونيو، انتشرت يومي 12 و 13 وتعمت يومي الإثنين 15 والثلاثاء 16 يونيو في مقاولات الصباغة،

(3) «المغرب الإشتراكي»، عدد 23 يونيو 1936، عدد خاص حول الحركة الإضرابية.

(4) شهادة ميشال كولونا Michel Colonna.

والبناءات المعدنية وأوراش البناء (وعدها 70)، والتأثيث، والتعدين الصغير، وأوراش الإصلاح التابعة لشركات النقل. «لقد شن الجميع الإضراب، ولم تحدد الملفات المطلوبة إلا فيما بعد. وتضمنت المطالبة بتطبيق قانون الثماني ساعات ورفع الأجور وتحديد أجر أدنى، والإعتراف بالحقوق النقابي... إلخ، وكذا المطالبة بمختلف الإمتيازات الخاصة بكل مهنة (إلغاء العمل بالقطعة، والتعويض عن القفّة في قطاع البناء... إلخ»⁽⁵⁾.

وتم بشكل مباشر تكسير إضراب مصالح النظافة بالدار البيضاء حيث كان يشتغل المغاربة وحدهم. واتخذت «إجراءات خاصة»⁽⁶⁾. إذ طرد رئيس المصالح البلدية 240 كناساً وقدم 17 رئيس فرقة إلى محكمة الباشا التي أصدرت في حقهم أحكاماً بالسجن تتراوح بين ثلاثة وستة أشهر⁽⁷⁾.

وبلغت الحركة ذروتها يومي 18 و 19 يونيو، إذ وصل عدد المضربين في الدار البيضاء إلى 2000 : 2118 من بينهم 672 أوربيا و 1446 مغربيا، حسب «جُذاذة التموين» للجنة الاضراب للاتحاد الجهوي؛ و 1853 حسب معلومات نشرة «إفريقيا الفرنسية» L'Afrique française⁽⁸⁾. ويضاف إلى هؤلاء، مستخدموا الحافلات، وسائقو الطاكسيات، والعمال اليدويون المكلفون بإفراغ عربات القطار بفاس وحوالي عشرة عمال بالشركة العامة لسيارات الرباط La Générale Automobile de Rabat.

وقد احتلت الأوراش والمصانع والمكاتب والمعامل من طرف المضربين. ونظم التضامن من طرف العائلات وتجار الحي، إلا أن الاتحاد الجهوي هو الذي لعب الدور الحاسم في ذلك، بمساعدة «الاسعاف الأحمر» Secours Rouge، إذ جمعاً التبرعات المالية والغذائية وزودا بها المقاولات، ثم جددا هذه العملية مرة

(5) جواب هيفيرنو Hivernaud كاتب الاتحاد الجهوي (ك. ع. ش.) لسنة 1936، على استشارة المؤلف.

(6) «المغربي الصغير»، عدد 16 يونيو.

(7) راجع «مذكرة حول الحركة العمالية الحديثة بالمغرب» لكتلة العمل الوطني، الصادرة في «المغرب الاشتراكي»، عدد 19 شتنبر 1936.

(8) صدر في نشرة «إفريقيا الفرنسية»، عدد يوليوز 1936، مقال بتوقيع ج. ل. ل. تعرض لحركات الإضراب بإفريقيا الشمالية، وبالمغرب بصورة خاصة.

أخرى. وتم كل هذا في هدوء تام دون أن يقع أي حادث، بالرغم من قرار السلطات القاضي بارغام المغاربة على مغادرة أماكن الشغل.

- ظهائر 18 يونيو 1936.

على إثر هذا الضغط، أخرجت الإقامة من زاوية النسيان المشاريع التي نوقشت منذ مدة طويلة، وجمعت بسرعة «اللجنة الدائمة للدفاع الاقتصادي» يوم 16 يونيو، ثم أصدرت في «الجريدة الرسمية للمغرب» بتاريخ 19 يونيو 1936، ثلاثة ظهائر مؤرخة بـ 18 يونيو، تتناول مدة يوم الشغل، والأجر الأدنى، وأسلوب أداء الأجور، وكذا الغرامات والمقتصديات.

هكذا، حُدد في المغرب، بالنسبة لأي عامل مهما كان جنسه وسنه، مبدأ ثماني ساعات عمل في اليوم، كما حدده قانون 23 أبريل 1919 في فرنسا. وكان على المراسيم الوزارية المتخذة بعد استشارة اللجن الثلاثية (الإدارة، أرباب العمل، المأجورون) أن تحدد بالنسبة لكل مهنة طرُق وآجال تطبيقها؛ مع الإشارة إلى أن انخفاض ساعات الشغل لا يمكنه بأي حال من الأحوال أن يؤدي إلى تقليص للأجور، «لا يمكن للأجر الأدنى للعمال والمستخدمين من الجنسين، أن ينخفض عن أربعة فرنكات في اليوم الواحد للعمل». وقد قُنن أداء الأجور وفقا لمقتضيات قانون الشغل الفرنسي، فأصبح من الواجب أدائه بالعملة النقدية الشرعية، وخارج أيام العطلة الشرعية، ومرة في الشهر على الأقل. كما أصبح المشغلون ملزمين بإعطاء بطاقة للشغل للعمال والمستخدمين عند تشغيلهم. ومنعت الغرامات، ما عدا في حالة مخالفة الانضباط وقواعد الأمن؛ ولا يمكن أن تتعدى نسبتها القصوى ربع الأجر اليومي. ولا يمكن لمقاولة أن تتوفر على مقتصدية يتمون منها المأجورون إلا بإذن من الإدارة.

غير أن هذه الاجراءات التي تستجيب لآمال المنظمات العمالية المقدمة منذ سنين طويلة، لم تلب أي مطلب مباشر للمضربين إذ أن ظهير الثماني ساعات، لم يكن في الواقع سوى إعلان عن النوايا، ومن جهة أخرى، لم يكن الأجر الأدنى

(9) إقرأ الرواية المفصلة لوقائع هذه الجلسة في كتاب ر. كاليسو، المذكور سابقا، ص 133 -

المحدد في أربعة فرنكات يخص سوى العمال المغاربة الحفارين، إذ كان باقي العمال يتقاضون أجورا أعلى من ذلك.

- نهاية الاضراب.

لم تهدأ إذن حركة الإضراب. وتطلب الأمر مفاوضات طويلة وعسيرة - كانت الزيادة في الأجور حجر عثرة أمامها - للوصول الى اتفاقيات خاصة بين أرباب العمل والعمال. ففي فاس، عاد مستخدمو الحافلات الى عملهم يوم 23 يونيو. وفي الدار البيضاء، تم ابتداء من 25 يونيو، توقيع عدة عقود في قطاعي التعدين والسيارات: أوطوهول، فرانس - أوطو، الشركة العامة لسيارات المغرب (GAM)؛ كما وقعت بعض ورشات البناء وفي مصنع للرخام. إلا أن النزاع استمر في الورشات الكبرى للبناء الميكانيكي وفي أهم ورشات البناء وفي مصنع للشوكولاتة المحتل من طرف النساء؛ وفي مقاولتين للصباغة، أي في الشركات التي كانت أول من خاض الاضراب.

وبعد مقابلات محمومة، حصل اتفاق في قطاع البناء يوم الخميس 2 يوليوز بين الغرفة النقابية للمقاولين الفرنسيين بالمغرب ومندوبي الأوراش. ويوم السبت 4 يوليوز، وقعت اتفاقية بين أرباب العمل وعمال التعدين بحضور المقيم العام؛ ويوم الاثنين 6 يوليوز كان استئناف العمل عاما في الدار البيضاء. لا نعرف مضمون الاتفاقية المبرمة في قطاع التعدين، غير أن أهم البنود كانت تتعلق ربما بالاعتراف بمندوبي العمال وبتطبيق «قانون الثماني ساعات» وبالزيادة في الأجور. وعلى عكس ذلك، حظيت اتفاقية قطاع البناء بانتشار واسع ويعد الاطلاع عليها جد مفيد؛ إذ اعترف أرباب العمل بالشخصية العمالية واعربوا عن استعدادهم للاتصال بها: «يلتزم المقاول الموقع أسفله، حسب المادة الأولى، بالاعتراف في المجال التعاضدي بتعاون عماله للمساهمة في تحقيق الانضباط، وحفظ الصحة وتطبيق القوانين التنظيمية في الورشات»، تخفيض مدة يوم العمل الى ثماني ساعات ابتداء من فاتح نونبر (المادة 2)؛ إلغاء العمل بالقطعة (المادة 3) والساعات الإضافية ماعدا في الظروف الاستثنائية (المادة 4). وتمت زيادة في الأجور، وأدخلت مقتضيات ظهائر 18 يونيو ضمن الاتفاقية: فالتزم المقاول «بتطبيق زيادة 10٪ على جميع الأجور، علما بأنه لا يمن لأي أجر أن ينخفض عن 30 فرنكا

بالنسبة للعمال الأوروبيين، وعن 10 فرنكات بالنسبة للأهالي، وعن 4 فرنكات بالنسبة للعمال اليدويين الأهلين. وتم التذكير بأن «الأجور اليومية سوف لن تتعرض لأي تخفيض» (المادة 5)، عند تطبيق أسبوع 48 ساعة عمل. والتزم المقاول أخيرا «بتأدية الأجور في الاوراش خلال ساعات الشغل العادية» (المادة 6)، و «بعدم اتخاذه أية عقوبة في حق العمال الذين أضربوا عن العمل» (المادة 7).

X - شغيلة مغاربة في النضال.

هكذا، شجعت التغيرات في ميزان القوى الاجتماعي والسياسي بفرنسا، العمل النضالي العمالي بالمغرب، وسمحت بالحصول على ضمانات أولية - قانون الثماني ساعات، بطاقة الشغل، طرق أداء الأجور التي كانت بصورة عامة مطبقة على الأوروبيين، وغالبا ما يُتلافى تطبيقها في حق المغاربة. ورفعت الاجور على ما يبدو بـ 10 الى 30٪ - بدون أن تكون هذه الزيادة عامة. ولم تطرح قضية الحق النقابي. إذ وفقا لأطروحة الإقامة العامة، لم يتم الاعتراف إلا بالجمعيات المهنية أو بممثلي العمال بالمقاولات. وإذا كان ممثلوا الاتحاد الجهوي التابعون للكونفدرالية العامة للشغل من بين الموقعين على بعض الاتفاقيات الخاصة، فانهم أبعدوا قطعاً عن الاتفاقيات الاجمالية (شركة السكر، قطاع البناء، التعدين) من طرف غرف أرباب الأعمال والمراقب المدني رئيس منطقة الدارالبيضاء والمقيم العام، الذين كانوا يتصرفون بشكل منسجم. ومع ذلك ظلت قضية الحق النقابي مطروحة بالحاح وسيكون على باريس والرباط أن تأخذ ذلك بعين الاعتبار

وقد كانت مساهمة العمال المغاربة في الإضرابات حدثاً مدهشاً. إذ غالبا ما انخرطوا في هذه الحركة إلى جانب رفقائهم... الأوروبيين. لكنهم تحركوا لوحدهم في بعض أوراش البناء، وفي مصلحة النظافة لمدينة الدارالبيضاء وفي أرصفة التفريغ بمحطة فاس، ولقي تحركهم هذا تأويلات مختلفة. فكتبت الفيدرالية الاشتراكية للمغرب (23 يونيو 1936) في مقال بعنوان «دروس النضال الإضرابي» ما يلي: «بينت الجماهير المغربية باندفاعها القوي في النضال، أن البروليتاريا والصراع الطبقي موجودان في المغرب كما في باقي الدول». وثلاثة

أيام فيما قبل ، اغتازت الأسبوعية «البيضاوي الصغير» Le Petit Casablancaise :
«ألم تُعطوا هؤلاء الأهالي، الذين علمتموهم التمرد، سلاحا خطيرا؟ هل
بإمكانكم أن تقولوا، ضد من سيستعملونه؟» وكتبت في نفس الاتجاه نشرة
«إفريقيا الفرنسية» L'Afrique française مايلي : «لا يجب أن ننسى فعلا أن تواطؤ
المضربين الأوروبيين والأهليين اتخذ طابعا مخيفا أكثر نظرا لحدثة التهدة ولكون
عديد من الشغيلة الذين أتوا من الجنوب لم يتخلوا عن البارود إلا منذ بضعة
شهور».

لكن ، هل كان هؤلاء الشغيلة الذين تحركوا مجرد قرويين بدون أية تجربة؟
ألم يكن في الدار البيضاء وخريجة ولوي جانتي وكذا في أورايش قصبة تادلة ، عمال
عادوا من فرنسا منذ 1931 ؟ حقا ، لقد تم استيعاب العديد منهم من جديد من
طرف قبائلهم الأصلية ، مع محافظتهم على روح المجادلة والاحتجاج ، الأمر الذي
لم يفت السلطات المحلية أن تلاحظه ⁽¹⁰⁾ . وبحث بدون شك ، آخرون عن
شغل في الأورايش والمقاولات ووجدوا ولاسيما العمال «السوسيين» الذين كان
المكتب الشريف للفوسفاط يفضل تشغيلهم في الآبار المنجمية ، والذين عاد
بعضهم من مناجم لالوار La Loire ومناجم الشمال (الفرنسي) ومعهم عادات
التنظيم النقابي والنضال .

ومهما يكن من أمر ، فقد عاش المغرب الجديد ، خلال 25 يوماً أول أزمته
الإجتماعية الكبرى . وكانت أزمة قصيرة ومخيفة بالنسبة للسلطات العمومية ولكبار
المستوطنين ؛ فيما كانت على عكس ذلك أزمة مفيدة ، نظرا لأهمية النتائج
المحصلة ، وكانت بخاصة أزمة غنية بالدروس بالنسبة للشغيلة ولتنظيماتهم
المهنية .

الباب الثالث المد

يونيو 1936 - ماي 1938 X

أصبح العمل النقابي أشد تكثيفاً، بفضل انتصار الجبهة الشعبية في فرنسا، ونجاح إضرابات شهري ماي ويونيو 1936. وطالب مناضلون وعمال، أيقظهم أمل كبير، برحيل بيروتون. ولعب استبداله بالجنيرال نوغيس دوراً منشطاً.

وبعد الاعتراف بالحق النقابي للأوربيين اغتنى التنظيم النقابي وتنوع، وتمكنت حركات مطلبية قوية من هزم مقاومة أرباب العمل. وكانت المكتسبات على مستوى التشريع الاجتماعي هامة، رغم أن الفارق في هذا المجال بين المغرب، وكل من الجزائر تونس، ظل هاماً.

إلا أن الشروط المادية للعمال المغاربة لم تتحسن، والحق النقابي لم يمنح لهم.

8 . الشروط الاقتصادية والانسانية

إن مد الحركة النقابية، بعد يوليو 1936 هو نتيجة للظروف السياسية أكثر مما هو نتيجة للظروف الاقتصادية

• تحسن الوضعية الاقتصادية للاستعمار

كانت السنوات الثلاث: 37 - 38 - 1939، بطبيعة الحال، أقل سواداً بكثير، بالنسبة للاستيطان، من السنوات السابقة. فقد كانت المحاصيل حسنة. وممكنه موقع ممتلكاته في الأراضي الغنية للشمال المغربي، واتساع المناطق المروية، التي كان وحده يستفيد منها، من الإفلات من التقلبات المناخية التي أضرت بشكل قوي بالمغرب سنة 1937 - 1938. وبفضل تأسيس مكتب مختص، أمكن تثبيت أسعار الحبوب، وسمح ارتفاع أسعار القمح، والبواكير، والخمر، للمستوطنين المدنيين ببدء التسديد. وحسب الاحصاءات الرسمية، كان هناك 90.000 أهلي و9000 أوروبي يشتغلون أجراً في أراضي الاستيطان.

وكان النشاط المنجمي كذلك قد استعاد حركته؛ الفوسفات كان يباع بشكل أحسن، وكانت مناجم القصدير والحديد قد أعيد فتحها. وكانت الطلبات على المعادن الاستراتيجية من قبل الدول التي كانت فيها الحرب تتهياً، تحفز استخراج الكوبالت والمنغنيز. وكان المستخدمون يعدون بحوالي 16.000 شخص، أكثر من 1.000 منهم كانوا أوروبيين.

وضمن الصناعات التحويلية، كانت تنمو تلك التي تشتغل لتلبية حاجيات السوق الداخلية في التغذية والبناء ومعالجة الاصواف... أو في فروع أخرى مثل الزيوت والزجاج والصابون والشموع. وأثناء ذلك كان هناك قطاع موجه نحو التصدير يعرف ازدهارا كبيرا، وهو قطاع المصبرات. لقد انتقل عدد

المعامل في ظرف ثلاث سنوات، من 24 الى 56 معملا كانت تشغل حوالي 10.000 أهلي، تتكون غالبيتهم من النساء، و500 أوروبي. وضمن هذه المعامل كان هناك 37 تصبر الاسماك، 8 تصبر الخضروات و9 أخرى تصنع المربى. وأصبحت آسفي، ميناء شحن فوسفات لوي جانتي (اليوسفية فيما بعد)، في مجرى بضع سنوات، واحدا من أوائل موانئ السردين في العالم. لقد كانت تمون معامل الشمال المغربي والمعامل التي خلقت في حيها الصناعي بالاسماك. وكان تصبير الاسماك قد أصبح يحتل الرتبة الثانية أو الثالثة ضمن صادرات المغرب متقدما كثيرا عن المصبرات النباتية. وارتفعت مداخيل الموظفين بعد أن تم الالغاء التدريجي للاقتطاعات من المرتبات والتعويضات، الذي كان قد تقرر سنة 1935. لكن طرح بحدة بالنسبة اليهم، وبالنسبة لكافة الأجراء، مشكل ارتفاع الاسعار الناتج عن التخفيض المتتابع للعملة. والذي كان، على عكس ذلك، ينشط المبيعات إلى الخارج». ولقد اعتبر، كذلك، بنك دولة المغرب، في تقرير له سنة 1937 و 1938 أن «المستوطنين والصناعيين والتجار استفادوا من الظروف الاستثنائية والمواتية»

لكن الانتعاش الاقتصادي لسنوات 37، 38، 1939 كان ضيق الحدود، فاستثمارات الشركات التي كانت قد سقطت الى الصفر في 1936، عادت الى الانتعاش بصورة متواضعة بثلاثة مليارات فرنك في 1937، وأربعة في 1938، ومليارين فقط في 1939، وظلت بعيدة كثيرا عن 11 مليار التي سجلت في سنة 1930 وحدها. واستمرت حركة البناء في التراجع حتى الى ما دون مستواها في مرحلة الازمة. لقد بلغت قيمة البناءات في الدار البيضاء 2430 مليون في 1936 و 1890 في 1937، و 2158 في 1938 مقابل 11 مليار في 1931 و 5 مليارات في 1933.

لقد افتقد انتعاش ما بعد 1936 عاملي الجذب اللذين حركا النشاط الاستعماري ما بين 1926 و 1930، ودعماه أثناء الازمة، وهما: النفقات العسكرية وزرع الرساميل من أجل تنفيذ الاشغال الكبرى. فلم تكن هناك عمليا أية أوراش كبرى ولا شبكة طرق ولا سكك حديد ولا سدود ولا محطات كهربائية. وكانت الموانئ قد اكتملت تقريبا. وكانت الاموال التي توفرت عن

طريق الاقتراض أثناء السنوات الثلاث قد ارتفعت الى حوالي 13 مليار مقابل 17 مليار ما بين 1932 - 1935 . واستمرت وحدها أشغال الصيانة ، واشغال إنجاز الطرق الاستراتيجية في منطقة فاس التي تم تمويلها من طرف وزارة الحرب ، وكذا الاشغال الموجهة لمحاربة البطالة التي انطلقت بفضل مساعدة قابلة للاسترداد موافق عليها من قبل فرنسا . وهكذا فان ما كان مهددا هو تشغيل حوالي 20 الى 30 ألف مغربي .

إن هذا الانكماش هو ما يبينه فحص الميزان التجاري وحساب العمليات : فقد وصل العجز التجاري الى أدنى مستوى عرفه المغرب منذ 1919 بسبب انخفاض اللواردات ونمو لكل الصادرات . لكن ميزان الأداءات واصل الانحدار لأن دخول الرساميل الاجنبية كان يتضاءل ، وكان ينبغي تسديد فوائد دين عمومي ثقيل كان يتلع حوالي ثلث ميزانية الدولة : 318 مليون من 1068 مليون من الفرنكات الجارية في 1938 .

● بؤس المغاربة الكبير

إذا كانت غالبية مكونات الجالية الاوربية : مقاولون صغار ، حرفيون ، تجار ، مستخدمون وموظفون تتمتع بنوع من اليسر - ورب العمل الكبير لم يعان أبدا من التقلبات الاقتصادية - فان وضعية الشعب المغربي في مجموعه أصبحت أكثر درامية .

فقد دمر بفعل انهيار الاسعار أثناء فترة الازمة ، وهوريفي في 90٪ منه ، لكنه في هذه الفترة التي استقامت فيها الاسعار ، أصيب في معاشه نفسه بسبب نقص المحاصيل وارتفاع أسعار المواد التي يتغذى منها . لقد كانت سنة 1935 صعبة ، وفي 1936 عم الجفاف في الشمال المغربي . وفي 1937 لم يحصل الفلاحون حتى على ما زرعه من بذور في المغرب الشرقي وفي كل مناطق جنوب مراكش : الحوز ، سوس ، درعة ، تافيلالت . وكانت سنة 1938 سيئة . وبسبب الجفاف هلكت الماشية . وظهر التيفوس . وإذا كانت الحالات التي تم احصاؤها - 1844 حالة في 1937 و 7437 في 1938 - بعيدة عن أن تعطي صورة عن وباء ، فانها كانت تبين توسعه .

وكانت الحملات في المدن، وعروض الغلي العنيفة، والتلقيحات الاجبارية باستخدام لقاح بلان - وهو اسم الدكتور، مدير معهد باستور بالرباط، اكتشف سنة 1937، لقاحا ضد التيفوس، تسبب، في بعض حالات عدم التحمل، في حوادث قاتلة، و كان الأوروبيون في اعفاء منه - قد أثارت استياء قويا في الأوساط المغربية.

وكان لتفكير الأرياف عواقب متعددة. فقد قوى صعوبات صغار تجار وحرفيي المدن الذين فقدوا زبائنهم التقليديين وتحول استيائهم لصالح التظاهرات الوطنية.

وانتقلت مجموعات المعوزين نحو الشمال الذي استثناه الجفاف والذي توجد فيه المدن وغالبية أراضي الاستيطان التي تتيح امكانيات الشغل. وكانت هذه المجموعات الحاملة للوباء، التي تشحذ أو تسرق لتعيش، تعلم بالجثث الطرق التي كانت تسلكها. وتضخمت الاحياء المحيطة بالمدن واتسعت رغم جهود السلطات في محاصرة هذا المد. وكان الكل يتفاقم في الخريف: استنفاد احتياطات الشعير وموت المواشي. وقد طبعت سنوات المجاعة هذه، مع سنوات 1945، الذكريات. وإليها يحيل عدد كبير من سكان مدن الصفيح عندما يسألون عن الفترة التي غادروا فيها الريف في اتجاه المدينة. وقد بينت هذا العوز الدراسات والتحقيقات التي واصلت نشرها المجلة الاقتصادية للمغرب، شبة الرسمية.

لقد قاد ر. بارون (R. Baron) والدكتور ج. ماثيو (J. Mathieu) تحقيقا في الرباط في شهري أبريل وماي من سنة 1937، ونشرا سبع موازنات تهمنا منها على الخصوص أربع لأنها موازنات شغيلة: عامل يدوي، مستخدم ادارة، عامل غير ماهر، عامل زراعي. العامل اليدوي في الادارة، يتمتع ببعض الامتياز فعمله مضمون تقريبا ويتقاضى 50, 15 فرنكا في اليوم. وهو متزوج بدون أطفال. الثلاثة الآخرون يتراوح دخلهم الاسبوعي بين 40 و 50 فرنكا. وهذه الميزانيات غير مرتبة، حيث تلتهم النفقات الغذائية 66 إلى 91٪ من المداخيل. وبالإضافة إلى ذلك فالتغذية غير كافية، وسيئة التوازن، قائمة أساسا على استهلاك الحبوب من شعير وقمح وذرة، مصحوبة بقليل من الخضر، والزيت

والشاي والسكر. وبالنسبة لأولئك الذين يتقاضون أقل من أربعة فرنكات، ليست هناك موازنة ممكنة، ووجباتهم الغذائية غير انسانية بالمرّة.

خلاصات التحقيق قاسية. باستثناء أقلية من الموظفين والعمال المختصين، يكتب صاحب التحقيق، فان الوضعية المادية للعمال الاهلين، التي لم تكن تشتت في سنة 1936، أصبحت صراحة سيئة بسبب الارتفاع المستمر في أسعار المعيشة ويخشى ان يؤدي تخفيض العملة الجديد لسنة 1937 الى مفاقمة الوضع. لقد انتقلت الآن التقليلات التي مست في البداية اللحم والسكن واللباس والنفقات ذات الطابع الاجتماعي، الى المواد ذات الضرورة الاولى...».

وبعد أن حسبنا أن «الأجر الأدنى اليومي الضروري ينبغي أن يكون 25, 7 ف» صرح بارون وماثيو «لكن تحديد أجر أدنى لا يكفي. وإذا أريد تجنب تحول هذا الأجر الأدنى إلى أجر عادي، فانه من اللازم أن تقوم لجن مكلفة باعداد سجلات إقليمية بمراجعة الأجور كل ثلاثة أشهر على ضوء ارتفاع كلفة المعيشة. ونضيف أن سن القوانين حسن، ولكن العمل على احترام القوانين أحسن وأن العاملين في تفتيش الشغل في حاجة كبيرة الى التدعيم».

وفي يناير 1938، ينشر باحيني في المجلة الاقتصادية دراسة كان قد أنجزها، ويتعلق الأمر بموازنات حضرية في فاس. الموازنتان الاوليان لموظفين، ربي أسرة من ستة أفراد. الأول موظف متوسط ذو مرتب سنوي يبلغ 26.000 فرنك يغطي موازنته. الثاني موظف صغير يضاف إلى مرتبه السنوي البالغ 11.600 فرنك 3600 فرنك التي يدرها أحد الابناء. وسواء لدى الأول أو الثاني فان نفقات المظهر والسكن هامة، تمثل 50٪ تقريبا لدى الثاني، واكثر من الثلث لدى الأول.

وعلى خلاف ذلك، فان موازنات العمال مقلقة. إذ يتقاضى عامل حداد، شبه مختص، أجر 10 فرنكات يوميا، أي 3000 فرنك سنويا. ويتقاضى عامل يدوي في أحد الأوراش 6 فرنكات يوميا، أي 1800 فرنك سنويا. والإثنان ربا أسرة من ثلاثة أفراد. والاثنان يسكنان غرفة يبلغ كراؤها الشهري 40 فرنكا بالنسبة للحداد و 25 فرنكا بالنسبة للعامل اليدوي، ويستخدمان الفحم

والبترول والصابون، وأحيانا الحافلة، ويشتريان، عندما يستطيعان، الالبسة والاحذية المستعملة. والإثنان معا في حالة عجز. وها هي القيمة الغذائية، بالكالوريات، للوجبة اليومية لكل واحد من أفراد العائلة. بالنسبة للأول 1600 كالوري، وبالنسبة للثاني 1460 كالوري. إن الحياة الحضرية تفرض تقليص النفقات الغذائية. وبذلك يصل الأمر قمة البؤس الفيزيولوجي.

وفي السنة اللاحقة، في يناير 1939، كانت موازنات قروية من إقليم فاس هي التي عولجت في المجلة الاقتصادية. يحصل عامل زراعي على أجر يومي يبلغ 6 فرنكات عوض 3 أو 4 فرنكات الجاري بها العمل، وذلك بسبب أقدميته. لديه زوجة وثلاثة أطفال. ولا يدفع ثمن الكراء. تلتهم التغذية 90٪ تقريبا من مداخيله. وتقدم الوجبة اليومية، المكونة دائما من الحبوب والمصحوبة بالسكر والشاي والزيت، الى كل فرد من أفراد العائلة 1570 كالوري.

وهناك حدث درامي آخر يتمثل في قيام الحكومة العامة في غشت 1937، بشكل مؤقت، بمنع توجه العمال الموسمين الى الجزائر، وذلك بسبب العدد الكثيف للمغاربة المدفوعين بالمجاعة، الذين تدفقوا من الاقاليم الجافة نحو وهران. ولقد أدخلت بعض التلطيفات على هذا المنع سنة 1938 وسمح لـ 20.000 موسمي بالدخول، لكن عدة آلاف لم يتمكنوا من السفر، ولم يجدوا بديلا للمداخيل المساعدة التي حجبها عنهم الجزائر، غير ائثال سوق العمل.

لقد كانت اليد العاملة وفيرة الى حد أن التشريع الجديد المتعلق بالعطل الاسبوعية، وبالأجر الأدنى، ومدة العمل واجراءات دفع الأجور. . بقي في غالبية المقاولات حبرا على ورق. ولم تتخذ مصلحة الشغل، المستنفرة من قبل اتحاد النقابات ومفتشي الشغل الا اجراءات خجولة لتحسين القوانين الموجودة أو لاحترامها فقط. فقد اصطدمت بالتعطلات أو بالرفض القاطع لغرف التجارة واللجنة المركزية للصناعيين.

لم يكن العمال المغاربة في المدن كما في الأوراش والمراكز المنجمية يستطيعون الاحتجاج رغم سلب جزء من أجرهم من قبل العرفاء الذين كانوا يشرفون على التشغيل ومن قبل الدعائر التي كان ما يزال يقرها ظهير 18 يونيو 1936 في عدة

حالات ، ورغم اخضاعهم لأيام عمل طويلة ، وتسريحهم بدون تبرير، والتخلص منهم غالبا دون تعويض بعد حادثة شغل . . . وذلك مخافة الطرد أو السجن .

ومع ذلك فقد كان بعض منهم قد اقتنعوا من خلال اضرابات يونيو 1936 ، أن المطالب يمكن انتزاعها من خلال حركة منسقة . يقودونها وحدهم أو باتفاق مع رفقائهم الاوربيين في العمل . وكانوا جميعا يعرفون أنهم لن يجدوا المساندة الفعالة الا في النقابات ولدى المناضلين الذين لا يمكن أن يكونوا ، بسبب الالزامات التشريعية ، إلا فرنسيين .

9 . التوترات السياسية والاجتماعية

لم تخف الضغوطات النقابية . وكان المقيم العام «بيروتون» Peyrouton ورجال الأعمال ، الذين اضطروا للتنازل نظرا لحجم الحركة ولطابعها المباحث الذي فاجأهم ، عازمين على وضع حد لمداها . وقد فاجأ كلاً من أنصار الجبهة الشعبية في فرنسا والمغرب ، وكذا الوطنيين المغاربة ، استمرار هذا المتشبت بسياسة صارمة تجاه كل ما من شأنه تهديد الإمتيازات الإستعمارية مستقراً في من منصبه بعد وصول حكومة ذات قيادة اشتراكية إلى السلطة .

● ذهاب «بيروتون» .

غير أن الأمور لم تكن بسيطة . إذ لم يكن ليون بلوم Léon Blum يعرف جيداً المشاكل الإستعمارية وكان يخشاها . بينما كان بيروتون Peyrouton ، صهر مالفي Malvy يحظى بدعم قوي في داخل الحزب الراديكالي ، وهو مكون نافذ ضمن مكونات الإئتلاف الحكومي . ونُظمت في المحمية ، في يونيو هذا الشهر الساخن بالإضرابات ، مظاهرات مدهشة ، تطالب ببقاء المقيم العام : عريضة الغرفة التجارية لمدينة الدار البيضاء جمعت في يوم واحد 10 . 000 توقيع ، وهو أمر لم يمر بدون بعض المشاجرات ⁽¹⁾ وهتاف 30 . 000 شخص حين ظهر بيروتون في «معسكر بولهو» Camp Boulhaut لحضور اختتام المناورات الكبرى التي كانت تجري هناك ⁽²⁾ .

(1) جاك لادريت دولا سريير J. Ladreit de La Charrière ، «في المغرب» مقال نُشر في (افريقيا الفرنسية Afrique française ، عدد يوليوز 1936 ، ص ص . 416 ومايليها .

راجع أيضا بـ . شينيوي P. Chaignaud ، «الاستفتاء العام البيروتوني . نظم المتمردين أمام أنظار السلطات المتواطئة ، القلاقل وحاولوا أن يخلقوا إضرابات مناهضة للسامية» (المغرب الاشتراكي «ماروك سوساليست») ، عدد 27 يونيو 1936 .

(2) (المغرب الاشتراكي) ، عدد 27 يونيو 1936 .

وتوالت على باريس وفود أرباب العمل وقدماء المحاربين وأحزاب اليمين موحية بآحتمال وقوع أفطع الأحداث إذا ما تم التجروء على تنحية بيروتون⁽³⁾.

وعلى عكس ذلك، عبر الحزب الشيوعي والحزب الإشتراكي عن «دهشتهم»، ولم يفهما تجروء «بيروتون» على العودة إلى منصبه بعد الإنتصار الإلتخابي للتجمع الشعبي⁽⁴⁾. وللرد على الأعمال التحريضية البيروتونية، قررت لجنة تنسيق الجبهة الشعبية بالمغرب، إرسال وفد إلى باريس، ضم كلا من فرانسوا ماتيني F. Mattei وليون سلطان Léon Sultan وويكر Wickers وهنري بوني H. Bonnet. إلا أنه لم يتمكن من الإلتقاء بليون بلوم Léon Blum إلا بعد عدة أيام، بفضل تدخل ليون جو هو Léon Jouhaux الذي تمكن، بعد عودته من جنيف، من تحقيق مقابلة مع الرئيس، وأصر على الحضور فيها⁽⁵⁾. وأبرز الوفد الطابع التمردى لمظاهرات أصدقاء بيروتون وضرورة وضع حد لها باستعجال، اتفق رئيس المجلس على ذلك. وطالب من محاوريه بعض الصبر وترك الأمر للحكومة لتختار، في هذه الحالة الصعبة، الوقت المناسب والوسائل لمواجهة المشكل. وتحدثت «المغرب الإشتراكي» ليوم «11 يوليوز، في مقال بعنوان «سيذهب بيروتون»، عن الضمانات المحصلة، وذلك بدون أي تدقيق.

ومع ذلك لم تتوقف الأمور. إذ جددت مجموعات مناهضة للفاشية مطالبتها خلال استعراض 14 يوليوز بباريس تحت شعار «إرحل يا بيروتون»⁽⁶⁾. واغتنم المناضلون الإشتراكيون فرصة مجيئهم إلى العاصمة خلال الصيف، لزيارة رفاقهم الوزراء الذين أكدوا لهم بأن ذهاب بيروتون لن يتأخر.

(3) (افريقيا الفرنسية)، المقال المذكور، وروبير جان لونكي R. Longuet؛ «بيروتون يتجرأ على التهديد»، جريدة (السلم والحرية) Paix et Liberté، عدد رقم 23، 12 يوليوز 1936.

(4) «الى الشربة، بيروتون»، (الانسانية) L'Humanité، عدد 13 ماي 1936.

(5) شهادة فرانسوا ماتيني Mattei الذي كان يترأس الوفد، نظرا لكونه كاتباً للاتحاد الجهوي للمغرب فقد كان يعرف جيذا جو هو، وطلب منه التدخل للحصول على مقابلة مع السلطات، كان عليها أن تبتم في أول أسبوع من يوليوز، إذ يشير إليها شينيوي في مقال صدر يوم 11 يوليوز، و فيها يتحدث ج. لونكي في جريدة «السلم والحرية» عدد 12 يوليوز، عن محادثة أجراها في باريس مع ليون سلطان.

(6) ذكريات المؤلف.

وفي شتبر قررت الحكومة إنهاء المشكل، لأن الوضعية في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط تدهورت بشكل كبير منذ الإنتفاضة الفرانكوية (19 يوليو) وأصبح بيروتون بذلك يبعث على القلق. فاستُدعيت فجأة اللجنة المتوسطة العليا يوم 11 شتبر 1936، بدون أن يحدد لها أي جدول للأعمال. ودُعي جميع حكام الأقاليم والمقيمون العامون، الذين قدموا، خلال الاجتماع المنعقد في فندق ماتينيون Matignon، عروضاً حول وضعية المناطق التي يتكلفون بإدارتها واستمعوا إلى عرض ب. فيينو P. Viennot حول الإتفاقية الفرنسية - السورية. وقد تم التوقيع على هذه الإتفاقية في 9 شتبر، وتنص على استقلال سوريا وتعويض الإنتداب بتحالف معين. وتلا هذا العرض تبادل واسع لوجهات النظر، تم خلاله تحليل أحداث إسبانيا (7).

ونظراً لعزلته في هذه المناقشات، فهم بيروتون بأن منصبه أصبح في مهب الريح (8).

وخلال المجلس الوزاري المنعقد يوم 16 شتبر، عُيّن بيروتون سفيراً في بوينس إيريس، وعوّضه في الرباط الجنيرال نوّيس Nognès، قائدا الفرقة العسكرية رقم 19 بالجزائر العاصمة، وعضو المجلس الأعلى للحرب، والمفتش العام للجيش الفرنسية بإفريقيا الشمالية. وعلى إثر اقتراح دالادي Daladier، احتفظ نفس المجلس بالجنيرال نوّيس ضمن المجلس الأعلى للحرب وأعطاه قيادة الجيش الفرنسية بالمغرب، وهي سلطة كان ليوطي وحده الذي تمتع بها قبله.

● اختيار الجنيرال نوّيس

إن اختيار جنيرال معين من طرف حكومة الجبهة الشعبية فاجأ الجميع.

(7) نجد تقريراً مفصلاً ولائحة للوزراء والموظفين في نشرة «شعبي باريس» باري Le Populaire de Paris، عدد 12 شتبر 1936.

(8) أخبره كامبي شوتون C. Chautemps، بذلك في آخر الجلسة.

وفياً يخصص أسباب الدعوة المفاجئة للجنة العليا المتوسطة - كان الغرض من ذلك مفاجأة بيروتون وأنصاره - والجو الذي دارت فيه الجلسة، وبخصوص موقف شوتون، تتطابق التصريحات التي أدلى بها إلى كل من - أ. جولييان وج. هوتان.

فقد أثار غيظ الوطنيين المغاربة، الذين لم يغفروا للمقيم العام الجديد مساهمته، عدة مراقب خلال حياته المهنية، في أعمال حربية ضد شعبهم، صحبة ليوطي في 1912 و 1913، وضد عبدالكريم في 1924 و 1925، وحين كان، فيما بين 1929 و 1931، «مديرا عاما للديوان العسكري للمقيم العام ولمصلحة الشؤون الأهلية»، حيث كان وراء الظهير البربري الشهير ومهد سياسيا لعمليات الغزو الأخيرة في جبال الأطلس وفي الجنوب المغربي.

كان هذا التعيين بدون شك نتيجة عمل بين بير فيينو P. Viennot، الذي كان من مقربي ليوطي بين 1921 و 1923⁽⁹⁾، وإدوار دالاديي، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الوطني والذي كان صديقا له، وليون بلوم، الذي ذكر، بعد سنتين، بأنه كان له في ذلك «الدور الغالب» واعتبر ذلك «مشرفا» له⁽¹⁰⁾.

وقد انقاد هؤلاء إلى هذا الاختيار بناء على رغبتهم في تعيين رجل قادر،

(9) دخل بير فيينو P. Viennot (1897-1944) غداة الحرب، حيث أصيب بجروح بليغة، إلى ديوان المارشال ليوطي بفضل تدخل فاتان - بيرينيون Vatin-Pérignon، صديق عائلته. كان كاتباً وصحفيًا، وعضواً في الاتحاد الاشتراكي والجمهوري، ونائبا عن منطقة الواز L'Oise، فيما بين 1932 و 1936، وأصبح كاتباً للدولة في الشؤون الخارجية، مكلفا بشؤون الشرق وإفريقيا الشمالية، في وزارة بلوم. انخرط في الحزب الاشتراكي بعد سقوط حكومة بلوم. وفي سنة 1940، بعد أن أدانته مجلس حربي، هرب، انخرط في المقاومة، وانتقل إلى لندن في مارس 1943، وعُين مندوبا للحكومة المؤقتة لدى الحكومة البريطانية، وتوفي في لندن يوم 20 يوليوز 1944، (اعتمادا على ب. فيينو؛ «خطب ورسائل»، ليون بلوم، الأعمال الكاملة، ج. 7، ص. 451-452، أندري فيينو (أخ ب. فيينو) «بير فيينو، 1897-1944».

(10) في معرض حديثه في جريدة «الشعبي» عدد 17 يوليوز 1938، عن الشؤون التونسية وعن المقيم العام كيون Guillon الذي طالب، رغم التقدير الذي كان يكنه له بذهابه بسبب الاجراءات الاستثنائية التي اتخذها ضده الشعب التونسي، صاح ليون بلوم قائلا: «لا تخنثوا جنيرالا» ويضيف مفسرا: «ستتفقون معي، أعتقد على أن رأيي بهذا الصدد لا يطبعه أي حقد شخصي، بحيث أن الوزارة التي كنت أترأسها عينت جنيرالا كمقيم عام للمغرب، وقد ساهمت بشكل وافر في اتخاذ هذا القرار، ولازلت اليوم فخورا بذلك. إلا أن الوضعيتين لا مجال للمقارنة بينهما، هذا بدون الإشارة إلى مقدرة الجنيرال نوكيست الاستثنائية. إذ أن المغرب لم يلبث أن خرج من إطار حكومة عسكرية؛ بينما لم تعرف ذلك تونس منذ ما يزيد عن نصف قرن» وخلص إلى القول بأنه لا يجب تكرار ما حدث مرة واحدة لتكريسه كنظام. «لا تتذرعوا بالضرورات الحربية»، ليس هناك دفاع ناجع «بدون هذه الصداقة الاهلية».

حسب إعتقادهم، على طمأنة المستوطنين الكبار الذين كانوا يخشون ردود أفعالهم، وعلى فرض نفسه على المغاربة، وعلى التأثير على الخارج في وقت كان يوجد فيه المغرب والتوازن المتوسطي مهددين على إثر تمرد الجنيرال فرانكو وعمليات قوى المحور⁽¹¹⁾.

وليس هناك مجال للشك أيضا في أن نويس لم يقبل المنصب المقترح عليه إلا بعدما أعطاه رئيس الحكومة الضمانة بأنه بإمكانه البقاء «خارج وفوق الأحزاب» ونهج سياسته الأهلية بكل حرية⁽¹²⁾. ولم يلبث الوطنيون الشباب أن أدركوا ذلك، هم الذين أيدوا انتخاب «الرفيق ليون بلوم» وكانوا يأملون أن تتم تلبية مطالبهم حول الإصلاحات الضرورية بطريقة سريعة، خاصة بعدما أعطيت وعود بالاستقلال لسوريا من طرف فرنسا ولمغاربة المنطقة الإسبانية من طرف الجنيرال فرانكو. وقد رفض فيينو في 16 أكتوبر استقبال وفد عن الوطنيين.

11) هكذا، عند تحديد أسباب اختياره الخاص بالمغرب، لم يشر بلوم في أية لحظة الى الوضعية الخطيرة الناجمة عن التمرد الفرانكوي وعن الحرب الاهلية الاسبانية. مع أنها كانت حاسمة، لأنه، منذ شهر يونيو، كانت أنظار أركان الحرب متجهة نحو المغرب الاسباني، حيث كانت تأتي إشاعات منذرة بالخطر ينقلها موظفون قنصليون بمليية وتطوان. وعمل القائد الاعلى لجيوش المغرب، منذ نهاية يونيو، على بلورة «مشروع مخطط للعمل» ك «احتمال لفشل اسبانيا أو قصورها في مناطق حمايتها» وباعتماده على مشروع قديم لليوطي، ارتقب الاحتلال السريع لقمم الريف وكذا لخط شفشاون - تركيست» مما سيسمح عند الضرورة بتدخل أعمق. هذا هو المشروع الذي بعثه الى دالادي Daladier، يوم 18 يوليوز 1936، كرد على برقية هذا الاخير من باريس المؤرخة بـ 11 يوليوز. وبعد التمرد، لم تعد الحكومة مهتمة سوى بالخطة الدفاعية، وارتقت في منتصف شهر غشت «بعث عضو من المجلس الاعلى للحرب مُلم شخصيا بالشؤون المغربية» (رسالة إيفون ديلبو Yvon delbos، وزير الخارجية، الى دالادي، بتاريخ 14 غشت)، وكان الامر يتعلق طبعا بالجنيرال نويس. وعشية تعيين نويس، تلقى الوزير المنتدب لدى الإقامة بالرباط الأمر باخبار السلطات وتبيان «أن أحداث اسبانيا وانعكاساتها الممكنة على المغرب، دفعت الحكومة المسؤولة عن الحفاظ على أمن المنطقة الفرنسية من المملكة الشريفة، الى تعيين ضابط برتبة جنيرال، يؤهله ماضيه للسهر على طمأنينة الحماية» (من الشؤون الخارجية، إلى مندوب الإقامة بالرباط، 15 شتنبر 1936). أرشيف الشؤون الخارجية، باريس، سلسلة المغرب، 1919 إلى 1938.

12) كلمة ليون باريتي Léon Baréty أمام حلقة المتحالفين في باريس، يوم 20 نونبر 1936 خلال غداء على شرف نويس «أعلم، يا جنيرال، بأنكم... قبل قبولكم لمهمتكم أصررتم على وضع أنفسكم خارج وفوق الأحزاب، وإننا نهنتكم على ذلك» جريدة «لوبوتي ماروكان» le Petit Marocain، عدد 21 نونبر 1936؛ وشهادة ش. أ. جوليان

وباستثناء الوطنيين وأحزاب أقصى اليمين، قبول تعيين نوّكيس بدون مناوئة، وغالبا ما قبول بنوع من الإرتياح والفرح.

وقد أعلنت جريدة «الإنسانية» L'Humanité نبأ هذا التعيين كما يلي: «كما توقعنا ذلك، فإن الجنرال نوّكيس هو الذي خلف بيروتون. وتنتظره مهمة شاقة بعد العمل السلبي الذي تركه سلفه. . . وعليه أن يضع حدا للدعم شبه المكشوف الذي لقيه إلى يومنا هذا أمثال فرانكو ومولا Mola. . . وأن يلبي المطالب المشروعة للجماهير الأوروبية والأهلية، وأن يوقف قلاقل المتمردين. . . عن طريق تطهير. . . أطر الجيش والإدارة.» وبعد مجيء نوّكيس إلى المغرب، أكد ر. دولوش R. Deloche يوم 7 أكتوبر، على الضرورة الملحة لمحاربة المناورات الفرانكوية ومنح «الشعب المغربي في المنطقة الفرنسية نفس حقوق الصحافة والتجمع» التي حصل عليها الوطنيون في منطقة الشمال⁽¹³⁾.

وأيدت بحذر جريدة «الوقت» «Le temps» تعيين نوّكيس بإدراجها في بلاغ المجلس الوزاري معلومات شاملة ودقيقة جدا عن الحياة المهنية للمقيم الجديد⁽¹⁴⁾.

أما جريدة «إفريقيا الفرنسية» L'Afrique française فقد أشادت بالحدث قائلة: «إن الاختيار ليس جيدا فحسب بل إنه ممتاز». وذكرت بالتنويه الذي حظي به نوّكيس على عمله في «التهدئة» بين 1929 و1931؛ وبالتقدير الذي كان يخص به المارشال ليوطي رفيقه وتلميذه، حيث كان يأمل أن يُعين سنة 1933 في مكان لوسيان سان Lucien Saint⁽¹⁵⁾.

فيما اختارت «المغرب الاشتراكي» العنوان التالي للتعبير عن الحدث: «لدينا مقيم جمهوري».

هكذا جاء نوّكيس يوم 6 أكتوبر إلى الدار البيضاء، في وقت أضفى عليه البعض هالة ليوطي، ومنحه البعض الآخر امتياز مبعوث الجبهة الشعبية.

(13) ر. دولوش؛ «في المغرب»، «لومانيتي»، عدد 17 شتنبر و9 أكتوبر 1936.

(14) «الوقت» Le Temps، عدد 17 شتنبر 1937.

(15) ج. ل. ل. «في المغرب: إقالة بيروتون»، نشرة «إفريقيا الفرنسية» 1936، ص 504؛ و«الجنرال نوّكيس، مقيما عاما بالمغرب»، نفس المصدر السابق، ص. 508.

● ليبرالية التصريحات والمواقف

وقد عبر كل من الناطق الرسمي بأسم الغرف التجارية، السيد شابون Chapon وبأسم الغرف الفلاحية، السيد لوبو Lebault، عن مدحهما لبيروتون، وتأسفا لذهابه، وبعد تعبيرهما عن القلق الذي كان يساورهما، قالاً بأنهما الآن مطمئنان. وطالبا من المقيم الجديد الاستمرار في الطريق الذي سلكه سلفه وتمنيا له «الدوام» الذي لم يتمتع به هذا الأخير.

وعبر الفرنسيون الليبراليون عن حماس أكبر. وكانت التنظيمات التي أبدت استياءها من مجيء بيروتون كلها حاضرة: لجنة التنسيق للتجمع الشعبي، الإتحاد الجمهوري، الكونفدرالية العامة للشغل صحبة كاتبه العام، الحزب الاشتراكي (SFIO)، ممثلاً بـ «بيبي Pellet»، يتيم الحرب، وكالوسي Gallucci وبيلتشي Peltier، ضابطي الإحتياط، الموشحين بوسام الشرف»، قدماء المحاربين الجمهوريين، لجنة «السلم والحرية» (أمستردام - بلييل Amsterdam-Pleyel)، الإسعاف الأحمر وشيوعيو الدار البيضاء، ممثلين بـ كازافيي كرانسار Xavier Gransart، شارل دوبوي Charles Dupuy، جان دوبوي Jean Dupuis، المحامي، الذين قرروا عدم انتظار رخصة شرعية للتحرك.

وبدأت التصريحات والمواقف والإجراءات الأولى المتخذة مُشجعة. وعند وصوله، قبل نوّيس استقبال وفد عن الحزب الشيوعي المحظور، إلى جانب وفود أخرى، الأمر الذي أزعج كثيرا المراقب المدني، قائد منطقة الدار البيضاء. وأُخبر الحزب الاشتراكي بذلك، وكتبت عنه «المغرب الاشتراكي» ما يلي: «استقبل الحزب الشيوعي من طرف المقيم. ومنذ الآن لم يعد الحزب الشيوعي سرياً في المغرب، بل أصبح مثله مثل الأحزاب الموجودة سابقاً امتداداً للحزب الشيوعي الفرنسي. سيغادر عدد من رفاقنا الفروع للالتحاق بالخلايا. إننا نتأسف لهذا ونأمل أن نجتمع من جديد في حزب وحيد للبروليتاريا»⁽¹⁶⁾.

وقابل المقيم فيما بعد جميع المنظمات النقابية الكبرى التي طالبت بذلك، أو

استقبلها نيابة عنه موريز Morize ، الوزير المفوض كامل الصلاحية المنتدب لدى الإقامة، الذي كان يشغل بالإضافة الى ذلك منصب كاتب عام للحماية، وكان المناضلون يخرجون من هذه الاجتماعات بانطباع بأن كلامهم سُمع. وبأن سلطات الإقامة بجانبهم، إلا أن نيتها الحسنة معرقلة من طرف الموظفين المدنيين والعسكريين الذين ظلوا رجعيين متصلين.

والواقع، أن هؤلاء المناضلين كانوا أمام طرف قوي، إذ أن متوسط سنهم لا يتجاوز ثلاثين سنة، وتكوينهم النضالي محدود، باستثناء عدد قليل منهم. وفي المقابل كان الثنائي نوّكيس - موريز يتميز بمؤهلات فريدة.

فرغم الفوراق الجسدية بينهما - إذ كان نوّكيس ⁽¹⁷⁾ البالغ 60 سنة ذا جسم هزيل وعينين زرقاوين وابتسامة اضطرابية بعض الشيء، بينما كان موريز ⁽¹⁸⁾ البالغ 50 سنة ذا قامة طويلة وقوية - فقد كانا معا يتمتعان بثقافة واسعة وبتجربة مهمة، كما كانا مرنين ومقنعين، وعند الضرورة مباشرين وعنيفين. وكانت لهما أيضا معرفة واسعة وموثوقة، الأول بالمرشح السياسي المتوسطي وبالعالم القبائل والمدن المغربية؛ والثاني بجميع الملفات الاقتصادية والاجتماعية والادارية للمحمية.

وكان جورج هوتان Georges Hutin ، رئيس الديوان المدني، الذي قضى حياته المهنية بكاملها في المغرب ⁽¹⁹⁾، مفيدا بالنسبة لنوّكيس وموريز بفضل

(17) فيما يخص نوّكيس، راجع الزمن Le Temps ، عدد 17 شتبر 1936 و الهوامش الخاصة بالموتى لـ ج. بلانشي J. Planchais و ج. لاكوتير J. Lacouture ، جريدة «لوموند» Le Monde ، عدد 23 أبريل 1971 ، ولد نوّكيس سنة 1876 ، وتوفي يوم 23 أبريل 1971 .

(18) كان جان فريديريك موريز Morize (1886-1966) ، طالبا بالمدرسة العليا للاستاذة، وأستاذا مبرزا، وعضوا في لجنة حكومة لاسار La Sarre (1930 - 1932) ، ثم ممثلا لفرنسا في لجنة مراقبة مالية سويسرا (1932 - 1935) . هذا حسب «الدليل الدبلوماسي والفنصلي للجمهورية الفرنسية لسنة 1936» ، المطبعة الوطنية .

(19) جورج هوتان G. Hutin ؛ وُلد في باريس سنة 1889 ؛ كان طالبا في المدرسة الابتدائية العليا توركو Turgot ؛ جاء الى المغرب سنة 1916 ؛ دخل الى المدرسة التطبيقية للدار البيضاء، التي كان يرأسها كاندي Candille وأنشئت لتكوين المعلمين خلال الحرب، دخل سنة 1918 الى الديوان المدني لليوطي، وظل في الديوان المدني للمقيمين العامين الى حدود يوليوز 1940 ، وفيما يخص بقية تاريخه المهني، راجع «دليل أطر البلديات والادارة المركزية» ، باريس 1960 .

العلاقات التي أقامها وتمكن من الحفاظ عليها مع موظفين كان بعضهم يوجد في قيادة أحزاب سياسية أو تنظيمات نقابية .

● حق نقابي محدود: ظهير 24 دجنبر 1936

كان يهم مسؤولي الاتحاد الجهوي كثيرا الحصول على الحق النقابي الذي استمرت المطالبة به منذ 1928 .

- جذور الظهير

على إثر الانتصارات النقابية ليونيو ويوليوز 1936 وبعد تدخل ليون جو هو لدى ليون بلوم ⁽²⁰⁾، كان لـ ب . فيينو P. Vienot قد بعث الى بيروتون برقية يوم 7 غشت يأمره فيها بـ «القيام، في أقرب الآجال، بدراسة امكانية اصدار تشريع نقابي في المغرب مماثل للتشريع الموجود في تونس منذ مرسوم الباي الصادر يوم 16 نونبر 1932»، ورجاه «أن يبعث له باستعجال مقترحات بهذا الصدد» ⁽²¹⁾.

وحمل بيروتون بنفسه الى فيينو يوم 14 شتنبر، مشروع الظهير المحرر من طرف مصالحه، بناء على التعليقات المتلقاة ⁽²²⁾. وإجمالا أخذ محرر هذا الظهير، السيد مانكو Mangot، رئيس قسم الشغل - إذ يسمح الأسلوب والبنود الأساسية المتخذة بالكشف عن هويته - بالحل المقترح على لوسيان سان سنة 1930: أي الحفاظ على الترخيص المسبق، عدم الانخراط في الاتحادات الفرنسية، بالاضافة الى عدم استفادة المغاربة من القانون وقرار عقوبات قاسية في حالة خرق بعض البنود.

لم يكن المناضلون يعلمون أي شيء عن وجود هذا المشروع. إلا أنهم علموا بتدخل نائب كاتب الدولة بدون أن يعرفوا مضمونه بالضبط، وكانوا

(20) «المغرب الاشتراكي»، عدد 5 شتنبر 1936، مقال بعنوان «هل ستخون الشجاعة بيروتون؟»

(21) برقية رقم 538539؛ مصلحة الارشيف، وزارة الخارجية، باريس.

(22) المعلومات والمشروع، أبلغتنا بها مصلحة الارشيف، وزارة الخارجية، باريس

يأملون أن الحصول على الحق النقابي سيتحقق لهم بمجيء المقيم الجديد. هكذا، تحدث شابان Chaban في تقريره الأدبي أمام مؤتمر اتحاد الشبكات، عن التعليمات التي أعطاها السيد فيينو، وأمكن له هيفيرنو أن يكتب يوم 5 أكتوبر في «جريدة الموظفين» (Journal des fonctionnaires) : «إن الاعتراف الرسمي بالنقابات الذي سيكون إحدى القرارات التشريعية الأولى للمقيم العام الجديد. ستكون له بسماحه لرفاقنا الاهليين، يهودا ومسلمين، بولوج المنظمات العمالية - انعكاسات لا حصر لها على الحركة النقابية بالمغرب التي ظلت الى حدود الآن مسموحا لها بالعمل حسب أهواء المقيمين وشريطة أن تظل مقتصرة على الأوروبيين».

إلا أن المناضلين أخبروا - بعد ابلاغهم بمشروع الظهير المبلور من طرف بيروتون - بأن هذا الحق لن يُمنح إلا للأوروبيين وحدهم، وبأنهم لن يتمكنوا من تنظيم اتحادات نقابية ⁽²³⁾. فاحتجوا بقوة على ذلك، وحصلوا على حق تشكيل الاتحادات، ورُفِض لهم الباقي. وتناقشوا حول هذه النقطة في اللجنة الإدارية للاتحاد الجهوي يوم 25 أكتوبر ⁽²⁴⁾ واعتبروا بأن المسألة الملحة أكثر تكمن في التوفر على تنظيمات نقابية مؤسسة بطريقة شرعية، تلزم إدارات أرباب العمل وجميع السلطات المحلية بالاعتراف بها، ولا تستطيع رفض التفاوض معها. وكانوا يعتقدون بأنهم سينتزعون بسرعة الحق النقابي لصالح المغاربة بابرأهم السابقتين الجزائرية والتونسية. وقد كانوا مخطئين بهذا الصدد.

فقد كان الجنرال نويس ومصالح الإقامة يعارضون ذلك عمدا. ولتجاوز مقاومتهم، كان الامر يتطلب توفر ارادة سياسية، أي قرار مفروض من طرف الحكومة الفرنسية. ودارت نقاشات ساخنة وسط جماعة بيير فيينو ⁽²⁵⁾. فكانت أندري فيينو، زوجته، وش. أندري جوليان مع منح الحق النقابي للمغاربة. إلا أن روني هوفر René Hoffer وروبير مونطاني Robert Montagne، مستشاري

(23) هيفرنو، رسالة بتاريخ 26 يناير 1973.

(24) تقرير قدمه دوريل Durel أمام نقابات فاس، نشرة «مستقبل السكة»، عدد 4، أكتوبر 1936.

(25) ش. أ. جوليان المصدر السابق، ص. 393.

نوكيس في القضايا المغربية، كانا يعارضان ذلك بعزم⁽²⁶⁾، ويجذبان جميع المغاربة في تعاضديات العمال الأهليين، وهو الحل الذي كانا يدافعان عنه⁽²⁷⁾.

- نص الظهير

في 31 أكتوبر «بعد تدارس جديد لهذه القضية المهمة (المتعلقة بالنقابات المهنية) والمحادثات مع ممثلي مختلف التجمعات» أعادت الاقامة الى باريس المشروع الذي عدلت فيه نقطة واحدة تتعلق بتأسيس اتحادات النقابات.

غير أن الظهير لم يُوقع إلا يوم 24 دجنبر: فما هو السبب في هذا التأخير؟

(26) دخل روني هوفر R. Hoffer الى ديوان ب. فينو في منتصف يونيو 1936. ونشط ر. مونطاني، وهو مكلف بالتدريس في «السوربون» المجموعة الدراسية حول الاسلام بمركز السياسة الخارجية لأكاديمية باريس (راجع ج. بيرك، المصدر السابق، ص 279). وسيدافع وسيظل متشبثا بشكل تنظيمي تعاضدي يسمح بمراقبة تطور البروليتاريا المغربية. راجع «ولادة البروليتاريا المغربية»، بيروني Peyronnet، 1950، ص ص. 220-223، و «ثورة في المغرب»، ص ص. 277 ومايليها.

(27) أنشئت اللجنة العليا المتوسطة في فبراير 1935، وخلفت اللجنة الوزارية للشؤون الاسلامية، التي كانت تجتمع منذ 1911 في وزارة الخارجية عدة مرات في السنة. خلال سنوات طويلة، تولى كتابتها أوغستان برنار Augustin Bernard، استاذ في السوربون، وترأسها، السيد كوتو Gout، الوزير المفوض كامل الصلاحية. وكانت اللجنة العليا تابعة مباشرة لرئاسة المجلس. وبفضل مرسومي 27 و 28 أبريل 1937، أكملت هذه الاخيرة إعادة تنظيم اللجنة العليا. هذان المرسومان لم يعملوا في الحقيقة الا على تزكية وضع قائم. إذ أعطيت الكتابة الدائمة لـ ش. أ. جوليان، وتكونت لجنة دراسية من جان كوروني هوفر، وهو استاذ بالمدرسة الحرة للعلوم السياسية ومدير المراكز القانونية لمعهد الدراسات العليا بالرباط، ولويس ماسينيون Louis Massignon، أستاذ في «كوليج دو فرانس»، وروبير مونطاني، مدير المعهد الفرنسي بدمشق. وعبرت عن رضاها «إفريقيا الفرنسية» (سنة 1937، ص ص 287 ومايليها)، التي قدمت تقريراً عن ذلك، مع أنها أشارت الى رد الفعل العنيف لنشرة «عمل الشعب» «Action du Peuple»، ضد لجنة المراقبة هذه التي بلغ بها الامر الى تعميم القناعات السليمة اكثر للقادة السياسيين المتحكمين في السلطة»، وكان الوطنيون المغاربة على علم نوعاً ما بمواقف هوفر ومونطاني وقد سهر على استمرارية اللجنة الوزارية القديمة كل من كوروني هوفر وماسينيون.

وأكد جان كولان J. Couland ميل الدولة المتتدبة نحو النظام التعاضدي ومناوئتها للاعتراف بالنقابات. إن نفس الأشخاص - ر. مونطاني كان مدير المعهد الفرنسي بدمشق - هم الذين كانوا وراء نفس السياسة في المغرب كما في لبنان. راجع ج. كولان: «الحركة النقابية في لبنان، 1919 - 1946، باريس 1970، ص ص 249 - 250.

هل ديوان فيينو هو الذي ارتأى مراجعة النص بدقة؟ مها يكن من أمر، . فإنه يبدو أن التحرير النهائي للنص، المتميز بصرامة وموثوقية أكثر، هو أقل إزعاجا من الصيغة التي قدمتها الرباط يومي 14 شتنبر و 31 أكتوبر، كما أنه يخلص رئيس قسم الشغل والقضايا الاجتماعية من السلط التي منحها لنفسه في الترخيص أو عدم الترخيص لتأسيس نقابة معينة «في أجل ثلاثة أشهر ابتداء من التاريخ المتأخر للتصريحين المقدمين تنفيذا للبند السابق». ويكتمل هذا النص بعرض للدوافع يبدو لنا أنه بقلم هوفر.

ويحدد عرض دوافع ظهور 24 دجنبر 1936 الأسباب التي أدت بـ «حكومة الحماية بموافقة جلالة السلطان وبعد ما تأكدت من قبول الحكومة الفرنسية» الى السماح للاوربيين وحدهم بالانتفاع بتشريع عصري للشغل مستوحى من القانون الفرنسي لسنة 1884 .

فتطور الانشطة العصرية والدور المهم الذي يلعبه فيها الشغيلة الاوربيون ببرر ان لهم أن يشكلوا «في اطار نظام ملائم، تجمعات ذات طبيعة خاصة» .

وإذن فالظهير يرخص لأوربيي المنطقة الفرنسية «الذين يزاولون عملا منذ سنة على الأقل . . في نفس المهنة، أو في الحرف المماثلة أو في المهن التابعة» بتأسيس نقابات أو جمعيات مهنية للأشخاص «لدراسة المصالح الاقتصادية للمنخرطين فيها والدفاع عنها» (المادتان 1 و 2). ورغبة منها في الحفاظ على نوع من المراقبة على تأسيس النقابات، احتفظت الادارة لنفسها بشهر بعد وضع الأنظمة الأساسية للتعبير عن معارضتها (المادة 4)، وهذا البند لم يطبق أبداً. كما احتفظت الادارة بإمكانية حل النقابات عن طريق القضاء، إذا ما انحرفت «عن دورها التعاضدي أو المهني»، وبمجرد مرسوم وزاري «إذا تعلق الأمر بالأمن العام» (المادة 23)، وبإمكان النقابات المهنية المؤسسة بطريقة عادية أن تتحاور قصد تدارس مصالحها الاقتصادية والدفاع عنها وقصد تأسيس اتحادات فيما بينها (المادة 20).

ونص الظهير فيما نص عليه على ضرورة تشكيل المكاتب النقابية من الفرنسيين وحدهم (المادة 3)، مقلداً بذلك القانون الفرنسي لسنة 1884 .

وهكذا لم يكن اذن هذا الظهير يتعلق بالمغاربة⁽²⁸⁾. غير أن هذه البنود لا تمنع استقطابهم ولم تتوقع عقوبات بهذا الشأن.

وكان النقاش حول الحق النقابي صاحباً، خاصة بارتباط مع اتساع الحركة النقابية في المغرب خلال الثلاثة أشهر الأخيرة لسنة 1936.

• حمى نقابية X

تدعمت هذه الحركة النقابية في أوساط الموظفين، فأصبح ثلثا المنخرطين في فيدرالية التعليم الثانوي من المنتمين إلى الكونفدرالية العامة للشغل من ضمن حوالي 210)، وأصبحت نقابة المعلمين تضم ضعف عدد الأعضاء المنخرطين سنة 1933، وهي فترة أزمة في الحقيقة (602 مقابل 347)، وأنشأت فروعاً جديدة في تازة والجديدة وأعادت تأسيس فرع وجدة الذي قضت عليه الصراعات بين أنصار ك.ع. ش. (الكونفدرالية العامة للشغل) والوحدويين⁽²⁹⁾.

واكتسبت مجموعات فيدرالية الموظفين ذهنية نقابية معمقة أكثر وأعيد تأسيس التكتل المتحد كونفدراليا للمصالح العمومية في نونبر 1936 مدعماً بقوى جديدة. ومعلوم أن هذا التكتل هو الذي أثار الحركة المناهضة لظواهر الإنكماش الصادرة في مارس 1935، ثم تفكك على إثر فشله في مسألة الزيادة المغربية في يوليو من نفس السنة. والتحق إتحاد السككيين ونقابات الفوسفات وشغيلة الدولة بالفيديريالات المؤسّسة، أي فيديريالات الموظفين والبريديين والتعليم. وأسس التكتل مكتبه يوم 11 نونبر. وفي 25 تقرر بأن تدفع المجموعات المنخرطة 50, 0 فرنك بالنسبة لكل عضو لتزويد الصندوق بالمال، وبأن تتم المطالبة بإنشاء لجنة دائمة للإصلاح الإداري، وأخيراً تقرر القيام بحركة قوة لـ«تحسين الوضع المادي للأهالي المستخدمين وشغيلة الدولة والمصالح ذات الامتياز»⁽³⁰⁾.

(28) كان مرسوم الباي المؤرخ بـ 16 نونبر 1932 (تونس) سريعاً ودقيقاً ولا يتضمن أية ديباجة ويتكون من عشرة بنود عوض ستة وعشرين. وينص بنده الاول على أن النقابات بإمكانها أن تتأسس بدون ترخيص من الحكومة؛ ويقول بنده السادس بأن أعضاء المكتب يجب أن يكونوا فرنسيين أو تونسيين.

(29) تقرير عن مؤتمر المعلمين بالرباط، 29 و 30 دجنبر 1936، «نشرة المعلمين بالمغرب»، عدد 65،

15 يناير 1937

(30) «مستقبل السكة»، نونبر 1936.

كان التطور سريعاً في المصالح ذات الامتياز. فعلى إثر تشجيعات مناضلي خريبكة، جاءت نقابات لوي جانتي (اليوسفية) وآسفي لتدعم قوة شغيلة الفوسفاط.

وفي قطاع الكهرباء، ظهرت إلى جانب النقابة القديمة للشركة المغربية للتوزيع (SMD) نقابات الطاقة الكهربائية للدار البيضاء، والرباط ومكناس. وأسست جميعها في مؤتمر الدار البيضاء المنعقد يوم 10 يناير 1937، الاتحاد المغربي لنقابات الانارة والقوى المحركة⁽³¹⁾.

ولم يخف السككيون من وتيرة انطلاقهم، إذ كانت نقابات الدار البيضاء، والرباط ومكناس ووجدة قوية ونشطة، فيما كانت نقابات تازة وفاس أقل حيوية، وكان إشعاع الدار البيضاء يشمل الجنوب بأكمله، حيث أنها كانت تحظى بانخراط آسفي، مراكش، خريبكة وواد زم. ويوم 6 دجنبر أنشأ مناضلوها نقابة آسفي، وتوسع أيضاً نفوذ الرباط، حيث أنشأ مناضلوها في أكتوبر نقابة القنيطرة. وإجمالاً، ضاعف اتحاد السككيين عدد منخرطيه الذي انتقل في ظرف سنة، من نونبر 1935 إلى نونبر 1936، من 450 إلى 985، وكان يضم سبع نقابات وبإمكانه أن يفتخر بأنه «أقوى تجمع عمالي في المغرب».

وطُرح مطالب السككيين على الجنرال نوّيس يوم 28 أكتوبر، أي 20 يوماً بعد وصوله إلى المغرب. وتمت بلورتها في التقرير الأدبي الذي قدمه المكتب للفروع. وأعيد طرحها وتكميلها في المؤتمر الفيدرالي، المنعقد بمكناس يومي 7 و8 نونبر 1936، والذي كان عبارة عن تجمع هام حضر فيه كريبيي Crapier، أحد كتاب الفيدرالية الوطنية للسككيين، المكلف بقضايا إفريقيا الشمالية، وألكيي Alquier عن اتحاد شبكات الجزائر وهيفيرنو Hivernaud، كاتب الاتحاد الجهوي، وماثي Mattei عن الموظفين.

كانت أهم المطالب هي الزيادة الضرورية في الأجور على إثر ارتفاع الأسعار، ودمج الزيادة «الاستعمارية» في حساب التقاعد وحضور ممثل منتخب عن المستخدمين في لجنة تدبير صندوق التقاعد، وعطلة 30 يوم عمل سنوياً،

(31) «كلارتي»، 30 يناير 1937، و«طرافاي» Travail، عدد خاص، يناير 1938

ومساواة أجور النساء مع أجور الرجال، والترسيم بعد فترة للشغيلة المدمجين في العمل كميّاهومين والذين كانت وضعيتهم الدنيا وغير الثابتة تستمر خلال سنوات عديدة.

إلا أن المسألة النقابية ظلت محور الاهتمامات. فالظهير الذي يمنح الحق النقابي لم يكن قد صدر بعد. مع أن مشروعه كان معروفاً، وتمت مناقشته من طرف اللجنة الادارية للاتحاد الجهوي في 25 اكتوبر 1936، وقُدمت عدة تحفظات بشأنه. وخلال المؤتمر، ناقش المندوبون وتبنوا الأنظمة الأساسية للاتحاد «التي ستصدر وقتها يُمنح الحق النقابي».

وفي فاتح يناير 1937 إذن، يوم صدر ظهير 24 دجنبر بـ«الجريدة الرسمية»، أخذت فيديرالية سككيي المغرب، التي أعيد إحيائها خلال المؤتمر الفيدرالي الأول المنعقد في نونبر 1935، تسميتها النهائية: «اتحاد نقابات شبكات المغرب».

وبعد مداخلات شابان، الكاتب العام للاتحاد ومندوبي السككيين لدى المؤتمر، راق هيفيرنو وماتبي وألكيي وكريبيي، أن يسيروا إلى التقدم السريع المنجز. وذكر هيفيرنو بالمكانة التي اكتسبها السككيون في الحركة النقابية المغربية إذ أعطوا أمين المال العام للاتحاد الجهوي وثلاثة كتاب للاتحادات المحلية، وتحدث فيما بعد عن الحق النقابي وتأسف للقيود التي أدخلتها الحكومة عند تطبيقه، وتدخل كارتبي بدوره ليؤكد: «على الأهالي أن يتمتعوا بالحق النقابي مثل ما هو حاصل في الجزائر وتونس، وانه يجب إحداث روابط وثيقة بين مصالحهم ومصالح الطبقة العاملة الأوربية، وبهذا تتم عرقلة أية مغامرة من طرف شخص مثل فرانكو يعتمد على المغاربة ضد حكومة الجمهورية».

وشجع نجاح إضرابات يونيو 1936 شغيلة القطاع الخاص على التجمع فيما بينهم. فانتعشت بعض النقابات القديمة الهزيلة وبرزت نقابات جديدة في قطاعات التغذية والبناء والمعادن والتجارة والبنك والنقل، بالخصوص في الدار البيضاء والرباط، وأيضاً في مكناس وفاس ومراكش ووجدة. وكانت تحتل «الجمعية المهنية للشركة المغربية للسكر» التي فجرت حركة يونيو، المكانة الأولى بما يزيد عن 200 منخرط، وكانا كاتباهما هما بيلي Pellet وهيت Hyette.

ولتنظيم ومساعدة ودعم هذه التنظيمات الفتية التي غالباً ما كانت تفتقر إلى المناضلين وإلى التجربة، كان من اللازم إنشاء اتحادات محلية بسرعة. ووظف مسؤولو الإتحاد الجهوي مجهوداتهم لهذه الغاية. واستأنف شغيلة الدولة والبريديون والمعلمون والسككيون النشيطون، المهمة المهمة. فتأسست أولاً الإتحادات المحلية لمدينة الرباط (أبريل 1936) مع شابان ووجدة (5 ماي) ويسو Bessaud، المعلم، ومارشال Marchal، السككي. وتبعتهما مكناس وفاس ومراكش، فيما ظلت الدار البيضاء تمتاز بالإتحاد الجهوي. لكن، عند نهاية هذه السنة كان العمال المغاربة المنخرطون قليلي العدد، هذا رغم الاتصالات التي تمت والأعمال المشتركة التي أنجزت. لقد أصبح إذن النسيج النقابي حول المغرب أكثر كثافة، فكان المعلمون في البوادي ومستخدمو سجل المساحة المرسلون في مهمة ومجموعات السككيين على امتداد السكك الحديدية والكهربائيون في المحطات والمراكز، يندرون، وأحياناً يتدخلون وينظمون.

• المؤتمر الثامن: أصبح الإتحاد الجهوي اتحاد النقابات الكونفدرالية للمغرب.

ظهرت قوة ومطامح الشغيلة التابعين للكونفدرالية العامة للشغل في المؤتمر الثامن للاتحاد الجهوي المنعقد بالدار البيضاء يومي 16 و 17 يناير 1937⁽³²⁾.

ضم المؤتمر اثنين وثمانين مندوباً يمثلون خمسة اتحادات محلية وثمانية وأربعين منظمة نقابية تضم حوالي 7.000 منخرط. إستمرت أولوية القطاع العمومي تتأكد، حيث مثل 60٪ من مجموع الحاضرين. ثم تبعته المصالح ذات الإمتياز (21٪) والقطاع الخاص (19٪). وكانت التجمعات الأكثر عددا هي على التوالي: البريديون (200 1) والسككيون (1000) وشغيلة الدولة (900) والمعلمون (600). إنعقد المؤتمر أربعة أشهر قبل مواعده، لأنه كان من الضروري تحديد معالم وضع تغير بسرعة.

وكتب في تقريره مُدوّن أخبار، «الوضوح» Clarté، وهي جريدة المنطقة

(32) «طرقاوي» العدد الاول 15 يوليوز 1937، ص. 2.

المغربية للحزب الشيوعي، ما يلي: «كم شاهدنا من أحداث منذ سنة . . . وللتحدث عن المغرب وحده، عرفنا اضرابات يونيو التي خلقت حركة نقابية جماهيرية حقيقية في البلاد، وأخيرا، عرفنا الظهير الذي يعترف بالنقابات. وهو نص قانوني مبتور ومشوه لا يلبي مطامح السكان المشتغلين بالمحمية». ثم اشار الى الجو المفعم بـ «التفاؤل والاتحاد والكفاحية الذي دارت فيه النقاشات واتخذت فيه المقررات»⁽³³⁾.

واحتج المؤتمر بالاجماع على عدم الاعتراف للأهالي بالحق النقابي و«اعتبارا منه بأن لا مجال داخل الكونفيدريالية العامة للشغل لأي تمييز بين مأجوري نفس الصناعة، فإنه يؤكد تضامنه التام مع هؤلاء الشغيلة». كما احتج على الأجر الأدنى المشين المحدد بأربعة فرنكات في اليوم الواحد؛ وعلى غلاء المعيشة؛ وعلى مناورات أرباب العمل وتسريحات المناضلين النقابيين. وطالب بالتطبيق الصارم لقانون الثماني ساعات عمل، وتدعيم هيئة مفتشي الشغل المكونة من ثلاثة أطر فقط، وتوسيع تطبيق التشريع الفرنسي الحديث بمجمله في المغرب. والمتعلق بالاتفاقيات الجماعية والعطل السنوية المؤداة الأجر وأسبوع أربعين ساعة عمل.

وكان على المؤتمرين أيضا أن يناقشوا بنود مشروع الأنظمة الأساسية التي حررها هيفيرنو وقدمها المكتب، وأحيانا قاموا بتعديلها قبل تبنيها. وينص البند الأول على ما يلي: «أنشئت فيما بين النقابات الكونفيدريالية للمغرب جمعية تحمل اسم اتحاد النقابات الكونفيدريالية للمغرب»، وبحذفه لكلمة «جهوي» كان المكتب يرمي الى تأكيد خصوصية الحركة النقابية بالمغرب، هذا الطابع الذي لمسه تيكسيي Texier، محرر الأنظمة الأساسية للاتحاد المغربي للتنظيمات النقابية الكونفيدريالية، سنة 1930، وهي تسمية لم تكن مستعملة نهائيا كما سبق أن رأينا ذلك، وكان هيفيرنو يجهلها.

وكشفت انتخابات هيئات القيادة، المكتب واللجنة الادارية، عن إرادة المندوبين في إعطاء طابع عمالي بارز اكثر لحياة الاتحاد، إذ باستثناء الكاتب العام هيفيرنو، الذي أعيد انتخابه بالاجماع، تم تجديد المكتب بشكل تام، وضم

ككتاب عامين مساعدين، بيبي Pellet من الشركة المغربية للسكر وفرلاندين Ferlandin ، من شغيلة الدولة؛ وكارو Carreau ، الكهربائي ، كأمين عام للصندوق، وشارل دوبوي Ch. Dupuy من البريد، كأمين مساعد وكمسؤول في المستقبل عن جريدة «عمل» Travail . إذ طرح المكتب على نفسه مهمة إصدار جريدة نقابية في أقرب وقت، بغية إسماع صوت كافة الشغيلة.

وتألفت اللجنة الادارية من إثني عشر عضوا رسميا وعضوين احتياطيين، وهم: كاريو Carrillo (الشركة المغربية للتوزيع SMD)، طونيا Togna (مستخدم) فيري Very (عامل بالبريد)، أبرار Abrard (معلم)، أورانج Aurange (من البريد)، لياندري Léandri (الفوسفاط)، إيدو Eydoux (سككي)، ركو Rigaud (من شغيلة الدولة)، هييت Hyette (الشركة المغربية للسكر)، روميرو Roméro (البناء)، كوسط Costes (المعادن)، إسطاك Estaque (مهيء في الصيدلية)، كونسولو Consolo (قطاع الكتاب) وروفاو Rouffas (فيديرالية المستخدمين المدنيين في الحرب).

وللمرة الأولى منذ 1930 ، يتم ابعاد ماتبي عن الهيئات القيادية بينما صعد اليها خمسة شيوعيين على الاقل - بيبي ، س. دوبوي ⁽³⁴⁾ ، هييت ، كاريو وروميرو - الى جانب الاشتراكيين الذين ظلوا هم المهيمنين .

واذا كانت علاقات القادة النقابيين الاشتراكيين مع فيديرياليتهم وجريدتهم ، التي يسيطر عليها اليسار الثوري ، صاحبة أحيانا، وهذه ظاهرة فريدة ، فان الامر لم يكن كذلك بالنسبة للشيوعيين الذين كانوا قد عبروا عن عزمهم على مساندتهم القوية لمطالب الشغيلة والاتحاد الذي يعبر عنها .

(34) شارل دوبوي ابن لصاحب مخبزة قروية صغيرة ، ولد في سان أوست - Saint-Ost (قرب ميراند - Mi- rande في جير Gers ، يوم 4 ابريل 1908 ، بعد دراسته الابتدائية والابتدائية العليا تقدم الى مباراة البريد، وعُين في المغرب، وأُرسل الى مراكش . انخرط في ك. ع. ش. (الكونفيدريالية العامة للشغل) ثم في ك. ع. و. ش. (الكونفيدريالية العامة للحدوية للشغل) . (1930) وانضم الى «التجمع الودادي لكافة مستخدمي البريد بالمغرب» والى يومنا هذا لم يتوقف نشاطه النضالي النقابي والسياسي الذي بدأ مبكرا .

• ظهور النقابات المسيحية : الكونفيدريالية الفرنسية للعمال المسيحيين (CFTC) (ك . ف . ع . م .)

في نفس الوقت، عملت النقابات المسيحية على تنظيم نفسها. فكانت النقابة المهنية المسيحية لمستخدمي التجارة والصناعة، المرتبطة مباشرة بالمقر المركزي، الواقع في الرقم 5، زقة كادي Cadet بباريس، أول نقابة تأسست وذلك يوم 19 أكتوبر 1936⁽³⁵⁾.

غير أنه، في يناير 1937، برزت لدى المسيحيين عزيمة قوية للدعاية والتنظيم، إلا أن نتائجها ظلت جد محدودة. فعمل الاتحاد المغربي للنقابات المهنية المسيحية، برئاسة «الرفيق» شوميان Chomienne، على إنشاء نقابات.

وخلال تجمع عام تأسيسي عقده مستخدمو شركة النقل المستقل للدار البيضاء، (TAC) يوم 13 يناير تحدث شوميان «عن الضرورة القصوى لتكثيف إنشاء فروع بالمغرب، للدفاع الموحد عن المصالح المهنية للمستخدم والعامل»، ثم قدم عرضا لأهداف الحركة النقابية المسيحية، وهي:

- (1) إلغاء كل سياسة مضرة . . . ؛
- (2) دراسة أساسية للنقابة المهنية فيما يخص العلاقات المتزاوجة (كذا) بين أرباب العمل والطبقة العاملة؛
- (3) استقرار الوضع المادي للعامل والمستخدم، مع الحياد التام فيما يخص النزاعات⁽³⁶⁾.

وبعد ثلاثة أيام، أي يوم 16 يناير، حين كانت تتأسس النقابة العامة للبناء بالمغرب (ك . ف . ع . م.) ذكر شوميان بهذه المبادئ⁽³⁷⁾. وساهم يوم 24 يناير بالجزائر العاصمة في اجتماع لمثلي كافة النقابات المسيحية بأفريقيا الشمالية. وعلى إثره تأسس اتحاد لشمال إفريقيا (ك . ف . ع . م.) وبُوروت

(35) «لوبيتي ماروكان»، 17 يناير 1937، ضمن باب «الحياة الاجتماعية»

(36) «لوبيتي ماروكان»، 27 يناير 1937

(37) «لوبيتي ماروكان»، 20 يناير 1937

أنظمتها الأساسية، ضم هذا الاتحاد خمسة اتحادات جهوية: اتحادات المغرب، الجزائر العاصمة، قسطنطينة، وتونس، وضم إجمالاً سبعة وعشرين نقابة، وهذا عدد جد متواضع، إذ كان اتحاد الكونفيدريالية العامة للشغل بالمغرب لوحده، يضم خمسة اتحادات محلية وثماناً وأربعين نقابة⁽³⁸⁾.

ولم يفت الكاتب العام لاتحاد الكونفيدريالية العامة للشغل (ك. ع. ش.) للمغرب أن يشير بضعة أشهر فيما بعد، بمناسبة انتخابات مجالس العمال وأرباب العمل، الى أن النقابات المسيحية «قد انتظرت، لكي تتأسس، أن تنتزع تنظيمات ك. ع. ش، التي كانت تناضل منذ عدة سنين، من حكومة الحماية ظهير 24 دجنبر 1936». وعبر عن شكوكه بخصوص نجاعة العمل الدفاعي للمناضلين، الذين بحكم «حيادهم» صرحوا «بأنهم ليسوا ضد أرباب العمل» وأنكروا الصراع الطبقي⁽³⁹⁾.

(38) «لوبوتي ماروكان»، 27 يناير 1937

(39) ألبير هيفرنو A. Hivernaud: «النقابة المسيحية وأرباب العمل»، نشرة «طرافاي»، عدد 6؛ 20 نونبر 1937.

10 . سنة 1937

تميزت هذه الفترة، التي دشنتها نضالات اجتماعية قوية شيئا ما، بنشاط كثيف فيما يتعلق بالاستقطاب والتنظيم، وبيع بعض المكتسبات الاجتماعية الهامة .
وقد دُعِمت التحركات الوطنية، التي انفجرت في فصل الخريف، تعنت السلطات في عدم منح الحق النقابي للمغاربة .

• تحريض وإضرابات

- الإشتراكيون والشيوعيون والوطنيون :

صادف انعقاد المؤتمر الثامن لاتحاد النقابات الكونفدرالية للمغرب اضطرابا عماليا على إثر الارتفاع السريع لكلفة المعيشة . زد على ذلك أن الشيوعيين والاشتراكيين، احتجوا في مهرجانات مشتركة ضد الضرائب الجديدة حول الإستهلاك، «ضرائب البؤس»، التي شملت السكر والشاي والشموع والتوابل وعود الثقاب والأحذية المطاطية، و «التي أثقلت كاهل جماهير الشغيلة بالمغرب، وبالأخص العمال والفلاحين المغاربة» . وقد بعثت لهم كتلة العمل الوطني برقية شكر على مبادرتهم وانضمت إليها⁽¹⁾ .

وكانت لفيدرالية الحزب الاشتراكي الفرع الفرنسي للأمية العمالية (SFIO) - حيث يُيمَن اليسار الثوري - اتصالات منتظمة مع المناضلين الوطنيين وفقا لقرارات مؤتمرها الذي انعقد بتاريخ 13 دجنبر 1936 . وكانت ترغب في التعرف على المطالب التي بإمكانها تبنيها ودعمها⁽²⁾ . وباتفاق مع كتلة العمل الوطني،

1 («مهرجاناتنا الاحتجاجية» ، «ماروك سوسياليست» ، عدد 2 يناير 37 .

2 («مؤتمرنا الفيدرالي بالدار البيضاء» ، «ماروك سوسياليست» ، عدد 9 يناير 1937 .

قررت عقد اجتماعات حيث سيقوم الدعاة الاشتراكيون بـ «التربية السياسية للعنصر المغربي وبإخبار العنصر الأوربي».

وقد عمل الشيوعيون، الذين خرجوا من الظل بعد مجيء نوكيس، على مضاعفة عملهم التنظيمي والإستقطابي. وتأسسوا كتنظيم جهوي للحزب الشيوعي، الفرع الفرنسي للأمية الشيوعية (SFIC)، المُقسَّم حسب الخطاطة الفرنسية إلى دوائر وخلايا. وتأسست أيضا الشبيبات الشيوعية. وفي نونبر ودجنبر، التحق بهم أعضاء من الحزب الاشتراكي والشبيبات الاشتراكية، وأحيانا فروع بأكملها، مثل مكناس. وقد يكون الحزب أصبح يضم 800 منخرط⁽³⁾ في بداية 1937.

كانت اللجنة الجهوية، وهي لجنة فرضت نفسها بحكم الواقع، تتكون من أولئك الذين قرروا يوم 6 أكتوبر أن يتقدموا للمقيم العام. فإلى جانب كزافيي كرانساز، الكاتب، وشارل دوبوي، أمين الصندوق، ضمت ألبيربيبي، جان دوبوي، ليون سلطان وروميرو الذي أوكلت له، صحبة ش. دوبوي، مهمة الجريدة المطروح إصدارها. وبحكم نشاطه المحتدم وجدليته الصارمة، كان لليون سلطان - الذي توسع تكوينه النظري بدون إنقطاع - نفوذ متنام. فهو الذي كُلف بشكل خاص بالشؤون المغربية وبالדعاية في أوساط الدارالبیضاء اليهودية والمسلمة⁽⁴⁾.

(3) هذا حسب ش. دوبوي الذي كان أمين الصندوق، استغلت مصالح الشرطة توافد الناس لتسريب مخبرين لها كما فعلت سابقا في بعض فروع «الشبيبة الاشتراكية»، «كل الرفاق يعرفون ذلك، لن يأخذوا أبدا الإحتياطات الكافية»، هذا ما كتبه بصدد عمل المخابرات، جريدة «كلارتي» Clarté ، عدد رقم 6، 16 يناير 1937.

(4) كان ليون روني سلطان، المزداد بقسطنطينية (الجزائر) بتاريخ 13 شتنبر 1905 من أب مستخدم في المؤسسات العسكرية، الإبن البكر ضمن عائلة تضم 8 أبناء. بعد تخرجه من كلية الحقوق بالجزائر العاصمة، اشتغل كمحام بقسطنطينية (1926 - 1927) وبسوق أحراس (1928) ثم بالمغرب في الدارالبیضاء (1929). انخرط سنة 1934 في «الشبيبة الاشتراكية»، وكان كاتبها. ولم يكن له أي التزام سياسي آنذاك. وسيكون أول كاتب عام للحزب الشيوعي المغربي (16 نونبر 1943). وكضابط احتياطي، طالب سنة 1944 بأن يُرسل إلى جبهة القتال. فأصيب بجراح بليغة في ألمانيا حين كان يقود فصيلة القناصة المغاربة، ومات في الدارالبیضاء في 23 يونيو 1945 على إثر هذه الجراح.

وفي 19 دجنبر 1936 ، صدر العدد الأول من جريدة «كلارتي» (الوضوح) «Clarté» ، لسان حال جهوي للحزب الشيوعي (الفرع الفرنسي للأمية الشيوعية SFIC) . ويوم 20 دجنبر عرض خطباء الحزب، في ثلاثة اجتماعات كبرى، بالدار البيضاء والرباط ومكناس، أهداف وبرنامج الشيوعيين المدافعين عن البروليتاريين، وكذا مواقفهم في القضايا المغربية والدولية⁽⁵⁾. وفي القضية المغربية أعادوا ما قاله بالأمس ليون سلطان، الذي استعار اسم مارك فوركلود M. Forclaud ، في باب «السياسة المغربية» بجريدة «كلارتي»، وهو باب سيتكلف به منذئذٍ.

فكتب يقول: «إن حزبنا الشيوعي سيساعد بكل قواه انعتاق الشعب المغربي تحت القيادة السخية والأخوية للجمهورية الفرنسية. وسبق له أن تبنى برنامج المطالب المباشرة للبروليتاريا المغربية: حرية الاجتماع والتنظيم، حرية التعبير أو الصحافة، إصلاح القضاء الشريفي باستعجال، النضال ضد البؤس (الرفع من الأجر الأدنى، إصلاح التشريع الخاص بحوادث الشغل... إلخ)، توسيع انتشار التعليم...».

يعكس هذا الموقف التغيرات التي أدخلها الحزب الشيوعي الفرنسي على التعبير عن مناهضته للاستعمار. فأمام تنامي المخاطر الخارجية والداخلية، اعتبر من الضروري أن يضع في المرتبة الأولى الدفاع عن الديمقراطية والنضال ضد الفاشية التي سيؤدي انتصارها إلى استعباد الشعوب وإلى تبخر آمال الإنعتاق التي ولّدتها الجبهة الشعبية في المستعمرات.

- إضرابات يناير 1937

كان أرباب العمل - الذين لم يستسلموا للفشل الذي لحق بهم - مصممي العزم على المقاومة والمناورة لاسترجاع أو إبطال الإمتيازات التي اضطروا إلى

(5) أخذ الكلمة كل من: ويكر وإستييان وتيبي وكرانسار في الدار البيضاء؛ وبولار وهيت وش. دوبيوي، والسيدة فريسيني بالرباط؛ ودوريل وروميرو، وليون سلطان، وتواي ومجددا دوبيوي وإستييان وكرانسار بمكناس، «كلارتي» «Clarté» ، 19 دجنبر 1936.

التنازل عنها. وكانوا يعتمدون على السلطات المحلية، التي كانت مناوئة في مجملها لروح التجمع الشعبي.

فقد كانت فاس نقطة انطلاق حركة الإضراب يوم الإثنين 11 يناير على إثر رفض «الغرفة النقابية لمقاولي المدينة» تلبية المطالب التي قدمتها نقابة البناء. فكتب مراسل «لوبوتي - ماروكان» يقول «إنها تهم حوالي 600 عامل، أربعة أخماسهم من الأهالي الذين انخرطوا منذ فترة حديثة في ك. ع. ش. وإلى جانب ورشات البناء التي تعطلت كلها، باستثناء ثلاث، فإن ورشات الحدادة والمنشآت المعدنية قد أضربت هي الأخرى بدورها.»⁽⁶⁾

لقد انتهى النزاع في التعدين منذ 15 يناير بعد إبرام معاهدة بين أرباب العمل والعمال حول سُلم الأجور، لكن المفاوضات على العكس من ذلك كانت صعبة في قطاع البناء. واضطرت السلطات الجهوية والبلدية إلى التدخل. واعتقد الجنرال نويس، الذي مر بفاس يوم 13 يناير، بأنه وفق بين وجهات النظر المتعارضة؛ لكن أُعيد النظر في كل شيء. وأخيرا، قبل ممثلو أرباب العمل، يوم 17، زيادة الأجور بنسبة 5,17٪، شريطة أن تعمم الزيادة على البلاد بمجملها، وأن تُعدّل بالنتيجة بنود الالتزامات العمومية. وأقرّوا أيضا ب«مبدأ مساهمة العمال في الإنضباط وحفظ الصحة». إلّا أنهم رفضوا أداء أجور أيام الإضراب. وقد قبل العمال الغاضبون، نص الاتفاقية في النهاية⁽⁷⁾.

ورفضت أغلبية المُشغلين تركية الاتفاق الذي ناقشه مفوضوهم. فأنير النزاع من جديد. وأعيد المناضلون الساهرون على تنفيذ الإضراب يوم 18 يناير إلى أماكنهم، وبهذا توقف الشغل كليا. ولإنهاء النزاع، أرسلت السلطات رجال الشرطة إلى كل رب عمل، وفي الثانية زوالا وقع كل واحد منهم على الاتفاقية⁽⁸⁾.

واندلعت في اليوم نفسه (أي الاثنين 18) إضرابات بالدار البيضاء في شركة نقل المغرب (CTM)، المكلفة بالبريد وبنقل المسافرين؛ وفي شركة كاطالا Catha-la للنقل؛ ويوم الأربعاء 20 يناير إندلعت الإضرابات في حافلات فاس، وفي

(6) «لوبوتي ماروكان»، 12 يناير 1937.

(7) «لوبوتي ماروكان»، 18 يناير 1937.

(8) «ماروك سوسياليست»، 23 يناير 1937.

المركز المنجمي بخريبكة. وعم الإضراب في الأسبوعين المواليين مقاولات الدار البيضاء التالية: «الجير والإسمنت»، مقلع طاسو Tasso ثم الشركة المغربية للبليسكر.

ورغم التفاوت في حجمها ومدتها، فقد اتخذت هذه الإضرابات أحيانا وجهها مأساويا، لاسيما في حافلات فاس وفي خريبكة. ففي فاس كان مستخدمو الحافلات قد طالبوا، في ملف مطلبي، بإعادة تقويم للأجور تبعا لتكاليف المعيشة، وبالتوقيع على العقد الجماعي الذي أعطيت بشأنه وعود في يونيو 1936. وبعد لقاء مطول في المصالح البلدية يوم 19 يناير، رفضت الإدارة المطالب. ومباشرة بعد ذلك، في التاسعة مساء تقريبا، «نزلت الحافلات الفارغة في صف واحد نحو مرأب ساحة التجارة، الذي احتل مباشرة، لئلا يشغل مستخدمون جدد الحافلات في اليوم الموالي. تم هذا بدون أن يحصل أي إخلال بالنظام». وصباح اليوم الموالي، منذ السادسة، توافدت قوات الشرطة والدرك، وأصدر رئيس المحكمة قرارا في جلسة مستعجلة يأمر فيه بإخلاء أماكن الشغل. وبقاء المستخدمين في عين المكان، دخل رجال الدرك إلى المرأب بالقوة، وطردوا المضربين مستعملين في ذلك أعقاب البنادق: فخرج تسعة مضربين واعتقل ممثلان نقابيان⁽⁹⁾. هذا لم يمنع المستخدمين المائة الذين تمت استشارتهم من تقرير الإستممرار في الإضراب⁽¹⁰⁾. وفي 29 يناير، حصل اتفاق على إثر مفاوضات جديدة، فكتب بهذا الصدد مراسل «لوبوتي - ماروكان»⁽¹¹⁾: «حصل ممثلو المستخدمين على توقيع معاهدة جماعية تؤكد الإمتيازات المحصلة خلال إضراب السنة الماضية. وحصل المستخدمون المغاربة على زيادة فرنك واحد في اليوم بالنسبة لكافة الأجور. مقابل هذا، حصل السيد أوديير [صاحب الإمتياز] على تخلي المستخدمين عن نصف مبلغ 3000 فرنك الخاص بالتذاكر المجانية التي كان يمنحها كل شهر لهم لدى البلدية».

وصباح يوم 20 يناير توقف عن العمل في خريبكة، المستخدمون الأهليون

(9) «ماروك سوسياليست»، 30 يناير 1937.

(10) «ماروك سوسياليست»، 6 فبراير 1937.

(11) «لوبوتي ماروكان»، 31 يناير 1937.

الذين اعتبروا الزيادة الضعيفة في أجرهم (فرنك إلى فرنك ونصف في اليوم)، غير كافية؛ ووضعوها في مقر العمل مناضلين للسهر على تنفيذ الإضراب. «أمام هذا العمل المتميز الذي يعيق العمل، اضطرت الشرطة إلى التدخل، وطلبت وحدات إضافية - كما قيل في بلاغ رسمي⁽¹²⁾. فجاءت فرقة من تادلة وأخرى من وادزم وغادرت فرق من الدرك الدار البيضاء. فأعيد النظام مباشرة وتم اعتقال ثلاثين شخصا من بين الأهلين». على إثر ذلك اجتمعت نقابة الفوسفات، التي كانت تضم آنذاك الأوربيين فحسب فأكدت للمضربين «تضامنها المعنوي» معهم، وصرحت بأنها لن تسمح بطرد العمال، وبعثت وفدا إلى الرباط بقيادة لياندرى Leandri، كاتبها العام⁽¹³⁾. ويوم 21 يناير، جاء مندوب الإقامة شخصيا إلى خريبكة. وعلى إثر تدخل لياندرى، قبل المنجميون المغاربة استئناف العمل، وهم الذين ظلوا مستميتين رغم تدخلات وتهديدات المراقب المدني، والقواد وعملائهم، ورغم قمع اللفيف الأجنبي. لكن، تم طرد عشرة منهم باعتبارهم مترعمي الحركة، رغم احتجاج رفاقهم⁽¹⁴⁾.

وقد تسبب ضعف الأجور أيضا في اندلاع الإضرابات بالدار البيضاء في مقاولات النقل. فتوقف عن العمل ميكانيكيو وسائقو شركة النقل المغربية (CTM) بعدما قدّموا، ثلاث مرات على التوالي في ظرف عشرة أيام، ملفا مطالبا «متواضعا، ومرفوضا باستمرار». انتهى النزاع يوم 2 فبراير بدون أن نعرف مضمون الاتفاق المبرم بهذا الصدد وقدمت لجنة الإضراب، في بلاغ صحفي، «تشكراتها الحارة إلى السكان الذين، بفضل سخائهم، أعانوها طيلة الإضراب».

أما إضراب مستخدمي شركة كاطالا للنقل فقد انتهى بالفشل، إذ كسر رب الشركة الإضراب بتشغيله لمستخدمين آخرين. وتم طرد المضربين و«إغراقهم في البؤس»⁽¹⁵⁾.

(12) «لوبوتي ماروكان»، 21 فبراير 1937.

(13) «لوبوتي ماروكان»، 23 يناير 1937.

(14) «لوبوتي ماروكان»، 30 يناير 1937.

(15) «ماروك سوسياليست»، 21 و 27 فبراير 1937 و«كلارتي»، 20 فبراير 1937.

- إضرابات فبراير ومارس 1937

مع بداية فبراير، انضافت حركات أخرى إلى الحركات التي كانت جارية. هكذا توقفت كليا يوم الأحد 31 يناير حركة حافلات الدار البيضاء، وبقيت كافة الحافلات بالمستودع⁽¹⁶⁾. إذ احتج المستخدمون على عدم منحهم النظام الأساسي النهائي الذي تلقوا وعودا بشأنه بعد سبعة أشهر من الإجراءات. وعمل ممثلو المستخدمين، عبر رسالتين مفتوحتين «إلى سكان الدار البيضاء»، على تعريفهم بأسباب النزاع وتطمينهم بأن نقل التلاميذ سيستمر. لم يدم الإضراب إلا مدة قصيرة، نظرا لتعهد البلدية بدراسة عاجلة لبند النظام الأساسي من طرف لجنة مختصة⁽¹⁷⁾.

ويوم الجمعة 24 فبراير تكهرب الجو. إذ توقف عمال الشركة المغربية للسكر (COSUMA) عن العمل، وقد كان لهم دور مهم في اندلاع إضرابات يونيو⁽¹⁸⁾. فتصرفوا مثلما فعلوا سنة 1936، إذ احتلوا المصانع ومقر الإدارة، غير أن بقية الأحداث كانت مختلفة. ذلك أن العمال الأوربيين رفضوا خوض الإضراب، مؤكدين أنه (أي الإضراب) بدافع من بعض «المحرضين»، وبأنه إضراب «سياسي محض»، وبأن «الأهليين المجرورين... خاضوا الإضراب دون أن يفهموا ذلك أو أن يكونوا على علم بالوضعية». وردت لجنة الإضراب على ذلك قائلة بأن المضربين يضعون بانتظام ثقتهم فيها خلال التجمعات العامة، وبأنها تريد التفاوض مباشرة مع أعضاء مجلس الإدارة القادمين من فرنسا. وبعد أن طُلب منه ذلك، قبل المقيم العام استقبال وفد عن المضربين ووفد عن غير المضربين. فقبل الوفد الأول أن يتم «تحييد» المعمل خلال فترة النزاع، لذا تم إفراغه⁽¹⁹⁾. واستمع المقيم العام إلى الوفد الثاني الذي أصدر بلاغا. حصل هذا يومي 6 و7 فبراير. بعد هذا، لم تتحدث نهائيا الصحافة الإخبارية وغيرها عن هذا الموضوع. والواقع أن الحركة فشلت، إذ لم يحصل

(16) «لوبوتي ماروكان»، فاتح فبراير 1937.

(17) «لوبوتي ماروكان»، فاتح فبراير 1937.

(18) «لوبوتي ماروكان»، 5 فبراير 1937.

(19) «لوبوتي ماروكان»، 8 فبراير 1937.

المضربون على أي شيء، وتشتت النقابة؛ وحصل كاتبها ألبير بيبي على تعويضات وفصل من عمله؛ ومنذ 12 يونيو 1937 لم يحضر في اجتماعات مكتب اتحاد النقابات، حيث كان يشغل منصب كاتب عام مساعد⁽²⁰⁾. ذلك أن إدارة الشركة المغربية التي فوجئت في يونيو 1937 واضطرت إلى التنازل، تعنتت هذه المرة وكسبت المعركة. وستظل إلى حدود الاستقلال (1956) درع معارضة أرباب العمل للنقابية العمالية.

واندلعت خلال السنوات الموالية إضرابات في شركة «الجير والإسمنت» بالدار البيضاء، ولدى عمال مطاحن فاس. وقد رفضت السلطات القيام بالتحكيم في هذه النزاعات، «لأن المضربين مغاربة»، حسب زعم جريدة «المغرب الاشتراكي»، عدد 13 مارس 1937.

- سمات الاضرابات ونتائجها - الصحافة وتعليقاتها.

بلغت الاضرابات اذن قمتها ما بين 11 يناير ومنتصف فبراير. وشهدت فاس اكثر وأطول الاضرابات في البناء والتعدين والحافلات، ثم في المطاحن حيث أضرب ما بين 1200 و 1500 مأجور، جلهم مغاربة.

وكانت الأزمة جد قصيرة في خريبكة، إلا أنها أقلقّت السلطات. وفي الدار البيضاء أضرب مستخدمو الحافلات (الشركة المستقلة للنقل بالدار البيضاء TAC) والنقل (الشركة المغربية للنقل CTM، وشركة كاطالا) والشركة المغربية للسكك الحديدية COSUMA، أي حوالي ألف مستخدم.

وإجمالاً، دخل 3500 شغيل على التوالي في حركة متفق عليها لتوقيف العمل. وكان يوم 20 يناير أصعب يوم، بحوالي 1700 مضرب عن العمل.

وكانت النتائج المحصلة غير متساوية. فتحققت زيادة في الاجور في البناء والتعدين وحافلات فاس والشركة المغربية للنقل (CTM) بالدار البيضاء؛ ووقعت اتفاقيات جماعية مؤقتة بفاس ونهائية بالنسبة لحافلات الدار البيضاء وفاس. وبعد مرور العاصفة قام بعض المشغلين الذين قدموا وعودا أو وقعوا اتفاقيات،

(20) «طرافاي»، فاتح فبراير 1937.

بمناورات ورفضوا احترامها، وطردها المناضلين النقابيين لتشتت التنظيمات النقابية الفتية. وتدخلت السلطات العمومية للقيام بالتحكيم. وغالبا ما بعثت قوات الشرطة. وفي فاس اعتقل مناضلون وقدموا الى المحاكم وأدينوا؛ وفي خريبكة سجن «المحرضون».

ظلت هذه الحركات، وإن لم يكن لها فعلا حجم مماثل لحجم حركة يونيو 1936، تشهد على الحماس المطليبي لشغيلة القطاع الخاص، ولا سيما المغاربة، العازمين على الحصول على رفع أجورهم الهزيلة.

ووقعت تقييمات مختلفة لهذه الحركات، فالاشتراكيون والشيوعيون شجعوا هذه الاعمال التي تجل من خلالها تضامن الشغيلة بكافة أصولها، لاحظوا بزوغ وعي طبقي لدى المغاربة الذين نهضوا لمواجهة الاستغلال الذي وقعوا ضحية له. فكتب أوغوستين براديي A. Pradier في «المغرب الاشتراكي» يقول: «أصبح البروليتاريون المغاربة واعين بكرامتهم، ولم يعودوا يقبلون أن يعاملوا مثل «الاقنان»، أو مثل «الدواب». كان ألف من بينهم مجتمعين قرب مصالح البلدية ينتظرون في هدوء، ممثلهم المجتمعين مع أرباب العمل، من الثانية الى الثامنة مساء، وقاموا بنفس الشيء في اليوم التالي، وقال أحدهم الذي يتكلم باللغة الفرنسية: «أنا أريد الثورة» وحين أبلغهم ممثلوهم بالنتائج الجيدة المحصلة، هتفوا «لتحي النقابات»⁽²¹⁾.

وبعد ما قدمت هي أيضا رواية لاضرابات فاس وخريبكة، انتهت جريدة «كلارقي» مقالها بهذه السطور: «بإبطاها للكليشيهات القديمة لرجال الادارة المنهكين، بينت البروليتاريا المغربية بأنها كسبت أخيرا الوعي الطبقي الذي يجعلها بلا هوادة في صفوف البروليتاريين الاوربيين للدفاع عن حقها في الشغل وفي القوت اليومي».

وعلى عكس هذا، قررت الصحافة الواسعة الانتشار عدم الحديث عن هذه الحركات أو التحدث بأقل ما يكمن. وكانت جريدة «لوبوتي ماروكان»، حرصا منها على مراعاة جانب زبنائها الموظفين والعمال، تعطي تقارير سريعة

ودقيقة في تسلسلها الزمني ، وبدون تعليق ، أما «لابريس ماروكان» - Presse ma- rocaïne ، وهي لسان حال فرعي الحزب الاشتراكي الفرنسي والحزب الشعبي الفرنسي ، فبعد سكوتها «لكي لا تحبط السياح» ، انفجرت ، معتبرة أن هذه الاضطرابات هي من تدبير مؤامرة شيوعية ، واتهم الجنرال نوّكيس بالضعف وتعرض لانتقاد عنيف .

ففي عددها ليوم 27 يناير 1937 نشرت «لابريس ماروكان» رسالة أحد القراء ، هذه بعض مقتطفاتها .

«منذ صباح يوم أمس ، 20 يناير ، ومستخدمو الشركة المغربية للنقل CTM يخوضون إضرابا عن العمل ، لماذا لا تتحدثون عنه في جرائدكم في الوقت الذي يشل حياة البلاد الاقتصادية؟ إن التحريض الثوري الذي أشرتم اليه بشجاعة هو أوسع مما بينتم» .

«وقد أدى التدخل المؤسف للجنرال نوّكيس في اضرابات البناء الاخيرة بفاس الى اندلاع الاضراب في حافلات هذه المدينة وفي مراكز الفوسفات بخريبكة» .

«في قطاع البناء حصل محرضو ك. ع. ش. بفاس على رفع الأجر الأدنى من 4 الى 5 فرنكات ويريدون أن يدفعوا العمال المغاربة للحصول على زيادة مماثلة... الامر الذي سيؤدي الى تعميم غلاء المعيشة وسيقودنا الى البؤس» .

وفي اليوم الموالي ، 22 يناير ، كتب مراسل الجريدة ، وهو بدون شك مستخدم في المكتب الشريف للفوسفات ومنخرط في الحزب الشعبي الفرنسي ، في مقال بعنوان «القلاقل في خريبكة» ما يلي :

«منذ ذهاب بيروتون ، يبدو أن المحرضين اختاروا خريبكة كمركز لنشاطهم . فالانتفاضة المستقبلية تنهياً ضمن صفوف مستخدمي المكتب الشريف للفوسفات (م. ش. ف.) (500 أوروبي و 12 000 أهلي)...

«بمبرر النقابية ، تعمل جمعية نقابية معينة ، مركزها بدار «الشعب» بخريبكة ، وهي أيضا مركز فرع الحزب الاشتراكي ، الفرع الفرنسي للاممية

العمالية (SFIO)، تعمل على دفع الاهالي الى الانتفاض ضد السلطة؛ وتجمع هذه الجمعية المهنية المزعومة مرارا الاهالي، وتحثهم على التنظيم، مبررة لهم ايجابيات اتحادهم للحصول على كافة أنواع الامتيازات المادية والمعنوية، عن طريق عمل مشترك».

هذه معلومات مهمة حول الشغيلة المغاربة. إلا أن «لابريس ماروكان» التي لمن تجد الكلمات الكافية للتنديد بـ ك. ع. ش. التي تقود الاوربيين الى البؤس، لأنها حصلت على أجر يومي لشغيلة البناء الاهليين يبلغ 60, 5 أو لأنها تدفعهم الى مناهضة السلطة، لم تكف عن مدح فرانكو، الذي يضمن برفق «راحة الاهالي وتطوير المؤسسات الاسلامية».

هل أثر المناضلون الوطنيون على الشغيلة المغاربة وساهموا في اندلاع حركات الاضراب عن العمل؟ تتعذر الاجابة. إلا أنه من البديهي أنهم لم يكونوا غير مبالين بهذه الاحداث الاجتماعية، بل تتبعوها عن كثب، كما حصل في يونيو 1936⁽²²⁾. ذلك لأنهم كانت لهم اتصالات منتظمة مع المناضلين الاشتراكيين، وكان بعضهم مسؤولين نقابيين في الدار البيضاء، وفي فاس خاصة، حيث كان جان برنارديني (J. Bernardini)، كاتب فرع الحزب الاشتراكي، الفرع الفرنسي للاممية العمالية، وأندري دارتيگناف (A. Dartiguenave)، كاتب عام للاتحاد المحلي وجان موران J. Maurin، مداوم، كاتب نقابة البناء وكاتب إداري للاتحاد الجهوي، كانوا متفقيين معهم ويؤيدون بعزم برنامجهم الاصلاحى، وقد اعتبرت السلطات الاقليمية أن هؤلاء النقابيين، بمساعدة اشتراكيين مغربيين هما ادريس بنزاكور والوزاني، بريدي، هم المسؤولون عن إضرابات يناير وفبراير 1937⁽²³⁾. وكما حصل في 1936، فان مناضلي ك. ع. ش. هم الذين لعبوا دور القيادة في

22) وحاولوا أيضا إنشاء منظمات نقابية في القنيطرة وفاس، بقطاعي التغذية والنقل، بل حاولوا تأسيس إتحاد وطني للنقابات، قدّم نظامه الأساسي للجينرال نوّيس عند مروره بفاس، إلا أنه سُرّف فيا بعد بقليل (يناير 1937). وأمام رفض السلطات، وقف الأمر عند هذا الحد، راجع: عبد اللطيف المنوني «النقابة العمالية بالمغرب»، الدار البيضاء، دارالنشر المغربية (1979) ص 36؛ حسب علال الفاسي: «تاريخ المغرب منذ الحرب العالمية الأولى»، طنجة، 1955.

23) تقرير فصلي لمنطقة فاس (يناير - مارس 1937)، مديرية الشؤون السياسية، الرباط؛ الشؤون الخارجية، باريس.

هذه الحركة، ورغم تصرف الاهالي لوحدهم في خريبكة، فقد كانت لهم علاقات وطيدة بالنقابة التي قامت بعمل دعائي وتنظيمي في صفوفهم ثم سرعان ما تدخلت كوسيط.

- تخوفات الاقامة: التعاضدية شكل مرغوب فيه للتنظيم العمالي بالنسبة للمغاربة.

كانت مصالح الاقامة المكلفة بمراقبة العقول وبادارة الاهالي مشغولة البال. وفي «النشرة الاقتصادية» للمغرب. شبه الرسمية، عبر مقال أدريان ماسونو Adrien Massonaud، وهو مراقب مدني احتياطي، عن وجهات النظر الرسمية.

فبعد استعراض لمشاكل الصناعة التقليدية والتعاضديات، والأزمات التي مرت بها والمخاطر الناجمة عنها، أبرز الكاتب ظهور «كهربائيين، سائقين، ميكانيكيين، عمال يدويين وعمال مصنع... الخ، اصبحوا يشكلون طبقة جديدة من الشغيلة، طبقة عاملة وذلك خارج تعاضديات العمال التي يتنامى عددها سنة بعد سنة. ولم يعد من الممكن تجاهل تطور هؤلاء العمال إذ بمشاركتهم في عمل العمال الاوربيين، سيريدون عما قريب التمتع بحقوقهم. وسبق لبعضهم، في مراكز بالرباط والدار البيضاء، أن انخرط في تجمعات مهنية وتضامن مع العمال الاوربيين في اضراباتهم. وقد اكتسبت الحركة أهمية كافية لاثارة انتباه الاحزاب السياسية. وفي مؤتمرها المنعقد يوم 18 اكتوبر (كذا)⁽²⁴⁾، طالبت الفيدرالية المغربية للفرع الفرنسي للاممية الاشتراكية (SFIO) بالسماح للمغاربة بالمساهمة في النقابات المهنية...

«وقد سبق أن أشرنا الى المخاطر الناجمة عن تمكين هذه الكتلة البشرية الجاهلة والمتنامية باستمرار من الدخول الى النقابات الاوربية لتتعاطى لنضالاتنا السياسية.

«وعلى عكس هذا، من المستحيل الوقوف عند حل كسول، سيمنع على

الاهالي الانخراط في النقابات ليتركهم بدون دفاع أمام أرباب العمل الاوربيين أو المغاربة».

انطلاقا من هذه الملاحظات، لا يرى أدريان ماسونو A. Massounaud كحل سوى تعميق سياسة الدعم المالي والتقني في اطار تعااضديات موطدة ومجددة بغية انقاذ الحرفيين من الافلاس وتوسيع مبدأ التعااضدية ليشمل الشغيلة.

ويضيف قائلا: «ان هذا الشكل التنظيمي الموافق لتقاليده، مألوف من طرفه، سيعلم بأنه لكي يصبح عاملا، يجب عليه أن يتسجل في تعااضدية معينة كما هو الشأن بالنسبة للحرفي...».

«وفي الوقت الذي ستصبح فيه التعااضدية بالنسبة للعامل المغربي في ذات الآن، مكتبا للتوظيف، وشركة للاسعاف المتبادل ومجموعة دفاعية سوف تفقد النقابة أية جاذبية بالنسبة اليه.

«بهذا المعنى، سيسمح تنظيم التعااضدية بمد حكومة الحماية بالوسائل الكفيلة بالتحكم في توجيه ونشاط محميينا. ومن الزاوية الاجتماعية والسياسية، فان على هذا التنظيم أن يقلص النزاعات الاجتماعية بين أرباب العمل والعمال الى أدنى حد. وسيتمتع العمال بفضل متانة تأطيرهم وتعليمهم واسعافهم في اطار التعااضديات، باستقرار اجتماعي سيكون أفضل ضمانا بالنسبة لنا ضد المحرضين خلال مراحل الازمة الاقتصادية والسياسية...».

فالامور واضحة للغاية. لم يخش هذا المقال، الصادر في عهد حكومة الجبهة الشعبية، من الاستناد الى نظام التعااضدية الذي «اعتمدت عليه بعض الدول الاوربية... لانجاز إعادة تنظيم قومي شامل». وكان يعبر عن الفلسفة المشتركة لأرباب العمل والاقامة العامة. وكانت هذه الفلسفة، المقترحة سنة 1928 من طرف اللجنة الفرعية للشؤون الاسلامية، والمتبناة من طرف روني هوفر René Hoffer سنة 1932⁽²⁵⁾، تطرح على نفسها كهدف، حصر طبقة الشغيلة المغاربة الجديدة في اطرارات قديمة يؤكد المسؤولون على الرغبة في تحديثها.

واستند الجنيرال نوّكيس يوم 25 يونيو 1937، أمام مجلس الحكومة على هذه الفلسفة لتبرير رفضه للحق النقابي للمغاربة: «لم يسمح للاهليين بالتمتع بهذا القانون، لأنه لتحسين مصير الطبقة العاملة المغربية، يجب في نظري أن نتجه وجهة أخرى، أي إحياء التعاضديات وتجديد الصناعة التقليدية».

إن هذا مؤشر توجيهي كان كفيلا بتلبية رغبات كبار أرباب العمل الذين كانوا يخشون فكرة الشيوعية والصراع الطبقي. غير أن التجمع الشعبي كان ما يزال قائما، إذ لم يكن بإمكان ولا في نية الاقامة العامة أن تذهب أبعد من هذا، كان يكفيها آنذاك أن غياب الحق النقابي لن يسمح للمناضلين الوطنيين بأن يجعلوا من النقابات العمالية وسيلة إضافية للضغط.

• المواقف النقابية

- التضامن والاستقطاب

لم يستسلم مناضلو اتحاد النقابات الكونفدرالية للمغرب، إذ أكدوا باستمرار تضامنهم مع الشعب المغربي في محنته. وعلى إثر الجفاف، اشتد ضيق سكان جنوب المغرب فأنشأ تكتل المصالح العمومية لجنة لاسعاف جائيي ومعدمي الجنوب المغربي، وافتتح اكتتابات في صفوف منخرطيه، الموظفين وشغيلة الدولة ومستخدمي التجارة والابناك. وفعلت الغرفة التجارية والصناعية نفس الشيء، لكي لا تظل مهمشة. وتبعت ذلك مبادرات أخرى. وفرض التكتل وجهات نظره في 11 ماي 1937 على لجنة التنسيق التي انشئت. كما حصل على امكانية تدبيره بنفسه للاموال التي سيجمعها، وشرائه للمواد الغذائية الضرورية مباشرة، وتنظيمه لتوزيع الاسعافات وقد تكلف بمدينة مراكش، فتم خلال عدة أسابيع توزيع ربيع خبزة من الشعير وشربة يوميا على كل فرد من آلاف المعدمين - كانوا ما بين 4000 و 6000 - الذين تقدموا⁽²⁶⁾. وقد برهن الموظفون

(26) بلغت في 30 يونيو 1937، المبالغ المجمعة من طرف مختلف تنظيمات لجنة المساعدة المتبادلة الأرقام التالية:

التكتل: 350 000 فرنك
الجنة المركزية: 302 000 فرنك

والبريديون والسككيون على مهارة وتفان وشجاعة في عملهم . وقد أدى أحدهم ، وهو كاسولا Cassola ، مستخدم بالمصالح البلدية لمراكش ، المصاب بالتيفوس ، حياته ثمنا لهذه الجهود⁽²⁷⁾ .

وقد كثف المناضلون أيضا عملية استقطاب المغاربة التي بدأت بعد إضرابات يونيو 1936 . وتعاضم عددهم ، الا أننا لا نستطيع تحديده ولو بصورة تقريبية . شملت الاستقطابات قطاعات البناء ومناجم الرصاص والفوسفات ، والنقل ، والمستخدمين (حيث كان اليهود المغاربة كثيرين) ، والسكك ، وشغيلة الدولة ، والبريد ، والمعلمين والموظفين الآخرين . وظلت أبواب بعض النقابات موصدة أمامهم . كم كان عددهم الاجمالي؟ بعض الآلاف ربما⁽²⁸⁾ . إلا أن الشغيلة المغاربة ، سواء كانوا منخرطين في النقابة أم لا ، كانوا يتجهون نحو تنظيمات اتحاد النقابات الكونفدرالية للمغرب ، وهي التي كانوا يتبعونها حين يريدون تقديم مطالبهم أو الدفاع عن أنفسهم . ولا يبدو أن المناضلين الوطنيين الذين كان من بين مطالبهم الحق النقابي وحق التجمع ، والذين كانت علاقتهم جيدة مع الاشتراكيين والشيوعيين - قد فكروا اذ ذاك في معاكسة هذا التأثير⁽²⁹⁾ . ولم يكن الامر كذلك بالنسبة لارباب العمل ولرجال السلطة والشرطة الذين كانوا يحاربونه ويطاردون النقابيين المغاربة .

الغرفة التجارية : 582 000 فرنك

النقابات المسيحية : 1 000 فرنك

بلغت هذه المبالغ حوالي منتصف يوليو: 427 000 ف . بالنسبة للتكتل ، و29 000 ف . بالنسبة للكونفدرالية الفرنسية للشغيلة المسيحيين . «لوبي ماروكان» ، عدد 5 و8 يوليو 1937 .

(27) «أفندي راي» ، ماي 1937 و«طرافاي» ، 5 ماي 1938 .

(28) يقدر بريدوم Prudhomme عدد المنقبين المغاربة ب 100 من 400 في نقابة السككيين بالدار البيضاء . فيما يعتقد ش . دوبوي بأنهم كانوا يشكلون حوالي ربع العدد الإجمالي في نقابات البريديين . وتحدث «ماروك سوسياليست» و«لوبي ماروكان» عن عدة مئات من المنقبين الجدد في قطاع البناء بفاس في يناير 1937 . وكتب المراقب المدني للقنيطرة بأن النقابات المحلية استقبلت واستمرت «تستقبل المغاربة وتمنحهم بطاقات «ك . ع . ش .» . واهتمت الإقامة في يونيو 1938 نقابة خريجة باستقطاب 3000 مغربي ، وهذا رقم مبالغ فيه بدون شك ، لأن عدد المنقبين كان ، حسب كولونا Colonna ، كاتب النقابة في 1938 ، يصل إلى حوالي 500 بخريجة و75 باليوسفية ، بينما كان منعدما في آسفي والدار البيضاء والرباط .

(29) كان بعضهم ، مثل عمر عبد الجليل ، يدافع عن عدم استطاعة الشغيلة الاجانب احتلال مناصب المسؤولية ضمن حركة نقابية مغربية (شهادتا هيفرنو ودريش) .

ولحمايتهم من الحملات الانتقامية، غالبا ما كان المسؤولون النقابيون لا يعطونهم بطاقة العضوية⁽³⁰⁾. وأكثر من ذلك لم يفكروا في اعطائهم مسؤوليات، كما هو الشأن بالنسبة للأجانب، لأن الظهير يمنع ذلك. وتطبيقهم الحرفي للقانون - لانهم لم يرغبوا بدون شك في المجازفة بحق كانوا يعتبرونه وشيك التحقيق - أوقف هؤلاء المسؤولون التكوين العمالي. كان هذا حدثا خطيرا أدى الى تراجع في الممارسات التي بدأت تسود الجمعيات المهنية. مع انتخاب المغاربة في المكاتب.

وبحكم الواقع أصبحت المكاتب النقابية، المكونة من الفرنسيين فحسب، تعتبر نفسها المدافع الطبيعي عن الأجورين المغاربة، وليس ناطقا مؤقتا باسم شغيلة مُنعوا من التعبير، وترتب على ذلك نوع من الابوية تجلت في تصرفات وتصريحات العديد من المسؤولين - الا أنه كانت هناك استثناءات.

- المطالبة المحددة بالحق النقابي.

وظلت مع ذلك المطالبة بالحق النقابي لفائدة المغاربة في مقدمة اهتمامات الإتحاد الجهوي. إذ كانت تتردد بإلحاح من خلال النقاشات وملتمسات التجمعات العامة أو مؤتمرات كافة التنظيمات النقابية. وكانت تعرض على السلطات الإقليمية والمقيمة كلما سنحت الفرصة لذلك. ومنذ أن أصبح للاتحاد جريدته، «طرافاي» Travail، لم يصدر أي عدد منها بدون أن تكون القضية مطروحة فيه. فكتب شارل دوبوي، في العدد الأول الصادر يوم 15 يوليوز 1937، في مقاله «النقابية والمغرب»، بأن كافة الشغيلة مستغلون، كيف ما كانت أصولهم، وهم بحاجة إلى الإتحاد في مواجهة «كبار رجال الأعمال المتبني التنظيم». وأضاف: «لا يجب منح الحق النقابي فقط للأوربيين الذين لا يمثلون إلا حفنة متواضعة، بل للطبقة العاملة المغربية برمتها. هذا الحق علينا أن نحصل عليه، لأنه يستحيل على حكومة الجبهة الشعبية المرتكزة على جماهير الشغيلة أن ترفض الحق النقابي لشغيلة آخرين».

(30) ومن جهة أخرى توافدت الانخراطات في مراحل المد. وفي ظروف اتسمت بالتسرع، أعطيت إيصالات مؤقتة لم تكن في بعض التعاضديات مسواة قانونيا ولم تتحول الى بطاقات كونفيدريالية.

ثم، بعد إشارة لمقال أدريان ماسونو ولمشروعه («التنظيم التعاظمي») يستنكر قائلا: «هؤذا إذن مخطط مفهوم... لتقسيم الطبقة العاملة... لا، يا سادتي أرباب العمل، لقد فهم الأجورون ما تقصدون، ورغم مناوراتكم سيتحد الشغيلة المغاربة مع الطبقة العاملة في ك.ع. ش... إنا جميعا، مستغلون نناضل ضد أرباب العمل وضد الرأسمال وضد الفاشية... إنكم تريدون أن تفعلوا ما فعل فرانكو، تريدون استعمال المغاربة لإطلاق النار على إخوانهم الفرنسيين، وتريدون استخدامهم ذخيرة لمدافعكم من أجل تكسير اتحاد الطبقة العاملة. لا، إن الشغيلة لن يقبلوا هذا مطلقا».

ثم أتى دور ألفريد بنيون A. Benayoun، عضو اللجنة الإدارية الذي، ذكر بالدلائل المقدمة لرفض الحق النقابي للمغاربة - معارضة السلطان لقرار يضع جزءا من رعيته خارج سلطته، إمكانية استغلال ذلك من طرف الوطنيين المغاربة ضد سلطة فرنسا - وأكد، على عكس ذلك، بأن النقابة بسماحها للتقارب بين الفرنسيين والمغاربة «ستشكل ربما حاجزا قويا ضد أية فكرة للحكم الذاتي» و«هذا سيعود بأكبر النفع على الحماية وسيمدد عمرها»⁽³¹⁾.

تعرضت هذه التصريحات، التي تتجاوز الاعتبارات النقابية المحضة، لانتقادات شديدة من طرف جان مينار J. Minnar - إسم مستعار بدون شك - في مقال بعنوان: «لا يجب أن تكون النقابية عاملا مساعدا للاستعمار»، نشره في «المغرب الإشتراكي»، عدد 26 شتنبر. وأنهى الكاتب - الذي كان يفترض بأن هذه التصريحات تعكس أفكار معظم مسؤولي إتحاد النقابات الكونفدرالية للمغرب - مقالته بهذه الكلمات: «إن المغاربة في بلادهم. لهم الحق في تبني الأفكار التي يعتبرونها صحيحة. وهذه القضية بينهم وبين القوة المتكلفة بالحماية، وعلى البروليتاريين الأوروبيين أن يدعموهم فقط».

(31) 1. بنيون: «فرصة اعطاء الحق النقابي للاهالي المغاربة»، «طرافاي»، عدد: 3، 15 شتنبر 1937، يعتبر أ. بنيون في الجزء الاول من مقاله بأن الحق النقابي الناقص الذي تم الحصول عليه إجراء يعمق الهوة بين الأوروبيين والمغاربة: «كان من الافضل ألا يعطاهم أي شيء».

- الشيوعيون والإشتراكيون والنقابيون أمام مطالب الوطنيين .

كان هذا النقاش يعكس تقييمات المناضلين المختلفة للأحداث التي كانت تهز المغرب في شتنبر 1937 والتي ستفاقم في الشهر الموالي .

إذ قرر «الشبان المغاربة»، الذين أصيبوا بالخيبة على إثر رفض حكومة الجبهة الشعبية تلبية مطالبهم، العدول عن المعارضة المعتدلة التي مارسوها لحد الآن، وعملوا على توسيع قاعدتهم الشعبية، والنفوذ إلى شعب المدن والبوادي، ونشر برنامج الإصلاحات .

إلا أنهم انقسموا إلى اتجاهين (فبراير 1937) . اجتمع الاتجاه الأول حول الوزاني في الحركة الشعبية؛ فيما شكل الاتجاه الثاني، وهو الأكثر عددا، بقيادة علال الفاسي وبلفريج ومحمد اليازدي وعمر عبد الجليل، الحزب الوطني لتحقيق الإصلاحات، وأنشأ الحزب الوطني فروعا له في مختلف مدن المغرب ومداشيره، وبذل جهده لاستعمال تنظيمات الكشفية والكتاتيب القرآنية المجددة للتأثير على الشباب وتنويره، إلا أنه لم يهمل الحفاظ على اتصالات مع الإشتراكيين والشيوعيين والنقابيين .

واستمر الشيوعيون، بقلم مارك فوركلود M. Forclaud (ليون سلطان) في القيام بحملة في جريدة «كلارتي» Clarté «لمنح الحريات الديمقراطية الأولية للشعب المغربي، وإنشاء مدارس جديدة ومنح حرية الصحافة المسلمة»⁽³²⁾، وتوفير عدالة نزيهة ولا متحيزة ومستقلة»⁽³³⁾ . وأكدوا اعترافهم بحق الشعوب المستعمرة في الاستقلال، غير أنهم أوصوا بأخذ امكانيات الظرف بالاعتبار وعدم الانفصال عن فرنسا وعن الجبهة الشعبية⁽³⁴⁾ .

وظل الإشتراكيون منقسمين حول حجم ووتيرة هذه الإصلاحات وحول

(32) «من أجل منح الحريات الديمقراطية الأولية : حرية الصحافة المسلمة»، «كلارتي»، عدد 2، 26 دجنبر 1936 .

(33) «من أجل اصلاح عدالة المخزن»، «كلارتي»، عدد 4 .

(34) «من أجل جبهة شعبية مغربية» و «برنامج الاصلاحات المغربية والشيوعيون»، «كلارتي»، عددي: 21 و 22، 8 و 15 ماي 1937 .

طبيعة العلاقات الواجب إقامتها مع التنظيمات الوطنية، وليس فيما يتعلق بضرورة محاربة التجاوزات والقيام بإصلاحات. وكان يبرز باستمرار تعارض بين الاشتراكيين المعتدلين و«اليسار الثوري»، وبين الناطقين بأسمهما، ليونيتي وشينيو. وبقراءتنا للتقرير الصادر في جريدة «لوبوتي ماروكان» Le Petit Marocain ، عدد 21 يونيو 1937، قد يكون بإمكاننا الاعتقاد بأن اتفاقاً أبرم بين الطرفين في المؤتمر الفيديريالي المنعقد يوم 20 يونيو 1937، وبأن تقريراً مشتركاً حول القضية المغربية سيقدمه لوسيان باي L. Paye في المؤتمر الاشتراكي لمرسيليا في يوليو. لكن لم يحصل ذلك. إذ قدم شينيو تقريره الذي تضمن نقداً حاداً لنظام الحماية وللاستغلال الذي يخفيه وطالب بالوفاء بالوعود التي قدمها المؤتمر الاشتراكي خلال السنة الفارطة⁽³⁵⁾. أما ليونيتي فلم يتمكن من التدخل، مما سرّ القادة الوطنيين. لكن، في مؤتمر الرباط المنعقد في نونبر 1937، انتخب ليونيتي كاتباً فيديريالياً وأخذ بقيادة الحزب. غير أن شينيو ظل في قيادة الجريدة. وكانت هذه الإزدواجية بشكل ما منبع توتر.

وأدى تحويل مياه نهر كان يزود أحياء مغربية بمكناس لفائدة الاستيطان، في ماي - يونيو 1937، إلى انفجار سخط المغاربة من وجدة إلى مراكش. فتوالت الاحتجاجات الجماهيرية، وتدخلت الشرطة والجيش؛ ومات من مات وجرح من جرح، ووقعت اعتقالات ومظاهرات جديدة. وفي النهاية، تم احتلال الأحياء الشعبية بفاس يومي 27 و28 أكتوبر، واعتقال أو نفي القادة الوطنيين التاليين: عبد الجليل ومحمد اليزيدي، ومحمد ديوري وعلال الفاسي والوزاني. كما تم حل الأحزاب الوطنية ومنع جرائدها. ومنذ 9 أكتوبر، أخبر نويس باريس بأنه لن يتردد عند «أول مظاهرة مدبرة» باتخاذ إجراءات لاعتقال المحرضين مهما كانت ردود الأفعال المرتقبة⁽³⁶⁾.

(35) ب. شينيو: «المسألة المغربية»، تقرير قدمه أمام مؤتمر مرسيليا (يوليوز 1937)، مطبعة لابور La-bor، باريس.

(36) تقرير يحمل رقم 1976، قدمه الجنرال نويس لوزارة الشؤون الخارجية، باريس، 1937، ص 26 - 27. تحدث كابريل بيري G. Péri في سلسلة من المقالات صدرت في جريدة «لومانيتي» من 10 أكتوبر إلى 10 نونبر، عن ردود الأفعال والتعليقات إزاء هذه الأحداث. تعرضت خلاصات بيري إلى الاختزال والتشويه من طرف ج. كرياديل J. Crémadeils، في مصدره السابق الذكر، وعلى إثره، من طرف ش. أ. جوليان، «الأمريالية...»، مصدر سبق ذكره. الهامش الموجود في 184.

لم تتلاش الوطنية على إثر هذه الإجراءات، وإن ضعفت كثيرا. واستطاع المقيم العام، بفضل بعض الإصلاحات وبسياسة معينة قوامها الرأفة والمراعاة والتقدير، أن يكسب جزءا من الشبيبة وأن يغري القصر.

وقد ولدت أحداث شتبر - أكتوبر 1937 انفعالا قويا في أوساط اليسار. فعبر أورانج Aurange، في جريدة «طرافي» Travail عن مشاعر النقابيين⁽³⁷⁾، منددا بالبؤس والمجاعة والحملات الدعائية الفاشية الإسبانية والإيطالية والألمانية، وبغياب إجراءات تحسين أوضاع السكان: «يجب توفير المدارس، يجب توفير الماء... يجب توفير شيء من الحرية... يجب منع اللجوء إلى القوة مطلقا، فالتهديد لن يدوم طويلا». وأدان أيضا رفض الإقامة المتعنت لمنح الحق النقابي: «لو استمعت إلينا الحكومة، التي غلّطها بعض الموظفين السامين الرجعيين، لما أخللنا بالتزاماتنا. كنا سنتكفل بتعليم أصدقائنا المسلمين. لم إخفاء ذلك؟ كانت لهم ثقة فينا، بل لم يثقوا إلا بنا. لكونهم شغيلة، لم يرغبوا في الركون إلا إلى رفاقهم بالمصانع والورشات والمكاتب...».

فيما راق لمناضلين آخرين أن يشيروا إلى أن العمال المغاربة المنقبين لم يساهموا في هذه التحركات؛ وبذلك يعطون الدليل على أن الجمعيات المهنية كانت مجالا للالتقاء والتفاهم، وليست بؤرة للقلاقل، وعلى أن رفض الحق النقابي كان خطأ.

لم تتأثر سلطات الإقامة بهذه المواقف. وكان مثال تونس، المشار إليه بكثرة، يبدو على أنه المثال الذي لا يجب أن يُحتذى في وقت كان فيه الشغيلة التونسيون يستعملون الحرية النقابية لإعادة تأسيس الكونفدرالية العامة للشغيلة التونسيين (ك.ع.ش. ت. C.G.T.T.) لمواجهة ك.ع.ش. المختلطة⁽³⁸⁾. وقد أدت ضغوطات أرباب العمل الإستعماريين وأحداث شتبر - أكتوبر، إلى تصلب الجنرال نوّكيس في موقفه.

(37) أورانج: «لو سُمع كلامنا»، «طرافي» عدد: 5، 15 نونبر 1937.

(38) روبر دو لافينييت: «القلاقل الشمال - أفريقية»، «أفريقيا الفرنسية»، أكتوبر 1937، ص ص 453 وما يليها. حسب هذا الكاتب، اتخذت الكونفدرالية العامة للشغيلة التونسية - التي أعيد تأسيسها في 12 يونيو - بلباس كناوي ككاتب لها يوم 27 يونيو.

11. تطور النقابية: يونيو 1937 - أبريل 1938

• الاستقطاب والتنظيم

ومهما يكن من أمر، فقد استمر عدد المنقبين في الارتفاع، وتنامى التأسيس النقابي. واكتمل هذا الأخير بهياكل أفقية جمعت نقابات بلدة أو إقليم في اتحادات محلية؛ وبهياكل عمودية: أي الفيدراليات أو الاتحادات الرابطة بين النقابات أو فروع شغيلة نفس المهنة - أو نفس الصناعة «كما كان يقال آنذاك».

إن عدد المنخرطين في اتحاد النقابات الكونفدرالية للمغرب الذي كان يقدر بـ 7 أو 8000 في نهاية 1936، قد يكون بلغ حوالي 12 000 في يوليو 1937 وقرابة 20 000 في نهاية السنة. إنها قفزة ذات أهمية، حتى لو اعتبرنا أن الأرقام التي قدمها الكاتب العام لاتحاد النقابات مرتفعة شيئا ما⁽¹⁾.

ويلاحظ هذا التوسع في جميع القطاعات. ومن المفيد في هذا الصدد مقارنة لوائح النقابات الممثلة في مؤتمري يناير 1937 وفبراير 1938، كما قدمتها لجن التحقق من الانتدابات، إذ يستخلص منها أن 48 نقابة تأسست خلال سنة 1937: 26 نقابة للموظفين بثمانية وثلاثين تفويضا؛ و 5 في المصالح ذات الامتياز بستة تفويضات؛ و 17 في القطاع الخاص بسبعة عشر تفويضا، أي 61 تفويضا في المجموع من ضمن عدد إجمالي يبلغ 204، وهذه نقابات ذات أهمية صغيرة أو متوسطة. وقد انضم المنخرطون الجدد إلى التنظيمات الموجودة سابقا والمؤسسة في القطاعات الكبرى للحياة الإدارية والاقتصادية.

(1) في تقريره الأدبي والمالي أمام المؤتمر الكونفدرالي المنعقد بباريس في 14 - 17 نونبر 1938، قدم المكتب الكونفدرالي الأرقام التالية عن المغرب:

3 000 : 1935

5 000 : 1936

11 000 : 1937

15 000 : 1938 ماي

وكانت نقابات القطاع العام تضم 45٪ من التفويضات ؛ ونقابات المصالح ذات الامتياز 20,5 ٪ ؛ والقطاع الخاص 34,5 ٪. وكان الموظفون والبريديون وشغيلة الدولة يشكلون الاعداد الكبرى. وبفضل عددهم وانتظام مواردهم المالية، كانوا بمثابة قاعدة الاتحاد الاساسية. غير أن وزهم النسبي تقلص. اذ أصبح السككيون الذين أكدوا اكثر فأكثر أنهم أقوى مجموعة عمالية، والكهربائيون ومستخدمو الفوسفات والابناك، الذين لهم نفوذ مباشر على الحياة الاستعمارية، أصبحوا يعاملون بنوع من المراعاة. وتنامى باستمرار عدد الشغيلة المنظمين في قطاعات التغذية والتعدين والبناء والنقل الحضري والنقل البري.

بهذا تتأكد ملاحظة المناضلين القائلة بالاهمية المتنامية للعنصر العمالي في القطاعات ذات الامتياز وفي القطاعات الخاصة، مما طرح على مسؤولي اتحاد النقابات الكونفيدريالية للمغرب مشاكل عويصة على إثر غياب أوقلة الاطر وكان القانون النقابي بسماحه للفرنسيين وحدهم باحتلال مناصب القيادة يعرض المناضلين المغاربة لقمع أرباب العمل ويسهل تفكيك النقابة.

في هذه الظروف، أصبح دور الاتحادات المحلية حاسما. اذ كان عليها أن توجه وتوعي الشغيلة، وتنظمهم وتساعدهم على التعبير عن مطالبهم وتدعمهم في نشاطهم. الى جانب الاتحادات المحلية الخمسة المؤسسة سابقا، تأسست خمسة أخرى في فبراير ومارس 1937، وكانت مراكزها: الدار البيضاء وآسفي والقنيطرة وتازة والجديدة. وكان على البلديات أن تعطيها بورصات للشغل ستتكفل هي بصيانتها. وفي النهاية، امتثلت البلديات راضية الى هذا الحد أو ذاك. لقرارات الإقامة، باستثناء بلدية مدينة وجدة. التي لم تكن لها بورصة بعد سنة 1939. في الدار البيضاء أصبحت مقرات ساحة فيليبير Philibert، التي كانت سنة 1931 مفخرة الاتحاد الجهوي الناشئ، جد ضيقة؛ وحصل اتحاد النقابات الكونفيدريالية للمغرب، بعد عدة مساع، على مجموعة سكنية واسعة بشارع باستور، بامكانها احتواء مكاتبها ومكاتب الاتحاد المحلي، والفيديريالات والنقابات التي كان مقرها المركزي بالعاصمة الاقتصادية.

وقد اهتمت مكاتب الاتحادات المحلية، المنشطة من طرف السككيين والمعلمين والبريديين وشغيلة الدولة، بتكوين وتعليم المناضلين في معاهد

للشغل ، على غرار ما كان يجري في فرنسا ، وكان يشرف عليها مركز دائم للتربية العمالية⁽²⁾ . وكان يضرب المثل بمعهد الرباط والدار البيضاء . وكانت الرباط تفتخر بأساتذتها الاثنيين والأربعين وكان من بينهم جان دريش ، لوي باي (Louis) Paye ، والسيدة لاكارس Lagarce . وكان نقابيو المصالح العمومية والمصالح ذات الامتياز هم الذين يترددون بخاصة على هذه الدروس التي ساهمت في تسليحهم بشكل أفضل . بينما لم تشمل إلا قليلا نقابي القطاع الخاص الذين كانوا في أمس الحاجة إليها .

● المطالب والضغوطات النقابية :

لقد كان نمو الحركة النقابية هذه في ذات الآن ، سببا ونتيجة للضغوطات النقابية القوية التي مورست من أجل تلبية المطالب الأساسية للشغيلة كما عبرت عنها مختلف مؤتمرات اتحاد النقابات الكونفيدريالية للمغرب ، والفيدراليات والنقابات . تتألف هذه المطالب من ثلاثة مستويات : الدفاع عن جميع الأجور في هذه المرحلة المتميزة بتدهور قيمة العملة وبارتفاع عام لكافة الأسعار، التطبيق الصارم للتشريع الهزيل الموجود والخاص بحوادث الشغل وبالعطلة الأسبوعية ، وبثمانى ساعات عمل في اليوم وبكيفية أداء الأجور؛ توسيع التشريع الفرنسي الجديد الخاص بأسبوع الأربعين ساعة عمل ، العطلة المؤدى عنها وبالاتفاقيات الجماعية ، ليشمل المغرب .

- علاقات الاتحاد مع السلطات

كان قادة اتحاد النقابات الكونفيدريالية للمغرب وقادة أكبر الفيدراليات يتصدون لهذه المهام بتفائل ، ليقينهم من تعاطف الاقامة معهم ، هذا رغم اصطدامهم بمقاومة متظافرة لبعض مدراء الشؤون الاقتصادية والمالية والأشغال العمومية ولمعظم السلطات الجهوية وأرباب العمل ، فوقعت مطالبة قوية بتطهير الدوائر العليا للإدارة المتهمه علاوة على هذا ، بتأييدها للفرانكوية .

وظلت مكاتب المقيم العام ، التي يسيرها جورج هوتان G. Hotin ، ومكاتب موريز Morize التي كانت المصالح المدنية للحماية ولا سيما مصلحة الشغل والقضايا الاجتماعية ، تابعة لها ، ظلت مفتوحة أمام كافة المتوافدين عليها . وكما هو الشأن في فرنسا - وتبعاً للتوجيهات الحكومية - قبلت تلك المكاتب أن يكون لاتحاد النقابات الكونفدرالية للمغرب ممثلون في مختلف اللجن الاقتصادية والاجتماعية : مكتب الحبوب ، لجن مراقبة الاسعار ، اللجنة العليا للشغل (التي لم تجتمع قط) ، اللجن الثلاثية حيث كانت تناقش كافة مشاريع النصوص المتعلقة بالتقنين الاجتماعي ، والتي كانت فيما قبل تخضع للدراسة من طرف تنظيمات العمال وأرباب العمل .

ورغم مجهودات الاتحاد المغربي للشغيلة المسيحيين ، الذي أكثر من إصدار البلاغات الصحفية ومن التطويل للمنظمات التابعة له ، فقد ظل اتحاد النقابات الكونفدرالية للمغرب المنظمة الوحيدة ذات التمثيلية الفعلية للعمال . فكانت انتخابات مجالس العمال وأرباب العمل ، والانتخابات المهنية في مختلف الفئات : (الموظفون ، السككيون ، شغيلة الفوسفات ، الكهربائيون ، شغيلة الأبنك) لصالحه دائماً - بينما لم تكن تحصل لوائح الكونفدرالية الفرنسية للشغيلة المسيحيين إذا ما وجدت إلا على 20٪ من الأصوات في أحسن الأحوال . وظلت بورصات الشغل مخصصة له ، وحين كانت تطرح المطالب أو تتفجر نزاعات ، كان مناضلو الاتحاد هم الذين يتفاوضون ويبرمون الاتفاقيات مع السلطات الجهوية أو البلدية أو المقيمة التي كانت تقوم بدور الحكم أو الوسيط بين الشغيلة ومشغليهم .

وأبدى كل من شابان ، في عدد من «لافيدي راي» ، أبريل 1937 ، وأورانج ، في أول عدد من «طراقاي» ، وهيفرنو في تقريره الأدبي إلى مؤتمر فبراير 1938 ، أبدوا ارتياحهم لهذه الروح الجديدة في التعامل . ومع ذلك أشار بعض المناضلين خلال المؤتمر إلى أن تصرفات المقيم لم تعد كما كانت ، إذ أصبح نوّيس مسؤولاً إلى حد كبير عن مواقف أرباب العمل والمدراء . فنادوا إذن بمزيد من الحذر .

- في المصالح العمومية

كانت مسألة الأجور تهم جميع فئات الشغيلة . وإذا تمعنا في الأقرب تبين

لنا أن الإقامة لم تكن تتخذ أي موقف، في المجالات التابعة لاختصاصها، إلا بعد اتخاذ المتروبول قرارا لفائدة مستخدميه. فقد كانت للموظفين والبريديين وشغيلة الدولة مطالب خاصة بهم، جرت بصدد مناقشات طويلة وعسيرة بين المندوبين ورؤساء المصالح. إلا أنهم كانوا جميعا منشغلين بقضايا الرواتب والتعويضات.

واستمرت الإقامة عزما منها على تفادي النزاعات المباشرة مع موظفيها في نهج نفس الممارسة المتبعة في المرحلة السابقة، والرامية إلى تطبيق بطيء للقوانين والمراسيم المقررة في الوظيفة العمومية بفرنسا. هكذا، ألغيت تدريجيا الاقطاعات التي كانت تمس الرواتب والنفقات والمعاشات؛ ثم تقررت تعويضات بخصوص غلاء المعيشة مقابل ارتفاع الأسعار الناتج عن التدهور المتتالي لقيمة العملة.

واستمر المعلمون في المطالبة باسترجاع كلي، للتعويض عن السكن الذي حذف والذي كان يشكل كما رأينا، جزءا من رواتبهم وذلك إلى جانب التعويض عن غلاء المعيشة. وكانوا يطالبون أيضا صحبة كافة الموظفين باستعادة الزيادة المغربية البالغة 50٪.

وكان المساعدون في المصالح العمومية للحماية يشكون من وضعيتهم ذات الآفاق الغامضة وكانوا يهدفون إلى القضاء التدريجي على هذه الفئة بترسيمها بعد مدة معينة من العمل وتوقيف أي توظيف جديد ضمن هذا الإطار وفي انتظار ذلك، كانوا يطالبون بامتيازات وبضمانات مماثلة لتلك التي يتمتع بها الموظفون والمتعلقة بمدة العطلة السنوية والاجازة المرضية وكذا بالمكافآت والتعويضات. وتم الحصول على نتائج محدودة بهذا القدر أو ذاك فيما يخص هذه النقط كافة، ماعدا، طبعا، إلغاء إطار المساعدين. ولم يحل هذا المشكل في فرنسا رغم النضالات المتعددة التي خيضت بشأنه.

وتوجد أهم وجهات نظر الفيدراليات الكبرى ومطامحها مطروحة في المذكرة التي قدمها التكتل الكونفدرالي للمصالح العمومية إلى فرانسوا دوتيسان F. de Tessan⁽³⁾ بتاريخ 12 فبراير 1938 خلال زيارته للمغرب⁽⁴⁾. فاعتبارا

(3) مساعد كاتب الدولة في الشؤون الخارجية، خلف بيير فينيو P. Viennot بعد سقوط حكومة بلوم في 1937.

(4) «أقونير دي راي»، مارس 1938.

منهم لأنفسهم «كامتداد للجماعة الفرنسية»، طالب الموظفون الفرنسيون بأن تطبق عليهم تلقائيا القوانين الفرنسية. «حقا إن المبدأ مكتسب، إلا أننا نشكو من التأخر الكبير في التنفيذ ومن تحريضات مؤسفة». وبهذا الصدد يعطون مثال القانون المالي بتاريخ 31 دجنبر 1936 الخاص بتعديل المعاشات والتقاعد الذي لم يطبق بعد. وبعدما طالبوا بالرجوع إلى التعويض القديم عن الإقامة وإلى الزيادة المغربية البالغة 50٪، وبحصول المساعدين على نفس الضمانات المعطاة في فرنسا، تعرضوا لمسألة الشغيلة الأهلية.

فقالوا بشأنها: «إننا اعتبرنا دائما بأن رفاقنا المحميين متساوون معنا ويجب من الآن إيجاد مكان للأطر الأهليين في الإدارة، قبل أن يطالبوا بذلك ونددوا بأجور العمال الأهليين الهزيلة. «في وجدة، يقومون بالمقارنة. في نفس المحطة، يتقاضى العامل المغربي بالسكك الحديدية للمغرب يوميا 50, 6 فرنكا، فيما يتقاضى العامل الجزائري بالسكك الحديدية للجزائر 15 فرنكا على الأقل».

وتنتهي المذكرة بهذه «الفكرة العامة» التي تدقق موقفهم: «نعتقد أن الادماج الاقتصادي والاجتماعي التدريجي والسلمي، يجب أن يكون الانشغال الرئيسي فيما يخص السياسة العمالية الأهلية «على النقابية أن تلعب دورا كبيرا في ذلك إ، لكن في صيغة فرنسية - أهلية، وليس في صيغة أهلية محلية لن تؤدي إلا إلى سوء التفاهم وإنزعاج كبيرين» وهنا تلميح لمطامح الإقامة في إنشاء تعاضدات عمالية، وليس لامكانية تأسيس نقابات مغربية صرفة، وهو احتمال لم يكن واردا بالنسبة لمناضلي اتحاد النقابات الكونفدرالية للمغرب، إذا كان في نظرهم، من البديهي أن يلتحق الشغيلة المغاربة بنقابات ك.ع.ش. إلى جانب رفاقهم الأوروبيين.

- في المصالح ذات الامتياز: معركة «النظام الاساسي».

كان التكتل يضم إلى جانب شغيلة المصالح العمومية، شغيلة المصالح ذات الامتياز والمكاتب، والسككيين، والكهربائيين، وشغيلة الفوسفات، هنا تحققت نتائج مهمة، على إثر تقديم متكرر للمطالب، المدعمة أحيانا بتهديدات بالاضراب.

وكان للادارات، سواء المنبثقة عن بنك باريس والبلاد المنخفضة في السكك الحديدية والطاقة الكهربائية، أو الرجعية بوضوح كما هو الشأن بالنسبة للمكتب الشريف للفوسفات، كان لها نزوع نحو رفض المطالب الأساسية المتعلقة بضمان استقرار الشغل، وبالترتيب المهني والترقيات، وبالضمانات ضد التعسفات.

ووعيا منها بالدور الذي يلعبه هؤلاء المستخدمون في الحياة الاقتصادية للحماية، ورغبة منها في تفادي اضطرابات إضافية في مغرب يعيش وضعية مقلقة بسبب مطالب الوطنيين، كانت الاقامة تتدخل للقيام بالتحكيم.

1 - السككيون.

قدمت أعداد «لافيردي راي» فيما بين يناير 1937 وماي 1938، تعدادا للمطالب المطروحة وللنشاط المبذول وللنتائج المحصلة. وظلت قضايا الأجر، والتعويضات والعطلة السنوية، ومدة الشغل وتنظيمه، والتقاعد والمعاش في مقدمة الانشغالات. وكانت النقابات والفروع التقنية تناقشها. وكانت اللجن الادارية ومؤتمرات الاتحاد تصوغها، بينما كان المكتب مكلفا بتحقيقها، وكانت الوفود تدافع عنها خلال لقاءات مع مديري الشبكات، ومدير الأشغال العمومية، ومندوب الاقامة أو مع المقيم بنفسه.

وكانت المطالب الملباة عديدة.

وقد فكرت السكك الحديدية للمغرب في وضع المستخدمين الملحقين، ذوي الرواتب العالية، رهن إشارة شبكاتهم الأصلية. وقد تمكن الاتحاد من جعل إعادة الادماج هذه اختيارية وإرادية، «مما أدى - تقول الجريدة في عدد أبريل 1937 - إلى توافد المنخرطين علينا، ومن بينهم ذوو الرواتب العليا». ويمكن أيضا من أن يصبح له ممثل في المجلس الأعلى للنقل الملحق بدراسة قضايا التنسيق بين السكة والطريق. وتم منح زيادة جزئية في الرواتب والتعويضات، كما طبق الاجراءات المتخذة لفائدة الموظفين على السككيين⁽⁵⁾.

(5) تقليص وحذف الإقتطاعات، تطبيقا لظهري 27 يناير و6 يوليوز 1937. تعويض مؤقت ب 100 ف. للمستخدمين الذين يتقاضون أقل من 30 000 ف. سنويا وذلك ابتداء من فاتح أبريل 1937، ونفس الشيء بالنسبة للمجندين والأعوان. وتم أيضا رفع التعويض الخاص المؤقت والزيادة بنسبة 12,5٪ والتعويض عن النقل؛ ورفع ملموس للتعويضات العائلية الخاصة بالأطفال؛ ومساعدة للمستخدمين الذين يتابع أطفالهم دروسا بالأقسام التقنية.

غير أن وضعية المياومين الأوربيين والمغاربة هي التي أثارت بالخصوص أقوى التدخلات في السكك الحديدية للمغرب، وفي خط طنجة - فاس على الأخص، حيث كانت شروط العمل والأجور سيئة للغاية، وكان دوريل Durel، كاتب نقابة خط طنجة - فاس وعضو مكتب الاتحاد، قانونيا يتحمل المهمة الشاقة المتمثلة في الدفاع عن مستخدمي هذه الشبكة، هكذا تم الحصول على تحسينات في الشغل بالنسبة لمستخدمي مصالح العربات الفرنسيين، وعلى توسيع الزيادة في الأجور المحصل عليها من طرف مجندي ومساعدتي السكك الحديدية للمغرب ليشمل مستخدمي خط طنجة - فاس، وأخيرا ترسيم كافة المستخدمين ذوي الجنسية الفرنسية الذين اشتغلوا بالشركة مدة ثلاث سنوات على الأقل، ابتداء من فاتح يناير 1938.

2 - الكهرباءيون:

إذا كان مستخدمو شبكات السكك قد تمكنوا من الحصول على نظام أساسي بفضل تحركاتهم فيما بين 1926 و 1929، وإذا كان انشغالهم الحالي يتعلق باستكمال وتوسيع فوائده إلى فئة المجندين والمرسمين، فإن وضع مستخدمي توزيع وإنتاج الكهرباء مختلف تماما. فقد كانت تنظيماتهم فتيّة، إذا تأسست بعد 1936، ومنذ تأسيسها وتجمعها في إطار اتحاد النقابات المغربية للأنارة والقوى المحركة، عملت هذه التنظيمات على تحسين الأجور والحصول على نظام أساسي، وبعد مفاوضات صعبة دامت ستة أشهر، تم الحصول على النظام الأساسي بعد مناقشته. وتثبتت بأن يصبح منح هذا النظام الأساسي واجبا قانونيا على كل شركة ذات امتياز. وبفضل دعم المؤتمر وعمل مكتب الاتحاد الجهوي، حصلت على إصدار ظهير 6 فبراير 1938 الذي ينص على أن كل عمل لمنح الامتياز يجب أن يصاحب بنظام أساسي للمستخدمين المشغلين.

ووضع، في 23 أكتوبر 1937، طلب بالتعويض يبلغ 150 فرنكا شهريا بالنسبة للأوربيين وفرنكيين اثنين يوميا للمغاربة. وتظاهرت إدارتا الشركة المغربية لتوزيع الماء والكهرباء (SMD) وشركة الطاقة الكهربائية للمغرب (EEM) ⁽⁶⁾ بعدم قبولهما التفاوض مع التنظيمات النقابية نظرا لاعتراضهما على تمثيليتها.

(6) وإدارة الأشغال العمومية، وهي السلطة الوصية.

إلا أنها اضطرتنا إلى التنازل، وقبلتنا إخضاع النزاع للتحكيم. وقد التجأ الحكمان المعينان، هيفيرنو كاتب اتحاد النقابات الكونفيدرالية للمغرب، وشابون، رئيس الغرفة التجارية للدار البيضاء، إلى حكم أعلى، هو القاضي كورديي Cor-dier، رئيس محكمة الاستئناف، وفي 18 دجنبر أصدرت لجنة التحكيم حكمها الذي قرر بأن شركات الطاقة «ستدفع لمستخدميها الأوروبيين تعويضا مؤقتا ثابتا وجزافيا يبلغ 150 ف، شهريا وذلك ابتداء من فاتح أكتوبر 1937»، واستندت اللجنة فيما استندت عليه، على كون الحكومة قد رفعت قيمة الرواتب إثر الزيادة في الأسعار المترتبة عن التخفيض الثاني للعملة، الذي قام به شوتون Chautemps؛ هذا مع العلم «أنه لا يجب الإفراط في التماثل بين الرواتب والأجور».

لم يكن النظام الأساسي والتعويضات يخصصان المغاربة وأبرز المكتب في تقريره الأدبي إلى مؤتمر الاتحاد المغربي، وفي تقاريره إلى الفروع، الصعوبات التي تعترضه «حين كان يطرح مصير الرفاق الأهليين». وكان يُقال: «حذار. إننا هنا نمس مسألة تتعلق بالسياسة الأهلية في مجملها وبإمكان الإدارة وحدها التدخل في هذه القضية». غير أنه أعطي لهم وعد بأخذ مطالبهم المقدمة بعين الاعتبار. هكذا، حددت مذكرة إدارية بتاريخ فاتح أكتوبر 1937 شروط تشغيل المستخدمين الأهليين. ولم تقم هذه المذكرة سوى باستعادة وتجميع الاجراءات الجاري بها العمل. إلا أنها استغلت ذلك لحذف بعض الامتيازات العينية التي كانت تمنح للمستخدمين بعد خمس سنوات من الاشتغال.

وفي دجنبر 1937، لم يعد مكتب الاتحاد يقبل أن يحرم المستخدمون المغاربة من التعويض عن غلاء المعيشة، في الوقت الذي كان الأوروبيون يتمتعون به. وطالب من الكاتب العام للفيدرالية الفرنسية، مارسيل بول، أن يتدخل لدى المقيم العام ووزير الخارجية، واحتجت أيضا بعض الفروع النقابية. وفي 29 دجنبر، حصل العمال المغاربة على تعويض بفرنكين في اليوم، وكانت قد تمت المطالبة به في 23 أكتوبر.

3 - في المكتب الشريف للفوسفات

في المكتب الشريف للفوسفات كانت العلاقات بين الإدارة والتنظيمات النقابية التابعة لـ: ك.ع.ش. سيئة بشكل واضح. فقد كانت الإدارة حانقة

على أولئك المناضلين الذين كانوا يقومون بتنقيب الأهالي، ويطالبون بتحسين الأجور ويفضحون نظام العنف والتعسف الذي كان مفروضاً على الأهالي في المناجم و«القرى» التي كانوا يقطنون بها. وكانت تعطيهم نقطاً سيئاً وتعطل ترقيتهم وتشجع المستخدمين الواثقة منهم، غير المنقبين أو الذين كانوا أعضاء في التنظيمات اليمينية، دون أن تأخذ بعين الاعتبار كفاءتهم المهنية، وكانت تعطي الأسبقية في التشغيل للأجانب ولاسيما الإيطاليين المشتبه في كونهم فاشيين. وكان هذا التصرف يثير السخط كما كان محط تنديد شديد من طرف مسؤولي نقابات لوي جانتي (اليوسفية) وآسفي وخريبكة في بلاغات ومقالات نشرت في «طراقاي» و«ماروك سوسياليست». وكان هذا التصرف أيضاً موضوع مداخلاتهم في اللجن الادارية وفي مؤتمرات اتحاد النقابات الكونفيدريالية للمغرب. وهكذا أصبحوا يطالبون - فضلاً عن تعديل الأجور أو التعويضات الذي أصبح ضرورياً على إثر ارتفاع الأسعار - بإقامة سلم للتنقيط وإبلاغ المعنيين بنقطتهم، وبتشكيل لجنة تعادلة التمثيل للترقية، وبتشغيل كافة المستخدمين عن طريق المباراة، وبتوسيع سلطات المندوبين لتشمل السلامة وحفظ الصحة، وبنشر النظام الأساسي للمستخدمين في الجريدة الرسمية لكي تصبح له قيمة شرعية؛ وأيضاً بتحريض نظام أساسي للشغيلة المغاربة؛ وأخيراً بإرجاع كورياس Gorias وكازالونكا Casalonga إلى شغلها الذي فصلها منه بسبب نشاطهما النقابي سنة 1934⁽⁷⁾.

لم تتحسن الوضعية خلال الفصل الأول من سنة 1938. وفي 29 مارس، حرر المستخدمون الأوروبيون بخريبكة ملفاً للمطالب المباشرة وقرروا بالاجماع مبدأ الإضراب إذا لم تُلبَّ مطالبهم، وذلك على إثر تدميرهم من تباطؤ إدارة المكتب في خريبكة في الوفاء بوعودها المقدّمة في يناير، ولاسيما على إثر استيائهم من موقف بعض المهندسين إزاء الأهالي. وفي يوم السبت 2 أبريل استدعي المكتب النقابي من طرف مدير المركز الذي رفض استقبال الوفد المتقدم لضمه شخصاً أجنبياً في نظره، هو هيفيرنو كاتب اتحاد النقابات الكونفيدريالية للمغرب. وفي الخامسة بعد الزوال، اتصل المدير، بأمر من الإقامة، بالمندوبين

(7) أنظر «طراقاي»، عدد 15 دجنبر 1937، مشروع تعديل النظام الأساسي لمستخدمي المكتب، المعدني 18 يوليوز 1937.

المصحوبين بهيفيرنو. كان اللقاء سلبياً؛ وبعد أن وصلها الخبر بذلك. تضامنت لوي جانتي (اليوسفية) وآسفي معهم. فكان الاضراب العام بالمراكز الفوسفاطية وشيك الوقوع.

ويوم الاثنين 4 أبريل، لقيت المشكلة حلها في الرباط إذ أعطى موريز Mo-rize ، مندوب الإقامة، ورئيس المجلس الإداري للمكتب الشريف للفوسفاط، ضمانات قطعية، أكدها توكيس في اليوم الموالي، بأن اتحاد النقابات الكونفيدريالية للمغرب يتمتع بحق تقديم مطالب الشغيلة الأهليين. ولانقاذهم من تعسفات رؤساء القرى، وهم مستخدمو المكتب الشريف للفوسفاط، سيتم وضع مراقب مدني، وسيتم تقنين المذكرات الادارية الخاصة بالأهالي.

أما فيما يخص المستخدمين الأوربيين، فقد لبيت جميع مطالبهم تقريبا: إذ تم نشر النظام الاساسي في الجريدة الرسمية، وتوسيع سلطات المندوبين لتشمل حفظ الصحة والسلامة، وإرجاع كورياس لعمله. وأعطى وعد بأن تدبير صندوق التعاون سيقدم للمجلس الإداري للمكتب الشريف للفوسفاط خلال الشهر الجاري وبأن صندوق التعاون للعمال المغاربة سيتم إنشاؤه. لقد كان هذا انتصارا كبيرا، فكيف يفسر ذلك؟ هل بسبب حرص المسؤولين على الاتقع اضطرابات في مصلحة يخضع لها التوازن الاقتصادي للحماية؟ أو بدون شك، بسبب حدث سياسي عابر هو عودة بلوم إلى السلطة (13 مارس - 18 أبريل 1938).

- البنك والتجارة: الإتفاقيات الجماعية

إن الانشغال بالأمن وبضمان الشغل وبالأجور هو الذي دفع إلى الحركة تعاضدية من القطاع الخاص جد هادئة وصبورة، إلا أنها كانت تعتبر أنها تلعب دور مصلحة عمومية، إذ هي التي تتحكم في انتظام القروض والأداءات. لقد كان الأمر يتعلق بمستخدمي الأبنك.

لقد أسس مستخدمو الأبنك لوحدهم أو باشتراك مع مستخدمي التجارة وداديات في الدار البيضاء ومكناس ومراكش، وأسسوا سنة 1921 مؤسسة تضامنية، اعترف لها بالمنفعة العمومية سنة 1926. هل اشتغلت هذه المؤسسة،

أو وُجدت فعلاً؟ لاندري ذلك. إن مستخدمي الأبنك لم يشاركوا في إضرابات يونيو 1936؛ إلا أن حركة التنقيب المترتبة عنها قد بلغتهم.

وفي غشت 1936 تأسست فعليا نقابة مستخدمي الأبنك. وفي يناير 1937، طالبت من المدراء تطبيق الاتفاقية الجماعية الموقعة في 3 يوليوز 1936 بفرنسا. على المغرب: وقد إلتزم الاتحاد النقابي لرجال الأبنك بذلك. كانت هذه المطالبة تتسم بلهجة مُهَدَّدة. لكن ظلت الأمور عند هذا الحد⁽⁸⁾.

ذلك أن القوى لم تكن كافية كما أن عقول هؤلاء «الضعفاء ذوي الياقات الوهمية» لم تكن مهياة بشكل كافٍ. فالنقابة الوحيدة لمستخدمي الأبنك والتجارة والمكاتب التي ظهرت في المؤتمر الجهوي المنعقد في يناير 1937، لم تكن تضم سوى 350 إلى 400 منخرط يتوزعون بين الدار البيضاء والرباط ومكناس. إلا أن الوضع كان مختلفا في منتصف يونيو، فالتنظيم النقابي كان أكثر عددا - إذ كان يضم حوالي 700 منخرط، أكثر من نصفهم كانوا مستخدمين في الأبنك - وكان يشمل مناطق أخرى: فاس والقنيطرة ووجدة. وكان القادة نشيطين وذوي تجربة، ريفستيك REIFSTEK بالنسبة لمستخدمي الرباط وطونيا Tognal، مستخدم في البنك وكاتب عام للنقابة بالدار البيضاء. ونجحت النقابة في فتح المفاوضات من أجل إقامة عقدة جماعية، إلا أن هذه المفاوضات فشلت.

فانفجرت إضرابات في يونيو وتوقفت ثم عادت في يوليوز، وشملت كافة المؤسسات البنكية للدار البيضاء يوم فاتح يوليوز، ومكناس (2 يوليوز) وفاس (3 يوليوز) والقنيطرة (7 يوليوز) ثم وجدة⁽⁹⁾. كان التوقف عن العمل في بعض المناطق غير تام. إذ جاء بعض المستخدمين إلى الشغل، مما أدى برفاقهم المضربين إلى الاستهزاء بهم عند دخولهم أو حين كانوا خارجين من العمل⁽¹⁰⁾. وعلى عكس هذا، تضامن عدد كبير من رؤساء المصالح مع مستخدميهم.

(8) «ماروك سوسياлист»، عدد 23 يناير 1937.

(9) «لوبوتي ماروكان»، أعداد، 2 و3 و7 و8 يوليوز 1937.

(10) «لوبوتي ماروكان»، عدد 13 يوليوز 1937.

وعلى إثر نداء اتحاد النقابات الكونفيدرالية للمغرب من أجل التضامن، صوتت التنظيمات النقابية على ملتمسات تضامنية ونظمت تظاهرات - عُقد بالدار البيضاء تجمع شعبي يوم 16 يوليوز⁽¹¹⁾ - وفتحت إكتتابات لإعانة الشغيلة الذين كانوا يواجهون «جدار المال».

تم فكّ النزاع بعد مفاوضات مريرة. ويوم السبت 24 يوليوز أعلن بلاغ من «الكي دورسي» (وزارة الخارجية الفرنسية) بأن «السيد دوتيسان de TESSAN ، كاتب مساعد بالشؤون الخارجية، الذي كان يسعى جاهدا منذ عدة أيام إلى القيام بالتحكيم في النزاع قد تمكن من تحقيق الاتفاق اليوم»⁽¹²⁾.

وكانت بنود الاتفاق الذي نوقش من طرف ممثلي إتحاد أرباب الأبنك وممثلي مستخدمي أبنك المغرب، طونيا Togna وهيفرنو وكابوشي Capocci كما يلي: لا عقاب على الإضراب؛ إرجاع كافة رؤساء المصالح الذين سرحتهم المديرات لأنها لم يكن بإمكانها أن تقبل بمساهمة الأطر في حركة مماثلة؛ الأداء الكامل لأجر أيام الإضراب وللمكافأة السنوية؛ وعد صارم من طرف الحكومة الفرنسية بإعلان حكمها التحكيمي بصدد الأجور قبل 15 غشت. وتحدد استئناف العمل في يوم الإثنين 26 يوليوز.

في روايته لهذه الأحداث⁽¹³⁾، قال طونيا «حقق مستخدمو أبنك المغرب انتصارا نقابيا حقيقيا سيكون له مفعول القانون (كذا) في سجل الأبنك؛ هذه النتيجة تحققت بفضل انضباط الجميع واتحاد رفاق من كافة الاتجاهات».

وأعلن عن الحكم التحكيمي، ووقعت الإتفاقية الجماعية في 30 شتنبر بباريس ويوم 9 نونبر بالدار البيضاء⁽¹⁴⁾. وجاءت بضمانات مهمة. إذ تم تأسيس مجلس تأديبي أصبحت معه التسيّجات التعسفية صعبة. وحدد أجر أدنى عند التشغيل كما حُددت قواعد وتعويضات خاصة بالطرد التعسفي. وتوقعت

(11) «لوبوتي ماروكان»، عدد 16 يوليوز 1937.

(12) «لوبوتي ماروكان»، عدد 25 يوليوز 1937.

(13) «طراقاي»، عدد 15 غشت 1937.

(14) «طراقاي»، عدد 5، 15 نونبر 1937.

الاتفاقية كذلك الإجازات المرضية والإجازات الخاصة «لفائدة الرفيقات الحوامل»، وضمانات للشغل لفائدة المستخدمين الذين ذهبوا إلى الجيش... إلخ.

وعلى عكس هذا، لم تكن البنود الخاصة بالأجور والتي حددها الحكم دوتيسان، مرضية. مع ذلك رُفعت الأجور الدنيا «بنسب كبيرة»، وحصل نفس الشيء بالنسبة للمستخدمين المكلفين بعائلاتهم. لكن الزيادة العامة في الأجور لم تُمنح ولذلك لم يكن ينبغي تخفيف الضغط⁽¹⁵⁾

هذا العمل ظل مع ذلك نموذجيا بقوته ومدته ونتائجه. فدعا فرع مستخدمي التجارة للنقابة العامة، منخرطيه إلى تقليد رفاقهم في الأبنك، وإلى تنظيم أنفسهم في المقابلة وإلى النضال من أجل تحسين أجورهم التي تعد من ضمن أدنى الأجور. ولإرغام أرباب العمل على احترام أسبوع أربعين ساعة للشغل والإجازات المؤدى عنها.

سُمت هذه النصائح من طرف مستخدمي «كآليري لافايت» «Galeries La Fayette» و «ميساجري هاشيت» Messageries Hachette الذين خاضوا مفاوضات بشأن اتفاقية جماعية. هُيئت اتفاقية «كآليري لافايت» بالدار البيضاء من طرف هيفيرنو وطونيا، ووقعت بباريس من طرف كابوشي والمدير العام. وأبرمت إتفاقية «ميساجري هاشيت» يوم 10 مارس 1938 بالدار البيضاء، وقام طونيا بتمثيل المستخدمين⁽¹⁶⁾.

(15) الزيادات كانت كالتالي: سيتقاضى مستخدم عازب يبلغ 20 سنة وقضى 3 سنوات في الشغل 900 ف. عوض 500؛ فيما سينتقل أجر مستخدم أب لأربعة أطفال واشتغل مدة 8 سنوات من 1320 ف. إلى 2000 ف. الأجر الأساس: المتبرنون والمستخدمون الأحداث، من 300 إلى 700 ف. حسب السن والجنس. مافوق 22 سنة: عمال الشحن والمستخدمون الكتاب: 835 ف. بالنسبة للنساء و1000 ف. بالنسبة للرجال؛ المختزل الضارب على الآلة الكاتبة 600، 900 و1000 ف؛ مساعد محاسب: 920 للنساء و1100 ف. للرجال.

تتغير الأجور الأساس، المعدة بناء على الوضعية في فاتح يناير 1936، مؤشر المواد 13 المأخوذ به هو 330، بشكل تلقائي وكل ثلاثة أشهر وفقا لكلفة المعيشة. إنه إذن إدراج للسلم المتحرك.

«طرافاي»، عدد 20 مارس 1938.

(16) «طرافاي» نفس العدد السابق.

كان لهذه الإتفاقيات الجماعية التي انتزعتها نقابات المستخدمين التابعة ل : ك.ع.ش. عددٌ معين من السمات المشتركة والمتفردة. إذ نُوقشت وأُبرمت قبل صدور النصوص التشريعية التي وعدت بها الإقامة، وتُعترف بالحرية النقابية وبحرية الرأي وبانتخاب مندوبي المستخدمين، وبالتوفيق والتحكيم الضروري.. وقانونيا، لم تكن هذه الاتفاقيات قابلة للتطبيق إلا على المستخدمين المتمتعين بالحق النقابي؛ وقد حرصت على ذلك سلطات الحماية التي عُرِضت عليها المشاريع⁽¹⁷⁾. غير أنه سُمع وسُجل في اتفاقية ملحقة بأن جميع بنود الإتفاقية الجماعية غير المنافية للقوانين، قابلة للتطبيق على المغاربة. لقد كانت هذه خطوة هامة على طريق المساواة.

- الشروط الصعبة لشغيلة القطاع الخاص

إذا كانت شروط شغيلة القطاع الخاص الأوروبيين صعبة، فإن شروط المغاربة كانت مأساوية.

وقد أدى الانفراج النسبي الذي أعقب وصول الجبهة الشعبية إلى الحكم وتعيين نوّيس، وكذا الإنتصارات المؤقتة لإضرابات يونيو 1936 وبداية 1937، إلى توافد المنخرطين الجدد وتأسيس نقابات جديدة. وكانت هذه التنظيمات هشة وضعيفة، فيما عدا بعض الإستثناءات. فكانت أعداد منخرطيها متحركة وغير قارة؛ وكان المغاربة يدخلون إليها ويخرجون منها إذا ما أحسوا بأنهم خُدعوا ثم يعودون ويطالبون بتصحيحات. وكانت أبواب بورصات الشغل مفتوحة أمامهم، سواء كانوا منقبين أو لا؛ وهذه كانت حالة معظمهم. وكان الأوروبيون المنقبون يُكشف عنهم بسرعة وإذا ما أبدوا نوعا من الجرأة في طرح المطالب، كانوا يتعرضون للطرْد بأي مبرر. وكان الفرنسيون، الذين بإمكانهم وحدهم أن يؤسسوا نقابة معينة، أكثر عرضة للطرْد، ولا يجدون تقريبا أي شغل آخر. بعضهم كان يعود إلى فرنسا، وآخرون كانوا يتسجلون في لوائح البطالة؛ وبعضهم، مثل كانديلا Candella في النقل أو سيلفستر في البناء، عينوا في قيادة

تنظيمهم النقابي. وكان أرباب العمل يرغبون في إفزاع العمال. فأصبحوا يشغلون أكثر فأكثر المغاربة ذوي الأجور الدنيا والذين يسهل طردهم أو المستخدمين ذوي الأفكار المضمونة، فرنسيين أعضاء الحزب الشعبي الفرنسي PPF والحزب الاجتماعي الفرنسي PSF أو الإيطاليين ذوي الميولات الفاشية⁽¹⁸⁾.

ويعود الفضل، كما رأينا، لإتحاد النقابات الكونفدرالية للمغرب وللإتحاد المحلي، في تنظيم شغيلة القطاع الخاص ومساعدتهم. وعلى هذه الأصعدة المختلفة لعب هيفيرنو وشارل هومبير Ch. Humbert بالدارالبيضاء، وشابان بالرباط، وناقاي Navailles بالقنيطرة ودوريل Durel بمكناس، ومارشال بوجدة وفور Four بالجديدة، ودارتيكناف Dartiguenave وموران Maurin بفاس، ولعب أعضاء مكاتبهم دورا كبيرا. إذ كانوا يتلقون الشكايات وينذرون مفتشي الشغل الذين يذهبون مباشرة إلى الشركة المتهمة: وكانوا يحضرون في اللجن الجهوية حيث كانت تحدد أجور عمال المقاولات التي تشتغل لفائدة الجماعات العمومية، وكانوا يسعون إلى الحصول على أجور تفوق الحد الأدنى. وكانوا يقودون الوفود العمالية لدى السلطات المحلية ويتدخلون في النزاعات. وإذا كانت جملة الإضرابات، التي بلغت أوجها على يد مستخدمي الأبنك في يونيو - يوليو 1937، قد هدأت خلال النصف الثاني من السنة، فإن بداية سنة 1938 شهدت هزتين قصيرتين إلا أنها ذاتا دلالة.

وفي مناجم أحولي للرصاص، قرب ميدلت التي كانت تشغل 60 أوريبا و 400 مغربي، تأسست نقابة وطالبت برفع الأجور وبتطبيق الأجر الأدنى المحدد في 5, 50 فرنك بالنسبة للمغاربة، وبتحسين شروط العمل وبالوقاية من المرض المهني «مغص الرصاص»، وبتوزيع الحليب. وانتظر العمال الجواب عدة شهور ثم قرروا في 4 فبراير الدخول في إضراب عن الشغل إذا لم تُلبَّ مطالبهم بعد أجل أسبوعين. رفضت الإدارة بشكل صارم أية زيادة في الأجور. ثم ناورت من أجل تفرقة الشغيلة، فقبلت بالزيادة في التعويضات العائلية للأوربيين وحدهم،

(18) حول طرد الشغيلة الفرنسيين وتفضيل الأجانب، راجع تصريحات كوسط Coste، من التعدين بالدارالبيضاء، أمام اللجنة الإدارية بتاريخ 12 يونيو 1937، «طراقبي»، العدد 1 وكذا تدخل كورياس Gorrias في المجلس الحكومي، في كتاب ر. كاليسو السابق الذكر، ص 191.

وبدراسة إنشاء صندوق للتعاون ب «التي هي أحسن». فقرر أغلب الأوربيين بناء على هذا أن يضعوا «ثقتهم» في الإدارة وألا يضربوا عن العمل. وبعلمهم بهذا، ثار سخط العمال «الأهلين»، وتوقفوا عن العمل غداة ذلك أي في 20 فبراير⁽¹⁹⁾. فكان رد فعل السلطات سريعا. إذ هرع إلى القرية «المخزنون» وقوات الشرطة الإضافية. فاعتُقل خمسة عشر مضرباً ونقلوا إلى ميدلت؛ وبعضهم خضعوا لاستنطاق «مُشدد» والقيود في أيديهم؛ وذلك لدفعهم إلى القول بأن المسؤولين النقابيين هم الذين دفعوهم إلى الإضراب، إلا أن العمال سكتوا.

كانت فرصة جيدة لم يتركها أرباب العمل تمر، إذ طردوا ستة منجميين أوربيين، فرنسيين وجمهوريين إسبانيين. كلهم أعضاء في ك. ع. ش. من ضمنهم كاتب وأمين صندوق النقابة ومندوبان لدى اللجنة الثلاثية للمناجم. وبعد إخبارها بذلك من طرف الاتحاد الجهوي لمكناس، لم تقدم الرباط أي جواب⁽²⁰⁾.

وبعد بضعة أسابيع، اندلع، في الجنوب، بمناجم جبل سلغف التابعة للاتحاد المحلي لمراكش، إضراب عن العمل يوم 26 مارس، ستكون نهايته أكثر إيجابية. جاء هذا الإضراب على إثر طرد مندوب المستخدمين جان لانجوان Jean Lanjuin، الذي أبدى ملاحظاته باستمرار حول قضايا حفظ الصحة، والسلامة والتموين والأجور. . . وفي 25 مارس، استدعي المستخدمون المغاربة من طرف مصلحة حفظ الصحة لتلقي التلقيح ضد التيفوس. ولم يرخص لهم بالاستجابة

(19) كان الأوربيون يتقاضون في مناجم أحوي 25 إلى 35 ف. في اليوم. تضاف إليها التعويضات عن غلاء المعيشة، 5 ف. في اليوم، وعن المردودية، من 5 إلى 8 ف. في اليوم؛ وعن العائلة: 1, 25 ف. لكل طفل. أما المغاربة فكانوا يتقاضون من 5, 4 إلى 5, 7 ف. في اليوم، يضاف إليها تعويض يومي عن المردودية يبلغ 1, 25 ف. يمنح شريطة انعدام أي تغيب خلال الأسبوعين؛ «طراقاي»، عدد: 33، 5 شتنبر 1937.

(20) حسب دوريل، في مقاله «إستفزاز أرباب العمل في مناجم أحوي»، «طراقاي»، عدد 5 أبريل 1938. هذا المقال مصحوب بدراسة أخرى تحمل عنوان «منجميو أحوي، هؤلاء هم أسيادكم. المغرب في قبضة المالية الدولية»، حيث نجد تشريحا لتكوين مجلس إدارة شركة بينارويا Penna-roya.

إلى ذلك . فكان غضب المنجمين شديدا مما أدى بلانجوان إلى مطالبة الإتحاد المحلي لمراكش بالتدخل مباشرة لدى السلطات المحلية للحيلولة دون وقوع نزاع وشيك الوقوع . وأراد مدير المنجم أن يضع حدا للمشكل فطلب من المندوب أن ينسحب . وكان الرد على هذا الموقف التهديدي هو إجماع المستخدمين الأوروبيين والمغاربة على توقيف العمل مباشرة واحتلال المنجم .

وفي يوم الإثنين 28 مارس ، بلغت المفاوضات من أجل استئناف العمل نتائج إيجابية في اليوم نفسه . إذ قبل المدير إتفاقية مؤقتة ، صادقت عليها فيما بعد الإدارة العامة بباريس . أكدت هذه الإتفاقية التي تعد انتصارا عماليا ، على أن الإدارة ستحترم بشكل صارم التشريع الموجود الخاص باستعمال المتفجرات وبحفظ الصحة والسلامة في المنجم ، وبالعطلة الأسبوعية يوم الأحد ، وبالإجازة المؤداة وبالساعات الإضافية وبتطبيق الظهير الخاص بالأجر الأدنى وبالأداء عن وقت تأدية الأجور التي يجب أن تتم خلال ساعات العمل . هذه النصوص تهم بالخصوص الأهالي . فيما اعترفت الإدارة للأوروبيين بحق الإنخراط الحر في نقابة مهنية مؤسسة بشكل قانوني ؛ وتعهدت بتقديم مطالبهم حول الأجور ، أي 45 فرنكاً يومياً بالنسبة لشغيلة السطح و50 فرنكاً لمنجمي القعر . وتم التنصيص أخيراً ، على عدم اتخاذ أية عقوبة في حق الجميع ، وعلى تأدية 50٪ من أجر يومي الإضراب .

كان الأمر يتطلب إذن إضراباً ناجحاً لإرغام الشركة المنجمية على الخضوع إلى التشريع الإجتماعي الجاري به العمل .

● مصلحة الشغل والتشريع الإجتماعي

هكذا تفهم إذن المكانة التي احتلتها دائماً قضايا التشريع الإجتماعي ضمن انشغالات اتحاد النقابات الكونفيدريالية للمغرب . فأهمية الدراسات حول الميزانيات العمالية والأجور المنجزة من طرف دوريل Durel ، كاتب الإتحاد المحلي لمكناس ، ومن طرف لياندرى Léandri حول الأمراض المهنية ، وخاصة من طرف هيفرنو ، حول كل القضايا التي تهم القانون المغربي للشغل كلها تشهد على تلك

المكانة⁽²¹⁾، كما يشهد عليها أيضا حجم النقاشات في مختلف المؤتمرات⁽²²⁾. كل هذا كان يتجلى في مقالات مطولة وقوية اللهجة أحيانا، في جريدة «طراقاي»؛ وفي تدخلات لدى كافة السلطات المحلية والجهوية والمقيمية؛ تضاف إليها مساع لدى وزير الشؤون الخارجية أو لدى الوزير المكلف بتنسيق شؤون إفريقيا الشمالية⁽²³⁾.

في مارس 1937 وضعت مصلحة الشغل والقضايا الاجتماعية التي كانت تابعة لمديرية الشؤون الاقتصادية، تحت السلطة المباشرة لموريز Morize، الوزير المنتدب لدى الإقامة العامة والكاتب العام للحماية. وكانت تلك المصلحة دائما مُسيرة من طرف مانكو Mangot ولانكر Lancre. وتمت الزيادة في الميزانية المعطاة لها، إلا أنها ظلت تمثل فقط جزءاً واحداً من مائة وخمسين من الميزانية.

ومع ذلك تم التوصل إلى نتائج إيجابية. إذ تحدت البنود المتعلقة بالعطلة الأسبوعية. كما صدرت مراسيم وزارية جديدة تتعلق بتطبيق ظهير 18 يونيو 1936 الخاص بأسبوع الثماني والأربعين ساعة، في قطاعات جديدة لم تكن تطبقه. كان هناك نوع من التباطؤ، وفي اللجن الثلاثية، كان تخطي معارضات أو أساليب المماطلة لممثلي المشغلين، أمراً ضرورياً. وكان القيام بالتحريات، والمناقشات والتحرير يستغرق معظم نشاط المصلحة.

وتمت إقامة نظام الإجازات المؤدى عنها في ماي 1937؛ غير أن المأجورين الذين قضوا ستة أشهر في خدمة الشركة بدون انقطاع وحدهم الذين كان بإمكانهم أن يتمتعوا به. كان الأجر الأدنى، المنخفض بشكل مشين، قد حدد في يونيو 1936 بـ 4 ف. يوميا على مجمل التراب الوطني. ورغم الإرتفاع المستمر في المعيشة، لم تتم الزيادة فيه إلا في فاتح نونبر 1937، حيث بلغ 5, 20

(21) تعرضت ثلاثة من تقارير مؤتمر فبراير 1938 لهذه الدراسات التي نُشرت في عدد خاص من جريدة «طراقاي»، عدد: 11، فاتح فبراير 1938.

(22) مناقشات ومتمنيات يناير 1937، «طراقاي»، عدد: 1 وعد فبراير 1938 وعدد 5 مارس 1938.

(23) مذكرة قُدمت للوزير أ. سارو A. Saraut، يوم 18 فبراير 1938، «طراقاي» عدد 5 مارس

أو 5,60 ف. حسب المناطق، لأن البلاد قسمت إلى ثلاث مناطق فيما يخص الأجور⁽²⁴⁾. إضافة إلى ذلك، حددت دورية مقيمة أن «الأجر الأدنى لا يطبق على بالنساء والأطفال والشغيلة الزراعيين». وهذا تراجع بين على ظهير 18 يونيو 1936 الذي عمم الأجر الأدنى على كافة شغيلة المغرب دون تمييز بين الجنسين، وسواء اشتغلوا في الصناعة أو التجارة أو الفلاحة.

وعلى إثر إلحاحه، حصل اتحاد النقابات الكونفيدرالية للمغرب على رفع عدد مستخدمي المفتشية للشغل، القادرين وحدهم على دفع أرباب الشركات غير المباينين، إلى احترامهم التشريع الإجتماعي البسيط الذي استطاع أن ينتزعه. هكذا انتقل عددهم من ثلاثة سنة 1936 إلى تسعة في يناير 1938: خمسة مفتشين يساعدهم أربعة مراقبين. كان هذا العدد مع ذلك قليلا لمراقبة عدة آلاف من الشركات المشتتة في المغرب الذي تبلغ مساحته حوالي ثلثي مساحة فرنسا، لذا ظل الاتحاد يطالب بالزيادة في عددهم وبتوسيع مجال تدخلهم⁽²⁵⁾.

في 30 ماي 1938 مدت صلاحياتهم إلى الموانئ وملحقاتها، وبتنافس مع مهندسي الأشغال العمومية، إلى المقالع المكشوفة وإلى مستخدمي النقل عبر الطرق.

ووسعت محاكم الشغل المنشأة سنة 1930 في الدار البيضاء لتشمل فاس ومراكش ووجدة والرباط في 1937 و1938. ولم تتمتع بها مكناس. وضمت المحاكم رجلي أعمال انتخبتهما الغرف التجارية والصناعية وعاملين فرنسيين انتخبهما الشغيلة الفرنسيون وحدهم: وكان يترأس هذه المحاكم أقدم قاضي صلح في المدينة، كان يسعى إلى حل النزاعات الفردية بين المأجورين وشركاتهم.

(24) 5 ف. في نخوم درعة؛ 5,20 في مناطق الدار البيضاء وفاس ومكناس ووجدة والرباط والقنيطرة وتازة. ظهير ومرسوم 26 أكتوبر 1937.

(25) قسمت المنطقة الفرنسية إلى خمس دوائر، مراكزها الرئيسية هي: (1) فاس (مفتش واحد) ووجدة (مراقب واحد)؛ (2) المغرب شمال الرباط (مفتش واحد ومراقب واحد)؛ (3 - 4) الدار البيضاء - المغرب الأوسط والأطلس (مفتشان إثنان ومراقبان إثنان)؛ (5) المغرب الجنوبي (مفتش واحد). «الجريدة الرسمية»، عدد 4 فبراير 1938.

وكان المغاربة يلجأون أحيانا إليها؛ إلا أنه كان عليهم أن يؤدوا واجبا لإقامة دعوى بها. وحين كانوا يقررون ذلك، كانوا يتخلون عن الدعوى، عندما يستأنف رب العمل الحكم، لعدم توفرهم على الإمكانات.

ورغم تواضعها، كانت هذه المكاسب الاجتماعية تحسن من وضعية المياومين المغاربة بالمصالح العمومية والمصالح ذات الامتياز. حيث كان التشريع محترما أكثر بفضل يقظة النقابات التي كانت تحصل لهم على أجور غالبا ما تفوق الأجور التي حددتها النصوص. وكانت كفاحية هؤلاء الشغيلة وتضامنهم مع رفاقهم الأوروبيين يُساعدانهم على ذلك. أما في الشركات الخاصة، فالأمر كان مختلفا. فالتشريع كان محترما إلى هذا الحد أو ذاك في حالة الأوروبيين، فيما كان يُخرق بشتى الطرق فيما يخص المغاربة. وكانت براعة المناورات المستعملة مذهلة أحيانا. وكان يتم التلاعب بيد عاملة مغفلة وجاهلة ومحرومة من حق التنظيم.

ويدون كلل كانت تقدم الحجج على صفحات جريدة «طراقاي»، وكان يتم التشهير بأرباب العمل «قراصنة اليد العاملة». ففي مقال «الفضيحة» كتب هيفرنو: «إن الأجر الأدنى مُشين بنسبته: إذ لا تمثل 50, 5 ف. حتى 20 قرشا لما قبل الحرب». فقيمته الشرائية هي «دون قيمة أجر المجاعة الذي حدده ظهير بروتون ب 4 ف. . . هذا فضلا عن أنه ليس مطبقا، ويتم ذلك بتواطؤ الحكومة». ثم يعطي الكاتب أمثلة عن ذلك.

كان العمال الزراعيون قرب الدار البيضاء يتقاضون 5, 2 إلى 3 ف. كأجر يومي مقابل 10 إلى 12 ساعة من العمل؛ وفي آسفي كانوا يحصلون على 50, 1 ف؛ فيما كانت تتقاضى النساء 75, 0 ف. لإزالة الأعشاب؛ والعمال اليدويون المشتغلون في ملاحات بحيرة زيم كانوا يتقاضون 2 إلى 4 ف. وكان على شغيلات مصبرات السمك بآسفي أن يبقين بالمعمل طيلة المساء، إلا أنهن لا يتقاضين سوى أجر ساعات العمل الفعلية، على أساس 60, 0 إلى 90, 0 ف. في الساعة.

ويضيف هيفرنو قائلا: «في الدار البيضاء، رأينا شركة معينة تسجل بكل برودة في بطاقات الشغل: سعر الساعة: 50, 0 أي 4 ف. في اليوم؛ كما رأينا شركة صناعية أخرى، لا يُطبق فيها قانون الثنائي ساعات، تعطي صفة المتمرّن

لشغيلة أهليين يبلغ سنهم 40 إلى 45 سنة، لكي لا تعطيههم سوى 3, 50 ف. مقابل 10 إلى 12 ساعة عمل⁽²⁶⁾.

وليست هناك أية ضمانات على الشغل أيضا. إذ يتم الطرد بدون إشعار، وفي حين يقتضي العرف أسبوعا أو شهرا للإشعار، يفرض أرباب العمل على المأجورين أن يوقعوا عقدا - يعترف التشريع المغربي بصلاحيته - يعفيهم من ذلك.

وكانت مؤسسة للتأثيث بالدار البيضاء تضع على عقد الشغل طابعا مختوما ينص على أن «الإدارة والعامل يحتفظان بحق إيقاف العقد الحالي في أي وقت وبدون أي إشعار أو تعويض». فيما كانت الشركة الصناعية، وهي مصنع الشموع الذي كان لديه متمرنون في سن 45 عاما، ترغم العمال على التوقيع، بعلامة في غالب الأحيان، على عقد للتشغيل يضم كبند أول ما يلي: «العقد الحالي يتعلق بيوم واحد للعمل»، رغم أن الأجر يؤدي في نهاية كل «أسبوع» (البند 2)⁽²⁷⁾.

للتلطيف من هذه التجاوزات.. كثف مكتب اتحاد النقابات الكونفدرالية للمغرب احتجاجاته، وتقاريره ومسايعه التي كانت مفتشية الشغل تدعمها. فطالب بأن تسلم بطاقة أو ورقة للتعريف لكل مشغل⁽²⁸⁾؛ وبألا تؤدي الأجور خارج أوقات العمل؛ وبأن تحدد، في المقاولات كما في الأوراش، أيام وساعات أداء الأجور ليتسنى لمفتشي الشغل القيام بمراقبة فجائية لبطاقات الشغل ولساعات العمل ولبلغ الأجور؛ وبأن يحدد سن التمرن؛ وبأن يفرض نص تشريعي إجبارية مدة الإجازة في القطاعات التي ساد فيها العرف بهذا الصدد.

وقد تركز أقوى النشاط حول الأجر الأدنى والاتفاقيات الجماعية والحق النقابي للمغاربة. وبعد دراسات عديدة، اتخذت التنظيمات النقابية 9 فرنكات

(26) «طرافاي»، عدد 20 مارس 1938.

(27) «طرافاي»، عدد 15 أبريل 1938.

(28) نشرت «الجريدة الرسمية» في عدد 6 ماي 1938 ظهير 6 مارس الذي يرغم كل مشغل على منح عماله بطاقة تعريف وتسبيقا عن مصاريفه.

كأجر أدنى سيسمح للعامل بالعيش وبتجديد قوة عمله⁽²⁹⁾. وأكدت أن تطبيق التشريع الفرنسي حول الإتفاقيات الجماعية من شأنه أن يسهل إقامة واحترام قواعد التشغيل والأجور والإجازات. وكانت الإقامة العامة ومصالح الحماية تؤكد باستمرار، وشوك إصدار الظهير الخاص بالاتفاقيات الجماعية، وللأسراع بذلك فإنها أتت بعضو لمجلس الدولة، إيفان مارتان Ivan Martin، مختص في هذه المسألة. إلا أن اللازمة كانت هي المطالبة بمنح الحق النقابي للمغاربة: هذه التفرقة غير مقبولة، لأنه يجب السماح للمغاربة بالدخول إلى النقابات وتنظيم أنفسهم وبالمساهمة في الدفاع عن مصالحهم المهنية. وكان البعض يضيف بأن ذلك سيكون عملا سياسيا ذكيا بفضله سينجو الشغيلة من الدعايات الخطيرة التي يقوم بها الأجانب أو الوطنيون.

في فاتح ماي 1938، لم يلب أي مطلب من هذه المطالب، إذ طالب إتحاد النقابات الكونفدرالية للمغرب في ندائه، بأن يتظاهر الشغيلة من أجل الزيادة في الأجر الأدنى؛ والمراقبة الصارمة لأداء الأجور؛ وتدعيم مفتشية الشغل؛ وتطبيق الثماني ساعات على قطاعات الكيمياء والزجاج والنسيج... إلخ؛ وتحسين الظهير الخاص بحوادث الشغل وبحماية الشغل؛ والاتفاقيات العامة، والحق النقابي للجميع.

(29) راجع تقرير دوريل، «طرقاي»، عدد فاتح فبراير 1938.

12 . قوى اتحاد النقابات في ماي 1938

• المؤتمر التاسع

في منتصف سنة 1938 كان اتحاد النقابات الكونفدرالية للمغرب منظمة قوية، وتجلى ذلك في المؤتمر التاسع المنعقد في الرباط يومي 5 و6 فبراير. ضم هذا المؤتمر، الذي ترأسه روني بيلين (René Belin)، الكاتب الكونفدرالي لـ ك. ع. ش.، مائة وثلاثة مندوبين يتوفرون على مائتي تفويض ويمثلون ما بين 15 و 20 000 منخرط.

وبعد التصويت على التقرير الادبي الذي تحدث عن المنجزات المحققة خلال السنة المنصرمة، ومناقشة قضايا الشغل اعتمادا على الدراسات التي نشرها هيفيرنو ولياندري، والتصويت على المقررات، تطرق المؤتمر يوم 5 فبراير في جلسة المساء الى مناقشة «موقف النقابات من الحرب».

فأخذ الكلمة أورانج الذي نشر تقريرا مطولا حول هذا الموضوع. كان موقفه واضحا: على النقابات أن تقف ضد كل الحروب الرأسالية، مهما كان المعتدي، لأن الشغيلة هم الذين يؤدون ثمنها. ولا يمكن لهم أن يساهموا في الدفاع الوطني إلا إذا كانت البروليتاريا في السلطة.

وصرح بعض المؤتمرين بأن هذا النقاش السياسي لم يكن ضروريا، إلا أن رأيهم لم يتبع، أما ريفستيك (Reifsteck)، وهو من قدماء المحاربين، فقد أدان تصريحات المقرر قائلا: إن عدم التصدي لهجوم موسيليني وهيتلر لا يعني انقاذ النفس وإنما السعي إلى العبودية بل وإلى الموت بـ «إثني عشرة رصاصة في الجسم»

لكن الأغلبية تبعت أورانج. إذ حظي ملتسمه الذي يدين كل الحروب ويطالب ك. ع. ش.، «بتحديد موقفها بأكبر دقة ممكنة» بستة وخمسين صوتا، مقابل 34 امتناعا عن التصويت. إن النزعة السلمية الكاملة هي إذن، الاتجاه

السائد ضمن صفوف مناضلي اتحاد النقابات الكونفدرالية للمغرب، ولا سيما عند البريديين والاساتذة والمعلمين. فكانوا بذلك متفقين مع كتابهم الوطنيين، بيرو (من البريد) وديلماس Delmas (من المعلمين) وزوريتي Zoretti (من الاساتذة)، أنصار بيلين، المدافع القوي عن الاتجاه السلمي في المكتب الكونفدرالي، بدافع مناهضته للشيوعية. غير أن بيلين سير المناقشة بدون أن يتدخل ولا أن يدعم أورانج، الأمر الذي انتقدته عليه بعنف كاترين فيبي (C. Vieilly) في «نشرة معلمي المغرب»، ومع ذلك، بدا القلق على أقلية قوية في صفوف اتحاد النقابات الكونفدرالية للمغرب، التي كانت تأمل أن يتمكن نفوذ بعض كتاب الفيدراليات الفرنسية ونفوذ جوهو من تعديل الاتجاه.

وهناك أيضا حدثان في هذا المؤتمر يستحقان الذكر.

فبدون أية مناقشة، صوت المؤتمر بالاجماع على ملتصق حول أحداث أكتوبر. حقا، إنه لم يزل الوطنيين، وإنما طالب «باصدار عفو بسرعة على المدانين الذين لم يثبت جرمهم». إلا أنه استغل هذا للتذكير بإجراءات العدل الكفيلة، في نظره، بعودة الهدوء، والتي يعارضها الموظفون الفاشيون الذين يجب تطهيرهم ومعاقبتهم. وبهذا الصدد:

«يعلن مرة أخرى عن ايمانه الثابت بسياسة التضامن الفعلي مع الشغيلة المغاربة الذين يطالبون بالحق في العيش وبالحق النقابي وبحرية الفكر والكتابة؛

«ويتأسف للاجراءات العنيفة جدا التي أصابت جزءا من السكان؛

«ويطالب بأن... تجد الاصلاحات الاجتماعية والسياسية التي ارتآها التجمع الشعبي، طريقها الى الانجاز بالمساهمة الضرورية للشغيلة المغاربة الذين يجب اشراكهم بقوة في كافة اشكال الحياة الاقتصادية والسياسية للبلاد».

وأخيرا هناك نتيجة أخرى، تتعلق بالتغيرات التي طرأت على الهيئات القيادية، إذ اختفى الشيوعيون، ماعدا واحدا هو دوريل، عضو اللجنة الادارية قانونيا بصفته كاتباً عاما للاتحاد المحلي، بينما أصبحت

للاشراكين من جديد كل المناصب. فعاد ماتيى الى اللجنة الادارية، إن لم يكن عاد الى المكتب، فهل كان هذا نتيجة مناورة مقصودة؟ لا يبدو أن الأمر كذلك، لقد غادر بيبي المغرب؛ فيما نُقل دوبي الى سوق أربعاء الغرب، كعقاب له على نشاطه النقابي.

● الأزمة والتقويم عند شيوعي واشتراكي المغرب (أبريل 1937، يناير 1939).

كان اختفاء الشيوعيين من الساحة النقابية نتيجة تشتت تنظيم المنطقة المغربية للحزب، يوم 4 أبريل 1937، على إثر المنافسة بين جزء من شيوعي الدار البيضاء ولجنة المنطقة.

لقد سبق للجنة أن قامت بأعمال كثيرة، إذ أنجزت المهام التنظيمية والدعائية والنضالية التي كانت مطروحة بعد أكتوبر 1936، ودعمت مطالب الشغيلة ونضالاتهم، وفتحت صفوف الحزب أمام المغاربة وإن كانت نتائج ذلك جد محدودة، إلا أنها ملموسة في الدار البيضاء وفاس وطنجة.

في الدار البيضاء اهتم بذلك ليون سلطان. وقد ساعده في الدعاية ضمن أوساط اليهود المغاربة تاجر صغير يدعى سامويل بنشيمول (S. Benchimol). وكانت له اتصالات مع الوطنيين، كما أنه يعرف جيدا بلفريج، وتشير الشرطة في تقاريرها الى مغربيين، هما حموز، يهودي، والصديق بن داود، مسلم، ككاتبين للخلية، وكذا الى بعض المغاربة الشباب ضمن صفوف الشبيبات الشيوعية.

وكانت الأمور أكثر تعقيدا في فاس، المدينة الهائجة والصاخبة، لم تكن الحركة الوطنية الفتية تنتظر شيئا ايجابيا من المستوطنين الكبار الجشعين، الذين تجمعوا في فروع الحزب الشعبي الفرنسي والحزب الاجتماعي الفرنسي، وعلى عكس ذلك سرعان ما أصبحت علاقاتها مع اليسار الفرنسي المحلي مبنية على الثقة، مع فرانسيس دوبار (F. Debare)، راديكالي وماسوني، مدير جريدة محلية تحمل عنوان «لاديبيش دو فاس» (La Dépêche de Fès)، الذي غالبا ما فتح لها صفحات جريدته؛ ولاسيما مع المسؤولين ذوي النزعة التروتسكية والبيفيرية في

فرع الحزب الاشتراكي الفرع الفرنسي للأمية العمالية (SFIO)، ج. موران وج. برنارديني، اللذين دعما دائما مطالبها لدى فيديريالية حزبهما. وحين تمكن الشيوعيون من تنظيم أنفسهم بشكل علني، التحق بهم بعض المغاربة في خلايا المدينة القديمة. وكانت الشخصيتان البارزتان ضمنهم هما المعلم محي الدين والمسرحي والصحفي المهدي لميني.

والحال أن المهدي لميني سبق له أن كان رئيسا لجمعية قدماء تلامذة ثانوية مولاي ادريس وكان منتما لمجموعة الوطنيين الشباب. وفيما بين 1933 و 1935 قام بنشاط كبير، مما أدى بالشرطة الى مراقبته باستمرار⁽¹⁾. ويمكن لنا، إذن، أن نتساءل عن الأسباب التي دفعته الى الانخراط في الحزب الشيوعي.

ربما لقي في تأكيدات ونشاط الشيوعيين، الذين كانوا آنذاك ينظمون أنفسهم، جوابا على مطامحه الوطنية والاجتماعية؛ ووجد في انخراطه وسيلة لتأكيد ذاته إزاء كتلة العمل الوطني، حيث لم يجد المكانة التي كان بدون شك يطمح اليها، لأن عائلته لا تتوفر على سمعة مماثلة لسمعة رفاقه. وما زال بعض الفاسيين الى اليوم يحتفظون بذكرى نزاع حاد نشب بينه وبين علال الفاسي، ولم يفت مصالح الشرطة أن تسجل تنافسه مع كتلة العمل الوطني في المدينة القديمة، لاسيما فيما يخص تنقيب سائقي حافلات النقل وأعاونهم الذي فشل (الفصل الاول لسنة 1937)⁽²⁾.

وقد مثل المهدي لميني شيوعي فاس في الندوة الاقليمية للدار البيضاء المنعقدة في 4 أبريل 1937. ثم بعد بضعة أشهر انسحب من الحزب الذي خيب آماله (شتبر 1937). إلا أن آماله ظلت معلقة على فرنسا بقيادة الجبهة الشعبية

(1) في نونبر 1933، إحتج خلال تجمع عام لجمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين من عقد مؤتمرها السنوي بفاس. وفي 1935، قدم صحيفة تلاميذ قدماء آخرين تمثيلات مسرحية تبرز أمجاد التاريخ المغربي؛ هذا حسب ر. ريزيت «الأحزاب السياسية المغربية»، ص ص. 37 و 81، وفي 1936 استمر في نشاطه كممثل ومدير على رأس الفرقة المسرحية لفاس صحيفة صديقه عبدالواحد الشاوي.

(2) منطقة فاس: نشرة المعلومات، عدد 23 يوليوز 1936 والتقارير الفصلية المذكور سابقا، يناير-مارس 1937.

«لتحقيق مخطط الاصلاحات المغربية وتوسيعه الى أن يصل الى الاستقلال على غرار ما حصل في سوريا»⁽³⁾.

وكان هناك أيضا شيوعيون مغاربة في طنجة، بعثوا أحدهم الى الندوة الاقليمية للدار البيضاء.

وكان على التنظيم الفتى أيضا أن يجد حلا لقضايا التوجيه والتسمية، هل سيظل تنظيما جهويا للحزب الفرنسي؟ أم عليه أن يصبح حزبا مغربيا، الأمر الذي لن يتأتى إلا بمنخرطين مغاربة وبقيادة مكونة من المغاربة؟ أم عليه أن يُكوّن، ولو بدون المغاربة، حزبا مستقلا، منخرطا مباشرة في الأعمى الشيوعية؟

ويبدو أن الجواب عن هذه التساؤلات أتى من باريس. فعلى إثر عودته من سفر حيث حضر في ندوة وطنية للحزب، طالب كزافيي كرانسار من روميرو وش. دوبوي، المسؤولين عن «كلارتي»، أن يعدلا مباشرة صفة الجريدة، التي أصبحت ابتداء من 20 فبراير 1937، «لسان حال جهوي للحزب الشيوعي بالمغرب»⁽⁴⁾. فقد اضطّر مسؤولو الحزب بفرنسا، الذين أقدموا إذ ذاك على تأسيس الحزب الشيوعي للجزائر في أكتوبر 1936⁽⁵⁾، أن يبرزوا استحالة اعتبار الحزب الشيوعي بالمغرب - وهذا الأخير بلد ذو سيادة نظريا - كفرع للحزب الفرنسي، وبعد ثلاثة أشهر، قدم التنظيم الفرعي لمكناس، وفي نداء موجه الى

(3) المهدي لمنيعي: «جرائم الفاشية بالمغرب»، فاس، المطبعة الجديدة، أكتوبر 1937. ونشر م. لمنيعي مقالين بالفرنسية مع ترجمتهما إلى العربية، الأول ل. ف. دوبار، ينتقد وطني المنطقة الفرانكوية، والثاني «لصديقه البارز» عمر بن عبد الجليل يؤكد على مناهضة الفاشية من طرف وطني المنطقة الفرنسية، الذين يرغبون في تحقيق مشروعهم للإصلاحات «الموضوع في إطار الحماية». فقام المهدي لمنيعي بتقديم وتلخيص مقال عمر بن عبد الجليل والتعليق عليه بل وذهب أبعد منه في خلاصاته. وساهم أيضا من حين لآخر في تحرير جريدة باللغة العربية يُديرها عبد الواحد الشاوي، تدعى «إذاعة المغرب». وتشير إليه الإقامة، بدون ذكر اسمه، ولكن بشكل واضح، على أنه هو الذي قام بترجمة التقرير الذي قدمه ب. شينيوي في مؤتمر مرسيلية والصادر في كراسه بعنوان: «المسألة المغربية» (تقرير نوّيس إلى الشؤون الخارجية، باريس بتاريخ 5 نونبر 1937، ص. 29)

(4) شهادة ش. دوبوي.

(5) لقد تحقق تحويل تنظيم منطقة الجزائر للحزب الشيوعي إلى الحزب الشيوعي الجزائري، المزمع إنجازه منذ 1929، في مؤتمر أكتوبر 1936 عقب حملة تعريبية قادها جان شانترون J. Chaintro المدعو بارتيل Barthel.

الشغيلة المثقفين واليديويين بمناسبة انتخابات الهيئة الثالثة، حيث تقدم لأول مرة مرشح شيوعي، قدم فرع التنظيم بمكناس التحديد التالي: «ان الحزب الشيوعي للمغرب باعتباره أخا بالتبني للحزب الشيوعي الفرنسي الكبير الذي يعد مفخرة البروليتاريا الفرنسية، قد اتخذ نفس التشكيلة وحدد لنفسه نفس النهج»⁽⁶⁾.

غير أن نزاعات داخلية كانت تهدد الحزب الفتى - إذ كانت مجموعة بيضاوية يقودها كروندان (Groundin)، وهو مقول في النقل، تنتقد اللجنة الجهوية العاملة آنذاك لكونها عينت نفسها بنفسها ولكونها تقوم بأعمال دون أي تفويض. لذا استدعت ندوة جهوية في فبراير 1937. فكان المناضلون الاوائل يشعرون بنوع من المرارة إزاء الانتقادات والشتائم الموجهة اليهم. وفي ندائه «لرفاق المخلصين» للحضور في «أول ندوة جهوية للحزب الشيوعي بالمغرب، كتب شارل دوبوي ما يلي:

«كان على الرفاق القلائل، الذين تحملوا المهمة الجسيمة في قيادة الحزب الى يومنا هذا، أن يتخطوا كل الصعاب التي اعترضت طريقهم. اذ دخلت عناصر الى الحزب وقامت بتخريب نشاطه...»
«ان مهمتنا في المغرب جسيمة؛ نحن حزب فتى؛ فمهمتنا تقتضي إذن أن نكون المناضلين، وأن نعلم جماهير المنخرطين العديدين روح الانضباط والتنظيم والصرامة. فالشيوعي لا يجب أن يكون مهيجاً ولا مهيجاً.

«وحين يصرح البعض الى من يريد أن يسمعهم بأنهم أعضاء في الحزب، وبأن قادة الحزب ليس لهم أي تفويض، فالأجدر بهم أن يؤدوا اكتتاباتهم وأن يقدموا مزيداً من العمل في إطار الحزب والجريدة...»⁽⁷⁾.

ومع ذلك دارت ندوة 28 فبراير بدون مشادات عنيفة كثيرة اذ كتبت «كلارتي» ما يلي: «لم يكن فيها أي صراع للاتجاهات»⁽⁸⁾. وأجل انتخاب اللجنة الى يوم الأحد 4 أبريل.

(6) «كلارتي»، 15 ماي 1937

(7) «كلارتي»، عدد 10، 20 فبراير 1937

(8) «كلارتي»، عدد 12، 6 مارس 1937

وإذ ذاك حدث التصادم الكبير⁽⁹⁾. فالمندوبون الذين سُئلوا حافظوا على ذكرى نزاعات حادة، وللاحرار على الأغلبية طالب أنصار كرونديان بأن يتم الانتخاب عن طريق الخلايا، وقدموا في الدار البيضاء عددا كبيرا من الخلايا بحيث أصبح في امكانهم الحصول على الأغلبية.

واقترحت بدون جدوى وفود التنظيمات المحلية للرباط والقنيطرة ومكناس ووجدة، أن يتم التصويت على مستوى التنظيم المحلي الذي سيمنح عددا من الاصوات متناسبا مع عدد أعضائه. فحدث الشقاق بهذا الصدد. اذ انسحب مندوبو التنظيمات المحلية. فيما انتخب أصدقاء كرونديان لجنة جهوية، يبدو أنها لم تحصل على أغلبية هامة. واحتفظت مجموعة كرانسار - دوبيوي بالتحكم في «كلارتي» واستمرت في توزيعها على المغرب بمساعدة التنظيمات المحلية الاخرى، خلال بضعة شهور.

وامتنع ليون سلطان عن اتخاذ أي موقف وصرح بأن كافة المشاكل ستجد حلا لها في النهاية؛ هذا وقد استمر في القيام بنفس النشاط الكثيف والتعاون مع «كلارتي». وبعد إخطاره من الطرفين، اتخذ الحزب الشيوعي الفرنسي نفس الموقف، على إثر استجواب هنري لوزري (H. Lozeray) لأهم مناصلي بعض المدن التي جاء اليها فجأة⁽¹⁰⁾.

وفي نهاية 1937 وبداية 1938، عاشت الفروع منطوية على ذاتها بدون أية اتصالات عضوية و أي انخراط خارجي. كان فرع مكناس أقوى فرع بدون منازع. وكانت الدار البيضاء، المنقسمة الى مجموعتين، هي مقر التنظيم المحلي المغربي للشبيبة الشيوعية الملحقه بانتظام بالشبيبة الشيوعية الفرنسية. وكان كاتبها العام، جرمان عياش - الذي لم يكن له أي نشاط آخر - يقوم بمحاضرات نظرية حول الماركسية وحول تاريخ الحزب البلشفي؛ وكان أعضاء المجموعتين يحضرون في هذه الندوات⁽¹¹⁾. تم تليها فروع وجدة مع أنطوان نافارو، والرباط مع دريش

(9) شهادات ش. دوبيوي وموريس روبي وفرنان شاسيو F. Chassiot

(10) هنري لوزيري، نائب برلماني عن باريس، نائب - رئيس لجنة المستعمرات في مجلس النواب.

(11) شهادة جرمان عياش.

ورويي (Rué) ، والقنيطرة مع بيرارنو (Perarnaud) ومنكوال (Mengual) ، وخريبكة حيث كان كولونا وبونوا .

وقرر فرع الرباط بقيادة المثقفين ملء الفراغ المترتب عن اختفاء التنظيم المحلي المغربي وجريدته «كلارتي» . فبعث استدعاءات الى كافة المراكز وعقد مؤتمرا في أبريل 1938 . فجاء مندوبون عن القنيطرة ومكناس وفاس وخريبكة ومراكش ومجموعة كروندان القديمة من الدار البيضاء ، بينما امتنعت مجموعة «كلارتي» كما امتنع ليون سلطان عن الحضور⁽¹²⁾ .

واتخذ مؤتمر الرباط قرارين : اعادة انشاء منظمة مشتركة ؛ وإصدار جريدة . ورغم تأكيده على دعمه الذي كان فعليا وفعالا ، فان فرع مكناس قد علق موقفه . فتكلف مكتب فرع الرباط بتنسيق وتنشيط مجمل الاعمال وبتأسيس الجريدة .

لم يعترف الحزب الشيوعي الفرنسي رسميا بهذه المنظمة الجديدة . وهو الذي ربما نصح باتخاذ هذه التسمية المحايدة والحذرة «شيوعيو المغرب» ، بعد تبادل مراسلات بين دريش ولوزراي .

وكانت الجريدة التي أسست بسرعة ، «ليسبور» (L'Espoir) (الامل) - أخذ عنوانها عن رواية أندري مالرو - لسان الحال «نصف الاسبوعي لشيوعي المغرب» ، صدر عددها الاول في فاتح ماي 1938 ، وطرحت على نفسها هدف تقريب شيوعي مختلف الفروع ؛ ومدهم بالاخبار عن الشيوعية وعن أحداث فرنسا والعالم ، نظرا لاستمرار منع جريدة «لومانيقي» ؛ ولا سيما التعبير عن آرائهم حول المغرب ومشاكله⁽¹³⁾ .

(12) شهادات رويي ودريش ودوبوي

(13) كانت «ليسبورا» تطبع 15 000 نسخة ، تباع كلها (تصريح رويي) . ومن جهة أخرى ، حصلت لوائح الشيوعيين في انتخابات الهيئة الثالثة في ماي 1938 ، قدموا إليها ، مدعومين من طرف «ليسبور» إلى الدور الأول مرشحين في خمس دوائر ، حصلت على 15 000 صوت . وهذان العددان اللذان يتطابقان يعطيان فكرة عن نفوذهم . وفي مكناس ، إنتخب دوريل في الدور الثاني . انظر «ليسبور» ، أعداد 1 و14 و28 ماي 1938 .

وإذا كان روبي مكلفا بالخصوص بالتنظيم والدعاية والتسيير، فإن دريش أخذ مسؤولية الجريدة وتكلف ببابها «المغرب ونحن»، فاضافة الى دراساته حول شروط الفلاحين والشغيلة، فقد كتب عن القضية الوطنية التي كان يتحدث بصددتها مع الوطنيين الشباب الذي سبق لهم أن كانوا تلامذته في المعهد الاسلامي أو الذين لازالوا كذلك في ثانوية كورو (Gouraud) بالرباط، مثل المهدي بن بركة.

وكان الموقف المعبر عنه بهذا الصدد هو نفس الموقف الذي أعلنه ليون سلطان في جريدة «كبلارتي» والذي كان يعكس، كما رأينا، موقف الحزب الشيوعي الفرنسي: أي إدانة جميع الالحاقات الماضية والحاضرة والمستقبلية؛ الحق في الاستقلال ولكن مع الأخذ بالاعتبار الواقع الذي يجعل من الواجب أولا النضال ضد الفاشية الامبريالية والرفع من المستوى الاقتصادي والثقافي للجماهير⁽¹⁴⁾. ثم سرعان ما تقوت اللهجة الوطنية وأصبحت الصيغ المستعملة لطرح المسألة أكثر حزما ودقة. ففي مقال «الشيوعيون والوطنيون المغاربة» نشر في عدد 25 ماي 1938 من «ليسبور»، يمكن لنا أن نقرأ التحليل التالي المعتمد على دراسات ستالين حول المسألة الوطنية⁽¹⁵⁾:

«ما هي الوسائل الكفيلة حاليا بالحصول على الانعتاق الوطني للشعوب المضطهدة، مادام النظام الرأسمالي مازال قائما، على جزء كبير من الكرة الأرضية على الأقل؟ لا يمكن للنضال أن يتخذ نفس السمات في جميع البلدان. في بلد مثل المغرب، نلاحظ وجود حركة وطنية بوجوازية قوية لها علاقة مع حركات وطنية لبلدان اسلامية أكثر تطورا؛ ونشهد من جهة أخرى، تشكل البروليتاريا باحتكاك مع المقاولات الرأسمالية الكبرى، وبداية وعيها بمصالحها الطبقة تدريجيا، وليس هناك لحد الساعة أي تعارض بين الحركتين، كما لا وجود لاتجاهات متضاربة بوضوح ضمن الحركة الوطنية البوجوازية؛ فليس هناك لا توفيقيون يدعمون القوة الامبريالية، ولا بوجوازيون صغار أو بروليتاريون، يشكلون حزبا ثوريا حقيقيا.

(14) «الخطر الشيوعي»، «ليسبور»، فاتح ماي 1938.

(15) «البرافدا»، 8 و14 ماي 1928.

«فدور الشيوعيين إذن مزدوج؛ إذ عليهم:

1- أن يساندوا مطالب الوطنيين البورجوازيين، ويحتجوا ضد الأساليب المستعملة لحد الساعة والقائمة على تقديم الوعود دون الوفاء بها وعلى التنازل في آخر لحظة دون اقتراح اصلاحات عميقة، وعلى اعتماد سياسة الاعتقال والقمع في غالب الاحيان.

2- أن يسرعوا بالتربية الثقافية والسياسية للبروليتاريا التي تجهل ذاتها.

«بهذا يمد الحزب الشيوعي يده الى الوطنيين المغاربة . . .»

وبعد تذكيره بأن الشيوعيين لا يمكنهم أن يدعموا سوى الحركات الوطنية التي تسعى الى إضعاف الامبرياليات، يضيف المقال، مدينا موقف الوطنيين بالمنطقة الشمالية المؤيدين لفرانكو: «إنه لأمر طبيعي أن نناضل ضد حركة وطنية ترتكز على الفاشية التي تدافع عن الرأسمال، وتعد ألد عدو لكافة الشعوب والبلدان».

وكان باب الجريدة الذي يحمل عنوان «عالم الشغل» مزودا بمعلومات كثيرة ودقيقة. فأصبح بالنسبة للباحث مصدرا مفيدا للمعلومات، خاصة بعد اختفاء جريدة «لوماروك سوسياليست» بعد عددها الصادر بتاريخ 18 يونيو 1938⁽¹⁶⁾.

ذلك أن زوبعة جديدة كانت تزعزع الفيدرالية المغربية للحزب الاشتراكي، الفرع الفرنسي للأمية العمالية (SFIO)، بعد أن قرر مؤتمر رويان (Royan) الوطني (4 - 8 يونيو 1938) طرد مارسو بيفير وقبول العودة الى سياسة الوحدة الوطنية في حالة وقوع الحرب، ورفض شينيو وجزء من «اليسار الثوري» في المنظمات الفيدرالية وفي الفروع، هذين القرارين. فجاءت افتتاحية «لوماروك سوسياليست»⁽¹⁷⁾ شديدة العنف:

(16) حول الشيوعية في المغرب، راجع أ. عياش «شيوعيو المغرب والمغاربة، 1936 - 1939» صدر في

«دفاتر الحركة الإجتماعية»، باريس، عدد: 3، 1978، ص ص 159 - 172.

(17) «ماروك سوسياليست»، عدد 18 يونيو 1938.

«نزع الحزب الاشتراكي، للفرع الفرنسي للأهمية العمالية، القناع عن وجهه؛ إذ اختار طريق الوحدة الوطنية لكي يهيء الحرب الامبريالية الآتية بشكل أفضل.

«لأنريد أن ننظم الى هذا العمل الخياني. ولهذا السبب انسحبنا. . .»

بهذا توقفت الجريدة عن الصدور. وتبين فيما بعد أن المنشقين كانوا أقل مما كان يظن الجميع، واستعادت الفيدرالية نشاطها، إذ أن مندوبي الهيئة الثالثة وأهم القادة النقابيين المنخرطين بها أكدوا تشبثهم بها، وبهذا تمكن جان ليونيتي، الكاتب الفيدرالي من إصدار «لوماروك سوسياليست» من جديد في فاتح يناير 1939؛ وقد عوض كانيفان (Canivenc) شينيوي رئاسة الجريدة الأسبوعية.

هناك مفارقة بين انسجام اتحاد النقابات والاضطرابات التي لم يكن ليفلت منها نهائيا. لقد كانت بنيته صلبة، كما أن مناضلي الحزبين العماليين كانوا، رغم بعض نقط الضعف، يخصصون أفضل مجهوداتهم للاتحاد.

● تركيبة اتحاد النقابات الكونفدرالية للمغرب

يقدم الجدول الصادر في جريدة «طرافاي» (عدد 15) قوى المنظمة النقابية في فاتح ماي 1938.

وحسبه يضم الاتحاد 20 000 منخرط⁽¹⁸⁾ و 118 منظمة - أكثر من 20 أنشئت اذن منذ فبراير 1938 - و 10 اتحادات محلية و 10 فيديريالات أو اتحادات، و 22 نقابة معزولة.

وكانت المصالح العمومية تضم 4 فيديريالات، فيما كان للفيدرالية المغربية لمجموعات الموظفين ما يزيد عن 4500 منخرط موزعين بين نقابات (35) وفروع

وفروع صغيرة على مجمل التراب المغربي . وكانت تتوفر على نشرة نصف شهرية تدعى : « لا تريبون دي فونكسيونير » (منبر الموظفين) وكان كاتبها العام هو ماتبي .

فيما كانت فيديرالية البريد تتكون من 3 نقابات - واحدة للأعوان وأخرى للمستخدمين وثالثة للمستخدمين التقنيين - وتضم 1400 منخرط . وكان أورانج هو كاتبها العام .

وكان شغيلة الدولة، بعددهم الهام، 1800 عضو، يكونون نقابة وحيدة ذات فروع متعددة بقيادة فيرلان دان وسانتاريلي .

وكانت فيديرالية المستخدمين المدنيين لوزارات الحرب والطيران والبحرية، المدعاة أيضا فيديرالية زينو (Zenou) حسب كاتبها، تضم بضع مئات من الاعضاء .

فالمصالح العمومية كانت إذن تضم 8200 منقَّب، أي 41٪ من العدد الاجمالي .

وفي المصالح ذات الامتياز، يعلن اتحاد نقابات الشبكات عن 1 500 منخرط؛ وتضم فيديرالية مستخدمي المكتب الشريف للفوسفات ربما 1 000 منخرط؛ واتحاد نقابات الانارة والقوى المحركة حوالي 500، أي 3 000 منقَّب في المجموع و 15٪ من العدد الاجمالي .

وفي القطاع الخاص، تمثل النقابات الثماني عشرة للفيديرالية المغربية للنقل؛ والنقابات السبع للفيديرالية المغربية لمستخدمي التجارة والبنك (حوالي 1 000) والمنطقة الفيديرالية الـ 47 للبناء والخشب (عدة آلاف من المنخرطين) والاثنين وعشرين نقابة الأخرى تمثل أقل من 9 000 منقَّب، أي 44٪ . منذ يناير 1938، تعاضمت إذن مكانة القطاع الخاص ضمن الاتحاد، غير أن أعداد المنخرطين غير ثابتة والمكاتبون كانوا غير منتظمين .

● المناضلون .

وقد استمر مع ذلك مستخدمو المصالح العمومية ولاسيما الموظفون في القيام بدور هام بفضل انتظام مساهمتهم المالية، وخاصة دورهم التأطيري في

الإتحادات المحلية وفي مكتب اتحاد النقابات الكونفدرالية حيث جاء شغيلة القطاع ذي الإمتياز والقطاع الخاص ليعززوهم تدريجيا .

يتعلق الأمر بجيل ثانٍ من المناضلين، جيل الثلاثينيات الذي جاء ليضاف لا ليعوض جيل العشرينيات الذي مازال يقوم بمهامه في النقابات والفيديرياليات .

وما عدا بعض الاستثناءات، كان كافة المسؤولين النقابيين من وسط متواضع، إذ كانوا أبناء فلاحين أو حرفيين قرويين ومدينين، أو عمالاً أو مستخدمين أو موظفين صغاراً .

لقد كانوا تلامذة في المدرسة الابتدائية التي غادروها بعد الشهادة الإبتدائية، أو الشهادة الثانوية أو للدخول إلى مدرسة المعلمين، ونجدهم مستخدمين في التجارة أو الأبنك، سلكيين أو كهربائيين، في البناء أو النقل، شغيلة الدولة، جمركيين، بريديين، معلمين . بعضهم، وصلوا بفضل عملهم واجتيازهم لامتحانات ومباريات، إلى مراتب عليا في مصالحهم، ملتحقين بذلك بأولئك الذين مروا عبر الإعدادية والثانوية وأحيانا الكليات وحصلوا على وضعية الأطر العليا حسب تعبير اليوم، مثل محرري المديريات الكبرى بالرباط، ومهندسي مصلحة الطبوغرافيا أو الأساتذة الذين تعاضم دورهم ابتداء من

1934

حصلوا على تكوينهم النقابي والسياسي عن طريق تأثير بعض أصدقائهم، وفي غالب الأحيان بفضل مجهوداتهم الخاصة، وقراءاتهم، وتجربتهم المكتسبة في النضال النقابي والسياسي، ورصدهم الكامل إلى هذا الحد أو ذاك للواقع المغربي . وكان شغلهم، ونمط عيشهم الإستعماري والظروف السياسية - لأن وهم الجبهة الشعبية مازال حاضرا - كل ذلك كان يدفعهم إلى النزوع نحو الإصلاحية ولو أن التشدق الكلامي ثوري أحيانا .

كان عليهم أن يأخذوا بالاعتبار قاعدة مرتجفة من الشغيلة المغاربة الذين ظلوا محصورين في شروط بثيسة، ومن «صغار البيض» الذين كانت وضعيتهم دون وضعية أمثالهم في الجزائر وفرنسا على عدة أصعدة . هذا بدون إعتبار الانفجارات المحتملة الوقوع في عالم المنجمين القاسي والخاص .

وبطبيعة الحال فقد كانت مشاكل «الرفاق الأهليين» التي كانوا يسعون إلى ربطها بمشاكلهم، تحظى باهتمامهم. فكانوا يستنكرون كون الحق النقابي لم يمنح لهم بعد؛ وكانوا يرغبون في التحقيق الفعلي لشعارهم: «نفس الأجر لنفس العمل»؛ وخلاصة القول أنهم كانوا يطالبون بتطبيق التشريع الاجتماعي الفرنسي - الذي كان يتمتع به شغيلة الجزائر وتونس - على المغرب حيث كان الشغيلة الفرنسيون أنفسهم محرومين منه.

من أبرز المسؤولين تجد آنذاك ماتيني وهيفرنو وشابان وأورانج. لقد كان بإمكانهم، بصفتهم متفرغين من طرف إدارتهم الخاصة، منذ أن تم الاعتراف للأوربيين بالحق النقابي، أن يخصصوا كل وقتهم للعمل النقابي. فكان الثلاثة الأولون ماسونيين⁽¹⁹⁾. وكانوا بأجمعهم إشتراكيين، إلا أن طبائعهم كانت مختلفة وتقييماتهم للأحداث لم تكن دائما متماثلة.

كان ماتيني أكبرهم سنا. وكانت له أوسع العلاقات الشخصية لأنه كان كاتباً سابقاً للاتحاد الجهوي، ثم كاتباً لفيدرالية مجموعات الموظفين. فكانت مكانته النقابية ومكانته كرئيس محفل ماسوني بالدار البيضاء تفتح له العديد من الأبواب ولا سيما في الإقامة العامة حيث كان بعض الموظفين السامين ينتمون إلى التنظيمات الماسونية⁽²⁰⁾.

(19) حسب فرانسوا ماتيني (محدثاتنا في 1975) فقد كان في المغرب سنة 1938 حوالي 20 000 ماسوني موزعين على الشرق - الكبير (1 000 عضو، 15 محفلاً مجمعة في هيتين، على رأسها مجلس فلسفي) والمحفل الكبير (500 عضو و8 محافل) والمحفل المختلط للحق الإنساني (60 عضواً) ومحافل الشرق - الكبير لإسبانيا (400 إلى 500 عضو). كانت هذه التنظيمات تتكون من أعضاء من مختلف الأوساط الاجتماعية، وتضم فرنسيين وفرنسيي الجزائر، واليهود والمسلمين وغيرهم، خاصة في وجدة وفاس. لم تكن أية مناقشة بين هذه الاتجاهات الثلاثة، بل كانوا يعتقدون كل سنة اجتماعات مشتركة. منذ 1925، شكلت القضايا النقابية موضوعات للتفكير. وكان للماسونيين مناصب المسؤولية في فيدرالية الموظفين (5 ن ضمن 11 في المكتب سنة 1938) وكذا في فيدرالية الشرطة (المحفل الكبير) وفي السكك الحديدية (شابان) وفي الفوسفات (ليلينديري).

(20) ينتمي فرانسوا ماتيني، المولود في فاتح مارس 1902 في فيسكوفاتو Viscovato (كورسيكا العليا)، إلى عائلة من صغار الفلاحين المالكين لأرضهم. بعد ترده على المدرسة الابتدائية، عاد إلى الحقل. انخرط في الحزب الإشتراكي سنة 1924. وفي 1925 اجتاز مباراة الجمارك الشريفة وذهب إلى المغرب. في 1932 أصبح محققاً في الجمارك. ابتدأ نشاطه النقابي سنة 1927.

وكان هيفيرنو(21)، وهو العقل المفكر للتنظيمات العمالية، يعرف جيدا تاريخ الحركة النقابية وقواعد التنظيم وقانون الشغل؛ وكان يتدخل في كافة النزاعات الهامة. ورغم إمتناعه عن التصريح بذلك، بسبب صفته ككاتب عام للاتحاد، فإنه كان يشاطر قناعات نقابته التي كانت تتبنى أطروحات أندري ديلماس وأوجين بيلان E. Belin حول السلم والحرب.

وقد ساهم شابان، الذي ظهر في قيادة السككيين سنة 1935، بعمله المنهجي ومهارته، في جعل اتحاد الشبكات والإتحاد المحلي للرباط تنظيمين نشيطين وعديدي المنخرطين(22).

وإذا كان هيفيرنو وماتيني صديقين يلتقيان يوميا تقريبا في مكاتب بورصة الشغل بالدار البيضاء، ويتفاهمان جيدا مع شابان، فإن الأمر كان مخالفا مع أورانج، كاتب فيديرالية البريد.

لقد كان أورانج، وهو طويل القامة وعصبي ونحيل الوجه وذو كلام متقطع، أكثر عنفا وأكثر انتقادا في أقواله وفي كتاباته. إنه اشتراكي من اليسار

(21) ألبير هيفيرنو الذي وُلد في لافابريك La Fabrique (قَين - العُليا) قرب أورادور - سير - تَكلان Ora - dour - sur - Glane ، بتاريخ 4 غشت 1907، هو ابن لحباز قروي صغير مفلس قُتِل في قَردان سنة 1916. تردد هذا الفلاح الصغير المنعدم المورد على مدرسة القرية، ثم دخل إلى المدرسة الابتدائية العليا في سان - جونيان Saint - Junien ، ثم إلى مدرسة المعلمين في ليموج (1923 - 1926). وبصفته معلماً، عُيِّن في فاتح أكتوبر 1928 في المغرب. وفي 1931، أصبح، بدون أن تكون له أية تجربة نقابية، عضواً في مكتب فرع المغرب للمعلمين، ثم كاتباً عاماً مساعداً لاتحاد النقابات (1932). أعد هذا الهامش بناءً على مذكرة كتبها كجواب على أسئلتي، بعنوان: «نصف قرن من الذكريات، 1907 - 1963، من طرف ابن فلاح من جافيردا Javerdat»

(22) كان أندري شابان، المولود في 6 شتنبر 1906، ينتمي إلى محفل «رونيسانس أنفالومياري» في الرباط. أقبل من منصبه، ثم سجن في أبودنيب بالجنوب المغربي من 24 شتنبر 1940 إلى 3 ماي 1941. وعمل على إعادة تأسيس فيديرالية السككيين وتأسيس الإتحاد سنة 1943. إلا أنه تخلى عن منصبه في السكك الحديدية ليتفرغ للعمل الصحفي وأنشأ جريدة «ماروك دومان» (المغرب غدا). فيما يخص الماسونية بالمغرب، راجع دراسات جورج أودو G. Odo الصادرة في «النشرة الداخلية للجنة التاريخ لمحفل الشرق - الكبير لفرنسا» وخاصة ج. 7، ص 1 ومايليها؛ وج. 9، ص 36 ومايليها، راجع أيضا مقالة: «المغرب» الموجودة في: دانييل ليغو D. Ligou: «المعجم العالمي للماسونية»، ص 834 - 836.

اليسار الثوري ، ومن أتباع بيلان أيضا - تطور نحو الشيوعية بعد 1941 - وكانت تدفعه نزعة مسيحية إنسانية . إنه أحد المناضلين الذي نعرف جيدا فكره المطروح بشكل منسجم في التقرير الذي قدمه «حول المسألة الأهلية في إفريقيا الشمالية» أمام مؤتمر فيديرالية البريد في فيشي سنة 1938 (8-9-10 ماي) . فهو يدين الإستغلال الرأسمالي والاستعماري ؛ ويتفهم الوطنيين الذين يرغبون في الحفاظ على هويتهم الوطنية وعلى شخصية شعبهم ؛ ويناشد المسؤولين بمنحهم الإصلاحات المعتدلة التي يطالبون بها . أما فيما يخص النقابية ، فقد كان يرى أنه يجب أولا تكوين «الأهلين» ضمن النقابات الكونفيدرالية الفرنسية . و «حين سيتطور المعنيون بشكل كاف ، فسيكون بإمكانهم أن يؤسسوا ك . ع . ش . مغربية» (23) . وهذه الأفكار تتعارض مع الأفكار التي نشرها كاتب نقابة الكتاب بضعة شهور من قبل في جريدة «طرافي» .

• التوزيع الجغرافي للقوى النقابية .

تسمح مقرات الاتحاد المحلية بالكشف عن ذلك التوزيع . فهو يشمل مراكز النشاط العصرية ، الموانئ ، والمدن التي تشكل ملتقى الطرق ، والمراكز المنجمية . ومن السهل إقامة ترتيب أماكن التنقيب ولكن الأمر ليس كذلك فيما يخص الأهمية العددية والبنية المهنية . وستساعدنا في ذلك دراسة التفويضات الممنوحة في مؤتمر 1938 والمعلومات حول التواجد النقابي التي يقدمها جدول فاتح ماي ؛ إلا أن النتائج المحصلة يجب أن تعتبر مجرد مقارنة جد نسبية ، خاصة وأن التفويضات الممنوحة لنقابات المصالح العمومية كانت عامة ولا تضم إشارات إلى أماكنها .

كانت الدار البيضاء ، عاصمة المغرب الاقتصادية ، تأتي طبعاً في الصف الأول ب 18 منظمة للمأجورين وحوالي 12 فرعاً للمصالح العمومية : مدرسون ، جرمكيون ؛ مستخدمو سجل المساحة والقباضة ومصالح السجن ؛ بريديون ؛ شغيلة الدولة ؛ الشحن والافراغ ؛ بحارة صيادون ، مستخدمو الأبنك

والتجارة والمكاتب والكتاب والسكك الحديدية، والنقل البري والحضري؛
حلاقون؛ بائعو العقاقير؛ موسيقيون، مستخدمو البناء والخشب؛ عمال المعادن
والتغذية والمنتجات الكيماوية، أي حوالي 5 إلى 6000 منقب إجمالا.

ويوجد في الرباط، العاصمة السياسية والإدارية، تركز قوي للموظفين
والبريديين؛ يضاف إليهم السككيون ومستخدمو النقل الطرقي، وشغيلة البناء
والخشب، والمستخدمون. وكانت تنظيمات المأجورين⁽¹⁴⁾ أقل عددا من تنظيمات
الموظفين والبريديين وشغيلة الدولة⁽¹⁹⁾. وكان العدد الإجمالي للمجموعات يفوق
عددها في الدار البيضاء، إلا أن عدد المنخرطين (3000)، المتساوي تقريبا في
القطاع العام، أضعف بكثير من مثليه في قطاع الأجراء.

ثم تأتي مكناس (1400 منقب) ووجدة (1350)، وهما مركزان سككيان
وعماليان في ازدهار، توجد بهما أنشطة إدارية مهمة؛ وفاس (750) ومراكش
(1000)، وهما عاصمتان سلطانيتان قديمتان غالبا ما كانتا عرضة للقلق؛ ثم
القنيطرة، وهي ميناء يتنامى بفضل سهل الغرب الغني (650)؛ وتازة (550)،
والجديدة (250) وآسفي (300) التي تضم سككيين وبحارة صيادين وشغيلة
الفوسفات وبضع عشرات من الموظفين. ويجب أن نضيف مركزي خريبكة
(700) ولوي جانتى (اليوسفية) (150)، إضافة إلى بعض المراكز الصغيرة حيث
نجد الموظفين والبريديين ومستخدمين آخرين مشتتين بها.

وكان بإمكان محرر نداء فاتح، وهو بدون شك هيفيرنو، أن يخلص عن
حق إلى ما يلي: «إن المنظمات الكونفدرالية هي أقوى التنظيمات المهنية، بدون
استثناء، وقوة إشعاعها... هائلة حتى على الجماهير غير المنقبة.»

«يُعد اتحاد النقابات الكونفدرالية (ك. ع. ش.) بحق المنظمة النقابية
الأكثر تمثيلية للمغرب بدون منازع.»

ونفس الرأي نجده عند رئيس مصلحة الشغل، مانكو، الذي كتب بضعة
أشهر فيما بعد، في 4 غشت 1938، إلى وزير حول تمثيل النقابات المسيحية
ضمن الهيئات الاستشارية غير المنتخبة، ما يلي «... هذه المسألة ليست

بجديدة، إذ طُرحت رسميا منذ سنة بصدد تعيين أعضاء اللجنة المتساوية التمثيل المكلفة بمراقبة مكتب التشغيل بالدار البيضاء. وقد بين البحث الميداني الذي قامت به آنذاك منطقة الدار البيضاء، بناء على طلبنا، أن النقابات المنخرطة في ك. ع. ش. تضم 5641 عاملا ومستخدما أوريبا، بينما لا تضم النقابات المسيحية سوى 445. في ظل هذه الشروط، دعوتهم السيد كورتان Courtin إلى اختيار ثلاثة أعضاء من العمال في اللجنة من بين المنخرطين في ك. ع. ش. . «

يتعلق الأمر إذن ببحث ميداني أجري في شهر غشت 1937، وهي فترة كانت فيها أعداد المنخرطين في اتحاد النقابات الكونفدرالية للمغرب تتراوح بين 10 و 12 000، أخذا بالإعتبار للمغاربة وشغيلة القطاع العمومي الذي لم تتم الإشارة إليه في الأرقام المقدمة سابقا. والحال أن النقابات المسيحية لم تكن تستقطب المغاربة ويبدو أن تواجدتها في القطاع العمومي كان جد ضعيف. فيجب أن تحدد النسبة بين النقابات المسيحية والنقابات التابعة ل: ك. ع. ش. ما بين 1 إلى 15 أو إلى 20.

وقد تجلّى نفوذ اتحاد النقابات الكونفدرالية للمغرب أيضا في انتخاب النقابيين لدى مجلس الحكومة كمندوبين في الهيئة الثالثة. فتم تقديمهم ضمن اللوائح الاشتراكية، ماعدا دوريل. ويتعلق الأمر ب: جورج باكان G. Backmann، سككي بالدار البيضاء؛ وجان نافاي J. Navailles بالقنيطرة، سككي وكاتب عام للاتحاد المحلي؛ بول دوريل، سككي وكاتب عام للاتحاد المحلي بمكناس؛ فرانسوا، سككي هو أيضا، بالرباط؛ جان - مارسيل جورج كاتب سابق لنقابة المكتب الشريف للفوسفات بآسفي، وريفستيك من مستخدمي الرباط. وسيقدمون بشكل مباشر أكثر من سابقهم مطالب اتحاد النقابات الكونفدرالية للمغرب أمام مجلس الحكومة، مما جعل مندوبي الغرف الفلاحية والصناعية والتجارية لا يتحملون ذلك إلا بصعوبة.

وفي منتصف سنة 1938 كان اتحاد نقابات المغرب يتمتع بوضعية جيدة بالمقارنة مع وضعيته في نهاية 1935. وكانت أعداد منخرطيه - من 15 000 إلى 20 000 - متواضعة مع ذلك ويحتل الإتحاد بناء عليها وسط سلم ترتيب

الإتحادات الجهوية لـ: ك. ع. ش. الخمسة والثمانين⁽²⁴⁾، والمرتبة الرابعة ضمن اتحادات شمال إفريقيا الخمسة، قبل قسطنطينية (13 000 عضو)، لكن بعيدا وراء الجزائر العاصمة (60 000) وتونس العاصمة (55 000) ووهران (45 000). إلا أن هذا الإتحاد كان يشمل مجالا تصل مساحته إلى ثلثي مساحة فرنسا وكان له بعد وطني.

(24) المرتبة 56 إذا ما اعتمدنا على رقم 15 000 عضو المقدم في التقرير الكونفدرالي، والمرتبة 42 إذا ما كان العدد 20 000 عضو.

الباب الرابع

الانحسار. يونيو 1938 - يونيو 1940

في هذه الفترة التي ازدهرت فيها الحركة النقابية اتخذ نوكيس، الإضرابات كمبرر لاتخاذ قرار يُذكر بأن تنقيب المغاربة، الممنوع حسب القانون، لن يسمح به.

وكانت النهاية البرلمانية للجنة الشعبية في فرنسا، وتشكيل حكومة يمين - وسطية مع دالادي وجورج بوني ومانديل وبول رينو، يُؤمنان له الدعم الحكومي .
وكان في ذات الآن يلبي متمنيات المستوطنين وأرباب العمل الذين تبنا تصورات الخاصة حول تنظيم العمال الأهليين في التعاضديات .

13 - ظهير 24 يونيو 1938: إيقاف الحركة

● هجومات جديدة ضد النقابات

إن رؤساء الشركات هم الذين قاموا بها بدعم من بعض راديكاليي المغرب، الذين يرتبطون بهم.

وكان أرباب العمل الأوروبيين قد قدموا عدة أدلة على مناوأتهم للتنظيمات الكونفدرالية التي كانت تسعى إلى استقطاب المغاربة وتقديم مطالبهم والدفاع عنهم. إنها، في نظر أرباب العمل، تقوم بعمل سياسي. وكانت الغاية من الطرد الكثيف للعمال الأوروبيين خلال الحملات المطالبة أو خلال الإضرابات، هي التأثير على النقابات أو تفكيكها وذلك بجعل سيرها مستحيلا لافتقارها إلى شغيلة فرنسيين تكون بهم مكاتبها. وخلال النزاعات، كما المشغلون يرفضون استقبال مسؤولي الإتحاد المحلي وإتحاد النقابات الكونفدرالية للمغرب، لمناقشتها أو حلها.

وفي اللجن الثلاثية حيث كانت تُناقش في مصلحة الشغل، مشاريع القوانين الإجتماعية، كان ممثلو الغرفة النقابية للمقاولين أو ممثلو اللجنة المركزية لرجال الصناعة، يرفضون الجلوس على نفس المائدة مع مسؤولي إتحاد النقابات الكونفدرالية للمغرب، لأنهم ينازعونهم في تمثيليتهم للعمال، واشتدت الهجمة بشكل خاص ابتداء من ماي 1938.

وقد قام فالابريك Valabrègue، الكاتب الشاب للفيديرالية في صحافة الحزب الراديكالي الذي كان ينتمي إليه السيد ماس Mas، أحد المتحكمين في الصحافة بالمغرب وخصم النقابية الكبير (إذ نجح في القضاء على نقابة شركته بإنشائه لمنظمة تضامنية وبطرده للمناوئين لها)، قام بشكل خاص، عبر تصريحات رنانة بالتنديد بالنقابية بالمغرب وباقتراح التعاضدية كشكل للتنظيم العمالي للمغاربة. وفي مؤتمر بياريتز Biarritz للحزب الراديكالي (أكتوبر 1937)، اعتبر

ك. ع. ش. مسؤولة بقسط هام عن الإضرابات التي وقعت في المغرب، «رأينا النقابية الفرنسية تقوم بدور المدافع عن جماهير الأهلين: وهذا أمر خطير، لأن النقابية الفرنسية ملائمة لواقعها لها تجربة طويلة وتتعامل في فرنسا مع جماهير متطورة، أما في المغرب، فإنها تأخذ وجهة أخرى، لأنها تمس بصفة عامة جماهير الأهلين الذين ما زالوا «بدائيين»⁽¹⁾. بعد بضعة أشهر أصبحت لهجة تدخله، أمام كاتب الدولة المساعد في الشؤون الخارجية، ف. دوتيسان F. De tessan⁽²⁾، الذي جاء إلى المغرب للاستعلام، عنيفة ومتهمة: «إن المسؤول عن بؤس عمال المغرب هي النقابية، التي تؤدي بالمغرب إلى هلاكه. مبرزة نفسها كقائد للشغيلة المغاربة.» وبعد تأكيده أن المغاربة ينضمون أكثر فأكثر إلى النقابات وأن الحكومة تتغاضى عن ذلك، يضيف حانقا: «هذا الواقع لا يمكن له أن يستمر... يتعين على حكومة الإقامة أن تحدد بدون تأخر نمط سير التنظيم التعاضدي ومجلس الوصاية المكيف حسب متطلبات سكان البلاد في 1938.»⁽³⁾

وأخيرا، في 5 يوليوز 1938، ذهب الأمر بـ فالابريك، خلال اجتماع لجنة مقلصة للحزب الراديكالي بباريس، «إلى البحث عن الوسائل لانتزاع الشغيلة الأهلين من نفوذ ك. ع. ش. الفرنسية المضر في نظره»⁽⁴⁾.

وقد كان المناضلون الذين حضروا هذا المجلس الصغير محظوظين بسماعهم لعرض، مقدم بالتأكيد بمهارة، حول ضرورة تنظيم الرعايا المغاربة في «تعاضديات» «غير كونفديريالية» طبعا. هل كان فالابريك على علم بالقرار المقيمي المتخذ في 24 يونيو والذي لم يتم الإعلان عنه إذ ذاك؟ أم إنه عبر عن أفكار كانت رائجة في أوساط الإقامة وأرباب العمل؟

(1) في «لا فيجي ماروكان»، عدد 31 أكتوبر 1937، مذكور في عدد 5 من «ترافاي».

(2) كان ف. دوتيسان عضوا في لجنة تسيير مجلة «مغرب» سنة 1932، منذ هذا التاريخ، تغيرت تصوراتها.

(3) «ماروك سوساليست» (م. س.)، عدد 19 فبراير 1938.

(4) في مقال أورانج «الزعة المناهضة للنقابية»، حسب التقرير الصادر في «طرافاي»، عدد 5 يوليوز 1938.

كان موقف الإقامة إلى هذا الحين أكثر اعتدالا . إذ سمحت وشجعت التنظيم النقابي للأوربيين الموظفين والتقنيين والعمال والمستخدمين ، لأنه هيكल ضروري للنظام الاستعماري . واستعملته لوضع لبنات التشريع الإجتماعي الذي لم يُطبق إلا بقدر ما كانت للتنظيم النقابي قوة كافية لفرضه ، كما تغاضت عن تنقيب المغاربة من طرف مناضلي ك . ع . ش . قابلة بأن يكونوا الناطقين باسمهم والمدافعين عنهم ، وذلك لاعتبارها بأنهم قادرون على لجم الجماهير العمالية المغربية وتشجيع الإصلاحية الرسمية .

لكن باعتقالها لقادة الحركة الوطنية ، لم تكن الإقامة مرتاحة لدور التكوين والتدريب الذي قام به المناضلون النقابيون لفائدة المغاربة .

وكان الوضع يقلقها بخاصة في الأرياف ، حيث غالبا ما كان مئات العمال المغاربة وعمال أوربيون مجتمعين في الأوراش وفي المناجم ، وكانت للأوربيين امتيازات ، إلا أنهم تجرأوا على تقديم مطالبهم ومطالب رفاقهم في العمل ؛ حصل هذا مثلا في مناجم أحولي وجبل سلغف . وفي الفوسفاط ، كان لبعض الشخصيات مثل لياندرى أو كولونا نفوذ كبير على آلاف المنجمين .

هكذا ، ففي الوقت نفسه الذي كان يؤكد فيه موريز Morize لهيفيرنو بأن لاتحاد النقابات الكونفيدريالية للمغرب الحق في تقديم مطالب المغاربة ، أرسل دورية الى سلطات المراقبة يطالبها بإعطائه تقارير عن تنقيب المغاربة وبالعناية بالشكايات التي سيقدمونها ، وضمان الدفاع عنها باتفاق مع مفتشية الشغل والحيلولة بهذا دون توجيههم الى النقابات⁽⁵⁾ .

وقد تعرفنا على جوابين ، الأول لرئيس منطقة وجدة الذي يحكي عن نزاعه مع مفتش الشغل المحلي⁽⁶⁾ ، والثاني ، أكثر شمولية ودلالة ، للمراقب المدني رئيس منطقة القنيطرة ، إذ كتب هذا الأخير : « يمكن لكم ان تتأكدوا بأن هذه المنطقة كانت دائما ومازالت متمسكة بإعطاء العمال المغاربة الدلائل على عنايتها بكل ما له صلة بمصالحهم التي بإمكانهم أن يוכלوها الى النقابات المحلية . الأمر الذي

(5) رسالة دورية ، رقم : 157 ، الكتابة العامة للحماية ، يوم 31 مارس 1938 .

(6) رسالة بتاريخ 21 أبريل 1938 : أرشيف الشغل ، ملف « النقابات » .

لم يمنع هذه الأخيرة من الاستمرار في استقطاب المغاربة ومنحهم بطاقات ك. ع. ش. وأعتقد أنني سأكون جد صريح إذا ما أعلنت، من جهة ثانية، أن توافد الأهلين على بورصة الشغل بشكل متكرر، ولو أنهم لا يجدون دائما من يتكلم العربية، هو المأخذ الوحيد الذي استغل في منطقتنا ضد نشاط النقابات»⁽⁷⁾.

إلا أنه بإمكاننا أن نتأكد من أن علاقة متساحة بهذا القدر أو ذاك كانت تعد استثناء، إذ أن معظم رؤساء المناطق والمراقبين المدنيين وضباط الشؤون الأهلية، ولا سيما في المناطق العسكرية، أعطوا صورة مقلقة عن نفوذ النقابات على العمال «الاهليين».

● إضرابات قطاع التآثيث بالدار البيضاء (3 - 16 يونيو 1938)

هنا اندلعت إضرابات في يونيو 1938 بالدار البيضاء، ثم في المراكز الفوسفاطية بلوي جانت (اليوسفية) وخريكة.

في الدار البيضاء، كان مستخدمو صناعة التآثيث، التي تتزعمها شركتا سيدوتي Sidoti ولوكال Legal، حانقين على عدم احترام التشريع الاجتماعي وعلى تكاثر عمليات التسريح⁽⁸⁾.

وللحصول على بعض الضمانات، قدم سيلفيستر Sylvestre، كاتب نقابة البناء والخشب مشروع اتفاقية جماعية إلى الغرفة التجارية يوم 25 ماي، وبعث عبر البريد نسخة منه إلى جميع أرباب العمل. وطلب منهم تقديم الجواب.

كان رد بعض الشركات هو طرد «حوالي أربعين عاملا من ضمنهم عشرة أوروبيين تقريبا» خلال الثمانية أيام التي تلت توصلهم بالمشروع، وتذرعت بقلّة

(7) رسالة بتاريخ 6 أبريل 1938 أُرشيف الشغل، ملف «النقابات»

(8) «إضراب قطاع التآثيث بالدار البيضاء»، «طرقاوي» عدد 17، بتاريخ 15 يونيو 1938؛ «درس

إضراب»، «ليسوار»، عدد 7، بتاريخ 23 يوليوز 1938.

الشغل ؛ وهو دليل غير جدي «لأنها ما فتئت أن بعثت الى مفتشية الشغل طلبات حول الساعات الاضافية» .

لم تؤد المساعي التي قام بها هيفيرنو (اتحاد النقابات الكونفيدرالية للمغرب) وهيمبير Humbert (الاتحاد المحلي) وسيلفيستر لدى السلطات الجهوية الى أية نتيجة . ويوم الجمعة 3 يونيو، وهو اليوم الذي كان على العمال المطرودين أن يغادروا فيه شركتهم ، شن 650 عاملا من ضمن 850 اضرابا تضامنا معهم في شركات التأثيث الخمس عشرة الرئيسية . أربع مائة من المضربين كانوا مغاربة . ووقع احتلال محلات العمل التي لم تفرغ الى بعد الظهيرة بقرار قضائي . وبسرعة عاد العديد من الاوربيين الى الشغل . ورفض أرباب العمل ، بتعنت ، أية مناقشة . واستغلت اللجنة المركزية لرجال الصناعة هذه القضية - وهي التي نصحتهم برفض التفاوض - لتصرح للسلطات بأنها لن يمكن لها «أن تقبل أن تدعي نقابات ، تمارس نشاطا سياسيا مكشوبا وتقوم بدعاية غير شرعية في صفوف السكان المغاربة ، أنها تمثل لا العمال الاوربيين الذين لم يمنحوها أي تفويض ، ولا الاهليين»⁽⁹⁾ .

واستقبل الكاتب العام لاتحاد النقابات الكونفيدرالية للمغرب ، يوم الأربعاء 15 يونيو من طرف مندوب الاقامة العامة ، سلمه تقريرا عن مواقف أرباب العمل ، وعن الخروقات المتعددة للتشريع الاجتماعي ، وطالب بمراقبة تطبيقه بصرامة وإصدار الظهير حول الاتفاقيات الجماعية بصورة سريعة ، وهذا ما تم التعهد به من جديد ، وعلى ضوء هذا الوعد استؤنف العمل يوم الخميس 16 يونيو . وفي الواقع فشل الاضراب كليا وتم طرد حوالي ثلاثين عاملا⁽¹⁰⁾ .

غير أن حدثا خطيرا وقع خلال لقاء الأمس ، حيث جاء هيفيرنو لوحده ، بشكل غير حذر ، فاستغل ذلك موريز ووبخه بصدد تنقيب المغاربة ، مذكرا إياه بأن هؤلاء ليس لهم الحق في النقابة ، ورغم ذلك ، تستقطب ك . ع . ش . العديد منهم لاسيما في المكتب الشريف للفوسفات حيث يوجد 3000 منهم ؛ وبأن المقيم

(9) لجنة رجال الصناعة بالمغرب ، تقرير مذكور ، «النشرة الاقتصادية للمغرب» عدد 23 ، يناير 1939 .

(10) «ليسبور» عدد 7 ، مقال مذكور سابقا .

العام غير راض على ذلك ويعارض منح الحق النقابي للأهالي . وقال له إذا كنت ترغب أن يصدر ظهير يمنع الحق النقابي على الأهالي مصحوبا بعقوبات ، فما عليك إلا أن تستمر في تنقيب الأهالي⁽¹¹⁾ .

لم يتم مبكرا إخبار المنقبين بهذا الانذار (رغم أن عدد «طرفاي» الصادر بتاريخ 15 يونيو لم يتم إغلاقه لأن رواية إضراب قطاع التأثيث الموجودة به تذكر المساعي المبذولة لدى مندوب الإقامة العامة) ؛ وقرر هيفيرنو ومكتب اتحاد النقابات الكونفدرالية للمغرب استدعاء اللجنة الادارية يوم الأحد 19 يونيو لاجبارها بذلك .

إلا أن الاضراب اندلع صباح يوم السبت 18 يونيو، في المراكز الفوسفاطية مما فاجأ على حد سواء الإقامة العامة واتحاد النقابات الكونفدرالية للمغرب . وكان هذا الاضراب إشارة لبدء القمع .

● إضراب الفوسفاط :

- الأسباب :

رغم الانتصارات المحرزة ، وربما بسببها ، أصبحت العلاقات حقا فيما بين النقابات وإدارة المكتب الشريف للفوسفاط (م . ش . ف) متردية أكثر فأكثر ، إذ ظل المناضلون يشتكون دائما من المضايقات في توزيع مراكز الشغل ، ومن التنقيط المتحيز الذي يعطل ترقيةهم . ولم يكن بإمكانهم أن يقبلوا بالابتزازات التي كان العمال المغاربة عرضة لها ، في شغلهم أو في التجمعات السكنية التي يقطنون بها ، من طرف «العرفاء» أو رؤساء القرى⁽¹²⁾ . ولم تكن الشكايات المقدمة بهذا الصدد تقبل بدعوى أنها «تمس بسلطة الرؤساء» وكان هناك أيضا غلاء المعيشة .

الأمر الذي أدى بالمكتب الفيدرالي منذ شهر ماي 1938 إلى تحديد مجموعة أخرى من المطالب من ضمنها رفع عام للأجور والتعويضات يأخذ بالاعتبار تدهور قيمة العملة منذ 1936 .

(11) اعتمادا على التصريح الذي أدلى به هيفيرنو في مؤتمر فاس ، جلسة 4 مارس 1939 .

(12) كانت الأحياء الأهلية في المراكز المنجمية تدعى «قرى» ، وكانت ملكا للمكتب الشريف للفوسفاط الذي كان يؤجر محلات السكن ويديرها ويراقبها عن طريق «رئيس القرية» التابع لمكتب الترجمة .

وكانت مطالب أخرى تستهدف التعويضات العائلية والاجازات السنوية وترسيم المستخدمين⁽¹³⁾.

قدم البرنامج المطلي يوم 7 يونيو، أربعة أيام بعد صدور النظام الأساسي للمستخدمين الذي تم التفاوض بشأنه في مارس - أبريل، بالجريدة الرسمية. وأمام صمت المكتب الشريف للفوسفاط، طالب المكتب الفيدرالي يوم 16 يونيو ببدء المفاوضات في 25 يونيو على أكثر تقدير؛ وإلا فإنه يهدد باستعادة حرية تصرفه، إلا أنه بعد يومين اندلعت الحركة الاضرابية. لماذا؟

لم تظهر الأسباب مباشرة بوضوح، كان الأمر يتطلب انتظار بضعة أسابيع، بل وبضعة أشهر، للنظر بوضوح أكبر، ولمعرفة تسلسل الأحداث بنوع من الدقة وظهرت جوانب من الحقيقة، عقب بعض المقالات والمناقشات⁽¹⁴⁾.

انطلقت الحركة من لوي جانتي، حيث كان للمناضلين هناك اتجاه أكثر راديكالية من اتجاه خرييكة. فإضافة إلى نفوذ «اليسار الثوري» ذي النزعة التروتسكية، هناك نفوذ جورج فالوا (G. Valois) الذي كان له أتباع في هذه القرية المغربية⁽¹⁵⁾، يمثل الاتجاه الأول، بيكيار (Béguillard) من مجموعة فاس، الذي جاء إلى آسفي كسككي ومنها كان يسعى إلى التأثير على لوي جانتي. فيما يجتمع الاتجاه الثاني حول فونطانيو (Fontanieu) وهو عامل منجمي قديم ومن قراء «نوفيل آج» (العهد الجديد). فيما كان جان مارسيل جورج كاتب النقابة والمندوب لدى

(13) فيما يخص المطالب، راجع المقال الدقيق لكونا Colonna وبينوا Benoît : «نقابة مغربية كبيرة: الفوسفاط»، «ليسوار»، 14 ماي 1938.

(14) تمت إعادة ترتيب عرض الأحداث بتحليل المقالات التالية: فونطانيو Fontanieu : «تدقيق بصدد إضراب الفوسفاط»، «طراقاي»، عدد 18، 15 يوليوز 1938؛ عن المكتب النقابي للوي جانتي، «طراقاي»، عدد 19، فاتح غشت، تصريح هيفيرنو أمام مؤتمر فاس، «طراقاي»، فاتح أبريل 1939.

(15) يفسر ج. قالو في كتابه «العهد الجديد» هذه التطورات نظرا لعدائه لسلطة الأثرياء، أرتأى كوسيلة لمحاربتها على التوالي الفوضوية (1905) ثم التحالف بين الأمير والشعب (1912) وأخيرا النقابية (1919). وبدا له بأن العالم دخل بفعل التحولات العلمية والتقنية، الى «عهد جديد» يفتح مرحلة الاشتراكية. لا دور لفوريي وبرودون وماركس أو جوريس في ذلك. وكان يحلم بجمهورية نقابية سيؤسسها المناضلون العمال.

الهيئة الثالثة، يعتمد على الاتجاهين ويذكر أحيانا في ذات الوقت جورج قالوا ومارسو بيفير⁽¹⁶⁾.

وفي اليوسفية كما في خرييكة، كان الشغيلة المغاربة مغتاضين من الابتزازات اليومية التي كانوا يتعرضون لها من طرف «الرؤساء الأوربيين والعرفاء ورؤساء القرى الأهليين، الذين لم يكن لبعضهم من تأهيل سوى سوابق من خمس إلى عشر سنوات من السجن». (فونطانيو). وقد رفضت الادارة المحلية وسلطات المراقبة المدنية التدخل بعد أن تم إخبارها بما يجري هناك عدة مرات، وفي رسالة أرسلت بتاريخ 22 ماي للمراقب رئيس منطقة آسفي، تم تعداد «التهديدات والمعاكسات والابتزازات المالية التي كان يتعرض لها جزء من المستخدمين الأهليين... من طرف بعض الرؤساء الأوربيين والعريف محمد، وإن المشتكين، الذين أرهبتهم التهديدات بالانتقام... ولم يجرؤوا على الكشف عن أنفسهم شخصا بدون ضمانات مسبقة، ارتأوا كحل وحيد: الاحتجاج الجماعي. وهذا ما نريد تفاديته». وظلت هذه الرسالة بدون جواب.

وفي يوم الجمعة 17 يونيو، تم توقيف عاملين عن العمل وهُدِّدوا بالسجن، على إثر شكاية تقدم بها رئيس القرية، وقرر كافة رفاقهما شن إضراب عن العمل إذا لم تلغ العقوبة، وينقل رئيس القرية المغربي. وألح مسؤولو النقابة، الذين أقلقهم هذا الوضع، على مدير المنجم لكي يتخذ الاجراءات الضرورية لتهدئة النفوس. إلا أنه لم يتحرك، هل كان يرغب في المجابهة وفي «المعركة»؟ لقد كانوا متأكدين من ذلك. وخشية أن تقع أعمال العنف والقمع الدموي و«لتفادي واقعة مثلاوي جديدة» - ومثلاوي قرية فوسفاطية بالجنوب التونسي، حيث أطلق الجيش الرصاص يوم 4 مارس 1937 على العمال الذين خاضوا إضرابا مطلبيا، فقتل منهم 14 وجرح 30 - قرر المسؤولون النقابيون أن يأخذوا قيادة الحركة، فطالبوا الأهالي بأن يبقوا في منازلهم. وخلال تجمع عام عقد مساء 17 يونيو، واعتبارا لخطورة الوضعية التي لا تسمح بانتظار الأجل المحدد، صوت المنقبون

(16) مداخلة مارسيل جورج في مؤتمر فبراير 1939 حول السلم والحرب - الجلسة الثالثة؛ «طرقاي» ،

الأوروبيون على الاضراب للدفاع عن العمال الأهلين وللحصول على «حل سريع» للمطالب المطروحة على الإدارة. وبعد علمها بخبر الاضراب، تضامنت خريبكة مع لوي جانتي (اليوسفية).

- الأحداث :

جرت كل الأمور بطريقة مماثلة كما حصل في يونيو 1936، إلا أن نهايتها كانت مختلفة.

في ليلة 17-18 يونيو، احتل المستخدمون الأوروبيون الورشات، والمرائب والمكاتب والمحطات الكهربائية وقطعوا التيار الكهربائي مما جعل العمل مستحيلا فتوافدت قوات الشرطة الهائلة، والدركيون والحرس المتنقل. والزواويون وقوات اللفياف الأجنبي، على المركزين مجبرين المضربين على إخلاء محلات العمل. وأخبروهم بأن أي تجمع ستم تفرقه بالقوة. وسبق للمسؤولين النقابيين أن أجروا يوم السبت اتصالات مع المراقب المدني لواد زم ومع رئيس منطقة الدار البيضاء ومع الإقامة العامة. وبعد حصولهم على وعد باستقبال وفد في الرباط أعطوا الأمر بإفراغ أماكن العمل وباستئناف العمل يوم الاثنين 20 يونيو.

لقد أبعد الشغيلة الأهلين بعناية، ومع ذلك كانوا محط مناورات تهديدية أولتها النقابات على أنها استفزازات مقصودة.

بعد الظهر اعتقل المهندس والقائد خمسة عشر عاملا مغربي منقبا، في بوجينية، وهو حي بخريبكة، فاحتج رفاقهم على ذلك، وفي المساء جاء القناصون السينغاليون وهاجموهم. ووقعت اعتقالات أخرى، بينما كان الغضب يتصاعد. ورغم توصله بأمر إطلاق سراح المعتقلين، انتظر رئيس المنطقة منتصف الليل ليسرح جزءا فقط من العمال المعتقلين.

وقد استغلت الإقامة بصورة مباشرة انطلاق الحركة الاضرابية قبل أوانها وبدون إخبار اتحاد النقابات الكونفدرالية للمغرب، إذ أكد بلاغ صدر في الصحافة يوم الأحد 19 يونيو⁽¹⁷⁾ على الامتيازات التي يتمتع بها المستخدمون

الأوربيون والمغاربة⁽¹⁸⁾؛ وعلى أن المطالب الجديدة المقدمة مبالغ فيها؛ وعلى الطابع «المباغث» للاضراب: إذ أن الانذار المقدم يوم 16 يونيو لا ينتهي إلا يوم 25.

«تم خوض الاضراب، صباح يوم 18 يونيو بدون انتظار هذا الأجل.. ولذلك فلا يمكن للحكومة أن تظل غير مبالية بالمخاطر المتمثلة في انقطاع التيار الكهربائي في دهايز المناجم المحتلة من طرف العمال».

وبعد تحدّثه عن المثال المؤسف الذي تعطيه مثل هذه الممارسات «للأهالي»، يضيف البلاغ قائلاً: «وتم التصريح عدة مرات لممثلي متسخدمي المكتب الشريف للفوسفات، بعبارات ملحة وارتسامية، بأن هذه الاحتلالات لن يسمح بها وسوف تمنع».

نتيجة لذلك، تم رفض أية مفاوضات، واتخذت إجراءات لحماية حرية الشغل، وفتحت تحقيقات بغاية اتخاذ عقوبات ومتابعات قضائية؛ «وسيتعرض المستخدمون أو العمال الذين سوف لن يتقدموا لعملهم يوم الثلاثاء 21 يونيو في الوقت المعتاد، إلى الطرد».

وبعد مفاجأتها بهذا البلاغ المقيمي أوضحت نقابة خريبكة في اليوم التالي «أن المستخدمين الأهلين امتنعوا عن المساهمة في احتلال مقرات العمل، منتظرين في هدوء مزيدا من المعلومات، وبأنها أعطت الأمر بنفسها بإفراغ محلات العمل، منذ توصلها بوعده استقبال وفد عنها من طرف الاقامة العامة، وأضافت «أن موقفها لا يأتي بدافع الحصول على زيادة عامة في الأجور، بل بضرورة الحصول من الادارة العامة بأن تأخذ بالاعتبار قيمة المستخدم الحقيقية في التنقيط خارج الاعتبار السياسية والنقابية، إذ أن محاباتها موجهة لغير النقابيين».

(18) «لن تقبل الحكومة أن يعرقل الانتاج الفوسفاتي دوريا بسبب مستخدمين أوريبيين تتمتع كافة فئاتهم بامتيازات ملموسة (رواتب - تعويضات عائلية - علاج طبي وصيدي - تعويضات عن غلاء المعيشة والسكنى معطاة من طرف المكتب الشريف للفوسفات؛ وفر؛ مكافآت؛ منحيات للعطل). ويحظى المستخدمون الأهليون بدورهم بوضعية تفوق وضعية باقي فقايلات المغرب» «لوبيوتي ماروكان»، 19 يونيو. (ب. م.)

وسيكون على الادارة أن تتخلى أيضا عن الترقية خارج اللجنة المختصة بذلك وعن مناوأتها لتنامي نفوذ المندوبين لدى حفظ الصحة⁽¹⁹⁾.

لم يقل أي شيء عن أسباب حركة الاضراب في لوي جانتي (اليوسفية) التي لم يشر إليها بلاغ الاقامة العامة. إذ وجب انتظار المقال الصادر في «ليسبوار»، عدد 8 يوليوز ثم مقالين آخرين عن نقابة لوي جانتي صدرا في «طراقاي» في عددي 15 يوليوز وفاتح غشت، لكي يخبر جزئيا المنقبون والعاطفون.

وقد خلق هذا الاضراب المفاجيء اضطرابا في صفوف مكتب اتحاد النقابات الكونفدرالية للمغرب، الذي لم يكن يعلم آنذاك دوافعه ومظاهره. إذ كان لا يزال تحت تأثير الملاحظات التهديدية التي قدمها موريز هيفيرنو يوم 15 يونيو.

وقد كانت اللجنة الادارية التي استدعت للتعرف على تهديد الاقامة العامة، توجد يوم اجتماعها بتاريخ 19 يونيو، في وضعية متفاقمة نتيجة أحداث الأمس، ونظرا لتيقنها من أن ميزان القوى ليس في صالحها، نهجت اللجنة سياسة تراجعية، وقدمت تنازلات أملا منها في تفادي أسوء الاحتمالات أي صدور الظهير المعلن عنه، فقررت إذن أن توقف مؤقتا الدعاية والاستقطابات في أوساط الأهالي، وقد أخبرت الاقامة بذلك في 21 يونيو⁽²⁰⁾؛ وجرت محادثات لحين 22 يونيو أعطت انطبعا بأن التهديدات لن تدخل حيز التنفيذ⁽²¹⁾.

ودائما، ولاعطاء ضمانات عن حسن نيتهم ولتفادي العاصفة وجه هيفيرنو - الذي «علم بالرفض القاطع للمقيم العام لمناقشة الفرع الفرنسي للمسائل الأهلية وخاصة الحق النقابي» - وجه نصيحة لمندوبي الهيئة الثالثة الذين جاءوا لاستشارته «بألا يلحوا على تسجيل مسألة الحق النقابي للأهالي ضمن جدول

(19) ب. م. 20 يونيو 1938.

(20) نجد في مقال «عملية ماكورة»، «طراقاي»، عدد فاتح غشت 1938 ما يلي: «التخذ نص (الظهير) ثلاثة أيام بعد إخبار كاتب ك. ع. ش. بالمغرب لحكومة الحماية بقرار اللجنة الادارية».

(21) «طراقاي»، فاتح غشت 1938؛ الفقرة الثالثة من «جدول الأعمال» الذي صوتت عليه اللجنة الادارية لاتحاد النقابات الكونفدرالية للمغرب، يوم 24 يوليوز 1936.

الأعمال، التي أتوا بتفويض للمطالبة بها» إذ بالامكان التعرض لها [أي هذه المسألة] بسهولة - وذلك - حين ستم مناقشة الاتفاقيات الجماعية»⁽²²⁾.

وفي 23 يونيو استقبل موريز وفدا عن مستخدمي الفوسفات بصحبة هيفيرنو. كان اللقاء صعبا و«شاقا» وقدم هيفيرنو، الذي تمكن أخيرا من فهم ذلك، عرضا حول تطور الأحداث التي أدت إلى الاضراب، ثم عرض المندوبون مطالبهم، الذي رفضت جملة، لأنها «تؤدي إلى الزيادة في المصاريف» وذلك طبقا «لقرار الحكومة الفرنسية الرامي إلى تحسين رواتب الموظفين». إلا أنهم حصلوا على طرد رئيس قرية لوي جانتي (اليوسفية) وعلى إدارة الاحياء الأهلية مباشرة من طرف السلطة المراقبة. إذ أخبر نويس - لم يكونوا يعلمون ذلك طبعاً - رغبة منه في القضاء على التجاوزات التي تولد الاضطرابات، أخبر المدير العام للمكتب الشريف للفوسفات والمدير العام للشؤون السياسية اللذين اجتمع معهما في مكتبه يوم 21 يونيو، بأنه يرغب في أن يكف المكتب الشريف للفوسفات عن لعب أي دور في تدبير القرى وأن يكتفي بدوره كمشغل وألا يؤثر على حياة العمال اليومية⁽²³⁾.

وخلال هذا اللقاء لم يقدم موريز أية إشارة حول قضية تنقيب المغاربة. ومع ذلك كانت الاقامة قد اتخذت قرارها فيما كانت النصوص محررة وجاهزة. وتم التوقيع عليها يوم 24 يونيو، وتم الحفاظ على سرية هذا القرار. وخلال الجلسة الصيفية لمجلس الحكومة التي انعقدت في 28 و29 و30 يونيو، لم تقل أية كلمة عن ذلك وحسب أسلوب كلاسيكي تم انتظار الصيف.

● ظهير 24 يونيو 1938 :

- فرحة اليمين :

يوم 8 يوليوز ذهب هيفيرنو إلى فرنسا، وفي 16 يوليوز ركب الجنرال

(22) تصريحات هيفيرنو يوم 29 أكتوبر 1938 خلال اجتماع مندوبي الهيئة الثالثة، «طراقي» عدد 26.

(23) في 24 يونيو، بدأت عملية التخلي المجاني عن القرى لفائدة مصلحة الاملاك، هذا بناء على رسالة موجهة من مدير م. ش. ف. الى مدير الشؤون السياسية بتاريخ 30 يوليوز 1938.

نوكيس باخرة «جنة». ونفس العدد من «لوبوتي ماروكان» الذي أعلن عن ذهابه، أخبر بانعقاد اجتماع بطلب من المقيم العام بالكتابة العامة للحماية تم خلاله التفكير «في الاجراءات المختلفة التي من شأنها أن تلبي مطامح الشبيبة المسلمة المتعلمة»⁽²⁴⁾.

وفي 19 يوليوز حصل المشتركون على «الجريدة الرسمية» المؤرخة بـ 15 يوليوز، حيث نشر ظهر 24 يونيو، ولتمريره سبقتة أو صاحبته ظهائر اجتماعية - هكذا رفع ظهر 23 يونيو الصادر في عدد 24 يونيو من «الجريدة الرسمية»، الأجر الأدنى اليومي من 50, 5 إلى 6 ف. في المنطقة الأولى، إنها مجرد صدقة سنتحدث عنها لاحقا، وتضمن عدد 15 يوليوز نصا يمنع إنشاء مدن صفيح جديدة بهدف تشجيع إنشاء أحياء أهلية جديدة، ونصا ثانيا حول الاتفاقيات الجماعية وهو مجرد إعادة للقانون الفرنسي لسنة 1928 الذي يترك حرية التفاوض حول الاتفاقيات للطرفين إذا ما اتفقا ولا يجعلها إلزامية كما فرضها في فرنسا قانون 1936.

أما ظهر 24 يونيو، فإنه ظهر قصير وواضح، إذ يعتبر جلالة السلطان الشريف، الذي وضع في المقدمة، «أن أخطر السلبات ستترتب عن ترك رعايانا عرضة لاغراءات تجعلهم يخرجون عن سلطة مخزننا بارتكابهم مخالفات لقوانين واضحة مثل التي تنظم الجمعيات والنقابات»، لذا قرر أن عقوبة بالحبس لمدة تتراوح من خمسة أيام إلى ثلاثة أشهر وغرامة مالية من 5 إلى 300 ف» ستلحق بكل مغربي انخرط في نقابة ما (المادة 1) أو بأي شخص يعمل على انخراطه فيها (المادة 2).

واعتبرت «لافريك فرانسيز» أن الظهير تكملة عادية وضرورية لظهير 24 دجنبر 1936 الذي يؤسس النقابية الأوروبية بالمغرب.

وفي الدار البيضاء أصدرت «لوبوتي ماروكان» بضعة أيام فيما بعد، النص في إحدى صفحاتها الداخلية بدون تعليق⁽²⁵⁾. فيما لم تذكر «لابريس ماروكان»

(24) «ولوج المغاربة الى الوظائف العمومية»، «بوتي ماروكان» (ب. م.) 17 يوليوز 1938.

(25) «ب. م.»، 21 يوليوز 1938

في عددها ليوم 20 يوليوز إلا المادة الثانية مضيفة: «لا يمكن لنا إلا أن نحیی الروح التي كانت وراء إصدار الظهير وعلینا الآن أن نطبقه. ماذا ستكون ردود أفعال الحكومة إزاء موظفيها المشغلين العديدين؟

يجب أن يكون القانون قابلا للتطبيق على الجميع وفي جميع الحالات... «ونأمل أن يبدأ التطهير منذ الآن، لذا لا نطرح اليوم أي سؤال»⁽²⁶⁾ أيد أرباب العمل ذلك وفرحوا له، وإذا ما صدقنا شابان «فقد احتفل مدير وشركات ومقاولون ورؤساء مصالح، في جو مرح بالصدور المتزامن لظهيري 24 يونيو و13 يوليوز»⁽²⁷⁾.

فيما كانت اللجنة المركزية لرجال الصناعة أكثر اعتدالا في تقريرها الأدبي شهر نونبر المذكور عدة مرات من قبل⁽²⁸⁾ إلا أنها كانت واضحة: «في 24 يونيو الأخير، صدر، عقب إضراب الفوسفاطيين في خريبكة الذي أعطى الفرصة للحكومة بنهج أسلوب الصرامة ذي النتائج الايجابية السريعة، صدر ظهير جديد لتكمیل التشريع الخاص بالجمعيات وبالنقابات المهنية، ومن الآن فصاعدا، فهناك عقوبات مرتقبة لأي خرق لنصوص القانون... بهذا تسعى الحماية جاهدة إلى إخراج السكان المغاربة من تأثيرات الممارسات غير الشرعية.»

ثم جاء النشيد الموجه إلى المقيم العام، الذي رده السيد كروز Croze رئيس الغرفة التجارية للدار البيضاء في نهاية المجلس المحكومي لشهر دجنبر 1938. وهويشيد بـ«الرئيس الذي يسهر على مصيرنا اليوم، الرئيس الذي حقق وحده الاجماع حوله، ويمكن لي أن أقول هذا مادمت مغربيا قديما»⁽²⁹⁾.

وبدون تماطل، بينت السلطات الجهوية بمراكش الاتجاه الذي يمكن أن يتخذه تنظيم الشغيلة المغاربة.

إذ في 28 يوليوز أنشأت بحضور الباشا الكلاوي، «تعاضدية مغربية

(26) بحروف بارزة في النص

(27) «أفونيردي راي»، 31 مكرر، 10 فبراير

(28) «النشرة الاقتصادية» (ن. إ.) يناير 1939.

(29) مذكور في كتاب ر. كاليسو، السابق الذكر، ص، 206

للحافلات ولمقاولات النقل بمراكش» وقدم الباشا ورئيس المصالح البلدية «عرضا للحاضرين [بينا فيه] كل العناية التي توليها لهم حكومة الحماية، فإذا كان ظهور 24 دجنبر 1936 يمنع على المغاربة الانضمام إلى النقابات المهنية، فتبقى لهؤلاء العمال إمكانية التجمع في إطار تعاضديات للدفاع عن مصالحهم. و«بإدراكهم لأهمية هذه التعاضدية التي ستمكنهم من إشعار سلطة المخزن بحاجياتهم المحتملة، عين الحاضرون مندوبين عنهم. . . ومن بين المرشحين المتقدمين تم الاحتفاظ بعدة أعضاء الأمر الذي سمح بتشكيل التعاضدية»⁽³⁰⁾. وعبرت «لأقوا فرانسيز» عن ارتياحها لوجود «الشغيلة مجتمعين. . . تحت مراقبة السلطات وهي الوصية عليهم، إلا أنها طالبت بالسهر على إبعاد كل سياسة عن الجمعيات الجديدة».

- غضب النقابات

مقابل ابتهاج أرباب العمل ونشاط السلطات، كان الاندهاش والاستنكار هما ما طبع رد الفعل النقابي. فالظهير لم يكن منتظرا. كما أن التنازلات التي تمت والمفاوضات التي تلت إلى حين 22 يونيو، كانت تسمح بالتفاؤل باستمرار الواقع الموجود⁽³¹⁾.

وصدر عدد فاتح غشت من «طراقاي»، المخصص كليا لهذه القضية، يحمل بحروف حمراء بارزة على امتداد الصفحة عنوان: عمل قمعي وتحتة بالاسود: الحماية ضد ك. ع. ش.

فجاء المقال الافتتاحي الموقع من طرف اتحاد النقابات الكونفدرالية والمحرّر من طرف أورانج، منفعلا وعنيفا، وندد بهذا «العمل الماكر» وشهّر بالتدليس الكامن وراء تعطيل محسوب قصد اعاققة تامة لأي مسعى مباشر للتنظيمات الكونفدرالية لدى المقيم العام المسؤول المباشر.

وأدانت كل من اللجنة الادارية المجتمعة في 24 يوليوز والمؤتمر الاستثنائي

(30) بلاغ نشر في «ب. م.»، 18 غشت 1936

(31) حسب مقالات وجدول أعمال اللجنة الادارية المنشورة في «طراقاي»، عدد 19، فاتح غشت

1938. أخذ المؤتمر المنعقد في 14 غشت، بجدول الأعمال هذا كليا واستكملة.

المنعقد في 14 غشت، أدانا بصراحة الظهيرين الصادرين في 15 يوليوز. إذ تم رفض الاول، الخاص بالاتفاقيات الجماعية، وهو «عمل رائع للاختصاصي إيفان مارتان»، على أساس أنه غير مفيد وغير قابل للتطبيق. أما الثاني، وهو «ظهير غير مقبول» ويجعل من النقابة امتيازاً عرقياً، فقد اعتبر بأنه «قرار قمعي» موجه ضد ك. ع. ش. التي يُراد تكسير عملها والقضاء على الثقة التي تحظى بها في صفوف الشغيلة المغاربة.

وتضيف اللجنة الادارية باختصار في جدول أعمالها، بأن هؤلاء الشغيلة الذين لُفظوا من النقابات التي جاءوا يبحثون فيها عن «الحماية»، سيتوجهون بالتأكيد «نحو التنظيمات الوطنية»، وهذا ستتحمل السلطات وحدها مسؤولية الاضطرابات التي يمكن أن تترتب عن ذلك.

وفي النهاية قررت الهيئات توجيه نداء الى كافة تنظيمات ك. ع. ش. ، بفرنسا وافريقيا الشمالية، وإلى كافة جماعات «التجمع الشعبي» للحصول على إلغاء الظهيرين.

14 . الأزمة

من المؤكد أن مناضلي اليوسفية قد تعرضوا، خلال المناقشات، الى انتقادات شديدة من طرف اتحاد النقابات الكونفيدريالية للمغرب - وإن لم تشر إليها التقارير - وذلك بسبب دخولهم بطريقة اعتبرها المكتب متسعة ولا مسؤولة في حركة إضرابية ذات نتائج وخيمة على كافة الشغيلة .

• الانتقادات الموجهة إلى مكتب اتحاد النقابات الكونفيدريالية للمغرب .

وعند العودة، تعرض المكتب وكاتبه العام الى انتقادات حادة . إذ تمت مؤاخذته على التنازلات التي قدمها، وهي بمثابة استسلام حقيقي بدون جدوى؛ وكذا على سلبية موقفه في حين كانت نوايا الإقامة العامة معروفة؛ وعلى سحب المطالبة بالحق النقابي .

وفي اجتماع اللجنة الادارية يوم 24 يوليوز، أكد المندوبون بالخصوص على العمل المطروح القيام به، بعدما نددوا بقرارات الإقامة . فيما دعا ليونيتي الى «الحذر والى الشرعية بدون أي اصطدام»، أما ماتيني فأكد على «أن الحكومة لم تقدم أي وعد»، وفيما بعد تم التصويت بالاحماع على جدول الاعمال المقدم من طرف أورانج وليونيتي⁽¹⁾ .

وفي المؤتمر الاستثنائي المنعقد في 14 غشت، جاءت أشد الانتقادات على لسان أورانج وبيكيار وفونطانيو⁽²⁾ .

(1) «طرافاي»، فاتح غشت 1938 .

(2) «طرافاي»، 15 غشت 1938 .

أعلن أورانج ، حسب التقرير، بأنه بناء على تفويض إلزامي للنقابات التي يمثلها، ينتقد العمل الذي تم قبل صدور الظهير ويطالب بتوضيحات حول لقاء تم مع السلطات العمومية وحول مسألة متعلقة بالهيئة الثالثة. وزعم أن أخطاء قد ارتكبت، لأنه كان من المفروض اتخاذ إجراءات لمنع صدور الظهير، بعد ما علم بأن هناك تهديدا بهذا الشأن.

وقد فكر نفس التفكير فونطانيو، الذي وضع المؤتمر «تحت الرئاسة الشرفية للرفاق الأهلين لـ م. ش. ف. الذين طُردوا أو نفوا على إثر الاضراب»؛ فيما تأسف بيكيار لغياب هيفيرنو ولضعف المجهودات المبذولة لفائدة المنجمين، وارتأى، هو ومجموعة من المندوبين، أشكالا أخرى للاحتجاج ضد ظهير 24 يونيو.

وكانت مداخلات مناضلين آخرين أقل قسوة. إذ أيدت نقابة م. ش. ف. لخريجة على لسان كولونا وفيدرالية الموظفين مع ماتيني وليونيتي وبينير -PU gnères وكانيفنك Canivenc ، المبادرات التي اتخذها بهذا الصدد مكتب اتحاد النقابات الكونفدرالية للمغرب، فيما تساءل شابان، من السككيين، عما إذا لم يكن من الواجب «الاحتجاج بطريقة أخرى» عندما صدر الظهير الاول حول الحق النقابي، أما كاسطون ديلو G. Delos ، من نقابة المساعدين فقد عمق هذا التحليل. «إنه يعتقد أن الاجراء القمعي الذي اتخذ ناتج عن ثلاثة أمور:

- أ - تغيير في السياسة المتبعة؛
- ب - عمل ضد العمل النقابي من طرف الرجعية والحزب الراديكالي؛
- ج - أخطاء بعض الرفاق .»

واتفق معظم المندوبين - رغم تصميمهم على خوض الاضراب العام «إذا تطلبت الظروف ذلك» - مع أورانج «لئلا يُدفع الأهليون الى حركات طائشة». «علينا نحن أن نناضل من أجلهم؛ ومن واجبنا أن نزود الأهليين بغذاء الجسم والروح».

في غياب هيفيرنو، الذي بقي في فرنسا بإذن من اللجنة الادارية بتاريخ 24 يوليوز، قام ش. هيمبير Ch. Humbert بالرد على هذه الانتقادات باسم مكتب الاتحاد، فأكد بأن «أقصى ما يمكن فعله هو الذي أنجز بدون استسلام

ولا ضعف، وأعطى توضيحات بشأن العلاقات مع السلطات العمومية» وحول سحب مسألة الحق النقابي من جدول اعمال مجلس الحكومة حيث كانت ستثار من طرف مندوبي الهيئة الثالثة، وذلك «لعدم ملائمة الفرصة». وختم كلامه مؤكدا على ضرورة الاستمرار في النضال بدون انقطاع من أجل إلغاء ظهير «غير عادل ولا شرعي وخطير»، وضد «الاستغلال الشنيع الذي يخضع إليه الأهليون»، و«علينا مع ذلك ألا نسقط في لعبة الإقامة وخصومنا». ثم تم التصويت بالاجماع لصالح ملتصق حول الحق النقابي للأهليين.

وخلف التصورات المختلفة بل والمنافسات الشخصية التي نلمسها، كشفت هذه النقاشات عن حركة نقابية ممزقة وحائرة تجاه قضية تنقيب المغاربة هذه، التي اعتقدت أنها ستحلها بسرعة.

ولم ينته النقاش مع ذلك حول هذه النقطة، إذ أثرت من جديد عند عودة هيفيرنو من عطلته. فقد تضخمت الشائعات حول موقفه خلال الأزمة. ذلك أن مندوبين لدى الهيئة الثالثة، دافعوا عن أنفسهم بصدد عدم طرحهم لقضية الحق النقابي خلال آخر جلسة، بقولهم أن هيفيرنو هو الذي طلب منهم ألا يفعلوا ذلك، فيما ذهب آخرون أبعد من هذا زاعمين بأنه كان على علم بقرب صدور الظهير وبأنه لم يعارض ذلك، ويبدو أن هذه الاشاعات انطلقت من مكاتب الاقامة.

وخلال الدفاع عن نفسه اتخذ هيفيرنو موقفا تهجميا. انعقد اجتماع في بورصة الشغل بالدار البيضاء في 16 أكتوبر لتعيين ممثلين اثنين عن اتحاد النقابات الكونفيدرالية للمغرب لدى المؤتمر الوطني لـ ك. ع. ش. كانت خلاله أربع وثلاثون نقابة ممثلة فاغتنم هيفيرنو فرصة وجود أعضاء اللجنة الادارية والعديد من كتاب النقابات لـ «تصحيح بعض المغالطات» ولينصف نفسه «بالبرهان القاطع» من بعض الاتهامات، وصرح بأنه لن يقبل أبدا الحملات التي تأتي من «الحكومة...»، ومن مسؤولي التنظيمات النقابية أو منتخبي الهيئة الثالثة...، وسنطالبهم بالحساب»⁽³⁾.

(3) «طراقاي»، عدد 24، 15 أكتوبر 1938، «تقرير عن اجتماع 16 أكتوبر». خضع منصبا المندوبين لدى المؤتمر للتصويت: حصل هيفيرنو على 103 أصوات من ضمن 107؛ وأورانج على 39؛ ثم شابان على 30، وماتبي على 25 وسناطاري على 17.

وفي 29 أكتوبر، تم بالرباط لقاء لمدة ساعتين مع مجموعة من المنتخبين الاشتراكيين لدى الهيئة الثالثة، أزال بسرعة سوء التفاهم الحاصل⁽⁴⁾.

إلا أن هيفيرنو خاطب أحدهم، وهو «مناضل نقابي»، «قد يكون، حسب شهادات دقيقة... قدم اتهامات خطيرة تجاهي، من مثل أنني تخلّيت عن النضال من أجل منح الحق النقابي للأهلين وذلك للسماح للاقامة العامة بإصدار ظهير 24 يونيو بدون أية مخاطر، وبأنني أعربت علنيا عن فرحتي بقرب صدور ظهير «سيقهر» بعض الرفاق ذوي الحماس المفرط. وهي اتهامات خطيرة لا سيما وأنها روجت بشكل واسع ليس في المغرب وحده بل وفي الجزائر وحتى في فرنسا»⁽⁵⁾.

وقد أنكر المندوب المعني الذي لم يرد اسمه - ويتعلق الامر بهارسيل جورج، كاتب نقابة ومنتخب عن لوي جانتي - أنه أدلى بمثل هذه التصريحات، وسجلت أقواله في محضر الجلسة.

ومع ذلك لم يتوقف الجدل، إذ سيتعرض هيفيرنو لانتقادات داخل نقابته بنفسها، ولن يجدد المعلمون ثقتهم فيه إلا في مؤتمر عيد ميلاد المسيح⁽⁶⁾.

• الحركة ضد الظهير

لقد طرح المؤتمر الاستثنائي المنعقد في 14 غشت مع ذلك على الحركة النقابية مهمة محددة تتجلى في القيام بحملة واسعة ضد ظهير 24 يونيو.

لم تتخذ هذه الحملة مباشرة الحجم المبتغى لأن معظم المناضلين كانوا في إجازة. وسرعان ما انشغلت الأذهان بمخاطر الحرب التي كانت المطالب الهتليزية حول «السوديت» تطرحها على أوروبا والعالم. وبعد إزاحة الخطر مؤقتا على إثر الاستسلام الفرنسي - الانجليزي في ميونيخ، استرجع المناضلون نشاطهم، ورفعوا احتجاجات شديدة اللهجة (خلال اجتماعات نقابية) ضد سياسة التمييز

(4) أنظر أعلاه ص 259.

(5) «توضيح بصدد الحق النقابي للأهالي»، «طرافاي»، عدد 26، 15 نونبر 1938.

(6) «لماذا تمت مهاجمتي»، «طرافاي»، عدد 35، فاتح أبريل 1939.

التي تنهجها الإقامة، وضد منع الشغيلة المغاربة من الالتحاق برفاقهم الاوربيين في النقابات للدفاع عن أنفسهم لأنهم مستغلون بشكل بشع، وهو منع لا يحتمل لا سيما وأنا نعرف من الآن بأنه سينادى عليهم في حالة نشوب الحرب للدفاع عن فرنسا⁽⁷⁾.

وتم التصويت على ملتمسات بالدار البيضاء (16 شتنبر) وتازة (8 أكتوبر) ومن طرف اللجنة الوطنية لـ ك. ع. ش. المجتمع في 10 و 11 أكتوبر، مؤتمر اتحاد شبكات الرباط (25 - 26 أكتوبر) ومؤتمر الفيدرالية العامة للتعليم ومؤتمر ك. ع. ش. ، المنعقد في نانت (14 أكتوبر - فاتح نونبر) ومؤتمر مجموعات موظفي المغرب (دجنبر 1938).

ومع ذلك كان للتصريحات البليغة وغير المجدية التي أدلى بها - كيف يمكن تصور شيء مغاير في هذه المرحلة التي كان فيها الإعداد للحرب - الفضل في التعريف باستياء الشغيلة الاوربيين وبعزمهم على الاستمرار في الدفاع عن رفاقهم المغاربة؛ وإن حجم الصدى الذي خلفته احتجاجاتهم في عالم الشغل لا يمكن إلا أن يكون له تأثير معين.

ورغم تصلبها الرافض، اضطرت الإقامة في بعض الحالات إلى أن تأخذ هذا بالاعتبار.

ولم تقم بأي تمديد للتجربة التي بدأت في مراكش. ولا نتوفر على أية معلومات حول مآل تعاضدية النقل المنشأة في 28 يوليوز.

وفي 6 أكتوبر، أجاب نوّيس، وفدا عن اتحاد النقابات الكونفدرالية للمغرب، جاء ليجدد احتجاجه على ظهير 24 يونيو، أجاب قائلا بأنه «كان دائما يعارض الاعتراف بالحق النقابي للأهالي، ويبدو له دخولهم الى تنظيماتنا بالآلاف أمرا خطيرا في الظروف الحالية وبأن السلطان متفق تماما مع رأيه، قال هذا مع «اعترافه بأن النقابات المغربية لم تقم بأية قلاقل سياسية... وفيما بعد، حين

(7) «بصدد الحق النقابي للأهالي»، مقال مُهَدَى إلى الجنرال نوّيس من طرف روبر ريفستيك R. Reifsteck، «طرافاي»، عدد 24، 15 أكتوبر 1939.

سيصبح المغاربة اكثر تطورا وحين ستتضح الوضعية الدولية، سنرى ماذا سنعمل»⁽⁸⁾.

ورد الوفد قائلا . . . «اننا عازمون على الاستمرار في الدفاع عن رفاقنا مهما تكن المخاطر التي ستعترضنا. إن مثلنا الاعلى يفترض ذلك»⁽⁹⁾.

وعشرين يوما فيما بعد، في 26 اكتوبر، أدلى المقيم بنفس الرأي أمام وفد عن السككيين يقوده بير سيمار P. Semard ، كاتب الفيدرالية الوطنية، الذي جاء ليرأس المؤتمر التأسيسي لاتحاد الشبكات. إذ أعرب عن رفضه القاطع لالغاء ظهير 24 يونيو: فهو يفضل التخلي عن مسؤولياته على الاضطرار الى الغاء هذا الظهير. لكنه يوافق على اعتبار ك. ع. ش. وحدها المؤهلة للدفاع عن مطالب الاهليين.

وخلال اللقاء لم يفت الوفد ابراز «الاجور الهزيلة» للشغيلة المغاربة الذين رفض لهم الحق النقابي وكذا المخاطر الكامنة وراء مشاريع تنظيم الشغيلة الاهليين في مجموعات مستقلة عن ك. ع. ش.⁽¹⁰⁾.

● مؤتمر فاس (3 - 4 مارس 1939).

كانت مرحلة تهيء المؤتمر التأسيسي المنعقد في 3 و 4 مارس، فرصة بالنسبة للكاتب العام لاتحاد النقابات الكونفيدرالية للمغرب للتذكير في التقرير الادبي المرسل الى المنظمات النقابية⁽¹¹⁾ بما كانت عليه قوة الاتحاد وسلطته المتعظمة خلال سنة 1938 وبأهم مطالبه وعلى رأسها الاعتراف بالحق النقابي

(8) بدون أن نتوفر حاليا على مزيد من التفاصيل، فقد قال أدريان تيكسي مندوب الشؤون الإجتماعية في «اللجنة الفرنسية للتحرير» عن ظهير 24 يونيو 1938، الذي تعرف عليه في جينيف وباريس: «أقل ما يمكن أن يقال، أنه ليس من المؤكد أن يكون الظهير ناتجا عن مبادرة تلقائية من السلطان.» موجود ضمن رسالة لتيكسي إلى مندوب الشؤون الخارجية، ماسيكي، 22 شتنبر 1943، الجزائر العاصمة. أرشيف الشغل، الرباط.

(9) «طرافاي»، 15 أكتوبر 1938.

(10) بناء على تقارير التجمعات التي عقدها بير سيمار P. Semard وكرايبي Crapier في مختلف مدن المغرب والمنشورة في «ليسبور»، عدد 15 نونبر 1938.

(11) «طرافاي»، عدد 31، فاتح فبراير 1939.

للمغاربة، ورفع الاجر الادنى والاتفاقيات الجماعية، والمعلومات المغلوطة التي أدت بالاقامة الى اصدار ظهير 24 يونيو. وأعاد هيفيرنو اذ ذاك ذكر الحجة التي سبق له أن بلورها لأول مرة في المذكرة التي بعثها الى وزارة الشؤون الخارجية بتاريخ 9 غشت 1938؛ ومفادها أن عدد الاهليين المنخرطين في النقابات كان محدودا. فكتب في تقريره: «كانت الاقامة العامة قلقة منذ عدة شهور من تزايد منخرطينا الذي أول خطأ من طرف أرباب العمل والسلطات الجهوية ومن بعض الاحزاب السياسية التي كان أعضاء بعضها في السلطة (الاشارة هنا الى الحزب الراديكالي) الى دخول كثيف للشغيلة الاهليين في نقاباتنا. لذا اتخذت اضرابات يونيو كمبرر لاصدار ظهير 24 يونيو 1938 في الظروف التي نعرفها.

«والحقيقة، أن تنظيماتنا تضم بالخصوص الشغيلة الاوربيين فيما تضم أقواها حصرا الفرنسيين، ولم نكن بحاجة لا الى خرق ظهير 24 دجنبر 1936 ولا الى تحصيل اكتتابات للتعبير عن تضامننا مع الشغيلة الاهليين.

«هكذا، رغم الهجومات ورغم ضغوطات أرباب العمل التي جعلت الاستقطاب صعبا في بعض التعاضديات (البناء، المعادن، النقل)، ظلت التنظيمات الكونفيدريالية سليمة، وظلت تعد وحدها واكثر من أي وقت مضى، ذات تمثيلية فعلية للطبقة العاملة بالمغرب.»

وخلال عرضه أشار هيفيرنو الى أن سنة 1938 شهدت إنشاء خمس نقابات عمالية وانخراط ستة تنظيمات في الفيدرالية المغربية للموظفين وزيادة 15 000 طابع بالمقارنة مع 1937. وحسب حسابات الخزينة، يترواح عدد المنخرطين في ك.ع.ش. بالمغرب بين 14 000 و 15 000 وهذا «تكذيب قاطع للذين كانوا يأملون، بتأكيدهم أن نقاباتنا مكونة أساسا من الاهليين، بأنهم كسروا حركتنا في يوليوز الماضي».

إلا أن الرواية المقدمة عن النشاط المبذول والنتائج المحصلة والعقبات التي كانت تعترض هذا النشاط، لم ترفع التحفظات، فكان اليوم الاول من مؤتمر فاس، 3 مارس، المخصص لمناقشة التقرير الادبي، يوما صاخبا.

وأتى الهجوم المتفق عليه، مرة أخرى، من بيكيار ودعمه في ذلك مناصلو

الاتحادين المحليين لفاس وتازة. بحكم انتمائهم الى اليسار البيفيري السابق، الذي أصبح الحزب الاشتراكي العمالي والفلاحي (PSOP)، فقد وجدوا في قضية الظهير سلاحا ضد القيادة الحالية لاتحاد النقابات الكونفدرالية للمغرب التي اعتبرت مفرطة في الوفاء للاتجاه «الانتهازي والبورجوازي» لـ ك. ع. ش.

وذكر أورانج بدوره هذه الانتقادات كلها ولاحظ بشكل عارض أن كل مندوبي الهيئة الثالثة الذين هاجموا هيفيرنو «قد خانتهم شجاعتهم». فيما صرح بريدوم Prudhomme، باسم سككي الدار البيضاء بأن العمل الذي أنجز ضد الظهير ولفائدة تحسين شروط عيش البروليتاريا الاهلية لم يكن كافيا.

وبدا وضع المكتب في لحظة معينة حرجا. إلا أنه استقام على إثر مداخلات دولو Delos ومسؤولي نقابات الفوسفاط، المجمعين هذه المرة على نفس الموقف على إثر تغيير مكتب لوي جانتي الذي أصبح كاتبه هو ماتيو Matéos، ويبدو أن دولو يرغب - كما فعل في مؤتمر 15 غشت - في اتخاذ موقف فوق الصراع، بصدد تقييم عمل ودور كاتب اتحاد النقابات الكونفدرالية للمغرب، فهو يعتقد أن هيفيرنو ارتكب أخطاء، إلا أن الايجابيات تغلب إجمالا في نظره على السلبيات.

جاء لياندرى وكولونا وماتيو ليقدموا دعمهم للمكتب ولكاتبه العام. لقد قام، في نظرهم، اتحاد النقابات الكونفدرالية للمغرب دائما بواجبه تجاه «الاهالي»؛ ولا يمكن تحميله مسؤولية صدور الظهير، لقد صدر جزء من النميمة التي أشيعت حول هيفيرنو عن لوي جانتي «إلا أنه بعد التوضيحات المقدمة، اعترف رفاق هذا المركز بخطئهم»

واغتنم كولونا هذه الفرصة لتصفية بعض الحسابات. فندد بـ «ديماغوجي العهد الجديد»، أي الرفاق الذين لا يصلحون إلا للانتقاد ولا وجود لهم في الممارسة العملية، وأولئك الذين يسعون جاهدين إلى التسرب إلى تنظيمات الفوسفاط؛ ولم يقدم هو بدوره أية أسماء، إلا أنه كان يقصد بيكيار وفونطانيو.

وأخذ هيفيرنو الكلمة للرد على الانتقادات التي وجهت إليه «لم يجد نفسه على انفراد مع موريز إلا مرة واحدة، وقد أدى ثمنا غاليا لذلك» حدث هذا في 15 يونيو، وقد استغل موريز هذه الوضعية للادلء بتهديداته، فهيفيرنو متفق،

بناء على هذا، على أن كافة المساعي يجب أن تتم بواسطة وفد معين. وكان لإضراب لوي جانتي (اليوسفية) يوم 18 يونيو الذي شهد مساهمة كبيرة للأهالي، «نتائج سيئة»، «كنا متيقنين بعد هذا بأن الإقامة ستتخذ إجراءات من شأنها منع كافة الاضرابات. واعتقدت اللجنة الادارية المجتمعة في 20 يونيو (كذا! يجب قراءة في 19 يونيو) بأننا لسنا أقوياء بما يكفي لمجابهة الحكومة ومواجهتها بالقوة؛ فكان علينا اذن أن نؤجل ذلك». «أما فيما يخص مسألة الحق النقابي للأهليين، فإنه لم يطالب بطرحها ضمن جدول الأعمال خشية أن يتخذ المقيم العام قرارا لا رجعة فيه»⁽¹²⁾.

بعد هذه التوضيحات، تمت المصادقة على التقرير الادبي بـ 181 صوت ضد 19، ثم أعيد انتخاب المكتب بالاجماع، باستثناء 11 تفويضا من فيديرالية البريد.

بهذا، انتهى النقاش الطويل الذي أحدث طيلة سبعة شهور اضطرابا في صفوف الاتحاد وتنظيماته، وهدد انسجام الحركة النقابية.

وخصص المؤتمر فيما بعد أشغاله لتدارس مسألة رفع أجور الأهالي؛ وتحسين سير مجالس العمال وأرباب العمل؛ وتنظيم الاقتصاد المغربي، وتكوين المناضلين نقابيا واقتصاديا في معاهد الشغل. وكانت هذه النقاط موضوع تقارير واسعة ومفصلة، وصادق عليها بالاجماع.

وقد تتبعت الجريدة الشيوعية «ليسبور» بعناية الأحداث التي طبعت الحياة النقابية منذ يونيو 1938، الوضعية في مناجم الفوسفات، سبب الاضرابات وتطوراتها، ظهر 24 يونيو كوسيلة «لاخضاع الشغيلة الأهليين» الذين سينظمون أنفسهم بطريقة أو بأخرى مع الأوروبيين وإلا فضدهم. إن دوريل هو الذي قدم التقرير عن مؤتمر فاس، وأبدى ارتياحه لكون المندوبين تمكنوا، بعد انتهاء النزاعات الشخصية، من التفرغ لما هو أساسي، أي النضال من أجل تحسين شروط العيش والاحراز على الحق النقابي لـ «الأهالي».

● جوهور بالمغرب (9 - 16 مارس 1939)

كان من المفروض أن يتأسس جوهور مؤتمر فاس، فقد فجر نبأ مجيء «المشاغب» غضب صحافة اليمين، التي طالبت بمنعه من الدخول الى المغرب⁽¹³⁾

والواقع، أن جوهور لم يتمكن من حضور هذا المؤتمر، بسبب ظرف طارئ، فلم يأت إلا بعد أربعة أيام عن انتهاء المؤتمر، وفي اليوم التالي، أي 10 مارس، استقبل، صحبة هيفيرنو، من طرف الجنرال نويس في الرباط، وقدم له مطالب المنظمات المغربية ولا سيما مطلب الحق النقابي الذي عرضه بشكل مطول.

كتب هيفيرنو في تقريره ما يلي: «مع اعترافه بأن المسألة تستوجب حلا إن عاجلا أو آجلا، صرح المقيم العام بأن معارضة السلطات والوضعية الدولية لا يسمحان له بالتراجع عن موقفه الذي أكدته غير مرة.

«إلا أنه لاحظ بأنه لم يهمل بناء على هذا مصير الشغيلة، بل اهتم به، فذكر الجهود المبذولة... لأجل تعزيز هيئة مفتشي الشغل وتطبيق القوانين الاجتماعية التي تطالب بها المنظمات النقابية في المغرب.

«لقد أخذنا دائما بالاعتبار اقتراحاتكم؛ قال هذا متوجها للكاتب العام لاتحاد النقابات الكونفدرالية للمغرب»⁽¹⁴⁾.

وكدليل على التقدير الذي يكنه لـ ك. ع. ش. ولكاتبها العام، استدعى الجنرال نويس جوهور الى مأدبة طعام. وقد قبل هذا الأخير الدعوة وجاء صحبة زوجته وهيفيرنو⁽¹⁵⁾.

(13) أ. هـ. «جولة جوهور»، «طراقاي»، عدد 34، 15 مارس 1939.

(14) «إلى الإقامة العامة»، «طراقاي»، عدد 34. قام جوهور فيما بعد بجولة من الندوات عرض خلالها مخطط الـ ك. ع. ش. الاقتصادي. عقدت الاجتماعات في الرباط (1800 مستمع) وتازة (300 إلى 400) وفاس (نفس العدد) ومكناس (600) والدار البيضاء (مايزيد على 2000). ثم في خريكة والجديدة ومراكش. لم يتمكن المغاربة، في غالب الأحيان، من الحضور في هذه الاجتماعات.

(15) شهادات ماتيني وهيفيرنو وج. هيتان G. Hutin.

● الحياة النقابية بعد يونيو 1938

لكن كيف كان الأمر في الواقع؟ لم تكن تخامر المسؤولين النقابيين أية أوهام. فقد كانوا يدركون أن التغيرات السياسية في باريس تشجع تصلب الإقامة. إن خطابات دالادي حول استعادة النظام والعودة إلى الشغل⁽¹⁶⁾، وخطابات بول رينو ضد أسبوع الأحد⁽¹⁷⁾، والخروقات التي مست أسبوع الأربعاء ساعة والاتفاقيات الجماعية، والقمع العنيف الذي مورس ضد مضربي 30 نونبر، كل هذه العوامل لم تترك مجالا للشك حول الاتجاهات الجديدة للحكومة الفرنسية.

لم يمثل إتحاد النقابات لنداء الإضراب العام الذي وجهته ك. ع. ش. ليوم 30 نونبر؛ ذلك أن المكتب الكونفدرالي لم يطالبه بذلك. إذ اعتبرت لجنته الإدارية أن الشغيلة المغاربة لا يتمتعون بالإميازات الاجتماعية التي يناضل الشغيلة الفرنسيون للحفاظ عليها، مع أنها أكدت لهم تضامنها معهم. وقد اعتبرت بالخصوص أن الحركة النقابية بالمغرب الضعيفة مقدما، ستعرض للتفكك، وأن المغاربة إذا قاموا بهذا الإضراب سيُقمعون بدون رحمة. بهذا، لم يعد أي جدوى لإجراءات الاستدعاءات المهيئة وللتدابير التي ارتقبتها السلطات للاعتقال أو الطرد⁽¹⁸⁾.

- صلابة الفيدراليات الكبرى.

رغم هذا المناخ الرجعي، استمرت الحياة النقابية.

إذ ظلت التنظيمات الكبرى: فيديرالية مجموعات الموظفين، وشغيلة الدولة وفيديرالية البريد، واتحاد الشبكات، واتحاد نقابات الإنارة والقوى المحركة، تحافظ إجمالا على منخريتها، وتسير بشكل منتظم، وتعدّد جلساتها وتقوم بعملها

(16) تصريح وزاري بتاريخ 25 أبريل 1938.

(17) 12 نونبر 1938. كان خطاب بول رينو هذا هو السبب في اتخاذ قرار بالإضراب عن العمل يوم 30 نونبر، نظرا للسخط الذي فجّره.

(18) هيفيرنو، «بعد الإضراب العام»، «طرافاي»، عدد 28، 15 دجنبر 1938.

الدعائي وبالدفاع عن مصالح من تمثلهم . ولم تقبل أي واحدة منها الخضوع لقرار الإقامة ، فحافظت كلها على منخرطيتها المغاربة .

قام المعلمون بذلك صراحة ، ونفس الشيء فعله السككيون . وقد كتب شابان يقول : « بالنسبة لنا ، لم يتغير أي شيء ، وسنقدم للشغيلة المغاربة . . . دعمنا بدون أي تحفظ كما كنا نفعل في الماضي . ووعينا منا بالدور الذي يجب علينا أن نلعبه ، سنظل ، في إطار ميثاقنا النقابي ، قادتهم والمدافعين عنهم »⁽¹⁹⁾ . وقال برودوم خلال التجمع العام لسككي الدار البيضاء (17 فبراير 1939) بأنه ، « إذا كان منح بطاقة نقابية للأهالي ممنوعا ، فالظهير لا يمنع جمعهم في أي مكان لإعطائهم تربية نقابية »⁽²⁰⁾ .

فظل نفوذ الفيدراليات والاتحادات مصونا ، وكانت اللوائح التي تقدمها تفوز دائما بأغلبية ساحقة .

هكذا ، أحرز مرشحو ك . ع . ش . في الشركة المغربية لتوزيع الماء والكهرباء (SMD) وفي الطاقة الكهربائية للمغرب وفي الشركة الشريفة للطاقة ، على كافة الأصوات المعبر عنها تقريبا في انتخابات 25 أبريل و 5 ماي 1939⁽²¹⁾ . واستغرب اتحادهم لكون مدير الأشغال العمومية لازال يبحث « عن ممثلين مؤهلين » للتفاوض مع الكهربائيين . وفي 15 أبريل أصدر الإتحاد العدد الأول من نشرته بعنوان « إكليراج إي فورص » (إنارة وقوة) .

فيما استمر اتحاد الشبكات في المضي إلى الأمام . فكانت أعداد منخرطيه في 1939 ، المنخفضة عن أعداد يونيو 1938 ، تتجاوز أعداد يناير 1938 ، 1377 بطاقة مقابل 1304 . وأصبحت تضم 8 نقابات عوض 7 . النقابة الأخيرة ، هي نقابة مراكش ، وقد تأسست في 24 يوليوز 1938⁽²²⁾ .

وقدم مؤتمره التأسيسي المنعقد في 22 و 23 أكتوبر 1938 في الدار البيضاء

(19) « أفونير دي راي » ، غشت 1938 .

(20) « أفونير دي راي » ، عدد 30 ، فبراير - مارس 1939 .

(21) « طرافاي » ، 15 ماي 1939 .

(22) « أفونير دي راي » ، عدد 23 ، يوليوز 1938 .

برئاسة بيرسيار وكرابيي ، النتائج المحصلة منذ 1936 . وبعد تحديده للمطالب المباشرة ، تفرغ لقضايا الأهالي ولقضية الحرب والسلم⁽²³⁾ .

«وإن المسألة المهمة المتعلقة بالحق النقابي وبأجر الأهالي» التي يوردها بول دوريل ، قد نوقشت «بحماس ملتهب أدهش رفاق المتروبول» . ولم يفت بعض المؤتمرين أن يشيروا إلى أن ظهير 24 يونيو 1938 ، وهو ضربة لحقت بـ ك . ع . ش . ، قد يسمح بالتأثير على شروط الشغيلة الأوربيين ، نظرا لتشجيعه استغلال ويؤس الشغيلة الأهليين ، ولذلك «الدفاع عن رفاقنا الأهليين ، هو في نفس الوقت دفاع عن أنفسنا» .

أما الدفاع عن السلم ، فكان يتطلب نضالا مستميتا ضد الفاشية ، و«دعم الديمقراطية المهددة مباشرة بهدف ضمان أمن جماعي . . . وضغط الجماهير وتنظيماتها النقابية من أجل عقد مؤتمر عالمي للدول بغاية إيجاد حلول لكافة المشاكل المتعلقة بالحفاظ على السلم»⁽²⁴⁾ .

وقام بيرسيار ، صحبة كرابيي وشابان ، بجولة عبر المغرب وخطب في كل من مراكش والدار البيضاء والقنيطرة والرباط ومكناس وفاس ووجدة . وبعد أن ذكر بالسياسة الاجتماعية لحكومة دالادي وبالمطالب المغربية وبتتائج لقاء السككيين مع نوّيس⁽²⁵⁾ ، بين ضرورة تكوين المناضلين بالنسبة للحركة النقابية المغربية وتدعيم نفسها بإزاحة «أي انتقاد منهجي ضد هذا التيار أو ذاك» . ثم عاد لأحداث السياسة الخارجية «التي تهتم كثيرا كـ . ع . ش . لأنها تعيد النظر في وضعية الشغيلة» . وقال بأن النضال من أجل السلام يمر عبر النضال ضد الفاشية . ثم ختم قائلا : «يقول البعض أنهم يفضلون الخضوع على الحرب ، غير أنهم ينسون أن الخضوع مرتبط بالحرب»⁽²⁶⁾ .

(23) فيما يخص هذا المؤتمر والقضايا التي نوقشت فيه ، راجع : «أفونير دي راي» عدد 25 ، شتنبر 1938 ، حيث نشر التقرير الأدبي للمكتب و«التقرير حول المطالب ومهام المستقبل» بقلم ب . دوريل ؛ وكذا مقال ج . مارشال : «انطباعات حول المؤتمر» ، «أفونير دي راي» ، عدد 28 ، نونبر-دجنبر 1938 .

(24) مأخوذ من المقرر العام المنشور في «أفونير دي راي» ، عدد 28 ، 15 أكتوبر 1938 .
(25) أنظر أعلاه ص 270 .

(26) قدمت «ليسبور» ، عدد 5 نونبر 1938 ، تقريرا عن جولة ب . سيار .

ولم ينخفض نشاط السككيين خلال سنة 1939 .

وخلال الإنتخابات الجزئية التي تمت في فاتح ماي بالدار البيضاء، فازت ك. ع. ش. بأكثر من 80٪ من الأصوات مقابل حوالي 20٪ لفائدة الكونفيدريالية الفرنسية للشغيلة المسيحيين والنقابة المهنية. فكتبت نشرة «لأفونير دي راي» ما يلي: «هذان التنظيمان ليسا في الواقع سوى فرعين للحزب الإجتماعي الفرنسي ومحظيان بدعم أرباب العمل»⁽²⁷⁾. وبعد مجيئه من باريس، قام كرابي بجولات دعائية جديدة لإخبار السككيين بخطورة الوضع المترتب عن «الأساليب الفاشية للحكومة الفرنسية «الديمقراطية» المزعومة». وأكد في الختام على ضرورة تعزيز اتحاد المنظمات العمالية لإنقاذ المكتسبات الإجتماعية المحصلة سنة 1936⁽²⁸⁾.

كان لهذه الإجتماعات نجاح كبير وأدت إلى انخراطات جديدة.

وسار هذا العمل الدعائي بموازاة مع تطور العمل المطلي ومع الانشغال بتوطيد الإرتباط بمنظمات السككيين الأخرى لشمال إفريقيا وبتشجيع التجمع الأوسع لشغيلة النقل.

وفي 25 ماي ذهب وفد إلى الإقامة للدفاع عن شروط عيش الأهالي.

وفي 11 يوليوز، قرر المكتب «أن يضع على رأس جدول أعمال اللجنة الإدارية، دراسة وبلورة ملفٍ مطلي يتعلق حصرا بالمستخدمين الأهلين. ولن نتفاجأ إذا وجدنا على رأس القائمة رفع الأجور الدنيا»⁽²⁹⁾.

وأخيرا، هيأت اللجنة الإدارية بعناية ندوة سككي شمال إفريقيا برئاسة كرابي (4 يونيو 1939) وساهمت فيها. وإضافة إلى المطالب المشتركة لمستخدمي البلدان الثلاثة والرفع العام للأجور الذي يتصدرها، «لاحظت [الندوة في مقررهما] أن الشغيلة الأهلين المغاربة، هم وحدهم من ضمن شغيلة شمال

(27) «أفونير دي راي»، ماي 1939.

(28) «أفونير دي راي»، يونيو 1939 و«طرافاي»، يونيو 1939.

(29) «أفونير دي راي»، يوليوز وغشت 1939.

إفريقيا، الذين لازالوا محرومين من الحق النقابي... وباتفاق مع الفيدرالية الوطنية...، فإنها تلح على الإقامة العامة وعلى الحكومة الفرنسية لكي تشمل مقتضيات ظهير 24 دجنبر 1936 كافة المأجورين بدون استثناء.»

وبموازاة هذا، قامت اللجنة الإدارية بنشاط كبير بغية تشجيع التنسيق ضمن صفوف النقل بالمغرب، والتنديد بانعدام انسجام السياسة الحكومية، وتبيان إيجابيات التأميم كما حدده المخطط الكونفدرالي.

وشجعت ودعمت بقوة الإتحاد المغربي لمستخدمي وعمال وسائل النقل الذي كان يسعى إلى تجميع مأجوري النقل عبر الطرق والذي تزايدت قواه بشكل حاسم على إثر الانخراط الكثيف لمستخدمي المكتب المركزي للنقل (BCT) والانخراط الأكثر بطئاً للسائقين. وكان أوجين فورنيي، الكاتب العام للاتحاد المغربي لوسائل النقل، يأمل في استقطاب حوالي ألف منخرط⁽³⁰⁾.

أما في الم. ش. ف. فقد كانت الحصيلة أقل إيجابية. طبعاً، إن التغييرات التي أقدمت عليها الإقامة، على إثر إضراب 18 يونيو، والخاصة بإدارة «القرى»، كانت بمثابة نوع من التحرر بالنسبة للمنجمين المغاربة. غير أن المكتب أقدم على طرد كثيف للعمال. بهذا تم التخلي عن أي عمل تنقيبي. «ومع ذلك، حافظ الأهليون على ثقتهم واستمروا في النضال»⁽³¹⁾. ومهما يكن من أمر، فإن القادة النقابيون أصبحوا معرضين أكثر من أي وقت مضى إلى شراسة المديرين، نظراً لافتقادهم لدعم قاعدتهم الجماهيرية.

وقد تم الحديث في المؤتمر الثالث الأساسي لفيدرالية نقابات الم. ش. ف. (31 يناير - فاتح فبراير 1939) عن كل هذه الأحداث، كما تم التصويت على مقررات بصدد: رفع الأجور، تطبيق القانون الفرنسي حول الأمراض المهنية

(30) أ. فورنيي: «نعم ليعمل مشترك»، «أفونير دي راي»، يوليو 1939، و«أخبار الطريق»، «أفونير دي راي»، غشت 1939.

(31) يوجد في «طرافاي» عدد فاتح أبريل 1939، تقرير عن مؤتمر فاس وتصريحات لياندرى. بلغ عدد بطاقات الانتداب الممنوحة لكل نقابة في المؤتمر الفيدرالي ما يلي: الدار البيضاء: 2؛ أسفي: 2؛ اليوسفية: 4؛ خريبكة: 7. بعد المؤتمر، قام هيفيرنو ولياندرى وكولونا ويرانار بجولة عبر أسفي واليوسفية قدموا خلالها توضيحات؛ «طرافاي»، عدد 33.

على المغرب، توسيع سلطات المندوبين، بلورة جدول للترتيب والأهلية وإخبار المستخدمين به للحيلولة دون المحسوبة. وفوق كل هذا، طالب المؤتمر «بالغاء ظهير 24 يونيو 1938 وبالحق النقابي للعمال المغاربة»؛ ويضيف باختصار «يجب على الطبقة العاملة المغربية أن تتمكن من الدفاع عن نفسها ضد الاستغلال الذي تتعرض إليه؛ إنها لم تنضم قط إلى حركات غير مهنية، ولا يمكن دعوتها للدفاع عن الحريات إلا إذا كانت تتمتع هي ذاتها بهذه الحريات.»

وأعيد انتخاب المكتب الفيديريالي الذي لم يكن حسب العرف سوى مكتب نقابة خريجة الذي يضم لياندرى وكولونا وبيرنار. وظلت النقابات مستمرة في نشاطها، تواجه نفس المشاكل، بدون القدرة على إشهار سلاح الإضراب لتكسير مقاومة المديرين، كما فعلت في الماضي⁽³²⁾.

- تفتت نقابات القطاع الخاص.

في القطاع الخاص، كان وجود المنظمات بذاته قد وضع موضع تساؤل. لم يحصل هذا في قطاعي الأبنك والتجارة اللذين تشملهما الإتفاقيات الجماعية، وتسير الأمور فيهما بدون اهتزازات كثيرة. إذ كان بإمكان المأجورين الفرنسيين والأجانب والمغاربة - وكان معظم هؤلاء يهوداً - أن يستمروا في الانخراط في النقابات. ولم يكن الأمر كذلك في الصناعة والتعدين والحشب والبناء، حيث كانت توجد أكبر أعداد الشغيلة. فكانت ضغوطات أرباب العمل قوية. ونظرا لتهديدهم بالطرد، كان الأجانب يخافون. فيما كان المغاربة يخفون. ولم يكن ضرورياً أن يتم التذرع ضدهم بمقتضيات ظهير 24 يونيو التي تستوجب مثولهم أمام المحاكم الفرنسية. وتتوفر السلطات على وسائل استعجالية. إذ بإمكانها أن تحيلهم على محكمة الباشا التي تحكم عليهم بالسجن لمدة ثلاثة أشهر، مما يضع حدا لأية رغبة حقيقة أو مفترضة للانخراط في النقابة.

وإن انخفاض عدد المنخرطين في اتحاد النقابات بعد يونيو 1938 راجع أساساً لتفتت نقابات القطاع الخاص.

فكان إذن على مناضلي الإتحادات المحلية واتحاد النقابات أن يضاعفوا جهودهم للدفاع عن هؤلاء الشغيلة، وذلك كضرورة قصوى.

فنددوا في نشراتهم النقابية أو بواسطة وفودهم لدى مختلف السلطات بالتجاوزات وبخروقات القانون الإجتماعي⁽³³⁾، وبيؤس البعض الناتج عن الأرباح التي راكمها آخرون، معمرّون كبار وشركات مغربية كبيرة، والتي حُللت ونشرت حساباتها الختامية.

وكانت بورصات الشغل بالدار البيضاء والرباط والقنيطرة ومكناس ووجدة، تستقبل الشغيلة المغاربة، وتسجل شكوايهم، وتنذر مفتشية الشغل وأحيانا تنذر المراقبين المدنيين.

هذه الحملات لم تكن بدون تأثير إذ أدت بالإقامة إلى نشر بعض النصوص وإلى اتخاذ بعض الإجراءات التي كان قد اقترحها اتحاد النقابات الكونفدرالية للمغرب.

وفي بداية 1939، أصبحت هيئة مفتشية الشغل تضم 13 فردا عوض 9، بعدما تدعمت بالمفتشين المساعدين. وفي منتصف السنة أنشئت مجالس العمال وأرباب العمل في القنيطرة ومكناس اللتين لم تكونا تتوفران عليها. وخُفضت النفقات التي كانت تحصل عليها المحاكم عند رفع الدعوى الخاصة بنزاعات الشغل، إلى 10 فرنكات عوض 30 (ظهير فاتح أبريل 1939)، لأن بعض العمال كانوا يتخلون عن رفع دعوى ضد مشغليهم، لافتقارهم إلى المال الكافي.

وتقرر بأن المهلة - الإجازة لن يمكن لها أن تكون أقل من تلك التي وضعتها الأعراف، وبأن عُقد الشغل التي يمكنها أن تناقض ذلك سوف لن تكون لها أية قيمة (ظهير 25 شتنبر 1939، «الجريدة الرسمية»، عدد 2 دجنبر). وأخيرا جعل مرسوم 15 فبراير 1939 أسبوع الـ 48 ساعة قابلا للتطبيق في ورشات الحلفاء، حيث كانت مدة الشغل تصل إلى 15 - 16 ساعة في اليوم، وكانت تتقاضى النساء 4 ف، والرجال 50، 6⁽³⁴⁾. كانت هذه هي التجديدات التشريعية

(33) تم خرق التشريع حول الإجازة المؤدى عنها، بطرق مختلفة: هيفيرو «من أجل تطبيق القوانين الإجتماعية. الإجازة المؤدى عنها»، «طرافاي» عدد 33، فاتح مارس 1939. وكذا القوانين الخاصة بالغرامات، التي تخصم في بعض المقاولات جزءا هاما من الأجر المكتسب: هيفيرو، «طرافاي»، عدد 36.

(34) «طرافاي»، عدد 30-31، فاتح 15 فبراير 1939.

منذ ظهير 24 يونيو 1938 . ولم يتم الحصول على أي شيء فيما يخص المطالب الرئيسية . إذ رغم تجديد وتقديم المطامح بشكل مستمر ، لم يتغير موقف الإقامة ، وظل الشغيلة المغاربة وحدهم ضمن شغيلة إفريقيا الشمالية محرومين من الحق النقابي ومعرضين لعقوبات في حالة قيامهم بخروقات بهذا الصدد . ولم يتم تغيير أي شيء في النص حول الإتفاقيات الجماعية الذي ظل بدون أية قيمة .

وقد وعد الجنيرال نوّيس بأنه سيصدر نصا ينظم أداء الأجور ، رغم معارضة أرباب العمل إن اقتضى الحال . ودارت مناقشات طويلة حول المشروع المعد بهذا الصدد من طرف مصالح الشغل . كان هذا المشروع يلزم رؤساء المقاولات بإبلاغ مفتشية الشغل بأيام وأوقات أداء الأجور ، وبطرق تأديتها ، وبضرورة عدم تمديد هذا الأداء بعد نصف ساعة على توقف العمل . إلا أنه لم يصدر أي نص بهذا الصدد . كما أنه لم تتم الزيادة في الأجور وفي الرواتب .

إذ فيما يخص الرواتب في المصالح العمومية والمصالح ذات الإمتياز كانت حكومة الحماية تنتظر ، تبعا لقاعدة أصبحت ثابتة ، مبادرات المتروبول وتطبيقها أو تكيفها على مهلها . هكذا تم في مارس وأبريل 1939 منح زيادة طفيفة (5٪) لا علاقة لها بكلفة العيش ، فيما أعطي فرنك واحد في اليوم كتعويض للمأجورين المغاربة المستخدمين في المصالح العمومية .

أما رفع الأجر الأدنى المطبق على الأهلين فقد ظل دائما مطلوبا . وقد ضاعف كل من هيفيرنو ودوريل وشابان الدراسات معتمدين على الأبحاث الميدانية الصادرة في «المجلة الاقتصادية» حول الإحصائيات وتطور مؤشرات كلفة المعيشة . وخلصت دراساتهم إلى القول بأن الشغيلة المغاربة يمكن لهم بالكاد أن يوفروا قوتهم وبأن العديد منهم مهدد بالبؤس الفيزيولوجي ، نظرا للمستوى الحالي للأجور الدنيا التي لا تحترم في العديد من الحالات .

- انتقام أرباب العمل :

هذه التعثرات ناتجة عن مقاومة أرباب العمل ، الذين كانت الظرفية السياسية تساعدهم .

فقد أكد الناطقون باسم الغرف التجارية لدى المجلس الحكومي بأنه لم

يعد من الضروري إصدار تشريعات حول الأجر الأدنى مادام الوضع الإقتصادي إيجابيا: «إن الأجر الأدنى يمثل لحسن الحظ بالنسبة لمعظم المشغلين مستوى أدنى حقيقيا وليس مستوى أقصى. إننا نهيء زيادة في الأجور ستأتي إذا ما تطلب مستوى المعيشة ذلك...»⁽³⁵⁾.

ولم تجتمع اللجن المنطقية للأجور منذ يونيو 1938. إذ كان رأي المقيم ممثلاً لرأي الناطقين باسم أرباب العمل. ففي جلسة لمجلس الحكومة عقدت في يونيو 1939، صرح: «في جميع المدن رُفعت الأجور بدون أن يؤخذ بالإعتبار الأجر الأدنى. فإنشاء الأجر الأدنى ليس ضرورياً إلا في مرحلة البطالة... وإذا ما سقطنا في مرحلة صعبة يكون فيها الشغل قليلاً، يمكن لنا أن نتدارس من جديد المسألة، لكن باتباع منهج تصاعدي بطريقة حذرة»⁽³⁶⁾.

أما فيما يخص النص الذي اقترحته مصلحة الشغل حول أداء الأجور، فإنه اصطدم برفض الغرف التجارية (باستثناء غرفة مراكش) وغرفة نقابة المقاولين واللجنة المركزية لرجال الصناعة. ولم تسفر الرسائل واللقاءات مع هذه الهيئات عن أية نتيجة. والدلائل التي كانت تقدمها تقول بأن المشغل لا يمكن أن يكون ملزماً بتقنين مفروض، بدون أن ينجم عن ذلك تعثر كبير في نشاطه. إذ غالباً ما كانت الظروف تفرض عليه تسديد أجور عماله في أوقات مختلفة، فتدخل مفتشي الشغل سيمس سمعته وسيؤثر على علاقاته مع مأجوريه؛ وفي نهاية الأمر كانت الأجور تؤدي بشكل منتظم ماعداً في بعض الحالات النادرة⁽³⁷⁾.

وظل التشريع حول مدة العمل غير محترم. ففي ماي 1939، لم تصدر في بعض القطاعات - مثل تجارة المواد الغذائية، المخازن، الفنادق، المطاعم، تصبير اللحم والخضر والسّمك - المراسيم التطبيقية لظهير 1936 الخاص بأسبوع الـ 48 ساعة.

(35) تصريح بيتي Beteille. من الغرفة التجارية للقيطرة أمام مجلس الحكومة. مذكور من طرف ر.

كّاليسو، في المرجع الذي سبق ذكره، ص. 175.

(36) ر. كّاليسو، مرجع سابق الذكر، ص. 176.

(37) نفس المصدر السابق، ص ص. 176 - 178.

وفي القطاعات التي صدرت فيها تلك المراسيم، كانت تخرق بسهولة كبيرة، رغم تدخل الإتحادات المحلية، ومفتشية الشغل وسلطات المراقبة. فكانت عدة عناصر تبرر كافة الخروقات، مثل المسك الرديء لسجلات الأجور إذا ما وجدت، ولبطاقات العمل، ونظام النقض المستمر.

ومع صدور دورية الإقامة في 27 أبريل 1939⁽³⁸⁾ التي تجعل مرسوم - قانون دالادي حول الستين ساعة قابلا للتطبيق في المغرب، وجدت ممارسات أرباب العمل تسهيلات أكثر. إذ في المقاولات «التي تشتغل بصفة مباشرة أو غير مباشرة لفائدة الدفاع الوطني» حُددت مدة الشغل «مؤقتا» بستين ساعة في الأسبوع. وأضافت الدورية بأن الساعات الخمس الأولى سوف لن تحظى بالزيادة. هكذا، يلاحظ هيفيرنو أنه «باسم نضال الديمقراطية ضد الفاشية، أضحت الإمتيازات التي حصلت عليها الطبقة العاملة سنة 1936 تنقص يوما بعد يوم؛ . . . وإذا كان المغرب يتبع المتروبول بعد مدة معينة فيما يخص المنجزات الإيجابية للشغيلة، فإنه على عكس ذلك يتبعها فورا حين يتعلق الأمر بتراجعات إجتماعية»⁽³⁹⁾.

واعتبر أرباب العمل، على العكس، هذا المرسوم جد إيجابي. إذ يجب «تعويض اليد العاملة التي تذهب [إلى الحرب] بتمديد وقت العمل». وسمح لهم بعدم تطبيق أهم جزء في التشريع الصادر منذ 1936. وقد لاحظ ذلك رئيس مصلحة الشغل وأشار إليه في مذكرة بعثها بتاريخ فاتح يونيو إلى الإقامة العامة، قال فيها «أود إبداء ملاحظة عامة: منذ صدور مراسيم - القوانين التي تزيد في مدة العمل بفرنسا، ومنذ صدور الدورية التي أعلن فيها المقيم العام أنه بإمكان الصناعات التي تشتغل لفائدة الدفاع الوطني أن تحصل على زيادات في مدة العمل تصل إلى ساعتين في اليوم، منذ ذلك الوقت ورجال الصناعة والتجارة في المغرب يأملون بأن ساعة الردة الإجتماعية ستدق وسيتمكنون من التحرر كلياً من التشريع الحماي للشغيلة. والمحادثات التي أجريتها لم تترك لدي أية أوهام بهذا الصدد. . . .»⁽⁴⁰⁾.

(38) «الجريدة الرسمية»، 5 ماي 1939.

(39) «طراقي»، عدد 37، 15 ماي 1937.

(40) مذكور من طرف ر. كاليبسو، مصدر مذكور، ص. 181.

15. الحرب. شتبر 1939 - يونيو 1940

• الوضع قبيل الحرب العالمية الثانية

عند هذه النهاية لشهر يوليوز 1939، كان وضع نقابات «ك. ع. ش.» في المغرب متأثراً بمناوئة السلطات العمومية لها. إذ رغم العلاقات اللبقة التي كانت لديها مع ممثلي الفيدراليات أو الاتحادات، كانت مصالح الإقامة تشير إلى أن الوقت غير ملائم لطرح المطالب. وأصبحت تتجه أكثر نحو أرباب العمل الذين يتحكمون في الانتاج. وكان هذا التطور يوازي التطور الحاصل في نفس الوقت في فرنسا.

ليست لدينا معلومات دقيقة، ولم يكن بإمكان أمناء صناديق المنظمات النقابية بأنفسهم أن يقدموها، لأن حركات بيع الطوابع للسنة المنصرمة لا يبدأ ضبطها إلا في بداية السنة الموالية على أساس عدد المنخرطين.

غير أن بورصات الشغل كانت تشهد تقلصا في توافد العمال عليها. واستمرت أعداد المنخرطين في نقابات القطاع الخاص في التقلص بشكل كبير، ماعدا بالنسبة للمستخدمين وفي قطاع النقل الطرقي، بحوالي 700 منخرط.

وكما رأينا ذلك سابقا، فإن الاتحادات والفيدراليات الكبرى في القطاعات العمومية ذات الامتياز استطاعت الصمود دائما: وذلك بالنسبة للموظفين (أزيد من 4000 منخرط)⁽¹⁾؛ وشغيلة الدولة (1700)؛ والمستخدمين المدنيين بالقوات الجوية والبرية والبحرية (400) والبريديين (أزيد من 1000)؛ والسككيين (1300)؛ والفوسفاطيين (450)؛ كما في الحافلات (100)؛

(1) تدعمت فيدرالية مجموعات الموظفين في مارس 1939 بانضمام فيدرالية الشرطة الشريفة إليها. وقد قررت هذا الانضمام في مؤتمرها الثالث.

والشحن والافراغ (100). وبهذا كان الاتحاد يسترجع بنيته الاولى مع السيطرة المطلقة للقطاع العمومي (بحوالي 60٪) يتبعه القطاع ذو الامتياز (ما يزيد على 20٪) والقطاع الخاص (بأقل من 20٪).

وبدون أن نغرق في مناقشات حول الأرقام، ورغم التراجع الملحوظ بالنسبة للرقم الأقصى المسجل في ماي 1938؛ فإن عدد المنخرطين النقابيين (ما بين 10.000 و 12.000) كان على الأقل ضعف الأعداد التي كانت منخرطة قبل إضرابات يونيو 1936، ببنيات نقابية أكثر متانة وتنوعا.

ومع ذلك، ورغم عدم الجدوى، فقد استمرت الحركة المطالبة بطريقة عنيفة، كما تدل على ذلك مقالات الأعداد الأخيرة من «طرافاي» و«أفندي راي»، وكذا مداخلات فرانسوا، ودوريل أوريفستيك أمام مجلس الحكومة الداعية إلى مراجعة الظهير الخاص بالاتفاقيات الجماعية وإلى ضرورة استكمال التشريع الخاص بأداء الأجور. وخلال هذه المداخلات أثرت مشكلة الحق النقابي للمغاربة.

إلا أن مأساة الشعب الاسباني استأثرت بانتباه المناضلين خلال هذه الشهور الأخيرة، أكثر، ربما مما كان عليه الأمر خلال السنتين الماضيتين. إذ أنهم تتبعوها وعاشوها عن قرب الآن حيث بدأت مرحلة القمع. وقد كثف اتحاد النقابات الكونفيدريالية للمغرب جهوده، صحبة الاشتراكيين والشيوعيين، لاستقبال الأطفال واللاجئين، وافتتح اكتتابات، و تدخل لدى الاقامة لكي يحصل الشغيلة على رخصة لمزاولة مهتهم وضمان عيشهم، إذا ما عُرض عليهم شغل. وقد تطلب هذا العمل التضامني مبادرات وتوضيحات.

● اتحاد النقابات في زمن الحرب

اندلعت الحرب يوم 3 شتنبر 1939. وتمت تعبئة المناضلين وأغلبهم شباب - كان سنهم يقل عن 35 عاما - منذ 25 غشت عن طريق نداء فردي. واعتقل بعض الشيوعيين، ثم أفرج عنهم بسرعة وأرجعوا إلى وحداتهم. وأجريت بعض عمليات التفتيش. ويوم 6 شتنبر صدر الظهير الذي يأمر بحل المنظمات

الشيوعية وحجز ممتلكاتها⁽²⁾. وظل العديد من النقابيين من بين الذين تم استدعاؤهم مستقرين في المغرب إلى أن تحققت الهدنة، فيما ذهب آخرون في بداية أكتوبر إلى الجبهة الفرنسية. ولم يفلت إذن من الاستدعاء إلا المسنون وامرأة واحدة، هي السيدة فييبي Vieilly، أمينة مال فيديرالية الموظفين، والكاتبة العامة المساعدة لنقابة المعلمين و المعبئين المدنيين.

وبينما توقفت عن الصدور كل من «طرافاي» و«ماروك سوسياლისت» و«ليسبور»، استمرت «جورنال دي فونكسيونير»، التي لم يُعبأ كاتبها العام، و«لافونير دي راي».

وبذل الذين بقوا في المغرب قصارى جهدهم لإنعاش ما يمكن إنعاشه وتحملوا مسؤولية منظماتهم ثم مسؤوليات الاتحادات المحلية ومسؤولية اتحاد النقابات.

وبعد ذهاب هيفرنو و ش. هيمبير، تكفلت السيدة فييبي بمصلحة بورصة العمل وبالدفاع عن الجمهوريين الاسبانيين اللاجئين.

وكثف اتحاد الشبكات الذي ظلت نقاباته مصونة، تدخلاته لدى مديريات السكك الحديدية المغربية وخط طنجة - فاس للدفاع عن الأجور وعن شروط عمل المستخدمين، ومن أجل التضامن مع المعبئين وعائلاتهم. إلا أن همه الأول كان المساعدة على انتعاش الحياة النقابية في البلاد. وطالبت لجنته الادارية في فاتح أكتوبر، من السككيين أن يزودوا الاتحادات المحلية التي فقدت مسؤوليها من جراء الحرب؛ بمسؤولين آخرين. وقرر مكتب الاتحاد أن يساعد على إعادة نشاط اتحاد النقابات الكونفيدريالية للمغرب.

وتم استدعاء لجنة إدارية للاتحاد لهذا الغرض واجتمعت في الدار البيضاء يوم 15 أكتوبر وتشكل على إثر ذلك «مكتب حربي» ضم ماتبي، من الموظفين،

(2) فيما يخص هذه القضايا كلها، راجع الأعداد الأخيرة من . تراناي. وبالأخص عدد 15 غشت 1939.

آخر عدد من «طرافاي» صدر في 15 غشت 1939، وآخر عدد من «ماروك سوسياლისت» صدر في 29 يوليوز وهو العدد 213؛ وآخر عدد من «ليسبور» صدر في 12 غشت وهو العدد 34.

ككاتب عام، وبريدوم، سككي، وفيرو Ferreau، من شغيلة الدولة، ككاتيين مساعدين؛ وكارو Carreau، من الانارة، كأمين عام للصندوق - وقد كان ضمن المكتب القديم، وبهذا يضمن الاستمرارية - والسيدة فييبي، معلمة، كأمانة مساعدة للصندوق.

وتم التصويت على مقرر يؤكد على الارتباط بـ «ك.ع. ش.».

إلا أنهم، على عكس ما حصل في فرنسا تحت ضغط بيلان Belin وأصدقائه، لم يهتموا بالبحث عن المناضلين الذين رفضوا إدانة الاتفاقية الألمانية - السوفياتية الموقعة في 25 غشت 1939⁽³⁾، بهدف طردهم.

عمليا، أصبحت كافة الأعمال المطلوبة مستحيلة. إذ كانت الحكومة والمديريات وأرباب العمل يتذرعون بقضايا الحرب والدفاع الوطني لرفض جميع الملاحظات. ومادام جزء هام من المستخدمين في كافة القطاعات قد تمت تعبئته، أوقفت جميع الترقية وجمدت الرواتب، غير أن الموظفين ومستخدمي الشركات ذات الامتياز تمكنوا من جعل الترقيات المقررة قبل الاعلان عن الحرب، سارية المفعول. ولم تعد تطرح القضايا الخاصة بالشغيلة المغاربة. إذ استغرقت عمليات التضامن لفائدة الرفاق المعبئين، وإسعاف العائلات الأكثر عوزا معظم مجهودات المنظمات النقابية والاتحادات المحلية واتحاد النقابات الكونفيدريالية بالمغرب.

وقد لعب السككيون دورا هاما في تشكيل وسير اللجن المحلية: «ك.ع. ش. تضامن الحرب». في يناير 1940، كانت هذه اللجن في الدار البيضاء، الرياضة و وجدة و تازة و مكناس.

(3) في 2 غشت 1939، وقعت حكومتا ألمانيا والاتحاد السوفياتي معاهدة عدم اعتداء. وقد اعتبرت حكومة الدالدي هذا الانقلاب في الرأي خيانة، فأمرت بحل التنظيمات الشيوعية وابعثت المناضليها. ولا زال النقاش جد حاد إلى يومنا بين المؤرخين الذين يحاولون فهم دوافع الموقف السوفياتي وبين الذين يُدينون هذا الموقف. ويبدو أن السبب الرئيسي للموقف السوفياتي يرجع إلى ضعف ثقة الاتحاد السوفياتي بالقوى الغربية، منذ خرقها لالتزاماتها، في ميونيخ في شتنبر 1938، ومصادقتها على تقسيم هتلر لتشيكوسلوفاكيا. وفيما يخص تفاصيل المفاوضات الانجليزية - الفرنسية - السوفياتية (مارس - غشت 1939) والسوفياتية - الهتلرية، راجع ج. - ب. ديروزيل J. B. Duroselle - «التاريخ الدبلوماسي من 1919 إلى يومنا» المنشورات الجامعية الفرنسية PUF، الطبعة الثامنة، 1981، ص ص. 244 - 245 و 248 - 252.

قرر المكتب الكونفيدريالي يوم 17 شتنبر، ثم اللجن الادارية يوم 27 شتنبر، بالأغلبية، طرد المناضلين الشيوعيين.

غير أن بعض المناضلين كانوا يزعجون الادارة بحماسهم في التدخلات والعمل . مثل حالة السيدة كاترين فيبي التي كانت تتكفل بقيادة نقابة المعلمين منذ التعبئة العسكرية ، وشكلت مكتبا مؤقتا وأصدرت نشرة في أواخر دجنبر 1939 عبرت من خلالها عن آلامها كامرأة أمام الحرب . وقد أعربت لزملائها ، المعلمين والأساتذة ، ومدير التعليم العمومي ، على ضرورة حصول أعضاء التعليم بمصلحة المساعدين على التعبئة المدنية كما وقع في فرنسا . كما أنها دافعت على المدرسين الشباب الإضافيين وأعربت عن قلقها إزاء تكوينهم البيدغوجي . وكان عملها أوسع من هذا ، إذ استمرت في الاهتمام باللاجئين الاسبانيين وبنزل الشباب وبملجأ اليتامى العلماني .

هكذا كان يسير اتحاد النقابات الكنفدرالية للمغرب وتنظيماته حتى جاء خبر الاستسلام .

الباب الخامس

زمن الضغط 1940 ـ 1942

بعد شهر ونصف من قيام الجيوش الألمانية بهجومها على الجبهة الغربية، كان الانهيار والاستسلام (22 يونيو 1940). والتزم نوّكيس، بعد شيء من التردد بأوامر الماريشال بيتان، وظلت نداءات دوّكول وتشرشل بدون صدى. إذ اختار نوّكيس، صحبة المقيم على تونس وحاكم الجزائر، الامتثال لحكومة فيشي.

16. قمع الحركة النقابية وتفكيكها

• قوانين الاستثناء والعزل والاعتقالات

لم يتغير أي شيء بالنسبة للمغاربة الخاضعين لوصاية زعمائهم التقليديين ولسلطات المراقبة المدنية والعسكرية. ونظرا لوثوقه من صداقة العاهل الشريف، استمر نوّكيس في سياسته الأبوية العطوفة وسعى إلى تلبية رغبات النخب الشابة.

إلا أنه سرعان ما طبق قوانين فيشي الاستثنائية على الحالة الفرنسية بالمغرب. مما مكّنه من ضرب كل الذين تجرأوا في فترة حكم الجبهة الشعبية على المس بالنظام الاخلاقي والاجتماعي السائد⁽¹⁾. فطال ذلك على التوالي الشيوعيين والعاطفين عليهم، والنقابيين والماسونيين⁽²⁾ واليهود⁽³⁾. وقد أدى النقابيون أغلى ثمن. ذلك أنهم راكموا ثغرات عدة. ألم يتجرأ الشيوعيون أو الاشتراكيون، وأحيانا الاشتراكيون والماسونيون في نفس الوقت، على الدفع بتنقيب المغاربة، وعلى قيادة إضرابات وزعزعة إحدى مرتكزات النظام الكولونيالي، ألا وهي سلطة أرباب العمل؟

لقد سيق البعض الى معسكرات الاعتقال، وآخرون إلى السجن، والذين تعرضوا لأقل أدى أصيبوا في شغلهم: إذ أحيلوا على التقاعد، وعزلوا⁽⁴⁾ وأنزلوا من رتبهم، ونقلوا.

(1) ظهر 29 غشت 1940 الذي «يحدد الشروط التي تمكن من عزل الموظفين وأعوان الدولة الفرنسية».

(2) ظهر 30 غشت 1940 الذي يطبق بموجبه على المغرب قانون 13 غشت الخاص بمنع المنظمات السرية.

(3) ظهر 31 أكتوبر 1940 الخاص بالنظام الأساسي لليهود.

(4) قائمة الموظفين والسككيين ومستخدمي المكتب الشريف للفوسفات الذين تم عزلهم من مناصبهم ابتداء من 20 دجنبر 1940. لا نجد البريديين ضمنها ويتعلق الأمر بنقابيين وماسونيين. «الجريدة الرسمية» بتاريخ 20 دجنبر 1940، ص 1198.

وجاءت قرارات الاعتقال عبر موجات متتالية ووفقا لنفس السيناريو. إذ كانت الشرطة تستدعي «المعنيين» وتجمعهم في مراكزها، ثم ترسلهم إلى المعسكرات.

كانت مكناس مسرحا للعمليات الأولى. وبما أنها مركز سككي هام، فقد كانت تضم مجموعة مهمة من السككيين، الشيوعيين والنقابيين، الذين احتُفظ بهم في التبعة المدنية. وقد اعتقل هؤلاء في النصف الأول من شهر يونيو 1940. وفي النصف الثاني من هذا الشهر اعتقل جزء آخر أكثر أهمية، ضم الديمقراطيين في الدار البيضاء ومراكش ومكناس وفاس وخريبكة. وبعد عدة تنقيلات - السجن العسكري لوهران، سجن جناين بورزك، جنوب وهران، ومعسكر بوعنان (2 أكتوبر) - أرسلوا إلى بودنيب في تخوم الصحراء.

ووصلت مجموعتان من المشكوك فيهم على دفعتين، في دجنبر 1940 وخلال الفصل الأول من 1941 مما رفع عدد المعتقلين إلى 80. ويبدو من خلال آرائهم ومهنتهم أن الإقامة تتبع أهدافا ثلاثة: قمع أولئك الذين تعتبرهم «دعاة ثوريين» وتفكيك الحركة النقابية، ودفع الذين لا تعتقلهم إلى الحذر. كان السككيون يشكلون ثلث المعتقلين، ثم يتبعهم المدرسون والبريديون ومستخدمو الفوسفات والمالية والسجل العقاري. فيما يتكون الثلث الأخير من المحاسبين والحلاقين والمرضيين والمهندسين والحرفيين وصغار أرباب العمل. وتم إطلاق سراح بعضهم في ماي ودجنبر 1941 وتلا ذلك طرد جزء منهم من المغرب.

● بقاء بعض المنظمات المهنية

هل كان مسموحا للنقابات المؤسسة بشكل قانوني أن تزاوّل نشاطها أم لا؟ بعد مرحلة سادها التردد، وبعد استشارة سلطات فيشي، ذُكرت الإقامة أنه إذا كانت الجمعيات المهنية للموظفين ممنوعة ويجب حلها (قانون 5 أكتوبر 1940)، فالأمر يختلف بالنسبة للنقابات العمالية أو نقابات الحربية والبحرية والجماعات المحلية أو المصالح ذات الامتياز «شريطة أن ينحصر [نشاطها] في أهداف مهنية صرفة». وأقرت أيضا بحرية الدخول إلى بورصات الشغل.

وفي فاس، كان كاتب الاتحاد المحلي دارتيگنانف Dartiguenanve هو الذي أثار المشكل في يناير 1941، مرغما بذلك مديرية الشؤون السياسية والمصالح المقيمة على الاستعلام واتخاذ موقف⁽⁵⁾. في الدار البيضاء ظلت بورصة الشغل الواقعة في شارع باستور تحت تصرف الشغيلة: وبعد ترخيص مسبق عقدت بها اجتماعات نقابات الانارة والقوى المحركة يوم 24 يوليوز، والسككيين يوم 29 غشت. والبحرية في 3 غشت، ومستخدمي التجارة والأبنك. فيما كان يتمتع تجمع مستخدمي وعمال الشحن والإفراغ بترخيص دائم من لدن المنطقة المدنية، وكان يعقد اجتماعاته كالعادة في مستودع للشحن. وقد حضر هذه الاجتماعات مفتشو الشرطة وقدموا تقارير حولها. كان الحديث خلالها يدور حول إعادة تقويم الأجور. ومطالب مهنية، وإعانة الرفاق المحبوسين (السككيين) وأسرى الحرب (الانارة)؛ وأحيانا عينت مكاتب مؤقتة⁽⁶⁾.

وكان بعض المناضلين يدعون - عن قناعة أو بحساب تكتيكي؟ - إلى «التوجه حسب تعليمات الحكومة»، أو يوزعون جريدة أصدقاء بلان Belin: «أوطرافاي» (إلى العمل)⁽⁷⁾. فيما استغل آخرون، سيرفان Sirvent في الحربية وخاصة أندري لوروا من عمال البحرية، الاطار النقابي لمضاعفة العمل المطلي الخاص بالأجور والرتب، ولمضاعفة العمل السياسي الرامي إلى توعية الشغيلة الذين لم يفهموا معنى الأحداث، وإلى التنديد بالقمع العنصري، والكشف عن المتعاطفين، وإصدار أو توزيع المنشير. ومنذ غشت 1940 تمكن أ. لوروا من الدخول في اتصال مع ليون سلطان عن طريق صاحب نزل وإيميل فيران E. Vie- rin.

وبما أن اجتماعات يونيو 1941 هذه كانت تتم في معظمها تحت رئاسة عضو قديم في مكتب اتحاد النقابات الكونفيدرالية، أمين المال العام، كارو Car-

(5) دورية الوزير وكاتب الدولة في الداخلية، بيروتون بتاريخ 23 دجنبر 1940، ودورية الوزير وكاتب الدولة في الانتاج الصناعي، بيلان Belin، بتاريخ 14 فبراير 1941، المتعلقة بهذه القضايا، وقد سلمها نوكتيس يوم 22 مارس 1941 لكافة سلطات الحماية لتطبيقها؛ أرشيف الشغل، الرباط.

(6) رسائل بتاريخ 25 يوليوز، 3 أكتوبر و 17 أكتوبر 1941، في ملف «النقابات»، أرشيف الشغل، الرباط.

(7) «أوطرافاي» (إلى العمل)، أسبوعية شعبية نقابية. مديرها: لويس بيرتان، شامبيري.

، الذي كان يتصرف ككاتب عام ، فإنه يمكن الاعتقاد أن الأمر يتعلق هنا بمجهود لإعادة تأسيس الاتحاد. وهذا ما يؤكدته تصريح طونيا أمام المؤتمر الذي أعاد تأسيس اتحاد النقابات بتاريخ 13 يونيو 1943 : «إن الوظائف التي تقلدناها، بوتي وكارو وأنا شخصيا، لم يخولها لنا مؤتمر ولا حتى اللجنة الادارية، بل خولها لنا فقط رفاق تحذوهم مثلنا الرغبة في الحفاظ على وجود اتحاد النقابات الكونفيدريالية للمغرب بأي ثمن».

هل عُقدت اجتماعات نقابية أخرى لم نجد أي أثر عنها؟ هذا أمر جد محتمل. ومهما يكن من أمر، فإنه يبدو أن كل ذلك كان جد محدود، إلا أنه كان مفيدا لمصلحة الشغل المنشغلة بالحفاظ على علاقة معينة مع العالم العمالي. هذا ما كتبه بول لانكر P. Lancre ، الذي أصبح رئيس مصلحة الشغل بعد ذهاب مانكو Mangot ، حول الوضعية النقابية بالمغرب في أبريل 1941 ، ثم في دجنبر 1942 ، غداة الانزال العسكري الأمريكي :

«... بعد التعبئة، قُلِّص النشاط النقابي العمالي بشكل كبير، خاصة من طرف المجموعات المنخرطة في ك. ع. ش. ومنذ توقيع الهدنة، أبانت النقابات المسيحية وحدها عن حيوية معينة، فيما يمكن اعتبار نقابات ك. ع. ش. غير موجودة عمليا. وقد نتج ذلك عن وضع القادة، حتى الذين عبروا صراحة عن مناورتهم للشيوعية، إما في معسكرات الاعتقال أو تحت الإقامة الاجبارية أو في وضعية يحددها ظهيرا 29 غشت و 20 نونبر 1940 ، أو تم تنقيطهم... وذلك فيما يخص الموظفين الذين كان دورهم أقل أهمية أو كان نشاطهم متقلصا في النقابات»⁽⁸⁾.

وفي مذكرته المؤرخة بفاتح دجنبر 1942 ، يضيف قائلا : «في الواقع، إن النقابات التي لم تحل في 1941 توقفت عمليا عن النشاط : إذ أنها لا تحصل على الاشتراكات، وقادة النقابات المسيحية بالدار البيضاء، وبعض ممثلي النقابات المنخرطة في ك. ع. ش. سنة 1939 بنفس المدينة، هم وحدهم الذين أظهروا

(8) بول لانكر P. Lancre : «مذكرة خاصة بالعلاقات بين الرأسمال والعمل في المغرب»، أبريل 1941 ؛ في ملف «النقابات» أرشيف الشغل، الرباط.

نوعاً من النشاط». هذه الاشارات يؤكدُها في تقرير تقدم به سنة 1945 حيث تحدث عن الاتصالات التي حافظ عليها مع أعضاء مكتب اتحاد النقابات الكونفيدريالية للمغرب الذين ظلوا في الدار البيضاء سنة 1942.

وقد سمحت له هذه الاتصالات أن يلمس إلحاح الشغيلة على رجوع رفاقهم المعتقلين. وفي 4 يوليوز 1942، أرسلت «مذكرة بصدد إجراءات العفو في حق المناضلين النقابيين الموضوعين تحت الإقامة الاجبارية في بودنيب»، إلى الكاتب العام للحماية عن طريق مدير الأشغال العمومية والانتاج الصناعي والشغل. ويقول في تلك المذكرة: «هذا القرار بالعفو سوف لن يُستقبل بشكل إيجابي فحسب من طرف أوساط العمال والمستخدمين بالدار البيضاء، بل إنه مرغوب فيه بشدة من قبل هذه الأوساط، إذ أن خيبة أمل قوية عمتهم حين لم يتمتع أي مناضل بقرار العفو بمناسبة عيد الشغل الأخير». وتمت الإشارة إلى حالتين خاصتين، الأولى تتعلق بمونني Monnier من نقابة الفوسفات الذي طُرح التساؤل عن سبب اعتقاله، والثانية تتعلق ببيلي Pellé، وهو موظف في مصلحة الأملاك، يقاسي من فتق خطير «ناتج عن الشغل الاجباري».

وتلا ذلك تبادل للمذكرات بين الكاتب العام للحماية ومدير الديوان المدني للمقيم العام (11 يوليوز 1942) ومدير الانتاج الصناعي والشغل... وأخبر الكاتب العام للحماية، مدير الانتاج الصناعي، عن طريق مذكرة «خاصة ومهمة» بتاريخ 30 يوليوز 1942، بأن الاجتماع سيعقد يوم 7 غشت لمناقشة الموضوع وتقديم «مقترحات مبررة» إلى المقيم العام. غير أن مديرية الشؤون السياسية، أخبرت يوم 7 غشت الكاتب العام للحماية ومدير الانتاج الصناعي بأن الطلب المقدم قد دُرس بدونها وتم رفضه في 18 يوليوز. وتكشف هذه الطريقة الوقحة عن جبروت مديرية الشؤون السياسية ومديرها سيكو Sicot⁽⁹⁾.

لماذا البحث عن مراعاة أوساط وأشخاص يعتقد بأنهم حُطّموا وأرغموا على الخضوع؟ لقد تخلصت هيئة الموظفين من جميع عناصرها الخطيرة، ومنعت وحلت مجموعات التي كانت تشكل هيكل النقابية بالمغرب. وتم تعويض هؤلاء الموظفين

(9) كافة هذه الوثائق موجودة ضمن ملف «النقابات»، أرشيف الشغل، الرباط.

بعناصر من مقاتلي اللفيف الفرنسي المخلصين للنظام ؛ وزود هذا اللفيف الادارة أيضا بالعناصر الضرورية لسير المصالح الاقتصادية للتموين والتوزيع المتعددة، التي أنشئت منذ توقيع الهدنة .

17 . جبروت أرباب العمل

إن قبول نوّيس للهدنة واعترافه بنظام فيشي ، قد ضمنا في المغرب انتصار كافة قوى اليمين التي كانت مجمّعة ضمن «اللفيف الفرنسي للمحاربين» و «مصلحة النظام اللفيفي» ، كما ضمنا انتصار أرباب العمل الذين تلقوا بحفاوة التصريحات الأولى للماريشال⁽¹⁾.

• الولاء المتحمس لنظام فيشي

دون تأخير طالب هنري كروز، رئيس الغرفة التجارية للدار البيضاء منذ 18 يوليوز 1940 بإصلاح مجلس الحكومة؛ وذلك بإلغاء الأحزاب السياسية وإدماج الممثلين المؤهلين للتجمعات المهنية، وتطهير الإدارة العليا، وإلغاء نقابات الموظفين، والدفاع عن العائلة وعن الروح الوطنية. وقد تضمن هذا البرنامج، الذي لقي تأييدا من طرف كافة الغرف التجارية والصناعية والفلاحية، رغبة صارمة في عدم تكرار أحداث سنوات 1936 و 1937 و 1938. وخلال هذا الصيف، استقبل هنري كروز من طرف الماريشال بيتان في فيشي. وعند عودته إلى المغرب ، أعرب لزملائه عن إعجابه بـ «الوضوح التام» و «الهدوء والرصانة الثابتين» اللذين «يسير [رئيس الدولة] بهما السياسة الجديدة لفرنسا. يمكن تحديد هذه السياسية مثاليا بالعودة إلى القيم الفرنسية العليا: التربية والعائلة والوطن، وفعليا بالعودة إلى العمل المنهجي . . . وهذه المفاهيم مألوفة لدينا»⁽²⁾.

(1) راجع ر. كاليسو، المصدر السابق، ص ص. 252 ومايليها.

(2) نفس المرجع السابق. ص 255.

ومع مرور الأسابيع والشهور، وبقدر ما اتضحت من وراء الكلمات الممارسة الاقتصادية والاجتماعية للنظام الجديد المتجه نحو الفتوية، وجبروت أرباب العمل ووضع الشغيلة تحت الوصاية، كان الحماس يتنامى . فكانت الغرف التجارية تبعث في كافة المناسبات برقيات «إجلال» و «ولاء» للماريشال وتجدد «ثقتها» في الجنيرال نوكتيس .

الواقع أن الأمور كانت تسير وفقا لرغبتها . إذ أصبح أرباب العمل عمليا أسياد الحياة الاقتصادية والاجتماعية . فالمجموعات الاقتصادية التي أنشأها ظهير 8 دجنبر في كل فرع من فروع الصناعة والتجارة كانت تعد برامج الاستيراد والتصدير، وتدبر القطاع الاقتصادي التابع لها . وكان يترأسها قادة الغرف التجارية أو قادة اللجنة المركزية لرجال الصناعة . وكان موقف هذه اللجنة هو السائد دائما في مختلف الهيئات التي كانت تعمل أو التي تم إنشاؤها كما أن رئيسها كان مستشار الإقامة الكتوم والمسموع ، فضلا عن هذا ، استفاد الاستيطان ، خلال سنتي 1941 و 1942 ، من ازدهار لم يعرفه منذ مدة طويلة .

• الاثراء

أمنت شروط مناخية إيجابية محاصيل وافرة، رغم اهتلاك الآلات، في ضيعات الحبوب الكبيرة وفي حقول الكروم والفواكه وفي استغلاليات الخضروات . فارتفعت الأسعار، وتم تسديد الديون الأخيرة ووضعت ودائع هامة في الأبناك .

وأصبحت الأنشطة الصناعية والتجارية بدورها بالحمى . فالتيارات المعتادة للاستيراد والتصدير تغيرت رأسا على عقب بسبب الحرب دون شك . انخفض نشاط البناء والأشغال العمومية الكبرى إن لم يكن قد توقف، بسبب قلة المواد . وأقفلت بعض المناجم أبوابها أو خفضت نشاطها لعدم تمكنها من التصدير، ما عدا منجم جرادة الذي يستخرج منه الفحم . غير أن صناعات تعويضية برزت لتسد النقص الحاصل في مواد الاستهلاك الواسع التي كانت تستورد سابقا . وهكذا أنشئت أو تطورت صناعات النسيج (إنتاج الأنسجة الصوفية، والملابس الجاهزة) والتغذية (سمك، لحم، مربى، مصبرات، زيت) والكيمياء (مصانع

الصابون) والجلد (مدايع، مصانع أحذية). وإلى جانب العديد من المعامل الصغيرة التي استخدمت آلات مستعملة، أنشئت بعض المقاولات الكبرى، مثل لوسبور - إفريقيا، أو مصانع النسيج: غزل ونسيج المغرب (فليتيا)، شركة التنسيل والغزل والنسيج وتجهيز الأقمشة (سيفيتا) - التي أسسها الاخوان سيلفستر دو فالانس - بمكناس. وقد حظيت التعاضديات الحرفية في الأحياء القديمة هي أيضا بإقبال مهم على منتجاتها.

وتضاعف عدد المؤسسات التجارية للقيام بالمبادلات داخل البلاد ومع فرنسا التي كان من اللازم تمويلها، وتموين ألمانيا الهتليرية عبرها.

وما يدل أكثر من غيره على هذا الازدهار في الأنشطة الاقتصادية هو مبلغ الرساميل المستثمرة في الشركات خلال هاتين السنتين؛ فقد وصل الى حوالي 22 مليار فرنك لسنة 1955، أكثر من نصفه وظف في الصناعة⁽³⁾. وهذه الرساميل فرت من فرنسا أو أتت من إدخار محلي تضخم ببيع منتجات لفرنسا المحتلة. وقد أعطى توافد اللاجئين هو أيضا دفعة للازدهار الاقتصادي. فأعداد الجالية الأوربية التي كانت تصل الى 219.000 شخص، انتقلت حسب الاحصائيات الى 250.000 سنة 1940، وإلى 275.000 سنة 1941 وإلى حوالي 300.000 سنة 1942⁽⁴⁾.

● المغاربة

كان محتما على المغاربة أن يتأثروا بنتائج هذه الظروف السياسية والاقتصادية الجديدة.

فقد ارتفع عددهم، الذي بلغ ربما حوالي 7 ملايين، واشتد التوافد على مدن الشمال خلال سنتي الأزمة، 1937 و 1938. وكانت الدار البيضاء تضم حوالي 250.000 مغربي من ضمن 400.000 نسمة. وكانت السلطات

(3) أ. عياش: «حركات الرساميل في الشركات بالمغرب (12 - 1955). مظاهرها الجغرافية»، «نشرة جمعية الجغرافيين الفرنسيين»، عدد 275، 1958، ص ص 17 وما يليها.

(4) «جداول المغرب الاقتصادية؛ 1915 - 1959»، الرباط، 1960، ص 24.

المكلفة بإدارتهم تسعى - مع المحافظة على الصرامة - الى استعادة الهيبة المفقودة نتيجة الهزيمة [أمام ألمانيا هتليرية]. فكانت القيود أقل أعباء، لأن السلطات أعطت لنفسها مهمة محابة جماهير المسلمين في إفريقيا الشمالية وإغراء نخبهم بهدف إبطال مفعول دعاية الحلفاء (الميثاق الأطلسي) ودعاية قوى المحور، وكانت للشرطة الاستعمارية انشغالات أخرى أيضا، لاسيما البحث عن المشتبه فيهم وعن المقاومين ومتابعيهم. وقد تابع الجنرال نوّيس في المغرب سياسة الإغراء والمحابة.

وشجع توالي المحاصيل الزراعية الجيدة منذ 1939 أغراضه كثيرا. فمحاصيل 1941 و1942 التي بلغت 35 و 31 مليون قنطار على التوالي، بالنسبة للمغاربة وحدهم، كانت ذات وفرة استثنائية، وحصل نفس الشيء بالنسبة لمحصول القطني والفواكه. وكانت الماشية كثيرة. وتوفرت التغذية الكافية لسكان البوادي الذين باعوا فائض محاصيلهم الزراعية وماشيتهم. واستأنفوا شراياتهم من التجار وحرفيي المدن الذين كانت قد استنزفتهم الأزمة. وبدأ كبار التجار تصريف مخزوناتهم بأثمان مرتفعة؛ وتقلّصت حدة الغضب والمطالبات في جميع الأوساط.

أما شغيلة المدن والقرى، فهناك عدة عوامل أثرت على شروطهم وسلوكهم.

إن تطور كافة أنشطة الاستعمار في الاستغلاليات القروية، وفي المقاولات الحضرية، وبموازاة ذلك، تراجع المكننة بسبب عدم توفر الآلات الضرورية، أدى إلى تضاعف الطلب على اليد العاملة. غير أن المحاصيل الجيدة في البادية وصعوبات المعيشة في المدن، حيث تضاعفت الأسعار مرتين سنة 1941 وثلاث مرات سنة 1942 بالقياس لسنة 1939، قلصا من حجم الهجرات القروية. وكان العديد من الشغيلة المستقرين في المدن قد جذبتهم الحرف الصغيرة التي يفوق مدخلها مدخول العمل المأجور. وترتب عن هذا توتر في سوق العمل، الذي ذكّر في بعض تجلياته بتجليات مرحلة 1928 - 1929، لاسيما في موسم الصيف حيث كان رجال الصناعة والمستوطنون الزراعيون يتنافسون فيما بينهم.

• الإجراءات التشريعية والواقع .

لقد أقلقت هذه الوضعية أرباب العمل والاقامة⁽⁵⁾، فرغم أن كابوس النقابات قد اختفى، إلا أن جبهة أرباب العمل لم تكن متراصة، بل أضعفها تنافس المصالح أو اختلاف التقييمات، لاسيما بين اللجنة المركزية لرجال الصناعة الممثلة لكبار أرباب العمل والتي تميل إلى سياسة اجتماعية متفتحة أكثر، والغرف التجارية، حيث يعارض صغار ومتوسطو أرباب العمل كل ما من شأنه أن يرفع تحملاتهم الأجرية. وقد ساعدت هذه الاختلافات الاقامة على تمرير بعض الاجراءات التي كانت تعتبرها ضرورية.

في أبريل 1941، تم ضبط لوائح الأجور، وتم تحديد دقيق لفئات الشغيلة - كان المغاربة والأوروبيون منفصلين بوضوح - وتم تثبيت الحد الأدنى والأقصى للأجور في كافة فروع النشاط الصناعي والتجاري.

كان الهدف المنشود يتضمن ثلاثة جوانب: الحيلولة دون انهيار الأجور الدنيا؛ تفادي ارتفاعها السريع جدا في الفترات التي تقل فيها اليد العاملة المختصة؛ وأيضا تفادي الاغراءات بترك العمل. وكان الظهير يلزم المشغلين بمسك لوائح الأجور ومنح شهادة للعمل تتضمن إشارة إلى الأجر الأخير الذي حصل عليه كل شغل غادر عمله، وعدم تشغيل عامل لا يملك تلك الشهادة، لأن الأجر المؤدى في الشغل الجديد، يجب أن لا يتجاوز الأجر القديم طيلة ستة أشهر، وإذا لم يحترم المشغلون مقتضيات هذا الظهير فإنهم سيتعرضون لعقوبات. ومُنحت امتيازات لتشجيع المأجورين الأوفياء: مكافآت الأقدمية، حصص من المواد المقتننة، انشاء مطاعم، توزيع ملابس الشغل.

(5) حُررت هذه الفقرة في خطوطها العريضة بناء على المعلومات التي أدلى بها الجنرال نوّكيس يوم فاتح دجنبر 1942 إلى الأميرال المساعد فينار Fénard، الكاتب العام للاقتصاد لدى القيادة العليا لأفريقيا الفرنسية بالجزائر العاصمة: «تقرير حول وضعية اليد العاملة في المنطقة الفرنسية من المغرب بتاريخ 25 نونبر 1942»؛ وملف «النقابات» في «أرشيفات الشغل»، الرباط. تم تحرير هذا التقرير من طرف بول لانكر P. Lancre من مصلحة الشغل.

وتتدخل الحكومة أيضا في موسم الحصاد «للحيلولة دون إخلاء المعامل والورشات ودون منح أجور جد مرتفعة، لأن المستوطنين الزراعيين الأوروبيين أو الأهليين لن يترددوا في دفعها، نظرا لرغبتهم في تشغيل اليد العاملة الضرورية لهم بأي ثمن» هكذا، حدد مرسوم، في ابريل 1942، أقصى أجر يومي للعامل الزراعي في 16 فرنكا مع توفير الطعام وفي 20 فرنكا بدونه⁽⁶⁾. يوسع هذا المرسوم إذن تطبيق أجر العامل اليدوي الصناعي على القطاع الفلاحي. وقد حدد هذا الأجر في فرنكين إثنيين للساعة مقابل 1,75 ف. سنة قبل ذلك، وهو أجر هزيل لا يضمن للعامل - إذا ما اضطر إلى الاكتفاء به - حتى قوة شرائية مساوية للقوة الضعيفة جدا التي كانت له سنة 1938

ولم تبد الغرف التجارية ارتياحها إزاء مقتضيات ظهير 12 ابريل 1941 الذي يحدد سلم الأجور ويشجع على مراقبتها، وينص على عقوبات. غير أن هذه المقتضيات لم تزعجها كثيرا، إذ لم يتردد أرباب المقاولات، بدافع مصالحهم، في ممارسة الإغراء والمزايدة أو تكسير الأجور حين تكون الظروف مواتية. كما أنهم، بمبرر ندرة اليد العاملة كانوا لا يحترمون مدة العمل الأسبوعي المحددة بـ 48 ساعة. إذ كانت «حصص الساعات الإضافية تمنح لهم بكل حرية». وفي عدة مقاولات انتقلت مدة العمل الأسبوعي، منذ 1941، إلى 54 بل إلى 60 ساعة. «وكانت الاجازات السنوية المؤدى عنها تستبدل، إذا ما احتسبت، بتعويضات مقابلة»⁽⁷⁾.

وعلى عكس ذلك، قبلت الغرف التجارية في ابريل 1942، تحت ضغط اللجنة المركزية لرجال الصناعة، انشاء «صندوق للمساعدة الاجتماعية»، تموله اشتراكات المشغلين، والذي يدفع أجرا إضافيا عائليا للمأجورين «غير المغاربة أو من شابههم»، هذا الاجراء، بتخفيفه للعبء العائلي الذي يتحمله العامل الأوربي، سيلغي في نظر اللجنة المركزية لرجال الصناعة، الزيادة في الأجر الأساس التي ستشمل لا محالة الشغيلة المغاربة، وهؤلاء يشكلون القسط الأكبر من اليد العاملة. وتم دفع الأجر الإضافي ابتداء من فاتح ماي 1942، وأضيفت إليه بالنسبة للمأجورين الفرنسيين وكما هو الشأن بالنسبة لباقي أعضاء

(6) التقرير المذكور، الذي أرسله نوّيس إلى فينار

(7) نفس المرجع السابق.

الجلالية الفرنسية، امتيازات عدة: تعويض عن الأجر الوحيد، مكافأة عن الولادة ابتداء من فاتح أكتوبر 1942⁽⁸⁾.

هكذا حافظت السياسة المقيمة وسياسة أرباب العمل بعناية على التمييز بين المغاربة والأوروبيين. فالمغاربة كانوا أكثر عددا، وبالتالي كان من اللازم الحفاظ على أجورهم في أدنى حد ممكن كيفما كان مستوى الأسعار.

غير أن الإقامة، المهمة بهدوء وطمأنينة «محميها» عملت، بواسطة تدخل مفتشي الشغل والسلطات المحلية، على الحد من التجاوزات حين تكون صارخة وتولد بعض الاضطرابات، فيما عمل كبار أرباب العمل، سعيا منهم إلى الحفاظ على مستخدميهم الأوروبيين وتثبيت نواة مستقرة وذات خبرة من الشغيلة المغربية، على احترام بنود اللائحة وعلى توزيع الكميات الإضافية من المواد الغذائية ومن المنتوجات المقتنة عوض تمريرها إلى السوق السوداء كما كان يفعل العديد من رؤساء المقالات.

● فاتح ماي 1942: عيد الشغل وعيد سان - فيليب

في ظل هذا المناخ، لم تعد قضايا تنظيم الشغيلة هي الشغل الشاغل للإقامة ولغرف أرباب العمل. فبعد 1936، كان الأمر يتعلق قبل كل شيء بمنع تنقيب المغاربة والدعوة إلى العودة إلى تلك المؤسسة التقليدية القديمة المدعاة التعااضدية، في حين أن حكومة فيشي، بعد أن تركت النقابات تقوم بنشاطها آملّة كسب تأييدها للنظام الجديد، أصدرت في أكتوبر 1941 ميثاق العمل الذي يضبط النظام التعااضدي وفقا للنماذج البرتغالية والإيطالية. فتم إذن توسيع نظام التعااضدية ليشمل الأوروبيين بينما كان في الأصل مقرا للمغاربة وحدهم. وصادقت الإقامة على ذلك وصدقت له غرف أرباب العمل. لكن لم يسرع أحد في تنفيذه، إذ ماذا سيفيد مباشرة نظام من هذا القبيل؟ ما دام أرباب العمل أقوياء والعمال مقهورين، والنزاعات بين الرأسمال والعمل غير محتملة؟

ويبرز هذا الارتياح بجلاء في الكلمة التي ألقاها السيد ساهوك Sahuc مدير الشركة المغربية للسكر في معمله يوم فاتح ماي 1942، فقد تم اختيار

(8) نفس المرجع السابق.

(9) «لوبوتي ماروكان»، عدد 2 ماي 1942.

شركته للاحتفال الرسمي بعيد الشغل وفي نفس الوقت أذيع خطاب الماريشال في جميع مصانع الدار البيضاء ليسمعه العمال المجتمعون . وقد حضرت هذه المناسبة السلطات الجهوية وممثلو كل من أرباب العمل والعمال ، إضافة إلى عمال المقاولات المغاربة والأوربيين . وبعد تعبيره عن شكره للشرف الذي أنيط به ، وإشارته إلى أن «أول كيس للسكر الخام أفرغ في مصاهرنا» في نفس اليوم 10 سنوات من قبل ، أضاف المدير قائلا : «لقد شئت العناية الالهية أن يكون فاتح ماي أيضا يوم سان - فيليب . وهكذا ستضمون إلى عيد الشغل الماريشال فيليب بيتان ، رئيس الدولة الفرنسية ، أول عامل في فرنسا وفي الامبراطورية ، الذي أعاد بناء بلادنا تحت شعار: العمل - العائلة - الوطن .

«هذا ما نحتفل به اليوم . في نفس الوقت الذي نحتفل فيه بالوثام الاجتماعي الذي نعرفه جيدا وأنتم وأنا ، لأنه يوجد منذ زمان كقاعدة لعلاقتنا .

«منذ بضع سنوات ، حاول بعض المحرضين المحترفين سعيًا وراء أهداف مشينة ، أن يزرعوا البلبلة في الأذهان . وألقيت هنا بالذات كلمات مفعمة بالحقد إزاء الرؤساء . غير أن هذه المرحلة المحزنة قد ولّت» .

وتمت ترجمة كل من خطاب الماريشال وكلمة ساهوك الى العربية كدليل على الرغبة في التأثير على الشغيلة المغاربة . لكن ، ما هي سيروة الفكر العمالي المغربي خلال هذه المرحلة المتسمة باضمحلال الحركة النقابية؟ من الصعب الاجابة عن هذا السؤال . غير أنه من المؤكد أن ذكريات النضالات الكبرى المشتركة والفعالية النقابية لازالت حية في أذهان الأتوية المستقرة في المدن والعناصر المشتتة .

من المؤكد أن تأثير نقابات ك . ع . ش . كان هاما بعد 1936 ، وأن الشغيلة المغاربة كانوا يتعبرونها المدافع الفعال والتزيه عنهم لدرجة أن المئات منهم انخرطوا فيها . ومع تقلص أنشطه المناجم والأشغال العمومية ، ضعفت التمرکزات العمالية الشديدة البأس والمرعبة . فيما كانت اليد العاملة المتوفرة ، تحصل بدون عناء كبير على الأجور الدنيا القانونية ، لأنها كانت مطلوبة من طرف الأنشطة الفلاحية والصناعية والحرفية ، لأنها لم تكن كافية نسبيا مقارنة مع الطلب .

18 . المقاومة

ومع ذلك لم يكن الجميع راضيا على حالة، تغمر مطامح الأوساط الاستعمارية التي تنزع، بحكم أفكارها المسبقة أو مصالحها، إلى النظام التعاضدي وإلى عبادة الزعيم .

فلم يتخل الوطنيون المغاربة عن آمالهم، إلا أنهم ظلوا صامتين ويلاحظون في انتظار اتخاذ موقف معين . واتخذ عاهلهم نفس الموقف .

وكانت الجالية الفرنسية والأجنبية التي ضخمته الهجرة، تشهد ذهابا وإيابا متواصلا من الرجال والنساء ومن الجنود المعبين أو المقبلين على التسريح . وكانت مكائد مختلفة الدلالات تحاك سواء سرا ضد المراقبة العسكرية للجن الهدنة الألمانية والاطالية، لكن بوفاء تام لنظام بيتان، أو بوضوح ضد الاستسلام وضد نظام فيشي .

وقام بعض المطاردين بالاستعلام وربطوا علاقات في الدار البيضاء مع مستخبرين بريطانيين وأمريكيين وعن طريقهم مع لندن وفرنسا الحرة . ، وبذلوا مجهودات استقطابية لفائدة فرنسا الحرة (بمساعدة فرنسيي المغرب)، واستقبلوا المبعوثين المكلفين بربط الاتصالات وضمّنوا انتقالهم إلى الجزائر . وكانوا بواسطة أجهزة الارسال، يخبرون الأنجليز الموجودين في جبل طارق بتحركات البواخر الألمانية⁽¹⁾ .

وسجل الفرنسيون الليبراليون - اليهود والماسونيون المطرودون والنقابيون المنقلون والاشتراكيون والشيوعيون الذين لم يعتقلوا - تحفظهم باستثناء بعض

(1) شهادة ألبير القوي الذي أحرز على وسام تنويه للمقاومة

الأفراد الذين انقلبوا الى صفوف الليفي الفرنسي للمحاربين أو آخرين، من أتباع بيلين Belin - الذي أصبح كاتب الدولة في الشغل وفي الشؤون الاجتماعية بحكومة فيشي - الذين كانوا يأملون في المساعدة على انشاء حركة نقابية «مطهرة».

وَدَ . . . في فرنسا، بدأ الناس هنا يستمعون الى إذاعة لندن التي كان الناطق باسم فرنسا الحرة يدلي عبرها بتصريحاته. ثم بعد جس متبادل للنض واستطلاع متبادل اقترب الناس فيما بينهم في المقابلة والمهنة وفيما بين الجيران أو الرفاق القدامى. فجاءت العمليات متعددة، ومبعثرة، معتمدة بشكل واسع على المبادرة الشخصية.

كانت الشرطة ساهرة على سير الأمور، وأحكمت مراقبة صارمة على مستوطنين زراعيين صغار اشتراكين في تادلة، كآسطون بلانو وأوجين بومار ومارسيل لمورو - «الفرسان الثلاثة» كما كان يدعوهم جيرانهم - الذين بحكم أقدميتهم وعلاقاتهم الوطيدة مع فلاحي السهل ومع رُحل الاطلس المتوسط أصبحوا أشخاصا مشبوهين. وخضع كآسطون ديلماس - معلم تم طرده وإلزامه بالاقامة الجبرية - لنفس المراقبة. ويوم الانزال العسكري الأمريكي، الذي تم في 8 نونبر 1942، ثم اعتقالهم وحجزهم مباشرة.

وتم اعتقال بعض الماسونيين من أمثال، ماتيني وباولوانتوناشي - Paoloanto nacci وفيالا Viala، بتهمة «المس بالأمن الداخلي والخارجي للدولة»، ونقلوا الى كليرمون - فيران Clermont-Ferrand، ثم أطلق سراحهم بعدم المتابعة (ابريل 1941). وحُكم على شيوعيين، جان بونس J. Pons (التهمة بإهانة كرامة المارشال في رسائله) والايطالي لليوناردو تابون L. Tabone (لمحاولته إعادة تأسيس خلية) بالسجن لمدة ثلاث سنوات بالنسبة للأول، ولمدة ست سنوات بالنسبة للثاني، والاثنان هلكا من جراء ظروف اعتقالهما الصعبة أو على إثر سوء معاملة الشرطة لهما. وفي نفس الظروف توفي فيلكس كيدج F. Guedj، نقيب المحامين بالدار البيضاء سابقا، الذي احتجز بسبب تسهيله ذهاب ابنه ماكس الى طنجة ولندن⁽²⁾.

(2) تم التنويه بفيليكس كيدج سنة 1949 بمنحه الوسام الوطني. التحق ماكس كيدج - محام وضابط صف ضمن المشاة - بالقوات الجوية الفرنسية الحرة في شتنبر 1940 واشتغل في القوات الجوية الملكية.

ومع مرور الشهور، أخذ العمل يتناسق، غير أن مجموعات الدارالبیضاء، التي كانت تعمل باتفاق مع المخابرات الأمريكية والانجليزية، فككت على إثر سلسلة من الاعتقالات في أبريل 1942. في حين أن الشيوعيين وآخرين معهم تمكنوا من بلورة أشكال تنظيمية أولية دون أن يثيروا انتباه الشرطة.

وفي يوليو و غشت 1940، غداة تسريح الجنود، تم الاقدام على الخطوات الأولى في الدارالبیضاء مع بعض المحامين والأساتذة والمعلمين والمستخدمين والعمال والاسبانيين والاطاليين، الذين كان معظمهم يتعارفون فيما بينهم. ولم يكن الأمر بنفس السهولة بالنسبة للشيوعيين الذي أتوا من فرنسا. واستطاع البعض، مثل أندري لوروا وروبير فور، أن يدخل بمهارة فائقة ضمن مجموعة الدارالبیضاء.

وعند نهاية دجنبر 1940 انغلقت الهياكل، إذ تشكلت مجموعات تضم ثلاث أو أربع خلايا تحركهما لجنة قيادية كانت تمدهما عن طريق قنوات مختلفة بالأخبار و ببعض المناشير لنوزعها. كانت هذه الهيئة تضم ليون سلطان واثنين أو ثلاثة من رفاقه⁽³⁾ وكانت لها علاقات وطيدة مع الشيوعيين الاسبانيين والاطاليين المناهضين للفاشية، وذلك عن طريق هنري راموس وإيميل فيران. وكانت بعض الأنوية الشيوعية توجد أيضا في الرباط ومكناس ووجدة.

وكان الاهتمام منكبا على الأخبار الواردة من الخارج - فدخل الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في الحرب أحياى الآمال من جديد - وعلى مجريات العمليات العسكرية وكذا على تحليل الوضعية في البلاد.

== (RAF) حيث أصبح قائد فرقة وتوفي يوم 15 يناير 1945 على رأس مجموعة من الفرق الجوية التي كان يقودها. وتعتبره القوات الجوية الفرنسية والبريطانية «بطلا أصيلا» (حسب مارسيل مارزاك: «ماكس كيدج، البطل الفرنسي رقم 1 في الحرب الجوية (1935-1945)، الدارالبیضاء 1951؛ وبير كلوسترمان: «نيران السماء»، باريس، 1951، ص ص 199-231).

وقعت في المغرب اعتقالات وإدانات أخرى، إذ حكم على رايمون كروزو، كاتب مساعد لاتحاد نقابات المغرب بستة أشهر سجن؛ وعلى الشيوعيين كابازا Capazza وكوبوس Gobos بخمس سنوات سجن؛ وعلى الدكتور موييز عياش من وجدة - الذي أخبره زبناء قدماء - بأربعة شهور سجن مع تشطیب اسمه من قائمة الضباط الاحتياطين ومن قائمة لواء الشرف.

(3) كان الى جانبه كل من ميشال مازيلا وهنري راموس X، وكذا ممثل عن الشيوعيين الاسبان.

فاعتبر النضال ضد الفاشية، والعمل على هزم قوى المحور (ألمانيا، إيطاليا واليابان) كأول هدف يجب تحقيقه. إلا أن ليون سلطان ورفاقه لم ينسوا أنهم يوجدون في بلد يطمح سكانه الى الاستقلال وبأن أحد أهداف الحرب التي صرح بها الحلفاء في الميثاق الاطلسي هي إعادة حقوق السيادة «للسعوب التي حرمت منها بالعنف» (المادة 5). واعتقدوا بأن الوقت حان للذهاب أبعد مما ذهبوا إليه خلال السنوات التي سبقت الحرب. وتحدد هدفهم في جعل حزبهم حزبا مغربيا عليه أن يطرح مطلب الاستقلال.

وخلال سنة 1942، وبموازاة مجيء شيوعيين آخرين أو عاطفين، وبالخصوص أساتذة، من فرنسا تم التعرف على نداءات الحزب الفرنسي الى خلق تجمعات كبرى. فتنوعت الاتصالات إذ ذاك، وبدأ تشكيل مجموعات «التحرير» الخاصة بالنشاط العملي، في الدار البيضاء. وتم ربط اتصالات حتى مع بعض ضباط المقاومة.

وبدأت لجنة مركزية في الاشتغال، وفي شتنبر، عقدت أول اجتماع لها برئاسة ليون سلطان، اتخذت خلاله قرارا مزدوجا؛ مضاعفة الجهود من أجل انشاء حركة واسعة للمقاومة ستدعى «جبهة التحرير»؛ والدخول في حملة دعائية وتوضيحية إزاء المغاربة. وذلك بتبيان بأن المغرب عكس ما يدعيه وطنيو المنطقة الاسبانية، لا ينتظر أي شيء من ألمانيا النازية، وعليه عكس ذلك أن يتحالف مع معسكر الحرية الأكثر قابلية لتشجيع مطامحه الوطنية. وتقرر أيضا تكثيف الجهود تجاه بعض التجمعات الأخرى بغية تأسيس جبهة للمقاومة. ومع بداية نونبر كانت دراسة المشروع جد متقدمة، حين حدث الانزال العسكري الأمريكي.

بدأ الهجوم في صباح يوم 8 نونبر 1942، دون إخبار مجموعات «التحرير» بذلك، خلال ليلة 7 - 8 نونبر، لم يتمكن بعض المتمردين بقيادة الجنرال بيتوار Bethouart من القبض على المقيم العام الذي أعطى الأمر بالمقاومة. ونتجت عن ذلك أعمال تخريبية وسقط موتى. وقرر نويس الذي اضطر الى اللجوء الى مكناس بدون السلطان الذي رفض مصاحبته، قرر بعد أربعة أيام وقف القتال. وفي ليلة 9 نونبر، عقد بالدار البيضاء الاجتماع الذي تم تحضيره بضعة أيام من

قبل، بالرغم من المراقبة الصارمة التي كانت مصلحة النظام الليفي تقوم بها. فتم تأسيس «جبهة التحرير» وتعيين مكتب مؤقت بقيادة بول أورانج P. Aurance .

وبعد الانزال العسكري الامريكى، تمثلت المهمة الأساسية بالنسبة للفرنسيين الذين ناهضوا النظام القائم، في إنهاء الغموض الذي عملت السلطات العسكرية الامريكية على الحفاظ عليه في المغرب والجزائر، سعيا منها إلى إعطاء دفعة قوية لمجهودها الحربي ضد القوات الألمانية - الايطالية. وقد ترك الحلفاء - الذين تم انتظارهم كمحررين - جهاز فيشي قائما بذاته.

وبما أن الاحتجاجات كانت جد قوية، فقد كان من اللازم في شهر دجنبر إفراغ معسكر الاعتقال ببودنيب الذي تميز المحتجزون فيه بالصمود. فالتحقوا بأهلهم وأصدقائهم ومجموعاتهم السياسية.

هكذا أتى الشيوعيون ليدعموا حزبهم الذي ضاعف من عمله التنظيمي. وحددت اللجنة المركزية الثانية في اجتماعها المنعقد في 26 أو 27 دجنبر. مهام الحزب الشيوعي المغربي. وبضعة أيام بعد ذلك، أصدرت جريدة «الوطن» في عددها الأول مقالا يطالب فيه الحزب باستقلال المغرب⁽⁴⁾.

وكان ثلثا المعتقلين الذين أطلق سراحهم نقابيين. فعملوا صحبة النقابيين الذين لم يعتقلوا على إحياء التنظيمات النقابية التي حافظت على بعض ملامح هياكلها، وكان على الجميع أن يبذلوا مجهودات جبارة ويتغلبوا على عدة مقاومات لاعادة الروابط فيما بين تلك الهياكل. وفي 13 يونيو 1943، أعيد تأسيس اتحاد النقابات الكونفيدرالية للمغرب (ك. ع. ش.) في مؤتمر الدار البيضاء.

(4) توجد مقتطفات من هذا المقال ضمن كتاب أ. عياش: المغرب والاستعمار السابق الذكر، ص

خاتمة

تلك هي جذور الحركة النقابية بالمغرب وتطوراتها وتقلباتها خلال ربع القرن الذي تلا الحرب العالمية الاولى .

بغض النظر عن التجمعات الودادية التي استمرت في الوجود وعن بعض النقابات المسيحية التي ظهرت بشكل متأخر، فإن هذه المعطيات تخص الاتحاد الجهوي لـ «ك. ع. ش.» الفرنسية. وهو اتحاد فريد من نوعه لكونه نشأ في بلد مستعمر، يستوطنه عدد هام من الأوربيين، ووجد نفسه في احتكاك مع شعب وشغيلة مقهورين.

وكانت المشاكل التي برزت ذات مستويات عدة. فهل ستكون للعلاقات بين شغيلة مختلفين قوميا وظروفا، طبيعة مماثلة للعلاقات التي فرضها الغزو بين المسيطرين والمسيطر عليهم؟ أو أنها ستتخذ طابعا آخر؟ وفي هذا المضمار ما هي ردود أفعال المجموعات المتواجدة: الشغيلة والمناضلون الفرنسيون؛ الشغيلة المغاربة والوطنيون الشباب، أرباب العمل والاقامة؟

لقد احتل مستخدمو المصالح العمومية والمعلمون والجمركيون والبريديون وشغيلة الدولة المتشبعون بإيديولوجية ذات نزعة اشتراكية وإصلاحية المكانة الاولى في تلك الحركة البطيئة أحيانا والمتقلبة أو المأساوية أحيانا أخرى. باعتبارهم مؤسسين للحركة النقابية، فقد استمروا بدعامة السككيين وعناصر أخرى، في تنشيطها بعد 1936، حيث اتخذت بوضوح أكثر طابع حركة عمالية.

وفي الأصل، أنيطت بـ «الوداديات» و «المجموعات المهنية» المؤسسة، مهمة الدفاع عن مصالح شغيلة القطاع العمومي، وبشكل ثانوي الدفاع عن

مصالح المأجورين الاوربيين الذين لا يحميهم أي شيء في هذه الدولة المحمية التي فتحت حديثا للأنشطة العصرية والخاضعة للسلطة العسكرية.

وبعد تأسيس الاتحاد الجهوي، يوم 22 يونيو 1930، دفع المشروع والدينامية النقابية بالمناضلين إلى تقديم مطالب كافة الشغيلة بدون تمييز.

ودفعتهم أحداث 1934 و 1935 إلى المضي إلى الأمام. إذ تميزت هتان السنتان بحركة مزدوجة: تكثيف الوطنيين الشباب لنشاط التعريف ببرنامجهم للإصلاحات، ووعي الليبراليين الفرنسيين بوجود حركة وطنية في المغرب وبالخطر الذي يهدد الحريات من جراء تصرفات اليمين في فرنسا. وبدأت أعداد المنخرطين في الفروع الاشتراكية وفي النقابات تنامي من جديد. وفي وسط جيل الجبهة الشعبية هذا تكون أولئك الذين سيؤسسون، بعد أكتوبر 1936، الحزب الشيوعي.

وقد أعرب الاشتراكيون الثوريون والاشتراكيون الاورتدوكسيون - بنوع من التحفظ - والشيوعيون، حين كان بإمكانهم أن يعبروا عن آرائهم باستقلال، أعربوا عن اتفاقهم مع برنامج الإصلاحات المقدم من طرف الوطنيين الذين لم يذهبوا حينئذ أبعد من ذلك.

أما النقابيون، سواء كانوا اشتراكيين أو شيوعيين، فقد بدأوا يعتبرون أن استقطاب الشغيلة المغاربة - الذين بحكم التقارب الطبقي لا يمكنهم إلا الارتباط برفاقهم الأجانب - سيدعم وزن وفعالية التنظيمات العمالية، فتكثف النشاط إذ ذاك لتلبية المطالب المادية، وكذا لانتزاع الحق النقابي للجميع.

إن القطيعة التي حصلت في العلاقة التقليدية بين القوى الاجتماعية والسياسية في فرنسا سنة 1936 والتي تجلت في انتصار الجبهة الشعبية وانعكاساتها على المغرب، واندلاع اضطرابات يونيو 1936 واضرابات سنة 1937 بفعل تقليد عفوي، مكنت من تلبية مطالب طرحت منذ 1931 وكانت ترفض بعناد.

فمنح الحق النقابي للأوربيين (دجنبر 1936) ولكنه منع على المغاربة. وكان يخفي خلف المبررات المقدمة - قلة النضج وإيجابيات التناضدية العتيقة - التخوف من أن يأخذ الشغيلة المغاربة بيدهم الدفاع عن مصالحهم وينخرطوا في

النضال الوطني . ولقد كانت أمثلة سوريا ولبنان ومصر وتونس ، حيث كانت الحركة العمالية تحت تأثير أحزاب شيوعية أو بورجوازية صغرى ، تبعث على القلق . ولم يكن مثال الجزائر مطمئنا أكثر: إذ كان المناضلون العمال المكوّنون في النقابات الثورية أو الاصلاحية ، يتواجدون فيما بعد ضمن اتحادات جهوية موحدة من جديد بغية جلب آلاف الشغيلة إلى ك . ع . ش . مختلطة .

وقبل المناضلون الفرنسيون المستقرون بالمغرب تقليص الحق النقابي وهم مقتنعون بقدرتهم على إزالة هذا التقليص إلا أنهم كانوا يجهلون قوة معارضي هذا المشروع الذين ، بحكم هيمنتهم على الاقامة ، استطاعوا كسب وزراء الجبهة الشعبية . ولقد تعرفنا على خطورة الأزمة التي أحدثتها في صفوف الحركة النقابية ظهير 24 يونيو 1938 ، الذي اتخذ لمنع أي تنقيب للمغاربة .

لكن ما هو واقع الشغيلة المغاربة؟ ما هو واقع أولئك الذين اندمجوا في القطاعات العصرية للانتاج والتبادل؟

لقد ارتفع عددهم مع توسع وتنوع أنشطة الاستعمار في الزراعة والصناعة والتجارة والادارة؛ إذ انتقل من بضعة آلاف سنة 1919 إلى حوالي 200 ألف سنة 1939 . بعضهم كانوا حرفيين تعرضوا للافلاس . ومعظمهم أتوا من كتلة غير متميزة ومتقلبة من القرويين المستتبلي الجذور الذين لم يقطعوا كل الأواصر مع وسطهم الأصلي ، إما لأنهم يعودون إليه دوريا وإما لأنهم يجدون فيه ما يؤيهم وما يسد رمقهم في أوقات العوز .

غير أنه ظهر خلال الدراسة أن مجموعة من الشغيلة تشكلت في مقاولات المدينة وفي الأوراش والمناجم ، تحت تأثير الاستغلال المعاش والمحسوس ، وبفعل المثال النقابي؛ وكانت هذه المجموعة قادرة على التشاور والعمل ، وتمثل نواة لتبلور طبقة عاملة في طور التشكل .

وخلال النضالات ، برزت شخصيات قوية؛ وفرض «محرضون» أنفسهم بفضل خطبهم ، منددين بالظلم وداعين إلى العمل ، وكانوا ينتمون إلى النقابة أو متعاطفين معها . إلا أن حملات القمع كانت تحصدتهم مباشرة . وكان يوجد ربما من بين هؤلاء ، خاصة في الفوسفاط ، شغيلة عادوا من فرنسا ، متعودون على

العمل النقابي، وهم مناضلون مجهولون لحد الساعة، لكن ستظهر أسماؤهم في بعض خفايا أرشيفات الشرطة في فرنسا أو المغرب.

هل تضاعف هذا الوعي الطبقي الناشئ بصحوة للوعي الوطني عند البعض؟ وهل أقيمت علاقة بين شكلي الاضطهاد؛ العمالي والوطني؟ تصعب الاجابة عن هذين السؤالين.

ومن البديهي مع ذلك أن شغيلة من الأوساط التقليدية بمكناس وفاس والرباط ومراكش، ساهموا بدافع الغضب والتمرد ضد الأجنبي في مظاهرات ضد اعتقال الوطنيين الشباب في شتنبر وأكتوبر 1937.

وكان الشغيلة القرويو الأصل، المشتتون عبر الأوراش والمناجم أو المجمعون في مدن الصفيح البيضاء، حساسين بالخصوص إزاء المظالم والاهانات والاضطهادات الممارسة عليهم في المقابلة سواء كانت من فعل رب المعمل أو المدير أو رئيس العمال الأوربي أو من فعل وكلائهم المغاربة: «الغريف»، المشغل ورئيس الفرقة؛ ورئيس «القرية» في المنجم، ورؤساء القبائل والدواوير. وعلى العكس من ذلك، كانوا يقدرون الدعم الذي يتلقونه من رفقاءهم الأوربيين الذين كانوا يساندون مطالبهم ويساعدونهم في نضالاتهم ويتدخلون لدى السلطات القوية. وفي ظل هذه الظروف، نفهم انجذاب الشغيلة المغاربة نحو نقابات ك. ع. ش. التي أعيد تأسيسها غداة تحرير شمال افريقيا [من نظام فيشي]

إن كل ذلك معقد بطبيعة الحال وغير محدد بشكل جيد، وهو بذلك على شاكلة واقع وعقلية العمال خلال سنوات 1936-1938. ويتطلب هذا الوضع سنوات أخرى من التنظيم والنضال لكي تتضح أكثر كافة الأمور ولكي يرتبط الوعي الطبقي بالوعي الوطني؛ إذ ذاك ستحتل الطبقة العاملة المكانة الأولى في النضال من أجل الاستقلال.

وتجدر الإشارة إلى أن المثقفين الوطنيين الشباب قلما انخرطوا في العمل النقابي. وليس السبب في ذلك أن هذا العمل تركهم غير مباليين، إذ أنهم طالبوا في «برنامج الاصلاحات» بالحرية النقابية ضمن الحريات الأساسية. وعبروا عن

تعاطفهم وتضامنهم مع الشغيلة خلال اضرابات يونيو 1936 والفصل الأول من 1937، وربما عملوا على اندلاع بعض الاضرابات في فاس وحاولوا تأسيس بعض النقابات السرية.

غير أنه لا يبدو أنهم تعدوا هذا الحد، أي أنهم تمكنوا من المساعدة على تنظيم الشغيلة والتعبير عن مطالبهم وتوفير من يعوض أولئك «المحرضين» الذين كان القمع يحصدهم.

فبحكم أصلهم الاجتماعي وتكوينهم، واعتبارا منهم أيضا أن موقعهم لا يوجد ضمن حركة أجنبية في نظرهم، اتجه الوطنيون - مرتكزين على الجماهير الشعبية بالأحياء التقليدية - نحو العمل السياسي الذي كانوا يعتبرونه أساسيا، تاركين للشغيلة الفرنسيين مجال العمل النقابي.

وقد استغل هؤلاء الآخرون جو التسامح الذي تلا مجيء الجبهة الشعبية إلى السلطة في فرنسا لتطوير التنظيم النقابي واستقطاب المغاربة وإنشاء هياكل وتقاليد نضالية وانتزاع لبنات تشريع اجتماعي: حوادث الشغل، محاكم الشغل، ثماني ساعات عمل في اليوم، الأجر الأدنى، الاجازة المؤدى عنها، مفتشية الشغل.

إنها مجهودات مفيدة، لم تزلها مضايقات مرحلة فيشي، وستساعد على انطلاقة جديدة للحياة النقابية سنة 1943.

وسيستमित إذ ذاك أرباب العمل والاقامة العامة في رفض الحق النقابي وفي الحنين إلى نظام التعااضدية. وسيعمل الشيوعيون، الذين عوضوا تدريجيا الاشتراكيين في قيادة اتحاد النقابات، على «مغربة» الحركة النقابية - فيما سينتظر القادة الوطنيون سنة 1948 ليسمحوا لمنخرطيهم - تحت ضغط قواعدهم - بالالتحاق بتنظيمات ك.ع.ش. وتعميق طابعها المغربي والوطني.

مذكرة توثيقية

• المراجع الأساسية

- حول فرنسا

- «تاريخ الشعب الفرنسي» الجزء 5: «مائة سنة من الفكر الجمهوري 1875-1950»، وبالخصوص فرانسوا بيداريدا F. Bédarida ، الكتاب الثاني (1914-1931) وأنطوان بروسست A. Prost ، الكتاب الثالث (1931-1947)، باريس، «نوفيل ليبريري دو فرانس»، 1967 ص 608 خرائط ومخططات.

- ج. فريشمان G. Frischmann : «تاريخ فيديريالية ك. ع. ش. للبريد مساهمة في تاريخ انتزاع الحق النقابي في الوظيفة العمومية»، باريس، المنشورات الاجتماعية، 1969، 582 ص.

- ج. لوفران G. Le franc ، «النقابية في عهد الجمهورية الثالثة»، باريس، بايو Payot ، 1967، 486 ص.

- أ. سوفي A. Sauvy ، «التاريخ الاقتصادي لفرنسا بين الحربين»، الجزء I 1919 - 1930 والجزء II 1931 - 1939، باريس، فايارد Fayard ، 1965 و 1967، 565 و 627 ص.

- حول إفريقيا الشمالية والمغرب

- ألبير عياش A. Ayache : «المغرب والاستعمار» (مدخل ج. دريش) باريس المنشورات الاجتماعية. 1956. 368 ص، ثلاث خرائط. (مترجم الى العربية. دار الخطابي - الدار البيضاء 1984).

- ج. برك J. Berque «المغرب بين الحربين» باريس، لوسوي Le Seuil، الطبعة الأولى 1962 496 ص.
- ر. كاليسو R. Galissot : «أرباب العمل الأوروبيون بالمغرب، 1931 - 1942، الرباط، المنشورات التقنية الشمال افريقية، 1964 283 ص، خرائط ورسوم.
- ش. أ. جوليان Ch. A. Julien : «افريقيا الشمالية تسير» باريس، جوليار-Jul liard الطبعة الأولى 1953 والطبعة الثانية 1972، ص 438. وتكمل ببليوغرافيا نقدية غنية الطبعة الثانية التي هي بمثابة اتمام وتجديد للنص المكتوب سنة 1953، ويشمل الجزء الببليوغرافي الخاص بالمغرب 5 صفحات (من 389 الى 394).

- حول تشكل وتاريخ الطبقات العمالية في المستعمرات والدول شبه المستعمرة والقضايا التي تطرحها.

- ج. شيسنو J. Chesneaux : «آسيا الشرقية في القرنين 19 و 20»، باريس، المنشورات الجامعية الفرنسية، الطبعة الثانية 1973، بالخصوص الجزء الثالث، الفصلان 2 و 3 المخصصان للتشكيلات الاجتماعية (ص ص 285 - 299) والحياة السياسية (ص ص 300 - 336)
- ج. دروز J. Droz (تحت إدارة) «التاريخ العام للاشتراكية»، الجزء 3، «من 1918 الى 1945»، الباب الثالث: «الاشتراكية في المجال العربي» باريس المنشورات الجامعية الفرنسية، 1977، ص ص 545 - 606.
- ك. ليوزو Cl. Liauzu «نشأة العمل المأجور والحركة العمالية في تونس من خلال نصف قرن من الاستعمار» أطروحة دكتوراه دولة، نيس، 1977.
- ك. ليوزو «العمل المأجور والحركة العمالية في تونس، الأزمة والتحول (1931 - 1939)»، باريس، المركز الوطني للبحث العلمي CNRS، 1978.
- ج. ميترون J. Maitron (تحت إدارة) «معجم الحركة العمالية الفرنسية بين الحربين» وبالخصوص ببليوغرافيات المغرب المحررة من طرف أ. عياش وج. أوفيد، باريس، المنشورات العمالية.

- ج. ل. ميج J.L. Miège : «التوسع الأوربي ونزع الاستعمار، من 1870 إلى يومنا» باريس، المنشورات الجامعية الفرنسية، 1973، 414 ص.
و «الحركة العمالية، الشيوعية والقوميات في العالم العربي»، «دفاتر الحركة الاجتماعية»، عدد: 3، 1978، 295 ص.
«مساهمة الطبقات الشعبية (الجماهير والأطُر) في الحركات الوطنية الاستقلالية في الشرق والغرب»، فيينا، المؤتمر الدولي 12 للعلوم التاريخية، الجزء 3، ص 11 - 128

● المصادر

(1) الأرشيفات:

* الوزارة الفرنسية للشؤون الخارجية: لم نبلغ لا بمراسلات المقيمين العامين مع وزارة الخارجية منذ 30 شتبر 1916 ولا بالوثائق ذات الطابع السياسي للمديرية الكبرى للحماية وللسلطات الاقليمية والمحلية التي أضيفت بعد 1955. غير أن مصلحة الأرشيف، قامت نفسها بالبحث والتحري، عندما طُرحت عليها أسئلة دقيقة، وبلغت نتائجها، وأحيانا أعطت حتى ملفها، كما حدث بالنسبة للسلسلة الفرعية 1917 - 1938، من مجموعة المغرب.
* وزارة الشغل المغربية: تحتفظ بأرشيف مصلحة الشغل في عهد الحماية. يحتوي ملف «النقابات» على حوالي 30 وثيقة تتعلق بالفترة المدروسة. وبالرغم من قلتها، فإنها تعطي معلومات مفيدة حول الاهتمامات الحكومية بالمجال النقابي.

(2) المصادر المطبوعة

أ- الرسمية وشبه الرسمية:

- «الجريدة الرسمية لحماية الجمهورية الفرنسية على المغرب»: نشرت الاجراءات القانونية (ظهائر) والتنظيمية (مراسيم وزارية ومقيمة).
- «الدليل الاقتصادي والمالي»، 1921 - 1930، الذي عوضه «الدليل الاحصائي العام للمغرب»، 1931 - 1938، ثم «الدليل الاحصائي للمنطقة الفرنسية بالمغرب» منذ 1939؛ عدد سنوي.

- «النشرة الاقتصادية للمغرب»، 1933 - 1939 : نشرت عدة دراسات انسانية واقتصادية وكذا وثائق إحصائية. إنها دورية فصلية مع جداول سنوية.

- ر. هوفير R. Hoffherr : «الاقتصاد المغربي»، باريس، سيري Sirey ، 1932.

- ر. هوفير ور. موريس : «المداخل ومستويات عيش الأهالي بالمغرب»، باريس، سيري Sirey ، 1934 ، 244 ص، و 4 خرائط.

- صدرت أول الأمر خطب وتصريحات المقيمين العامين، ومدراء المصالح والمندوبين لدى مجلس الحكومة، وتقارير هذا المجلس - كانت له دورتان، الأولى في أواخر يونيو والثانية في أواخر دجنبر - صدرت في الجريدة الرسمية أو على صفحات الجرائد الكبرى. وابتداء من 1932، نشرت في مجلدات : «مجلس الحكومة : اختزال الجلسات والوثائق الملحقه».

ب - أرباب العمل :

- «نشرة الغرفة التجارية والصناعية للدار البيضاء»، 1931 - 1942 ، شهرية.

- «نشرة الغرفة التجارية والصناعية للرباط»، مارس 1934 - فبراير 1936 ، شهرية.

- «لوبوتي كازابلانكي» (البعضاوي الصغير)، لسان حال كبار أرباب العمل، أسبوعية.

- الجرائد اليومية للاعلام الواسع، بالخصوص سلسلة يوميات الشمال المغربي التي يتحكم فيها بيير ماس : «لوبوتي ماروكان» و «لافيجي» بالدار البيضاء و «ليكو دي ماروك» (صدى المغرب) بالرباط و «لوكوربي دي ماروك» (مراسلة المغرب) بفاس.

ج - النقابات

- «لوبول» (الشعب)، لسان حال ك.ع.ش. الفرنسية، يومية، باريس.

- «لافي أوفريي» (الحياة العمالية)، لسان حال ك.ع.و.ش. ، باريس .

- «لأفيردي راي» (مستقل السكة)، جريدة اتحاد نقابات شبكات المغرب (ك+ع - ش) 1936 - 1940، شهرية، الرباط.

- «نشرة معلمي المغرب»، 1922 - 1939، فصلية، الدار البيضاء.
(الأساسية)، اتخذت هذه النشرة أسماء وتقديرات مختلفة تعكس تطور هذه المجموعة، غير أن الترقيم ظل مستمرا. فاتخذت إذن الأسماء التالية بالتتابع: «نشرة ودادية التعليم الابتدائي للمغرب»، 1922 - 1926؛ و «نشرة الفرع المغربي للنقابة الوطنية للمعلمين والمعلمات بالقطاع العمومي لفرنسا والمستعمرات»، 1927 - 1931؛ و «نشرة النقابة العامة للتعليم العلماني بالمغرب»، 1931 - 1935؛ و «نشرة النقابة الوطنية للمعلمين والمعلمات لفرنسا والمستعمرات (فرع المغرب)»، 1935 - دجنبر 1939.
- «ازدهار البريد بالمغرب»، جريدة للإعلام والدفاع والعمل المهني، 1930 - 1935، تصدر مرة كل شهرين، بوجدة.

- «جريدة موظفي المغرب» 1926 - 1940، كانت تصدر مرة كل شهرين، بالدار البيضاء.

- «بريدة المغرب»، جريدة لفروع المغرب لنقابات ك.ع.ش.، لفرنسا، 1932 - 1939، شهرية.

- «طرافاي»، جريدة اتحاد النقابات الكونفدرالية للمغرب (ك.ع.ش.)، من 14 يوليوز 1937 إلى 15 غشت 1939، كانت تصدر شهريا، ثم مرة كل شهرين.

د - الحزبية.

+ الاشتراكية

- «لوكري ماروكان» (الصرخة المغربية)، 1923 - 1938، الدار البيضاء (المؤسس: كاريت - بوفي Carette-Bouvet)

- «لوبوبيلير ماروكان» (الشعبي المغربي)، 1930 - 1932، أسبوعية، الدار البيضاء

- «لوسوسياليست ماروكان» (الاشتراكي المغربي)، 1933 - 1934، أسبوعية، الدار البيضاء

- «لوماروك سوسياليست» (المغرب الاشتراكي) الفرع الفرنسي للأمية العمالية لفيدرالية المغرب، 17 مارس 1934 - غشت 1939، أسبوعية، الدار البيضاء

+ الشيوعية

- «كلارتي» (الوضوح)، لسان حال إقليم المغرب للحزب الشيوعي، 20 دجنبر 1936 - يوليو 1937، أسبوعية، الدار البيضاء.
- «ليسبور» (الأمل)، لسان حال الشيوعيين بالمغرب، فاتح ماي 1938 - 15 غشت 1939، نصف اسبوعية، الرباط.

+ الوطنية

- «لاكسيون دي بوبل» (عمل الشعب)، فاس.
- «لوبينيون دي بوبل» (رأي الشعب)، الرباط.

+ يوميات أقصى اليمين

- «لا بريس ماروكان» (الصحافة المغربية)، الدار البيضاء
- «لوسوار ماروكان» (المساء المغربي)، الدار البيضاء.

(3) الشهادات

- حول الحركة النقابية، كانت الشهادات الرئيسية هي تلك التي أدلى بها ألبير هيفيرنو، ولوسيان لوكولار، وكاترين فيسي، وهم معلمون؛ وجان فارديل، معلم ثم أستاذ؛ هنري بريدوم، سككي؛ وجان ليونيتي، من موظفي الحماية؛ وفرانسوا ماتبي من الجمارك الشريفة؛ وسيزار إيردينجر من البريد.

- حول الحركات السياسية: الاشتراكية - جان ليونيتي وفرانسوا ماتبي وإدمون كوهن؛ الشيوعية - شارل دوبوي وجان دريش وموريس روي وفرنان شاسيو وميشيل مازيلا وبول دوريل وأميدي أوريوس.

فهرس

مقدمة:

الباب الأول : من جذور الحركة إلى تأسيس اتحاد نقابات

- المغرب (ك. ع. ش.) 1919-1930 5
- 1 - ولادة عسيرة 1919-1926 7
- 2 - تطور الحركة التعاضدية 1926-1929 31
- 3 - تأسيس اتحاد نقابات المغرب ك. ع. ش. 59

الباب الثاني : الأزمة الاقتصادية ونتائجها:

- 1931-1936 79
- 4 - تجليات الأزمة 81
- 5 - الاستياءات - يمينا ويسارا 93
- 6 - الدفاع عن الأجور وشروط المعيشة 115
- 7 - بيروتون وإضرابات يونيو 1936 143

الباب الثالث : المد، يونيو 1936 ماي 1938 153

- 8 - الشروط الاقتصادية والانسانية 155
- 9 - التوثرات السياسية والاجتماعية 169
- 10 - سنة 1937 183
- 11 - تطور النقابية: يونيو 1937 - أبريل 1938 203
- 12 - قوي اتحاد النقابات في ماي 1938 227

الباب الرابع : الانحسار. يونيو 1938

نونبر 1940

247

13 - ظهور 24 - يونيو 1938 : إيقاف الحركة 249

14 - الأزمة 265

15 - الحرب، شتنبر 1939 - يونيو 1940 285

الباب الخامس : زمن الضغط 1940-1942

291

x 16 - قمع الحركة النقابية وتفكيكها 293

17 - جبروت أرباب العمل 299

18 - المقاومات 307

19 - خاتمة 312

20 - مذكرة توثيقية 316

الكاتب والكتاب :



استمر اهتمام ألبير عياش، دون توقف، بالتاريخ الاقتصادي والاجتماعي للمغرب، الذي أمضى فيه قسماً كبيراً من حياته التدريسية. نشر سنة 1956 - وهي سنة الاستقلال - كتاباً تحت عنوان «المغرب والاستعمار: حصيلة السيطرة الفرنسية»، وهو مؤلف ساعد على فهم المغرب والمغاربة بصورة أحسن. وكانت له، حسباً يبدو، فائدة بالنسبة للمغاربة أنفسهم في لحظة كانوا يتصدون فيها من جديد لتحمل مسؤوليتهم في تدبير شؤونهم الخاصة. وقد نقل الكتاب إلى العربية وصدر عن دار الخطابي سنة 1985.

كان ألبير عياش نقابياً، بل وعضواً في سكرتارية الاتحاد العام للنقابات الكونفدرالية بالمغرب (C.G.T.) فيما بين 1946-1952، وساهم في الحياة النضالية في فترة استهدفت فيها الإقامة العامة وأرباب العمل تكسير الحركة النقابية والحركة الوطنية.

لكنه لم يكن يعرف إلا القليل عن أصول تنظيم وشروط نضال اتحاد فرنسي هو الاتحاد المحلي للكونفدرالية العامة للشغل، وعن شروط تشكل الطبقة العاملة المغربية التي كانت تبدو لنا نظرية، بفعل حركتها الأكثر تعميمياً، واحدة من أكبر اختراقات الحركة الوطنية. وقد حفزه الوقت المستعاد على ملء هذه الثغرة المزدوجة. ولذلك فإن العمل المعروض في هذا الكتاب هو إذن نتيجة أبحاث عديدة وصعبة أنجزت على مدى سنوات طوال.

إن هذه الدراسة جديدة وأصيلة وتمثل كشفاً للأحداث والرجال والعقليات. وهذا التأريخ لنقابية مستوردة ولطبقة عاملة وليدة ولعلاقاتها ومشاكلها، موضوع في إطاره الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بصورة تجعل أهمية الكتاب تتجاوز بكثير مجرد تقديم محض للحركة النقابية.

صدر الأصل الفرنسي للكتاب سنة 1982 عن : L'HARMATTAN
racines du présent

الشمس: 60 درهماً